

جامعة الإسكندرية
كلية الهندسة
قسم الهندسة المعمارية



رؤى و آراء

فى تخطيط العمران و الإتماء والبناء

مجموعة من المقالات المنشورة و الغير المنشورة لـ

أ.د. محسن محرم زهران

تحرير

م . حسن احمد عبد السلام

م . م . محمد عبد السلام

جامعة الإسكندرية
كلية الهندسة
قسم الهندسة المعمارية



أ.د. محسن محرم زهران

الأستاذ المتفرغ للعمارة و التخطيط العمراني
بكلية الهندسة جامعة الإسكندرية
مدير مكتبة الإسكندرية السابق

رؤى و آراء

فى تخطيط العمران و الإنماء
و البناء

تحرير

م . حسن أحمد عبد السلام
م . م . محمد عبد السلام

جامعة الإسكندرية
كلية الهندسة
قسم الهندسة المعمارية



رؤى و آراء

فى تخطيط العمران و الإنماء والبناء

مجموعة من المقالات المنشورة و الغير المنشورة لـ

أ.د. محسن محرم زهران

تحرير

م . حسن أحمد عبد السلام

م . مى محمد عبد السلام

قائمة المحتويات

١	قائمة المحتويات	
٥	تقديم	
٦	الفصل الأول : العمارة	١
٧	١.١ الإسكندرية: المدينة والمكتبة	
٩	١.٢ ذاكرة المدينة هي ذاكرة الأمة	
١٠	١.٣ صون ذاكرة الأمة	
١٨	الفصل الثاني : التخطيط العمراني	٢
١٩	٢.١ الإسكندرية: للحضارة علامة وهامة، قيمة وقامة	
٢١	٢.٢ من أجل حماية الإنسان والعمران	
٢٤	٢.٣ أحوال الطريق والعمران، امتهان للحضارية والنظام	
٣٥	٢.٤ الحفاظ على كامل المدينة هو الحفاظ على المدنية	
٤١	٢.٥ الأوضاع الحرجة للبناء والعمران	
٥١	٢.٦ أنظمة الطرق والنقل ركيزة التخطيط والكيان العمراني في المدن العربية	
٦٠	٢.٧ تحديات الموقف العمراني	
٦٦	٢.٨ تقييم وتحديات في المواجهات مع الإعصار	
٦٩	٢.٩ حتمية درء المخاطر وتجنب الكوارث	
٧٣	٢.١١ عاصمة جديدة لمصر جديدة	
٧٦	الفصل الثالث : التنمية	٣

- ٧٧ ٣.١ أضواء كاشفة على الموقف التنموي لمصر ٢٠٠٦
- ٣.٢ الموقف التنموي في مصر ٢٠٠٦ بالمقارنة مع بعض دول العالم من خلال تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٦ الصادر في نيويورك ٧٩
- ٩١ ٣.٣ التنمية البشرية و البطولات الأولمبية
- ٩٣ ٣.٤ تحذيرات وتحديات في دلالات تقرير السكان
- ٩٥ ٣.٥ نحو استراتيجية مستقبلية شاملة لتنمية مصر والمنطقة العربية
- ١٠٧ ٣.٦ من وحي تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ الصادر عن الأمم المتحدة بنيويورك
- ١١٢ ٣.٧ مؤشرات خطيرة ودلالات منذرة في التقرير عن سكان مصر ٢٠٠٣ م
- ١١٤ ٣.٨ نظرة متأنية في تقرير التنمية الإنسانية العربية
- ١١٦ ٣.٩ دلالات محذرة ومحفزة عن التنمية البشرية في مصر
- ٣.١٠ ملاحظات عن الموقف التنموي في مصر ٢٠٠٥ من خلال تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥ الصادر في نيويورك ١٢٧
- ٣.١١ أرقام كاشفة ومؤشرات عاصفة في تقرير السكان والتنمية لمصر ٢٠٠٥ ١٣٦
- ٣.١٢ تقييم هادف للموقف التنموي لمصر ٢٠٠٧ ١٣٩
- ٣.١٣ الموقف التنموي في مصر ٢٠٠٧ بالمقارنة مع بعض دول العالم ١٤١
- ٣.١٤ تقييم ثاقب لتعداد ٢٠٠٦ ١٨٣

٤ الفصل الرابع : التعليم

- ١٩٠ ٤.١ أزمة العلم والعلماء
- ٢٠١ ٤.٢ الأوضاع المتردية للتعليم و البحوث العلمية
- ٢١١ ٤.٣ المعرفة الذكية والتنمية الغنية
- ٢١٣ ٤.٤ تقييم الموقف الجامعي ٢٠٠٩
- ٢٢٥ ٤.٥ مستوى الجامعات وأمل التقدم

٥ الفصل الخامس : البيئة و المناخ

٢٢٨

٢٢٩	٥.١ الاحتباس الحراري ومستقبل الإنسان في هيلجندام
٢٣٢	٥.٢ بداية النهاية؟ للدمار الشامل أنواع وأشكال وبدائل!
٢٣٨	٥.٣ التغير المناخي ومستقبل التنمية البشرية ٢٠٠٧
٢٤٣	٥.٤ موقف تغير المناخ في مصر ٢٠٠٧
٢٤٥	٥.٥ تحديات التغيرات المناخية من كيوتو الي مونتريال
٢٤٩	٥.٦ للدمار الشامل أنواع وأشكال وبدائل
٢٥٣	٥.٧ دلالات منذرة ومحذرة من الكوارث النووية
٢٥٦	٥.٨ قمة العالم للمناخ ومستقبل البشرية
٢٦٠	٥.٩ تحديات المواجهات مع الأعاصير

٦ الفصل السادس : موضوعات عامة

٢٦٧	٦.١ ثورة ٢٥ يناير وخطة طريق المستقبل
٢٧٣	٦.٢ مستقبل الماء والإنماء
٢٧٦	٦.٣ صراع البقاء و محاور التفرقة و تحديات التنمية
٢٨٣	٦.٤ تداعيات سبتمبر
٢٨٨	٦.٥ الاتحاد الأوروبي قدوة للعربي!
٢٩٢	٦.٦ الثورة التكنولوجية المعاصرة ومستقبل التقدم والتنمية الإنسانية
٣٠١	٦.٧ تواصل الحضارات هو المبتغى

٧ الفصل السابع : لقاءات

٣٠٥	
٣٠٦	٧.١ جريدة أخبار اليوم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى
إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا"

آية ١١٤ - سورة طه

تقديم

أما وقد اشتعل الراس شيباً، وقاربت الرحلة نهائيتها، فقد ارتأيت أن أضع بعض من أفكاري وأرائي وأبحاثي ورؤاي في مجال العمارة والعمران، والبيئة والتنمية، وكذلك في الشأن الوطني والقومي والكوني، مجتمعة في هذا الإصدار المتواضع.

لقد سبق نشر حوالي المائة من هذه المقالات والأبحاث في الدوريات والإصدارات المختلفة في مصر والخارج خلال العقود الماضية، ويسرني أن أقدمها مجتمعة لتكون تحت نظر وفكر الأبناء والزملاء والمفكرين في الجامعات، وكذلك المهتمين بقضايا البناء والإنماء والبيئة والعمران والمستقبل الأوطان.

والله أسأل أن تسهم هذه اللبنة من الآراء والأفكار في تطوير وارتقاء وازدهار صرح الحضارة والمعرفة في مصرنا العزيزة وفي المنطقة العربية وما حولها من أرجاء.

اللهم تقبل مني و اقبلني، إنك نعم المولى ونعم النصير

وعلى الله قصد السبيل.

٢٠١٥-١-١٥

الأستاذ الدكتور/ محسن محرم زهران

- الأستاذ المتفرغ للعمارة والتخطيط العمراني
بكلية الهندسة جامعة الإسكندرية
- مقرر الجهاز الاستشاري للتخطيط الشامل
للإسكندرية الكبرى ٢٠٠٥ / ٢٠١٧
- مدير مكتبة الإسكندرية السابق
- الخبير للعديد من المؤسسات مثل اليونيسكو
واليونيسيف وغيرها من المنظمات الدولية والمحلية

الفصل الأول : العمارة

- ١.١ الإسكندرية: المدينة والمكتبة
- ١.٢ ذاكرة المدينة هي ذاكرة الأمة
- ١.٣ صون ذاكرة الأمة

١.١ الإسكندرية: المدينة والمكتبة

أسس الإسكندر الأكبر مدينة الإسكندرية لتكون عروس المذائين، وحاضرة الحضارات، ومنارة الإشراقات في ٣٣٢ ق.م، وكلف ديناوقراطيس بإعداد تخطيطها الشريطي لتكون رائدة في شكلها ونسيجها وأنشطتها ودورها الحضاري على مدى العصور، مثلا بلا مثيل، ومثالا بلا بديل، لتفاخر بها الزمان لريادتها ولكونها من أقدم المدن المخططة العامرة في العالم.

ولم يكن قرار بطليموس الأول- الذي توج ملكا في ٣٠٤ ق.م، وكان كالإسكندر تلميذا لأرسطو- إنشاء مكتبة الإسكندرية القديمة في القرن الثالث ق.م في الحى الملكي إلا إعمالا لرؤى الإسكندر-الذى مات في ٣٢٣ ق.م، وتنفيذا لخطله وطموحاته، وآماله وأحلامه، وكان تعيينه لديمتريوس الفاليري مديرا للمكتبة لكي يعمل على إثرائها وإعلاء شأنها، فأما الفلاسفة والعلماء وزودها بالبرديات والمراجع من كل مكان (٧٠٠٠٠٠) حتى أصبحت قبلة عالمية للعلماء ومحرابا جامعا للباحثين من كل مكان ومن كل الأجناس والألوان. وتألفت بهم المكتبة العالمية كجامعة بالمعنى الحقيقي، يتبادلون فيها الرأي ويتحاورون فيها بالفكر الخلاق المبدع وينجزون التجارب والأبحاث الرائدة. وصدرت عن علماء المكتبة أعمال واكتشافات ونظريات فريدة في مختلف المجالات الفلسفية والأدبية والفكرية والرياضية والهندسية وفي الطب والصيدلة والفلك والجغرافيا والعلوم الطبيعية وغيرها. لقد كانت نبراسا للعلماء في كل مكان، ومنارة أسطع ضياءه وأمع إشعاعا من مزارة الإسكندرية القديمة، إحدى عجائب الدنيا السبع، ذلك إن عطاءها الفكري والعلمي والإبداعي أنار أرجاء العالم كافة منذئذ وحتى الآن*، رغم حريقها الأول في عام ٤٨ ق.م. واندثارها خلال غزو الرومان بقيادة يوليوس قيصر، والثاني خلال عهد الإمبراطور ثيودوسيوس عام ٣٩١. ولا شك أن مكتبة الإسكندرية وازدهارها على مدى سبعة قرون قد تسبب في انتشار العمران وتألق المدينة حتى أصبحت عروسا للحضارة لا تبارى، ومنارة للعلم ودارا، ومركزا للتفاعل والتبادل والتواصل لا تجارى. ولعبقرية مكانها، ولعظمة مكانتها، تألفت الإسكندرية المعتزة الأبية، عاصمة لمصر الخالدة البهية، طوال عدة قرون!

واقترن كيان ومستقبل المدينة والمكتبة منذ البداية، صعودا أو هبوطا، إشراقا أو أفولا! ولنمغن النظر فيما ارتقت إليه المكتبة وحققته، ولننعم بإنجازات الرخاء من حولها، فقد أدت الأنشطة الفكرية والتألق العلمي والحرية الفردية إلى الامتداد العمراني والنشاط التجاري والحضاري وجذب فئات من المجتمعات المختلفة حول البحر المتوسط للاستقرار في المدينة والانصهار في بوتقتها، رغم اختلاف العقائد والاهتمامات، والتقاليد والطموحات، لكي تتبلور الهوية السكندرية المقتردة، والمواطنة السكندرية المتميزة، الأمر الذي استمر أثره وتأثيره على كل سكان المدينة، وعلى غيرها، على مر الأيام ومضى العصور. ونهضت الإسكندرية المدينة مرة أخرى في عهد أسرة محمد على الكبير وصارت قطبا محوريا، سياسيا وثقافيا، وتجاريا وصناعيا، وفنيا وسياحيا، منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين!! ولم أعجب عند سماعي في عام ١٩٩٩، حينما كنت مديرا للمكتبة، أحد المساهمين اليونانيين في دعم مكتبة الإسكندرية الجديدة مرددا ومصرأ على وصف نفسه أولا بالسكندري!، وكان قد نشأ وترعرع في خير الإسكندرية قبل إراقها إبان التأميم في الستينيات.

لقد كان قرار مصر إنشاء جامعة فاروق الأول بالإسكندرية في عام ١٩٤٢ (جامعة الإسكندرية بعد الثورة)، استمرارا لرؤية الإسكندر الأكبر وإحياء لنور مكتبة الإسكندرية كجامعة للعلماء وقبلة للباحثين ومنطلقا للإبداع

الفكري والثقافي، والبحث العلمي في المعارف المختلفة. ولم يكن الأمر خافيا عن الكافة، بل أن الدكتور / طه حسين باشا، أول مدير للجامعة، قد أكد هذا الدور والرؤية في خطابه عند التأسيس عام ١٩٤٢، وكانت الحرب العالمية الثانية مشتعلة والقوات البريطانية تتمركز في المدينة لمواجهة الجيوش الألمانية في العلمين. ورغم ذلك لم تتسغل مصر بالحرب وأوزارها وتحدياتها، بل اهتمت بالبناء وإنشاء الجامعة الجديدة إحياء لدور المكتبة القديمة، الأمر الذي سجلته الميدالية الذهبية التي تم صكها في عام ١٩٤٣ بمناسبة الافتتاح، وعلى وجهها برزت رأس الإسكندر الأكبر ورأس الملك فاروق متداخلتين، وعلى الوجه الآخر نقش: "الإسكندر الأكبر مؤسسها وفاروق الأول ملوكها". وهذه الميدالية معروضة حاليا بمتحف الإسكندرية القومي!

إن تبني جامعة الإسكندرية فكرة إحياء المكتبة الجديدة كان من أجل استكمال الدور العلمي والحضاري والتاريخي لها، ولم يكن قرار الرئيس مبارك بدعوة العالم خلال اجتماع أسوان التاريخي في ١٢/٢/١٩٩٠ من أجل الإسهام في إنشاء مكتبة الإسكندرية بالتعاون مع المجتمع الدولي واليونسكو، يرغم المشاكل والمصاعب الاقتصادية إلا تأكيدا لما جاء في كلمته في الاجتماع "ليس بالخبز وحده يحيى الإنسان"، واستمرارا لهذا التواصل الحضاري والنكامل العلمي، واستطرادا للتفاعل الحواري، والتواصل الثقافي، والتطوير العالمي. فمكتبة الإسكندرية الجامعة هي الملمم والواعد، والمحرك والقائد، والمحفز والرائد، والحضن الشامل لكافة الأنشطة الفكرية والعلمية والبحثية، وهي بوتقة لصهر الإمكانيات، ومزج الاختلافات، ومنتدى لحوار الثقافات، وساحة لتبادل الآراء، وجمع القدرات، و شحن الطاقات وإطلاق العطاء الخلاق، وقاعدة لنشر الفكر المبدع وبيت الإشعاع التنويري، من أجل خدمة الإنسان في كل مكان ومجال، حالا ومالا. وكما أطلقت وأفرزت وأثرت مكتبة الإسكندرية روح الإبداع والإنتاج والعمران والإنماء والتطور والازدهار في الإسكندرية منذ البداية، كان مشروع إحياء مكتبة الإسكندرية وإشواها، ورعاية السيدة سوزان مبارك المستمرة لها حتى اكتملت ثم افتتاحها في أكتوبر ٢٠٠٢، محفزا ودافعا، ومحركا وراندا للازدهار وانطلاق الإسكندرية الكبرى في القرن ٢١. وخير شاهد على هذا الإنماء المئاق هو التخطيط الشامل لمدينة الإسكندرية ٢٠٠٥، الذي بلغ الآن سنة الهدف بعد تنفيذ أربعة خطط خمسية، ويتواصل حاليا في تخطيط ٢٠١٧ وفي التخطيط الهيكلي ٢٠٥٠. فقد كان إنشاء المكتبة قاطرة لانطلاقات التحديث والتحضّر، والتنمية والتطور، وذلك لرفعة الإسكندرية الجديدة، شكلا ونسيجا، وأنظمة وطرفا، وأنشطة وأتوية في كافة المجالات. وبينما تم صرف ١٠ مليارات على استثمارات الخطط التنموية ١٩٨٥-١٩٩٧، فقد تم صرف ٢٢ مليارا خلال الخطط ١٩٩٧-٢٠٠٥ أثناء وبعد إنشاء المكتبة، لكي تصل جملة الاستثمارات العامة والخاصة إلى ٣٢ مليار جنيه طوال ٢٠ عاما (بدلا من ١٦ مليار وفق تقديرات التخطيط في ١٩٨٤)، وبمعدل استثمار حوالي ٨٤٠٠ جنيه للفرد خلال تلك الفترة. وهذا يبرهن على أن إنشاء المكتبة قد انعكس أثره على المدينة بمضاعفة الاستثمارات وتحقيق التنمية الإنسانية والعمرانية في أرجاء المدينة الكبرى. ومن هنا فإن في الإسكندرية، المكتبة والمدينة وجهان لعملة واحدة لا يتألق وجه دون الآخر، ولا يشع ضياء جهة دون أن تنير الأخرى، فهي مهد لرفاهية الإنسان ومنتارة الحضارات والأزمن.

* (راجع كتاب روى ماكلويد "مكتبة الإسكندرية"، الصادر عن مطبعة الجامعة الأمريكية بالقاهرة،

٢٠٠٥/٦/٣٠

عام ٢٠٠٢).

ذاكرة المدينة.. هي ذاكرة الأمة

د. محسن زهران
استاذ التخطيط بجامعة الإسكندرية

وكيف بدأ وسلوكنا وأداء.. فهي الحاملة لتراثنا والحاضنة لذاكرتنا والكاشفة عن متاهاتنا وأعمالنا. والمترجمة لفكرنا وروحنا والأمننا وأماننا.

لا شك إذن في أهمية الحفاظ على المدينة وصيانة مكوناتها من مباني وفراغات وعلاقات ودلالات وإشارات، وإيماءات، وأشكال وأصوات، وألوان وكلمات. ذلك أن المدينة كما يعرف العالم والجاهل والقاصي والداني هي بوتقة لتصهر الطاقات وإطلاق الطموحات وإبراز التفردات وتعابير الاختلافات، وهي الحاضنة للأحلام والراضعة للأحلام. المترتبة على تحقيق السلام والأمان وربط الإنسان بالمكان! هي صدى للماضى وتفعيل للحاضر وميدنة المستقبل دون تعبير بين مختلف الفئات وتنوع العناصر شكلاً أو نوعاً، جنساً أو لوناً. فكراً أو أصلاً. هاندبئة هي الصديقة الصادقة. المحققة للنظام والانتظام والالتزام والأمان والائتماء والأحلام على الترتيب الحدود وتمحو الفوارق وتحافظ

عما لا شك فيه أن المدينة هي مسرح صدقة لكيان الحضارة وتقيم الأمة ووعاء لذاكرة الوطن ومقياساً لقيمة التراث وقامة التخصير. والمدينة أيضاً هي الكيان الحي الناطق بدلالات الصعود والاعلا والكاشف كذلك لمظاهر الهبوط والتدن.

لقد عبر أرسطو معلم الإسكندرية الأكبر عن هذه المعانى والرؤى في القرن الرابع قبل الميلاد عندما أكد على أن المدينة هي منبع وملهم المدينة وعكس الخطط الرائد اليل ساريتين في بداية القرن العشرين هذا الفكر في كتابه 'المدينة' عندما قال 'إن المدينة وسادتك على الأهداف الحضارية لسكانها'. ولقد برهن ونستون تشرشل على تأثير الأخطار على المضمون، وتشكيل الكيان لهوية المكون عندما رفض هدم وإعادة بناء مجلس العموم بعد قصف طائرات المحور له خلال الحرب العالمية الثانية وحسب مطالبة بعض الأعضاء. معلناً نحن نشكل مبانينا وبعد ذلك تشكلنا مبانينا، وكذلك نحن نشكل مدننا ثم تشكلنا مدننا وجدانا

١.٣ صون ذاكرة الأمة

إن الدفاع عن الأوطان والثود عن حياضها، ودرء المخاطر المحققة بها، أو المهددة لكيانها، واجب حتمي، وفرض عين على كافة أبنائها والمنتتمين إليها. فالوطن مكان وزمان، جغرافيا وتاريخ، للمكان والمكانة والقيمة والقامة. والدفاع عن الوطن وبذل الغالي والرخيص من أجله لا يكون فقط بحمايته من غزو المعتدين وتهديد الغاصبين، وإنما أيضاً بصون كينونته وجوده من إزهاق لرسالته أو تهديد لسموده، أو من اندثار لمذلولات حضارته، وتكيس رايات أعماله، وسحق هامات رجاله، وكبح طموحاته، ومحو إنجازاته. إنه التزام حاسم وفاءة للأمانة واستمراراً لرسالة الحضارة وحفاظاً على العطاء والمنجزات وتضحيات الأجداد، وتأكيداً وضمناً وتحقيقاً لمستقبل وآمال ووعود الأحفاد.

والدفاع عن الوطن وصون مرتكزاته وحفظ تراثه وإعلاء صروحته، أرضاً وبنياتاً وأطراً وكياناً، وأنظمة ونسجاً وإمكانات وموارد – سواء مادية أو بشرية أو معنوية – وقيماً وتقاليد، ومعان ملموسة ولا ملموسة لم يكن أبداً – وإن يكن – مقصوراً فقط على المؤسسة العسكرية، مع أنه واجبها الأسمى ومهمتها العليا، بل هو أيضاً تكليف وواجب على جميع أبناء الوطن وفنائه في كافة مواقعهم دونما تفرقة من حيث العقيدة أو اللون أو المنشأ أو النوع أو السن. ذلك أن مفهوم الوطن لا ينحصر ضمن حدود مساحة محصورة من الأرض ذات الموارد والخصائص الطبيعية التي وهبها الخالق سبحانه وتعالى، وإنما أيضاً يشمل ما به من تراث وأعمال وأفعال وأحداث، وإنجازات وكيانات وذكريات، وأطر وأنظمة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ودينية وتاريخية وحضارية ومعمارية وفنية، والتي بدونها لا يكون للأرض معنى، أو للمكان مكانة، أو للهوية قيمة. إلا نذكرون معي القول المأثور "إسكندرية مربة وترابها زعفران"؟! ومن هنا ينبع الوفاء والانتماء، والولاء والعطاء، والنماء والرخاء، إذ لا قيمة للجسد دون الروح، أو للملموس دون اللا ملموس، أو للماديات دون المعنويات، حسبما نادى الحكيم الصيني العظيم لاوتسي Lao - tse في القرن السادس قبل الميلاد من أن "نفع الوعاء في فراغه".

والتراث الحضاري هو ذاكرة الأمة ومرآتها كما قال المفكر والمخطط المبدع إيل سارنين Eliel Saarinen في أول القرن الماضي "أرني مدينتك وسألتك على الأهداف الحضارية لسكانها" فالذاكرة تشمل وتحوي وتجسد كافة منجزات المجتمع الإنساني منذ الأزل وحتى الأسس، داخل الإطار المكاني لاستقرار الإنسان في الماضي والحاضر. وهي ذخيرة للمستقبل.. وصون هذا التراث وتلك الذاكرة الغنية النادرة – وهي ثروة الأمة – والثود عن حياضها، والحفاظ عليها هو تماماً كالدفاع عن تراب الوطن، المكان والزمان والذاكرة، ضد كل معتد أثيم.. أياً كان وأينما كان.

ولقد آمنت الدول والمجتمعات الإنسانية المتحضرة بضرورة الالتزام بالحفاظ على التراث والمؤسسات والمنجزات الإنسانية من كافة المحاذير والمهددات، وحمايته من التدهور ومن الضياع. والعمل على صيانتها يوماً وصونها أبداً، وتأمينه دهرًا، لكونه ملك للإنسانية جمعاء ومخزن قيمها، ووعاء وجدانها، وملهم حياتها.

وموجه مساراتها. ويتمثل المخزون الحضاري لذاكرة الأمة وراثتها الحضاري في الآثار التاريخية، والأحياء التراثية، والساحات والطرق التاريخية والحضرية، والتجمعات المدنية الحافظة لكيانها والحاملة لهويتها والمعبرة عن أطبعها، ومبانيها المؤسسية، ومراكزها الفكرية، وعلاماتها التاريخية، وأصالتها الفكرية، وإبداعاتها الفنية والمعمارية، ومؤسساتها وصروحها العلمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية، وغيرها. وقد يكون المحتوى أقيم من الحاي، أو المضمون أهم من الشكل، أو الفراغ أهم من البناء، أو ما لا يُقال أهم مما يُقال، من حيث الأحداث أو الأقوال أو الأفعال!! ذلك أن بعض الساحات أو الميادين أو الفراغات والطرق الحضارية العامة قد شهدت أقوالاً أو أفعالاً أو أحداثاً أو ملاحماً أو ذكريات لأبنائها ولتاريخ المكان تفوق من حيث المكانة والمعنى لأي صرح أو أي بناء أو أي علامة قيمة، مهما عظم أو مهما اتسع أو مهما ارتفع!! ومن هنا فإن الحاي والمحتوي، الإطار والمضمون، الملموس واللاملموس، هي كيانات متكاملة ومتوحدة ومتفردة ومتميزة لا يمكن فصلها أو عزلها أو هضمها أو فصلها أو حذفها أو المساس بها، وإلا ضاعت وراحت في ظلمات النسيان وأصبحت كالهشيم تثرؤه الرياح، كما هو الحال في الأجساد والأرواح!!

ولا أخال أن هناك من ينادي أو يعتقد في فكر يسلب الأمة ذاكرتها، ولا أعتقد أن هناك من يرضى - أو يطبق - بالتفريط في ذاكرة الأمة وتراث وعطاء الأجداد والآباء، لأن ذاكرة الأمة ملك لجميع أبنائها كما أنها تخص أبناء البشرية جمعاء، فهي لهم ولنا ونحن شركاء في عالم واحد وقرية كونية زالت منها حدود الزمان والمكان، وأصبحت هموم ومصاعب ومصائب وأقوال وأفعال كل أمة تهم وتهز المجتمع الدولي بأسره.

وإيماناً بهذه المبادئ والمرتكزات الحضارية اعتبرت الدول والمؤسسات الدولية الحفاظ على التراث وصون الذاكرة الحضارية هدفاً قومياً وميدماً عالمياً وحثماً مقضياً، وبادرت بسن القوانين وإصدار التشريعات واللوائح والأطر والبرامج وتنفيذ المشروعات التي تعنى وتوجب الحفاظ على صون التراث وكافة ما يمثل الذاكرة الحضارية من رموز وتجمعات عمرانية وساحات ومبان وصروح وعلامات والتي تمثل مخزون ومنجزات ماضيها وملهم حاضرها ومنطلق مستقبلها.

ولقد أصدرت المحكمة الدستورية العليا منذ عدة شهور في مصرنا العزيزة حكماً بقضي بإلغاء قرار نائب الحاكم العسكري العام يحظر هدم القصور والفيلات ذات القيمة التراثية والحضارية. وانتهد بعض الملاك الفرصة واجتاحت العاصمة والإسكندرية والعديد من مدن المحروسة عاصفة هدم هوجاء لخرر التراث قام بها أصحاب المصالح وأرباب الاستثمار. وضاعت بسببها كثير من ملامح ذاكرة الأمة وثروة الوطن الحضارية والبشرية من مبان وصروح لا وجود الزمان يمثلها!!!. وسارعت الدولة بتضمين مشروع قانون البناء الموحد الجديد، الذي يشمل جميع قوانين التخطيط العمراني والإسكان والبناء والتنسيق الحضاري، بعض المواد التي تنص على الحفاظ وصون التراث. وقام مؤخراً السيد محافظ القاهرة بتشكيل لجان فنية لمعالجة وحصر المباني والفيلات ذات القيمة الفنية والحضارية والتي لازالت متبقية في أحياء المحافظة المختلفة. ولا شك أن باقي المحافظين سيحذوا حذوه، خاصة في الإسكندرية التي فقدت خلال السنوات الماضية بعض مبانيها الفريدة ومفردات ذاكرتها التاريخية والمعمارية والفنية المتميزة، وذلك بمعرفة أصحاب المصالح، من أجل تحقيق المكاسب الوقتية، وتعظيم العوائد المادية!

وإن المرء ليتساءل كيف يتأتى هذا في بلد أشرفت منه الحضارة منذ آلاف السنين، وشيد صروحاً أذهلت بقوتها العالمين؟ كيف يتجرأ الأحفاد على محو تراث الأجداد؟ دون وازع من ضمير أو وخز من وجدان؟! كيف يحدث هذا في المدينة الخالدة التي تعتبر من أقدم المدن المخططة العامرة في العالم والتي أنشأها الإسكندر الأكبر منذ أكثر من ثلاث وعشرين قرناً؟ إذ يحق لنا أن نفخر بها ونفاخر الدنيا بكونها أكبر متحف مفتوح في العالم؟! لقد كان إحياء مكتبة الإسكندرية ليس إحياء للفكرة طرازاً أو شكلاً، إنما هو إحياء للقيمة والعطاء الإنساني الذي أعطى للإسكندرية المكان مكانة وأسبغ على القيمة أعظم قامة، وذلك من خلال كون المكتبة القديمة منارة للعلم والمعرفة أضاعت أركان العالم القديم والحديث. وكانت الإسكندرية التليدة مثلاً للتعايش والتواصل، والتفاعل الحضاري والفكري والعلمي، ونبراساً للإبداع والاختراع والامتياز والتألق الإنساني... وعندما نادى مصر وساندها المجتمع الدولي من أجل إحياء مكتبة الإسكندرية من جديد كان الهدف إحياء فكرة العطاء وقيمة الإبداع والريادة الفكرية والعلمية في كافة العلوم والفنون والآداب، والتي تدين لها الأديان البشرية منذئذ وحتى الآن. وتسابقت الدول والمجتمعات المختلفة، وتبارى الأفراد من كافة البلاد في دعم مشروع إحياء مكتبة الإسكندرية من جديد The New Bibliotheca Alexandrina حتى يستمر العطاء والامتياز والإشراق والتواصل بين أبناء البشر جميعاً في كل مكان. فذاكرة الأمة التي جسدها وترجمتها المكتبة القديمة بإشراقها وعطائها لنفيع كل الأمم أصبحت كذلك هي ذاكرة العالم التي حفزت الحكومات والأفراد على بناء المكتبة الجديدة إعلاءً وصوناً لفكرة العطاء والتواصل والتفاعل والإشراق الثقافي والإشعاع العلمي والتألق الفكري، ولكي تكون منارة جديدة كما كانت المكتبة القديمة تحقق التقدم والسلام والرخاء والنماء للإنسانية جمعاء. إن مكتبة الإسكندرية القديمة الجديدة نموذج فعلي وتحد عملي لأفكار صمويل هنتنجتون وفرانسيس يوكوهاما وغيرهما Samuel Huntington/Francis Yukohama عن صراع الحضارات وتصادم الثقافات في عالم اليوم!؟

ومن حيث أن الأمر كذلك فكيف تطيق الأنفس في مواقع أخرى في الإسكندرية أن تهدم مفردات ذاكرة الأمة من مبان وفيلات، وصرح ومؤسسات هي جزء غال من ذاكرة الأجيال والعالم، وهي قطع ثمينة نادرة من ثروتها الحضارية والحضورية؟ إن المتضادات كثيرات، للحضارة مهددات، والروح قابضات!؟

إن ذاكرة الأمة ومعالمها المنشورة في القاهرة والإسكندرية والعديد من مدن مصر لازالت غنية وثرية، والأمثلة عليها كثيرة لا تكاد تحصى. وقد شمل التخطيط الشامل للإسكندرية منذ عام ١٩٨٤ منات الأمثلة على هذه المعالم ومفردات الذاكرة النادرة ونادى منذئذ بضرورة الحفاظ عليها وصونها واتخاذ كافة الإجراءات القانونية والتنفيذية والعمرانية اللازمة لوضع برنامج قومي طموح من أجل الحفاظ على الذاكرة. وأسمحو لي بضرب بعض الأمثلة في القاهرة والإسكندرية:

١- الأحياء ذات الطابع المتميز وهي وعاء للذاكرة:

القاهرة : القاهرة الفاطمية، الموسكي، القلعة، الجمالية، مصر القديمة، جاردن سيتي، الزمالك، حي الوزارات بالمنيرة، القاهرة الحديثة (الخيوي إسماعيل)، وسط المدينة، مصر الجديدة (هليوبوليس) ...

الإسكندرية: كوم الدكة، الحي اليوناني، حي الجمرك، زنقة السمات، وسط المدينة، شارع فؤاد، وابور المياه، سموحة القديمة، شارع صلاح سالم، شارع عرابي، شارع سيزوستريس، كليوباترا، زيزينيا، رشدي، كفر عبده، محرم بيك، محطة الرمل، المنتزة، المعمورة، أبو قير، وغيرها ... إلخ.

٢- الشوارع والطرق والميادين ذات الطابع الحضاري المتميز:

القاهرة: شارع المعز، بين الصورين، النحاسين، الخيامية، شوارع جاردن سيتي، طلعت حرب، قصر النيل، الجمهورية، الموسكي، شارع مجلس الشعب، ميادين رمسيس، التحرير (الإسماعلية)، العتبة، الخازندار، الأوبرا، شارع شريف، شارع عماد الدين، كورنيش النيل، شارع النيل، وغيرها ...

الإسكندرية: شارع فؤاد، صلاح سالم، عرابي، أبي قير، خاصة من الحضرة حتى الشلالات، كفر عبده، شارع سوريا، الإقبال، الغرفة التجارية، سعد زغلول، صفية زغلول، الخديوي، سليمان يسري، فرنسا، الطباخين، الأنفوشي، ميدان محطة الرمل، ميدان سعد زغلول، ميدان الجمهورية، ميدان المنشية، ميدان وابور المياه، وكورنيش الإسكندرية الشهير، وغيرها ...

٣- مجموعات القصور والقبيلات ذات الطرز المعمارية والخصائص والسمات المعمارية والفنية الفريدة:

وبعضها تابع لرئاسة الجمهورية أو تشغلها الوزارات والمصالح الحكومية والجامعات والمعاهد والهيئات والمؤسسات القومية والمحلية وغيرها وتتعدى الآلاف.

٤- الجامعات والمعاهد العليا الرائدة:

الجامع الأزهر، جامعة القاهرة (حرم جامعي ومباني الكليات)، جامعة الإسكندرية (حرم جامعي ومباني الكليات المختلفة)، جامعة عين شمس ومجمعات الكليات المختلفة والإدارة في قصر الزعفران، جامعة أسيوط وغيرها.

٥- مباني الوزارات والمؤسسات القومية:

مجلس الشعب والشورى، رئاسة مجلس الوزراء، مباني الوزارات في حي الوزارات، مقر الهيئات والمؤسسات القومية والعامية في القاهرة والإسكندرية وطنطا ويور سعيد والإسماعلية وأسيوط وأسوان والمنصورة والتي تتميز بطابع وطرز معمارية متميزة وشهدت أحداثاً ومناسبات قومية فريدة.

٦- السفارات والقنصليات والمراكز الثقافية في القاهرة والإسكندرية.

٧- المتاحف والمسارح ودور العرض وقصور الثقافة في القاهرة والإسكندرية.

٨- المباني الدينية:

من جوامع وكنائس ومعابد في القاهرة والإسكندرية وباقى المدن.

٩- الأسواق والمتاجر:

أسواق العتبة، باب اللوق، المراكز التجارية، المباني التجارية، والمحلات الفريدة التصميم مثل عصر أفندي، وغيرها ...

١٠- للمستشفيات:

القاهرة: القصر العيني، المدرش، أبو الريش، دار الشفاء، القبلي، المعادي، وغيرها ...
الإسكندرية: الميري، الشاطبي، المواساة، التأمين الصحي، الإيطالي، الحضرة، وغيرها ...

١١- الحدائق العامة والمتخصصة

القاهرة: حدائق الحيوان، الأورمان، الأندلس، الأسيكبة، العتبة، الحديقة الدولية، الأطفال بجاردن سيتي.
الإسكندرية: النزهة (شاملة قصر أنطونيادس حيث تم توقيع وثيقة إنشاء الجامعة العربية)، الحديقة الدولية، حديقة الامعاف، حدائق الشلالات، حدائق باب شرق، حديقة طه حسين، مدافن الشلالات، الحرب العالمية الثانية، حديقة الخالدين، حديقة للمبي، حديقة ميدان المساجد، حدائق المنتزة، حدائق رأس التين، وغيرها.

١٢- مباني المحاكم في القاهرة والإسكندرية:

دار القضاء العالي في القاهرة، مباني المحاكم بالمنشية وميدان عرابي، محكمة الإسكندرية الابتدائية ومحكمة القاهرة الابتدائية، محكمة القضاء الإداري وغيرها ...

١٣- مباني وحدائق القصور:

قصر عابدين وميدان عابدين، قصر القبة وميدان القبة، قصر وحدائق المنتزة، قصر رأس التين، قصر الصفا، القصور التابعة للرئاسة وقصور الضيافة بالقاهرة والإسكندرية والمحافظات.

١٤- مباني الأضرحة والمقابر وأحواشها ذات الأطلجة والطرز الفريدة.

١٥- النسب التذكارية والتماثيل والأعمال الفنية والنافورات:

ويشمل ذلك عناصر التنسيق الحضري العامة، وغيرها من معالم ومواقع شهدت أحداثاً وأفعالاً أثرت في تاريخ الوطن والمدن وذاكرة المجتمعات.

١٦- مباني المواصلات ذات الطابع المتميز:

ويشمل ذلك محطة السكة الحديد القاهرة ومحطة السكة الحديد الإسكندرية الرئيسية، محطة سيدي جابر ومحطة قطار ومخزن القطار لقصر المنتزة وطنطا وأسيوط والأقصر وغيرها ومحطة الركاب البحرية

بالإسكندرية ومطار القاهرة ومطار ألماتة ومطار النزهة بالإسكندرية ومبنى هيئة قناة السويس ببور سعيد وغيرها.

١٧ - القناطر والجسور والكباري:

القناطر الخيرية خزان أسوان، السد العالي، نجع حمادي، إسنا، إدفينا، كوبري قصر النيل، كوبري عباس، كوبري أبو العلا، كوبري إمبابة، كوبري حدائق الحيوان بالقاهرة، كوبري زقنة بميت غمر، كوبري قصر الزيات، كوبري الفردان، وغيرها.

١٨ - جميع المواقع الأثرية للحضارة المصرية سواء الفرعونية أو القبطية أو الإسلامية في كافة المحافظات

ويشمل ذلك المواقع الأثرية في القاهرة والجيزة وأبو رواش والإسكندرية وأسيوط وبني سويف وسوهاج والأقصر وأسوان وكفر الشيخ والشرقية وسيناء، وغيرها.

وقد تلاحظ أن بعض المباني والقبيلات قد تكون خالية من السمات والخصائص المعمارية والفنية المتميزة من الخارج، بينما تزخر بأدع التفاصيل وأروع الزخارف وأدق الأعمال الفنية من الداخل. وكان هذا نهج بعض التجار والوجهاء لاتقاء حسد ومطامع الغير ولذلك فإنه يجب على لجان المعاينة والحصر تقييم هذه المواقع من الخارج ومن الداخل لتحديد مدة الأهمية والقيمة الفنية للصرح من الواجهة المعمارية والحضارية والثقافية والفنية. ومن ناحية أخرى فقد حدد قانون الآثار سنة عام لكي يسجل المبنى لموقع أثري يستوجب الحماية والحفاظ! ولا أدري ما هو مغزى هذا الرقم السحري؟ فقد يكون المبنى متميزاً في طرازه وطابعه ومظهره كمبنى مكتبة الإسكندرية الجديدة المنشأ حديثاً وأصبح أحد عجائب القرن الواحد والعشرين، ومن الواجب إذن تسجيله والحفاظ عليه، وهناك عدة مباني حديثة في نيويورك ولندن وباريس وبروكسل وروما وسيدني تم تسجيلها وقد شيدت في النصف الثاني من القرن العشرين. وبناء عليه يجب إعادة النظر في هذا النص وتعديله ومراجعة شروطه.

ولقد نهجت العديد من الدول إلى الحفاظ على وصون ذاكرتها التراثية حسب قوانين ولوائح واشترطت صارمة وملزمة للكافة، وقامت بتقسيم ساحاتها ومبانيها وتجمعاتها العمرانية والمعمارية والفنية ذات القيمة الحضارية والفنية المتميزة في مجموعات مرتبة ومصنفة ومقسمة حسب مكانتها وقيمتها وأهميتها ودلالاتها ومحتواها وطرازها وموادها وحقيقتها التاريخية ونظمها الإنشائية ومغزاها ومرجعيتها الثقافية والفنية. ويشمل هذا التقسيم المجموعات الآتية:

١ - المجموعة الأولى: وتشمل الأحياء والساحات والطرق والكراتيش والصروح والمباني والمناطق

الحضراء ذات الخصائص الحضارية والمعمارية والفنية المتميزة، خاصة القصور والقبيلات والعمارات السكنية والمباني الإدارية والشواهد والعلامات وغيرها من المواقع والصروح والفراغات والأبنية التي شيدها الإنسان أو من صنع الله في الطبيعة. وهذه المواقع والمباني والفراغات وغيرها يجب الحفاظ عليها بحالتها شكلاً وموضوعاً قلباً وقالباً. ولا يسمح بعمل أي تعديلات أو تغييرات فيها من حيث الشكل أو الوظيفة أو التفاصيل أو المواد أو العناصر أو الزخارف أو الحليات أو الألوان أو العناصر الإنشائية أو النظام الإنشائي. ويتم صيانتها وصونها

والحفاظ عليها كما هي، وإجراء تفتيش ومراجعة دورية عليها بعد تسجيلها بالصوت والصورة وكذلك بالتسجيل الإلكتروني الرقمي فيما يسمى بالذاكرة الرقمية Digital Memory. وتوضع عليها لوحات مرقمة ظاهرة للكافة يلتزم بها المواطنون والهيئات من حيث أنها مسجلة ويحظر تغييرها أو تعديلها إلا تحت إشراف فني ويترخيص دقيق محكم. وهذا النظام التسجيلي الملزم يسمى Listed / Classified. ويعاقب أي مخالف أو متعد على المبنى أو الموقع ويجرم حسب نظام قانوني رادع.

٢- المجموعة الثانية: وتشمل الأحياء والمباني والصروح والفراغات والمساحات المؤسسية والفيلات والتصوير والطرق والمعالم الراجب الحفاظ عليها وصيانتها دورياً. ويمكن إعادة استخدامها والانتفاع بها أو تغيير الوظيفة، دون الإخلال بخصائصها وسماتها وطابعها وهويتها الشكلية والفراغية، مع السماح ببعض التعديلات الداخلية فقط لملاءمة الوظيفة المستجدة دون إخلال أو تغيير للكيان والشكل والسمات. ويتم تسجيل كل ذلك وترقم وتصنف وتراجع ويتم التفتيش الدوري عليها، ولا يتم عمل أي تعديل أو تغيير ولو طفيف إلا بعد الترخيص بذلك تحت إشراف فني محكم.

٣- المجموعة الثالثة: وتتضمن الأحياء والشوارع والطرق والمباني والمعالم والفراغات التي يحافظ على وجهاتها الخارجية اتساقاً وتناغماً وتكاملاً مع منظومة المحددات الفراغية ذات الهوية المتميزة والطرز والتشكيل المتناغم حضرياً ومعمارياً وفنياً ولوناً وشكلاً ومواداً وتشطيبات وحليات ونقوش وسمات جمالية متفردة، مع السماح بالتغيير الفراغي والإنشائي في التشكيل الداخلي حسب متطلبات الاستخدام والوظيفة الجديدة. ويتم هنا أيضاً التسجيل الرقمي للذاكرة الإلكترونية ويتم أي تعديل أو تغيير حسب ترخيص وإشراف فني محكم.

٤- المجموعة الرابعة: وتشمل بعض مكونات النسيج الحضري من طرقات وفراغات ومبانٍ ومعالم غير متميزة الشكل أو الجوهر والتي يمكن هدمها جزئياً أو كلياً بسبب حالتها المندھورة أو صعوبة أو ارتفاع تكلفة ترميمها. وهذه المباني أو مكوناتها يمكن هدمها والبناء في حدود الغلاف وضمن التشكيل الحسي المحدد للمنطقة قانوناً من حيث الارتفاع أو الردود أو الميول الخاصة بالمنطقة، وبحيث يتكامل المنشأ الجديد مع النسيج الفراغي والشكلي للجوار ويصير لحناً متناغماً مع سيمفونية التشكيل المميز للمنطقة ويتم أي تعديل أو تغيير أو إنشاء حسب اشتراطات ومواصفات محددة وتحت إشراف فني دقيق محكم.

من ناحية أخرى فقد أشارت بعض وسائل الإعلام مؤخراً إلى قيام بعض الهيئات الأكاديمية بدراسة إمكان ترك مواقعها وما بها من مبانٍ وصروح ذات القيمة العقارية المرتفعة وذات السمات المعمارية المسجلة في ذاكرة الأجيال، والانتقال إلى مواقع جديدة تناسب احتياجات ومتطلبات تطورها المستقبلية، وتحصد من جراء ذلك عوائد مالية كبيرة مع توفير قيمة ترميم المباني القديمة التي تزخر بعبق التاريخ وذكريات الأجيال.

وأثر ذلك الكثير من التعليقات والآراء المعارضة، خاصة من المجتمع الأكاديمي ومئات الآلاف من المواطنين الذين عاشوا في هذه المواقع وارتبطت ذكرياتهم وذاكرتهم بهذه المباني والمواقع. وأشار عدد من

الكتاب بحق إلى أن جامعة هارفرد بكمبردج بأمریکا أو جامعة لندن بلندن أو جامعة السوربون بباريس تحتل مواقع استراتيجية بوسط المدن وأصبحت مكونات هامة من ذاكرة تلك المدن ومن ذاكرة الجماعات والأفراد والأوطان، وأنه لا يمكن التفكير في مواقع بديلة لها حتى لا تتعرض هذه الذاكرة للضياع مهما كانت قيمة المكاسب المادية أو المالية. ذلك أن الهيئات والمباني المؤسسية الرائدة تشكل ذاكرة الأمة وذاكرة الإنسان، ليس فقط لقيمة طرزها وشكلها وسماتها المعمارية والجمالية والتراثية، وهذا هو الشق المنظور فقط المسجل في ذاكرة الكافة، وإنما أهم من ذلك وأخطر وأكثر تأثيراً ووقعاً ومعناً ما هو مرتبط بها من ذكريات وأحداث وأقوال وأفعال وتجارب شخصية ومناسبات اجتماعية ولقاءات علمية متوحدة مع الإنسان والفرد والمجتمع. وهذا نادر وثنمين، وغال وعظيم، يتكامل مع معان الحضارة والوجدان، ومع الثقافة والروح والكيان، وسلوك وأداء الإنسان، إذ لا يمكن استبداله أو استيراده أو تغييره أو محوه مهما كان الثمن ومهما كان المرود. فهل لتراب الوطن وضميره وكيانه من ثمن - أيا كان؟!

إن دواعي ومزاعم الاستثمار والاستغلال الاقتصادي التي تتادي بها وتروج لها بعض الجهات ويتبناها بعض الأفراد بهدف هدم المباني والتراث والقبيلات والمواقع من أجل إسباح الطريق أمام تحقيق المكاسب المادية وتنمية الموارد الذاتية وإيجاد أنشطة وتجمعات ومبان ومؤسسات أكثر كفاءة وأعلى أداء، وأوسع أفقاً، يمكن أن تؤدي إلى محو ذاكرتنا وطمس هويتنا والحدوث ما بقي من الانتماء والولاء للوطن. فالأرض والمكان عرض وكيان، لا يطبق أن يفرض فيه إنسان.

لقد كفى ما ضاع من تراثنا واختفى من ذاكرة أمتنا من مبان ومعالم، وأن الأوان أن نلتفت ما بقي، ونصون ما أفلت من معاول الهدم وهجمة الضياع ومخطط التخريب. ذلك أن الواجب يقضي والأمانة تستوجب أن نحافظ على ذاكرة أمتنا كأمانة لنا ولأجيالنا القادمة وللعالم أجمع مع ضرورة التلمين عليها ووضع الأطر التشريعية والإدارية والتنفيذية والتمويلية الكفيلة بتحقيق ذلك. إن تجارب المدن والدول المتحضرة رائدة في مجال الحفاظ على التراث وصون ذاكرة الأمة، ومن الواجب الاسترشاد بها والعمل على تطبيق ما هو مفيد منها فوراً وقبل أن تستفحل المشكلة ويصعب الحل، ولات ساعة مندم. ولا يجب أن يضار من ذلك أصحاب الأملاك - سواء كانت قصوراً أو فيلات أو أعسالا - فهؤلاء يمكن تعويضهم بحوافز مالية من عوائد البترول أوقناة السويس ومن جمارك السلع الترفية. إن تجربة الكويت وقطر في تخصيص ١% من عوائد البترول سنوياً للبحث العلمي، كان له الأثر الإيجابي على العملية البحثية والتعليمية والتفوق الأكاديمي. إذا كانت هناك إرادة سيبزغ الحل الشاق، والمنقذ الوافي، لكافة الأطراف أفراداً وهيئات ومجتمعات.

ياسادة إن الوطن ينادي والأمة تستنفر أبناءها أن يهبوا وأن يصحروا، وأن يفيقوا وأن يحموا، وأن ينقذوا ذاكرتها وماضيها، وأن يسموا، ليواجهوا التحدي، وعواقب الترددي، وأن يصوتوا تراثها من أي تعدي! فهل من منقذ؟؟ وهل من مجيب!!؟

الفصل الثاني : التخطيط العمراني

الإسكندرية :للحضارة علامة وهامة، قيمة وقامة	٢.١
من أجل حماية الأتسان والعمران	٢.٢
أحوال الطريق والعمران، امتهان للحضرية والنظام	٢.٣
الحفاظ على كامل المدينة هو الحفاظ على المدنية	٢.٤
الأوضاع الحرجة للبناء والعمران	٢.٥
أنظمة الطرق والنقل ركيزة التخطيط والكيان العمراني في المدن العربية	٢.٦
تحديات الموقف العمراني	٢.٧
تقييم وتحديات في المواجهات مع الإعصار	٢.٨
حتمية درء المخاطر وتجنب الكوارث	٢.٩
عاصمة جديدة لمصر جديدة	٢.١١

٢.١ الإسكندرية للحضارة علامة وهامة، قيمة وقامة

لقد أسعفتلي ذاكرتي بدراسات وكتب موسوعية ومراجع عالمية للدارسين والمهتمين بالحضارة الإنسانية وال عمران والمدن كوعاء محفز ومعجز لتحضر ومدنية الإنسان، مثل تلك التي أعدها العالم الكبير لويس ممفورد. Mumford Lewis عن المدينة عبر التاريخ (The City in History) وخطر لي أن تكون هذه الدراسة الكاشفة عن بعض أسرار تاريخ الإسكندرية بعنوان التاريخ في المدينة (History in the city) استلهاما من العمل الموسوعي لممفورد! ولم لا وقد أصدر إيل ساارينين (Eliel Saarinen) منذ حوالي القرن كتابه الشهير عن المدينة ((The City) والذي أشار فيه الي أن المدينة كتاب مفتوح ومرآة صادقة تعكس مدى ثقافة وحضارة وتقدم مجتمعاتها وسكانها فقل: "أرني مدينتك وسأدلك على الأهداف الاجتماعية والثقافية والحضارية لسكانها."

والإسكندرية مدينة الحضارات يتحدث نسيجها حكايات وتروي أحيائها روايات عن تواصل الحضارات فهي مثل حي على التعاليم والتكامل والتواصل بين الحضارات والثقافات وليس تصارع الحضارات رافضة بذلك النظريات الشائعة حاليا لصونيل هيننتجتون (Samuel Huntington)) و فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) وكما يعلم الكافة قبل الخاصة أن مدينتنا التليدة هي من أقدم المدن المخططة العاصرة في العالم منذ أنشأها الإسكندر المقدوني عام ٣٣٢ ق.م ووجه ديقراطيس بإعداد التخطيط الرياعي المشهور عنها، وذلك تواصل مع قرية راكوديس الفرعونية التي عمرت هذه البقعة الإستراتيجية قبل ذلك بعدة قرون. ومنذ الإسكندرية احتضنت وأنبئت ونمت وأزهرت فيها الحضارات والثقافات المتوالية التي تتحدث عنها أزمتها ومحفور في أرجائها سجل الغزوات والفتوحات والثقافات، والتحديات والإنجازات، والازدهار والانحسار، والصعود والهبوط، تماما كما هو الحال في الإنسان تمر عليه موجات النجاح والفشل، والفلاح والكلل.

والإسكندرية من المدن النادرة في الشرق الأدنى بعد القدس التي تعيش فيها مختلف الأجناس والألوان والمؤمنون بالأديان السماوية الثلاثة اليهودية والمسيحية والإسلام، تاركين فيها ذاكرتهم وتراثهم وبصماتهم وكذلك عبراتهم لتحكي عن قصة الزمان وعبقريّة المكان وذلك في ملحمة باهرة ومنظومة ساحرة وسيمفونية تاريخية نادرة، فهي فريدة ومتفردة ورائدة وخالدة.

إن المدينة العزيزة الوفية قد ألقت الضوء على أسماء لبعض المناطق والأحياء بالإسكندرية هي في الواقع أسماء لبعض رجالات وأبناء المدينة من الموسرين ورجال الأعمال الذين أعطوها كما أعطتهم وأنفقوا أموالهم من أجل خيرها وتطويرها فخلدت أسمائهم وطاب ذكركم. ألم يؤسس هؤلاء أول مجلس بلدي في الشرق الأوسط منذ القرن التاسع عشر؟ ألم ترسل بروكسل بعثات للتدريب على إدارة البلديات الي الإسكندرية لاكتساب الخبرة من القدوة.

ومن واقعي كداس ومعلم وممارس في مجال العمارة وال عمران علمتني المدينة الكبرى وحرصت على الاستفادة من دروسها والسير على منهاجها والاستمرار على التزود من رحيق إكسيراها وعلى تقهم إحياءاتها وعلى استيعاب إيماءاتها وعلى سماع إيقاعها والتغني بألحانها والنسج على أنوالها. ولم لا وهي المعلم والمعلم

وكانت الأسرار وحامي الديار؟! ولقد حرصت على الذود عن حياضها واحترام تراثها واستكمال وتنفيذ ما طوته كينونتها واستمرار معزوفة وجودها من خلال إعداد المخطط الشامل للإسكندرية الكبرى حتى عام ٢٠٠٥ منذ أكثر من عقدين وتطوير هذه الرؤى في تخطيط ٢٠١٧ وفي إعداد المخطط الهيكلي الإستراتيجي للإسكندرية العظمى حتى ٢٠٥٠ بما يليق بثغر مصر الأول وعاصمتها الثانية - وكانت الأولى منذ عشرين قرنا - وعروس البحر المتوسط ومنارة العلم والمعرفة لخدمة الإنسانية جمعاء حين كان العالم يزرح تحت نير الظلم والظلام.

وفي سبيل إحياء صرح الامتياز العلمي والريادة البحثية المعهودة عن مكتبة الإسكندرية الثليدة كان تكريس وقتي وجهدي وجل صلي كمدير لمكتبة الإسكندرية الجديدة خلال العشرين عاما الماضية إيمانا أصيلا مني بأن مكتبة الإسكندرية تحمل بحق رسالة الإسكندرية الرائدة الفريدة للعالم أجمع كوعاء للتواصل والمعطاء الحضاري المتجدد وكراند للحضارة الإنسانية في كل زمان حيث أكدنا على أهدافها منذ البداية كناغزة لمصر على العالم وناغزة للعالم على مصر ونموذجا للمعطاء والإبداع الإنساني المتجدد والمعطاء والفاعل.

هذه لمحات عن الإسكندرية الأبية البهية... للحضارة والتحضر علامة، والمدنية والتمدن هامة، قيمة وقامة.

٥/٢/٢٠٠٥

٢.٢ من أجل حماية الإنسان والعمران

قضايا ومتطلبات هامة للارتقاء بالتنمية الحضرية الإنسانية

أتمنى أن يضم البرنامج الانتخابي للمرشحين للوظائف العامة خلال الانتخابات القادمة تبني هذه المتطلبات الضرورية والواجب تنفيذها فوراً لتأمين حقوق وسلامة السكان ولتحقيق الحد الأدنى من التنمية الإنسانية المتحضرة الواعية. وقدما قال المفكر الرائد ايليل سارنين " أرني مدينتك وسأدلك على الأهداف الحضارية لسكانها:"

١- الطريق العام ملك للدولة بتهره وأرصفته وليس من حق الملاك الواقعة عقاراتهم على الطريق تغيير مناسيبه أو عمل درج به لما يناسب مداخل المحلات والعقارات والجراجات، والواجب يقضي بإلزام الملاك بإعادة الوضع لأصله أو قيام الأحياء بإصلاح التشوهات والتغييرات التي أحدثها الغير على نفقتهم .

٢- منع اشغالات الطرق منعاً باتاً وعقاب المخالف عقاباً رادعاً حتى لا يضطر المشاة للمسير في نهر الطريق معرضين حياتهم وسلامتهم للمخاطر .

٣- منع استخدام الأرصفة كمواقف انتظار لسيارات سكان ورواد العقارات وتجريم المخالف.

٤- منع وتجريم استخدام المحلات أو أصحاب العقارات للأرصفة ونهر الطريق لعرض بضاعتهم أو لتحقيق مصالحهم الخاصة مع إرهاب المعترضين على ذلك بأساليب الضغط والتهديد والبلطجة ، مما يجبر المارة على استخدام نهر الطريق لحركة المشاة وتعرضهم للمخاطر والحوادث مع تكديس حركة المرور .

٥- إزالة الحواجز والأسوار والسيارات التي يقيمها بعض أصحاب المحلات والفيلات لمنع وقوف سيارات الغير ، إذ ليس هناك حق قانوني لهم في احتجاز الملكية العامة لأغراض خاصة .

٦- الاهتمام بتشطيبات ومناسيب ومظهر الأرصفة في كافة الطرق والشوارع .

٧- تنفيذ مناطق عبور المشاة في تقاطعات الطرق مع وضع علامات وإرشادات ضوئية إرشادية ، مع إلزام الميارات بالتوقف توقفاً كاملاً في هذه التقاطعات بوضع علامة قف

٨- إعطاء أولوية لعبور المشاة في كافة الطرق والشوارع مع تلتيم المخالف وعقابه .

٩- تنفيذ منحدرات سهلة لصعود الأرصفة عند التقاطعات لتيسير عبور كبار السن والسيدات والأطفال .

١٠- التأكيد على ألا يزيد ارتفاع برديرة الرصيف عن ٢٠سم ويمكن الاستغناء عن دهانها باللونين الأسود والأبيض إلا في مناطق محدودة لمنع الانتظار أو التوقف أو عند مواقف أتوبيسات النقل العام .

- ١١- أن نوع وشكل ولون ومظهر مواد تشطيب الأرصفة تؤثر إيجابا أو سلبا على مظهر الطريق ومدى حضارية المدينة ، ويجب أن لا تستخدم في أرصفة الشوارع الواحد أنواع مختلفة من الأرضيات ذات الألوان والمقاسات والأشكال المتضاربة .
- ١٢- الاهتمام بوضع وشكل ومقاسات ومظهر وأثاث الطرقات والأرصفة من أعمدة ولافتات وإرشادات ومقاعد وأشجار وأحواض ونافورات وغيرها .
- ١٣- في الشوارع المنحدرة ذات الميول المختلفة يجب إزالة المصاطب والدرج الذي نفذه الملاك لكونه مصدر تهديد لحركة وسلامة وأمان المشاة و إعادة الأمور الي ما كانت عليه قبل الانفتاح الحضري المتحكم في مقادير وسلامة الإنسان .
- ١٤- يجب توسيع الأرصفة الضيقة إن أمكن علي حساب نهر الشارع بحيث لا يقل عن ١.٥ مترا .
- ١٥- زرع الشوارع والطرقات بالأشجار ذات النوعية الواحدة على الجانبين خاصة إذا كان عرض الرصيف يسمح بذلك .
- ١٦- زرع صفوف الأشجار المزدوجة على امتداد جميع الطرق الدائرية والمحاور الجديدة والمطورة شرقا وغربا مع إنارتها لتأمينها في المواقع التي لم يتم ذلك بها .
- ١٧- الاهتمام بتشجير وزرع الطرق الرئيسية .
- ١٨- تحديد مواقع محددة ومؤمنة ذات سياج شجري وأسوار من المواد الطبيعية والمعدنية في الشوارع لسر صناديق القمامة خلفها وللحفاظ علي البيئة من التلوث بأنواعه وللحفاظ أيضا علي الصحة العامة .
- ١٩- تنفيذ مسارات سياحية للتعرف على مناطق و أحياء وعلامات مباني المدينة ذات البعد التاريخي أو الفني أو المعماري أو الحضاري أو الثقافي ، Urban Trails
- ٢٠- تحويل بعض المناطق والطرق ذات حركة المشاة الكثيفة الي مسارات ومناطق للمشاة مع تأمين كافة التجهيزات والأثاث وعناصر التنسيق والأثاث الخارجي المناسب لها حيث أن الشوارع والميادين هي غرف المعيشة في المدينة وهي مرآة تعكس مدى حضرها أو تخلفها .
- ٢١- تأمين حنفيات إطفاء الحريق في الطرقات والشوارع في المدن القديمة والجديدة، هذا الأمر الذي توقف تنفيذه منذ فترة طويلة .
- ٢٢- قيام الإدارة المحلية بالتأمين على المشاة والأشجار والأعمدة والأرصفة والعلامات وكل الواجهات والمنشآت العامة علي الطرق لتأمين سلامة وأمان السكان ، كما كان الحال في بلدية الإسكندرية في النصف الأول من القرن الماضي .

٢٣- تزويد جميع المياني الواقعة على الطرق العامة بوسائل إطفاء الحريق وسلالم الهروب وكافة متطلبات الدفاع المدني والحريق .

وفي الختام

ليس من حق أصحاب السيارات الخاصة أو العامة احتجاز جزء من نهر الشارع كموقف خاص لسياراتهم ولمصالحهم علي حساب المصالح العام والكيان والحق العام ، مما يهدد سلامة ومظهر وحياة وأمان الطرقات ، وليعلم الكافة أن المواطن مسئول عن تأمين موقف لسيارته كما هو مسئول عن تأمين متطلبات عائلته ولا يقع عبء ذلك على المجتمع . أن الحضارة ليست أشكالا مستعارة أو أقوالا مرسلة أو كلمات فارغة بل هي أعمال و أفعال ومواقف وسلوك ، وهي نظام وانتظام والتزام وانتماء

٢٠٠٥/٨/١٥

٢.٣ أحوال الطريق والعمران، امتهان للحضرية والنظام

المدينة هي مرآة الحضارة، وهي وعاء الحضرة، المدنية هي إطار المدينة وهي ساحة التمدن، المدينة هي التي ألهمت وفجرت من بونقتها عبقرية المكان متوحدة مع عبقرية الإنسان. والمدينة أطلقت معقل التقدم للحضارة وفجرت فيضان المدنية الإنسانية والثقافات البشرية، كما يروي لنا ابن خلدون في مقدمته وكتب مفورد وسارنين وقلتشر وسارتر ورامسل عن فيضاً زاحراً وضياءً من الإبداعات والاختراعات والفلسفات والنظريات والإنجازات والمبادئ والرؤى، لأجيال متعاقبة وموجات متواصلة من نوابغ العلماء والأدباء والفنانين والمصلحين والرواد. ويشمل ذلك العطاء الإنساني ثروة الحضارة الزاخرة من لاوتسي وكونفوشيوس إلى أفلاطون وأرسطو والإمكندر وبطليموس، ومن أرشميدس وفيثاغورس وإقليدس وهيباتيا إلى فيدياس ومايكل أنجلو وبرنيني ودافنشي ونيوتن، إلى فرانسيس باكون وجوته ومارتن لوتر إلى ابن خلدون وابن بطوطة وابن رشد والجبرتي ورامبرانت وسيزان ومور وببكاسو، إلى شلي وروسو وفروست وهبمنجواي ومحفوظ وكينز، إلى بتهوفن وباخ وموزارت، إلى جيفرسون وكوري وأينشتين وزويل وفون براون. فلم يكن لهذه العبقرية الإنسانية أن تتفجر لولا المنظومة الحضرية والبيئة المدنية التي أنبتتها ورعتها، واحتضنتها وأطلقتها.

والمدينة كائن عقري حي، ونسيج حيوي نابض، وكيان منظم ومحكم من الكتل والفراغات، والمباني والمساحات، والأنشطة والتفاعلات، والأحياء والطرق، تتناسق وتترابط في أطر متفاعلة ومتناغمة، ومتكاملة ومترابطة، ومتواصلة ومتداخلة ومتفاعلة، عبر دورات الزمن، بالتكامل مع عود وعبقرية المكان من أجل إسعاد الإنسان. أليست هذه كذلك هي منظومة الحضارة الإنسانية ذات الطاقات المتواصلة المترابطة والمتعاقبة، ذات الأشكال والأنواع، والأطعمة والأنواع والأنماط والأنظمة يملها من جمال الإشراق وقسوة الإظلام، ونشوة النصر وانكسار الهزيمة؟ وأبلغ ما يجري في هذه المنظومة وما يتفاعل فيها وخلالها وحولها هو ما يحدث في فراغاتها وكيانها اللاملموس، وما يتم فيها من ميلاد وممات، ومن صعود وهبوط، ومن أحزان وأفراح، ومن آلام وأسأل، وأقوال وأفعال، ومن إنتاج وإنجاز، ونشاط وخمول، وصعود وهبوط، ومن رؤى وأمنيات وأفاق وكبريات. فهذا الكيان اللاملموس هو المبتغى وهو المنتهى!!

ومن أجل هذه الفراغات من مساحات وميادين وطرق وحرارات وأحياء وممرات، وهو المحتوى العام الخارجي اللاملموس، وكذلك الفراغات الخاصة الداخلية التي تحتويها الكتل والمباني من غرف ومناور ومدخل وصلالات، وهي المحتوى الداخلي اللاملموس، يتم تخطيط وتصميم الكتل والمباني بغرض الانتفاع منها والإيواء إليها والممكن فيها والاحتفاء بها، ومن أجل إرساء وتحقيق الأمن والسلام والبحث عن الأمان والاطمئنان، والسعي لتحقيق الذات الإنسانية فيها وحولها، والتمكن من توفير السلام والسعادة والسكينة وراحة البال.

وإذا لم يتحقق للإنسان هذه الغايات في الفراغات اللاملموسة داخلية كانت أو خارجية مع وفائها لهذه الاحتياجات والمطامح الإنسانية المبدئية المسبب التي أكد عليها ماسلو في نظريته أوجيديس في رؤاه عن

الفراغات الاجتماعية والنفسية الأساسية لحياة أو نشاط الإنسان، ينهار الهدف والمبغني من البناء ومن تجمع الإنسان في مستوطنات أو مدن أو تجمعات عمرانية أيا كانت، أينما كانت!

من هنا فإن الفراغات الخارجية للمدينة المتمثلة في الميادين والطرق هي الوعاء المرني المعروف لنشاط وحركة وتفاعل الإنسان ولرصد وقراءة وفهم السلوك الإنساني الحضاري، سواء الملتزم والمنظم والمنتمي، أو غير الحضاري والمنقلب والمتقلب. والسلوك السلبي المتحدي يشمل المتسبب، والمستغل، والمعتدي، والهمجي، والرافض، والخارج، والمتحدي، وللأخلاقي، والظالم والعشوائي، والمفتري والشرس والمتواكل، والشارد، والبدائي. وكل هذه الأنماط السلوكية تتحدي بصلاف على الحضارية، وتعتدي بسفور على المدنية، وتتفسي وجود الحضارة وتتفاني مع مبادئ التحضر وأسس التمدن والأخلاق، ذلك أن الحضارية نظام وانتظام، والتزام وانتماء، وعطاء وولاء، وإنجاز ووفاء، وهي معقل الحضارات وباديها ومطلقها ومحبيها ومشعل جذوتها وراعيها، وهي أيضا مصدر أفرلها ومغرب معانيها.

ومن حيث أن الأمر كذلك فإن زائر المدينة الأوروبية أو الأمريكية أو الشرق آسيوية أو حتى في كثير من البلدان الأفريقية القديمة منها أو الحديثة، ينظر بإعجاب وإكبار الي مدى الالتزام بالقانون واحترام النظام وتقديس الخصوصية، والحفاظ على الحق العام وصون الحق الخاص، دونما حاجة لوجود أو رقابة أو تدخل المسؤولين عن النظام والقانون. هناك ما يسمى المسؤولية المدنية Civic Responsibility وهناك الأداء والسلوك المتمدن Civility وهناك احترام القانون والذود عنه والإذعان لضوابطه Law Abiding وCitizenry، وأن حرية الفرد تنتهي عند بدء حرية الآخرين، وهذه الخصائص السلوكية تنادي بها وتفرسها في الإنسان جميع الشرائع السماوية. وبنفس القدر من الإكبار لما يجري من احترام والتزام والانضباط وانتماء في سلوك الأشخاص، نلاحظ ونقدر أن المباني والواجهات والطرق والميادين والمساحات، كالإنسان المتحرك خلالها وفيها وحولها، منتعية صادقة تعكس نفس الالتزام شكلا ومضمونا، ويجمعها طابع مميز وهوية متفردة، وارتفاعات منضبطة، وألوان متناسقة، وأشكال متناسقة، ومواد متوائمة وتشطيبات متكاملة وأنظمة فاعلة للبناء والتشييد والتشغيل والإدارة والصيانة. ونكب، ونشيد كذلك بالعلاقات المتكاملة بين العناصر الطبيعية من أشجار وشجيرات ومياه وتافورات وبحيرات وجداول وزهور ومسطحات خضراء وأرصعة وعلامات وإشارات وأعمال فنية وإكسسوارات وغيرها، وبين المباني والكتل والواجهات والأرصعة والحارات والتقاطعات وخطوط السماء وأسطح المباني وارتفاعاتها وخطوط الأرض وتنظيماتها. هذه هي المنظومة المتكاملة للملموس واللاملموس، الشكل والفراغ، للحضارية والتحضر والمدينة والتمدن.

منذ ثلاثين عاما قامت جامعة الإسكندرية بإعداد دراسة عن خصائص وطباع الإنسان المصري، وللأسف لم تحظ هذه الدراسة بالنشر الإعلامي الواجب. وقد انتهت هذه الدراسة الي أن أهم هذه الخصائص السلوكية هي شيوخ الأنانية المفرطة والتواكل والتسبب وعدم الالتزام وعدم الجدية وعدم الأمانة والكذب والرياء والتحايل والخداع والخبث وعدم الشفافية وعدم النظافة والإدعاء الكاذب واللامسئولية والمراوغة واللاإنتماء وعدم الوفاء والمكابرة واستباحة ملك الغير واللامانة والتعدي على حقوق الآخرين، وعدم الانضباط وتحدي الأطر الاجتماعية والتدين الشكلي أو المظهري، والاهتمام بالمظهر دون المضمون، والتمسك حتى النمكن، والخوف من السلطة عند وجود العقاب فقط (بخاف مايختشيش). ومن عجب أن غالبية حديث الناس تزينه زائف التمنيات وخداع الدعوات، وذلك أن الزيف والخداع والخبث والرياء يغلف معظم العلاقات والسلوك.

وأحوال الشارع المصري في المدينة المصرية، بل كافة أشكال التجمعات العمرانية، سواء المدن القديمة أو الجديدة، تحكي قصصاً وتروي روايات، وتسجل أفعالاً وتردد أقوالاً، وتبوح أسراراً! وتلعي سقوط مظاهر التحضر وانهيار أشكال المدن الملموسة والمرئية، ونسيان كل ما يرمز إليه الميراث الحضاري وما يتم عنه التراث التاريخي من قيمة ومن قامة . لقد تم تجاهل ذاكرة المكان وتم محو ذكريات الأيام. وتردد صيحات الغيورين وكلمات المفجوعين والحسرة على خسارة الزمان، هل من خلاص؟ وهل من ملاذ؟ وأين المفر؟ وأين الطريق؟ ولماذا؟ ومتي؟

إن أحوال الشارع المصري تتحدى الحضرية وتتصادم مع المدنية في مواطن عدة، ومواقع شتى، وفي أشكال جديدة وأنماط فريدة وهذه بعض المظاهر والنمحات للوضع الراهن:

في مجال التخطيط العمراني والتصميم الحضري:-

- ١- تنفيذ عروض الشوارع والطرق بالمخالفة للمعايير والأسس.
- ٢- عدم احترام خطوط التنظيم في تخطيط وتشبيد المباني.
- ٣- عدم تنفيذ عروض حارات وعروض الأرصفة حسب الأبعاد القياسية.
- ٤- عدم تنفيذ الردود المحدد للمباني أفقياً أو رأسياً في الارتفاع مع المخالفة الفجة.
- ٥- عدم احترام دخول التقاطعات وترك مساحات للرؤية الأفقية لتحقيق الأمان والسلامة.
- ٦- عدم الالتزام باستعمالات الأراضي المحددة في التخطيط وخلطها فيتم إنشاء أنشطة مخالفة لأمن وسلامة المناطق السكنية وملوثة بصرياً وسمعياً وبيئياً للبيئة.
- ٧- عدم تنفيذ رصف الشوارع والأرصفة حسب المواصفات بمواد تتحمل أحمال المرور وتأثير الأمطار على مدى العام مما يتسبب في كثير من المطبات وسوء حالة الطريق.
- ٨- عدم التنفيذ لأغطية شبكات الصرف الصحي والمياه حسب المواصفات مما يعيق الحركة على الطريق.
- ٩- عدم التنفيذ الجيد لشنايش وبلاعات صرف الأمطار أو إغفالها تماماً مما يسبب غرق الشوارع وتوقف المرور، وقد يلجأ البعض الي سرقة الأغطية مما يسبب حوادث السيارات.
- ١٠- عدم تنفيذ شبكات وحنفيات إطفاء الحريق في الطرق والمباني.
- ١١- التعدي على الأشجار وقطعها أو إهمالها مع اختفاء الخضرة في الشارع المصري، وهو أمر محير في بلد مناخه صحراوي! ونلاحظ أن شكل الفوضى في البناء وحالها المتردي يعكس على شكل الأشجار التي تنعي نفس الأحوال المتردية والمظهر المنفلت.
- ١٢- غياب التنسيق الحضري والأثاث الحضري مما يتسبب في إرهاب وعذاب ومعاناة السكان.
- ١٣- عدم استواء الأرصفة وصعوبة السير عليها بأمان خاصة بالنسبة للسيدات وكبار السن والأطفال. ونلاحظ خلال العقود الماضية تدخل أصحاب العقارات في تشكيل الأرصفة - وهي

- ملك عام - وتغيير مناسبيها ومستوياتها وشكلها بما يناسب مصالح ونفع المحلات والمباني والجراجات الواقعة أسفلها، دون إذن من السلطات المختصة مما يسبب معاناة ومخاطر للمارة.
- ١٤- غياب العلامات الإرشادية وأسماء الشوارع وأرقام العقارات وعدم إمكان التعرف على المكان أو الطريق.
- ١٥- عدم تنفيذ ميول مناسبة في بردورات الأرصفة لاستخدام المعاقين للأرصفة عند التقاطعات.
- ١٦- التناثر والتضارب وسوء حالة مواد تشطيب الأرصفة والمباني واليافظ والديكورات.
- ١٧- فوضي تنفيذ ووضع أصدمة الإنارة والإشارة والإعلانات واليافظ الإعلامية والإرشادات في الرصيف الواحدة مع عدم ترك مسافة كافية لمسير المشاة.
- ١٨- عدم تنفيذ مناطق لعبور المشاة عند التقاطعات.
- ١٩- ملاحظة أن الأولوية في العبور هي لسائق السيارة وليس للمشاة بخلاف قواعد المرور المعروفة.
- ٢٠- شيوع الأولوية في المرور في الميادين وحول المستديرة أو الصينية في التقاطعات لمن يتمكن من إرهاب أو فرض نفسه على الآخرين بمنطق الأقوى أو الأكبر أو الأعظم أحق.
- ٢١- عدم احترام إشارات المرور وتحدي تعليمات رجال المرور أو الإرشادات بالمخالفة الصريحة.
- ٢٢- عدم احترام السرعات المقررة داخل المدينة أو خارجها من الكافة سواء من العام أو الخاص، الكبير أو الصغير، وللأسف فإن سيارات الشرطة والجيش والسلطات سبقة في المخالفة.
- ٢٣- عدم احترام قواعد المرور والسلوك اللاأخلاقي في القيادة والعبور والتوقف.
- ٢٤- عدم احترام السائقين حقوق المشاة وتهديدهم بالإسراع في المرور لإفزازهم مما يؤدي الي حوادث مميتة يومياً على كافة الطرقات داخل المدينة وخارجها.
- ٢٥- استخدام الأرصفة كمواقف للسيارات مما يجبر المشاة على استخدام نهر الطريق.
- ٢٦- عدم تنفيذ مواقف انتظار في العقارات بل تحويل المنفذ فيها إلى أنشطة مختلفة.
- ٢٧- عدم وجود أماكن عامة كافية لانتظار السيارات في مواقع استراتيجية.
- ٢٨- عدم وجود وسائل عامة ذات كفاءة للنقل الجماعي بخلاف الأحياء التي يخدمها المترو في القاهرة.
- ٢٩- الاستغلال والبلطجة من سائقي سيارات النقل بالأجر (السرفيس) وعدم الالتزام بقواعد المرور.
- ٣٠- الحالة السيئة لسيارات التاكسي وعدم احترام سائقي التاكسي للقواعد واللوائح المرورية.
- ٣١- عدم توقف سيارات النقل العام في المواقف المخصصة وبجوار الرصيف وسوء حالتها وتردي مظهرها.

- ٣٢- تلويث الجو بالعدام الصادر من السيارات العامة والخاصة، دون إعمال ضوابط قانون
البيئية.
- ٣٣- استخدام أصحاب المحلات للأرصفة وذلك تحدياً للملكية العامة كإمتداد لأنشطتهم من
ورش ومقاهي ومطاعم ومتاجر مما يحرم المشاة من استخدام الرصيف.
- ٣٤- سوء استخدام حارات الحركة للطريق كمواقف لانتظار السيارات في صف أو أكثر مما
يعيق حركة واتسياب المرور. وهكذا يستخدم الفراغ العام المخصص لفائدة السكان لمصلحة
عدد محدود من الخاصة (ملاك السيارات).
- ٣٥- مخالفة قوانين تقسيم الأراضي من حيث الكثافات والفراغات والمساحات المقنونة
وعروض الشوارع وتخصيص المساحات اللازمة للخدمات الاجتماعية والمرافق والأنشطة
العامة والتشجير وانتظار السيارات.

في مجال البناء والتشييد:

- ١- المخالفة الدورية لقوانين ولوائح تنظيم أعمال البناء.
- ٢- المخالفة المستمرة للارتفاعات وبناء أودار مخالفة للارتفاعات القانونية مما يتسبب في عجب
ضوء الشمس وحركة الرياح.
- ٣- عدم الردود بعد الارتفاع القانوني وعدم تدخل الإدارة المحلية لإزالة الأودار المخالفة.
- ٤- عدم الالتزام بتنفيذ المناور والردود حسب الأبعاد والاشتراطات الواردة في مواد القانون.
- ٥- بناء الأودار المخالفة يؤدي الي مضاعفة عدد الوحدات السكنية وزيادة الكثافة البنائية والكثافة
السكانية مما يشكل عبئاً مضاعفاً على شبكات المرافق من مياه وكهرباء وتليفونات وما يترتب
عليه من ضعف ضغط المياه، وطفح المجاري وانقطاع الكهرباء وزيادة عدد السيارات وكثافة
حركة المرور.
- ٦- عدم تنفيذ مأوي أو مواقف للسيارات أسفل أو بجوار العقارات المبنية حسب نص القانون، أو
الأحجام عن تنفيذها حسب الرسومات المعتمدة ثم التصرف فيها كمخازن أو محلات بالمخالفة
للترخيص. ويؤدي ذلك بالطبع الي مضاعفة عدد السيارات المتوقفة أو المتحركة على الطرقات.
- ٧- عدم تنفيذ سلالم الهروب في المباني السكنية حسب النص الوارد في القانون مما يمثل مصدر
خطر داهم على سلامة وحياة السكان في معظم المباني السكنية القائمة حالياً، مع عدم وجود
إمكانات الإنقاذ لسكان الأودار المرتفعة لدي إدارات الدفاع المدني والحريق.
- ٨- لجوء السكان الي تقفيل البلكنات بالزجاج والألومنيوم أو غيره وكذلك البناء في الأودار المرندة
مما يعتبر اعتداء على حرية حركة الهواء وحجبه عن الكافة من أجل المصلحة الخاصة.
فالفرغ العام حول البلكنات أو في الردود أو في الأسطح مخصص لنفاذ ضوء الشمس وحركة
الهواء من أجل مصلحة الكلفة، ولا يجوز أن يعتدي عليه البعض ويحجبه عن الآخرين. ويلاحظ
أن القانون يبيح عمل تقفيل بمواد خفيفة وهو تصور واجب معالجته.

- ٩- أن اختلاف ارتفاعات المباني على الطريق الواحد يعكس الفوضى التشكيلية وعدم الالتزام. كما أن اختلاف ارتفاع الأدوار في المباني المتجاورة يعكس الفوضى التشكيلية وعشوائية خط السماء والتحدي السافر لقوانين البناء والتخطيط.
- ١٠- لجوء المهندسين وأصحاب العقارات لاستخدام الأشكال والتصميمات المستعارة والمقلدة والمستوردة والغريبة، وكذلك استعمال المواد والألوان المختلفة والأنماط الفوضوية المتضاربة والشاردة حسب ذوقهم الخاص، ويعكس هذا مدي الفوضى التشكيلية والعشوائية اللونية والتلوث البيئي والبصري والحضاري الذي يؤدي العين والذوق والروح والكيان وحضارة الإنسان.
- ١١- غياب الثقافة الفنية والتعليم العام الفني وأسس التنوع الجماعي والحفاظ الحضري لدي العامة والخاصة قد ضاعف من أزمة التضارب والنشاز والشذوذ في أشكال وأزياء وأرادية وألوان ومواد ومفردات اللغة البصرية والتشكيلية والمعمارية والحضارية فضلا عن ازدواجية المعايير وغياب المقاييس وضياح الحساب والعقاب، خاصة إذا كان صاحب القرار جاهل بالفتوي ويتبعات القرار.
- ١٢- استخدام أشكال وطرز معمارية متنوعة ومختلطة ومتضاربة في المباني الواحد وفي المباني المتجاورة يعكس الانانية والتنافر والتخبط والجهل التشكيلي والتلوث المعماري، ففي واجهات المباني على الشارع الواحد نشاهد سمات من العمارة الإسلامية والرومانية والفرعونية والمعاصرة ومباني زجاجية وجمل تشكيلية منقولة عن مباني في دول وبيئات مختلفة. فلا توجد هوية أو طابع مميز للعمارة المحلية بينما تفاخر العالم بتراثنا المعماري التليد منذ آلاف السنين.
- ١٣- اتجاه أصحاب العقارات الي تشكيل الرصيف بما يفيد مداخل المباني والمحلات الواقعة أسفله واستخدام مواد تشطيب للأرصفة لا تتماشى مع نمط ولون ونوعية واحدة في الشارع الواحد. وكل هذه ممارسات فردية مخالفة ومتحدية للنظام والالتزام.
- ١٤- أن علاقة المباني كمحددات لفراغ الطريق يغيب عنها الوجودية والتكامل والأسس التشكيلية المشتركة على مستوي خط الأرض، كذلك فإن خط السماء وهو يمثل علاقة منظومة المباني مع قبة السماء يعاني وينوء مما يعتربه من الفوضى الشاردة والفردية الطاغية والعشوائية الغالبة وعدم الالتزام . كما أن الأسطح تعتبر مواطن أخرى للعشوائية والإهمال والتخلف، فهي تلوها الإعلانات والهوائيات والأطباق ومخلفات السكان، وكثيها غابه من المتروكات والمهملات تتوج رؤس المباني، عاكسة فوضى الطريق أسفلها وصدي صادق لسوء حالها.
- ١٥- لجوء السكان الي وضع لافتات وإعلانات على واجهات المباني ونشر ملابسهم ومتعلقاتهم الخاصة مما يزيد من التشوه البصري والفوضى السلوكية.
- ١٦- عدم احترام التراث المعماري وعدم الحفاظ على المباني والفتلات ذات السمات الجمالية والمعمارية والحضارية والفنية المتميزة. وغالبا ما يسارع أصحاب هذه العقارات بهدمها والتحايل على تخريبها من أجل بناء مباني جديدة مستغلة قبحة. إن ضياح التراث هو ضياح لذاكرة المدينة وذاكرة الإنسان وعبقريه المكان.

تمشياً مع المظاهر المتحدية للنظام، في تصميم وتنفيذ ومظهر المباني غير الملتزم أفتياً ورأسياً، من أدناها الي أعلاها، ومع تحديها للقانون والنظام واسهامها في مضاعفة التلوث المعماري والحضري والفني والبصري، فإن سلوكه وحركة المشاة عبر الطريق وعلى الأرصفة، وكذلك حركة السيارات وحركة المرور تؤكد وتضاعف من الواقع الرهيب للفوضى واللاتزام والتحدي والتردي والتصدي والتعدي، مما يعد استباحة للحقوق الخاصة والحقوق العامة بلا ضابط أو رادع أو حدود أو عقبات أو عقوبات. فالقوانين كالبوابات أو الحواجز لا قيمة لها دون حارس أو رقيب أو محاسب. ويضاعف التلوث الصوتي من التلوث الحضري والأخلاقي والمعماري والفني والبصري، فالضوضاء في فراغتنا العامة سمات ولزمات، سواء من أبواق السيارات أو الميكروفونات أو أصوات الموسيقى المزعجة الصادرة من السيارات والمحلات والمقاهي، والصراعات البشرية والنزاعات والمنازلات ذات المقدرات الهائلة وغيرها من أنواع الضوضاء والصدام الاجتماعي التي تمثل تهديد للصحة والسلوك السوي وكيان الإنسان.

وهناك ظاهرة فريدة يتميز بها الشارع المصري وهي سرعة تجمع المارة حول أي حادث عابر أو خلاف أو نزاع بين الأفراد، وتدخلهم في شئون غيرهم وإبداء الرأي والفتاوى في النزاعات والحوادث. فخصوصيات كل إنسان تصبح في لحظة خصوصيات الآخرين، وكما وصف أحد المصريين العائدين من الخارج أنه في مصر كل شخص يضع يده في جيب الآخرين، ويزج أنفه في أمور غيره دون دعوة ودون حجل أو استحياء!!

لقد سقطت الحدود وزالت العقبات وتبخرت حواجز الخجل واعتبارات الحياء وقسمية الحرم الشخصي والفراغ الخاص بالإنسان الذي تلاحم وانصهر مع فراغات الخصوصية للآخرين، فاختلط الحابل بالنابل، وتبددت معاني العمومية والخصوصية، وهي مرتكزات فردية الإنسان وذاتيته، واستقلاله وكيانه وهويته.

وبسبب موجات الهجرة الداخلية وفيضان الجحافل الزاحفة هروبا من فقر الريف الي وعود الحضرة الزانفة خاصة في الثلث الأخير من القرن العشرين بعد نكبات الحروب، انتشرت المباني العشوائية والتجمعات العشوائية حول المدن وبطول الطرقات المؤدية إليها وداخلها في غيبة من الدولة والحكم المحلي، وفي غياب التخطيط الصحي السليم والتشييد الآمن، وبدون مرافق وخدمات. وأمست التجمعات العشوائية مرآطن لتحدي الدولة والنظام ومعائل للإرهاب والإجرام وتغشى الرذيلة والظلام والأمراض والبطالة والامية والضياع. وتولدت ما يسمي بالمجتمعات الهامشية والمجتمعات المهمشة، أي التي لا تحظى باهتمام الدولة ورعايتها وخدماتها، بل يتم التعامل معها كأنها كيانات خارجه عن القانون وتتحدى النظام بالإرهاب والبلطجة، واستوعبت الأجهزة مخاطرهما مما دعا الي التعامل معها بمشروعات للتطوير والتهديب والخدمات والمرافق. وسلوك هؤلاء المواطنين، كشكل العشوائيات ذاتها، هو عشوائي وريفي ولا ينتظم في عقد الحضرية والتحضر، بل أن عادات وسلوك ومعاملات سكان القرى قد انتقلت معهم الي المدينة من ملابس ومظهر وسلوك وعادات ولا انضباط ولا مبالاة وتواكل. وانتشرت العدوى إلى باقي الأحياء والطرقات المنضبطة ليهبط سلوك سكانها لنفس المستوى، خاصة بعد عودة العمال من دول الخليج وما صاحب تلك العودة من سلوكيات خليجية بعيدة عن مباني التحضر والتمدن، وليس من الغريب أن نشاهد حوزي يصعد مع حماره الدرك الي الطابق الثالث في عشوائيات الدخيلة قبله لكي يؤويه في زريبة الحمام والتي يتدوق الحمار بالتهام قطع من الخشب الحبيبي ببابها، أو حظائر الدواجن

في البلكنات والشرفات والمناور أو على الأسطح، ولا مانع من ضم الخراف والماعز والكلاب الي قطع البهائم في المراسم.

أما عن الملابس فحدث ولا حرج، فملابس النوم للمسير بها في الطريق ومهرجان الأزياء والأشكال والألوان والأصوات والأضواء يستمر طوال النهار والليل! والكل يظهر ويسلك حسب هواه ورزاه! ويسبب التكديس السكاني والاستغلال والفقر، تقطن عدة أسر في الغرفة الواحدة وتتهار الخصوسية والأخلاق والوعي الاجتماعي، ويفلت السلوك وتعم الفوضى وتنتهك الحرمات وتضيع المرتكزات والمبادئ والأعراف والحدود التي يقرم عليها الكيان الاجتماعي والإنساني والثقافي والحضاري. لقد انتشر المرض وعمت العدوي واستعصى العلاج.

إن الفراغات العلمة من طرق وساحات وحارات وممرات هي مؤسسات اجتماعية وأطر وهياكل أساسية وما يجري فيها وخلالها وحولها، يقيم الحضارة والحضرية ويرتقي بها أو يدمرها ويفض عراها وينهار بها الي غياهب الظلام والتردي والهلاك والتعدي! إن هناك وباءان كالسرطان، قد استشرىا في خلايا عمران ونسيج المدينة المصرية، ولا كايح أو مضاد لهما: الحروب وويلاتها الغير مباشرة بأنواعها السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية من هجرة داخلية وإدخال أنسجة وأشكال وأنماط وشعارات وسلوكيات غريبة علي جسم ومجتمع المدينة، والثروة الجديدة التي أحدثتها العمالة في الدول العربية أو الانفتاح الداخلي وما صاحبها من استغلال وابتزاز وتسبب وانفلات في سلوك فئات الأثرياء الجدد سواء في الأحياء وتجمعات الصفوة أو التجمعات العشوائية التي يقطنها ربع سكان القاهرة والإسكندرية وباقي عراصم المحافظات. وكلاهما أصاب الكيان والسلوك والوجود الحضاري في مقتل! ذلك أن الخلل الاقتصادي يمكن إصلاحه أما الخلل الاجتماعي والسلوكي والنفسي شكله مر وجوهرة أمر وعلاجه طويل وصعب ومستعص وقاس ومهلك.

إن هناك ممارسات وسلوكيات وتصرفات لسكان المدينة في الطرقات وعلى الأرصفة وحولها وفوقها، فاضحة وتعتبر وصمة عار وتبذل، يندى لها الجبين، ولا تمت للحضارة والمدنية والأخلاقيات وقيمة الحياة. وهذه الأمور والأنماط يشاهدها القاصي والداني والقريب والغريب في الشوارع والساحات وعلى الطرقات وعلى واجهات المباني والتجمعات والأسواق !!

أمثلة لها: -

- إلقاء القمامة من النوافذ وفي الطرقات على المارة.
- تراكم أكوام القمامة على الأرصفة والتقاطعات.
- استخدام السكان الشرفات والبلكنات كمخازن.
- إهمال وعدم صيانة واجهات المباني والأرصفة والطرقات.
- تراكم الأتربة وعوادم السيارات ومخلفات رمال ورياح الخماسين التي غطت المباني والأرضيات والسكان هلاله رمادية سوداء.
- سوء استخدام واجهات المباني والطرقات لوسائل الإعلان المختلفة الأشكال والألوان واليفط وكل يفعل مايدا له دون حياء أو نظام أو تنظيم.

- لصق الإعلانات والليفت على المباني وفوق الطرقات خاصة خلال موسم الانتخابات والمناسبات المختلفة.
- قيام شركات الإعلانات باستخدام كافة الوسائل والأعمدة والمنشآت على مستوي الطريق وفوق أسطح المباني في فوضى تشكيلية وتلوث بصري مظهره وهمه الأول المكاسب والتجارية وكثافة مسطوة للمال على معاني التحضر والنظام والذوق العام.
- اقتراح المتسولين وأطفال الشوارع الطرقات بملابسهم للرثة ومظهرهم المخزي للإنسانية.
- استخدام المواطنين نهر الشارع للسير في أي مكان وأي اتجاه بسبب احتلال الباعة الجائلين والسيارات للأرصعة من جانب وبسبب سوء حالة واهتراء سطح الأرصفة.
- استخدام الباعة الجائلين للأرصعة والشوارع بل إقامة منصات ثابتة للبيع عليها.
- السماح بإنشاء أشكال مختلفة ومتنوعة من الأكشاك فوق الأرصفة وحول التقاطعات من أجل البيع أو المراقبة أو المرور أو التسويق وغير ذلك.
- استباحة بعض الأفراد أو المؤسسات الطريق العام لمصالحهم الخاصة أو لإقامتهم أو للتجارة أو للإقامة الدائمة وأصبح الطريق العام والمال العام مباح وستباح ومنتهك ومستغل من الكلفة دون رادع أو استحياء أو مضابط أو مانع أو رشاء؟!.
- وقف حركة المرور واقتراش الأرصفة ونهر الشوارع من أجل إقامة الصلاة خاصة أيام الجمع.
- استخدام مكبرات الصوت في سلوك مزعج لراحة السكان وطارد للسكنية والهدوء ليلا ونهارا، خاصة عند إقامة سرادقات العزاء.
- استخدام الطريق بعد غلقه لإقامة الحفلات والأفراح الخاصة أو الأسواق الأسبوعية أو اليومية.
- التحايل المستمر على القوانين واللوائح في إقامة المباني وتشغيلها واستخدامها وإدخال المرافق إليها بشكل غير قانوني واستعمالها بشكل منافي للغرض المنشأة من أجله مثل إقامة المصانع في بنز السلم واستخدام الشقق السكنية كمصانع أو مخازن أو معارض أو مكاتب.
- سرقة التوصيلات للمرافق العامة.
- عمل تغييرات وأعمال إنشائية وتعديلات في المباني دون ترخيص (مما أدى إلى انهيار بعض المباني).

- التحايل على الدولة والإدارة المحلية من أجل تنفيذ واكتساب مصالح غير قانونية بعيدا عن الضوابط والشروط والمواصفات ومما قد يهدد الصحة والسلامة والأمان والسكينة العامة.

خاتمة:

إن صرح الحضارة الإنسانية يرتقي الي معارج العلا عند إسهام الأجيال المتعاقبة في تواصل انطلاقاتها بإضافة كل جيل لبنات إنجازة ومداميك عطائه. ولا يطبق ولا يرضي أن تمر حقايات سيئات أو غيب، أو بيئات أو عقاب، من جراء إخفاق أجيال فرطت في الأمانة وركنت الي الخيانة، ولا ريب أن الله سيقبض لمصر أبناء غيورين علي تاريخها، محافظين علي مجدها، حريصين علي رقيها وسؤدها، قادرين علي تعويض ما راح، وعازمين علي تفعيل كل إصلاح، ومصممين علي إضافة الي صرح الحضارة مداميك الجد والكفاح، ولبنات التقدم والفلاح.

والبداية تنطلق من عقد النوايا وعزم الأمور علي تحديد مكامن الأخطاء والتخلف والمشاكل ومواجهة التحديات وتكديس كافة الموارد والإمكانات لإصلاح أحوال المدينة كتلا ومباني وفراغات وميادين وطرق وساحات في كافة الأثناء والأحياء والنواهي والمستويات.

ولنبدا بإعمال التواين وتفعيل اللوائح وهي كثيرة وكافية مع تكليف كل أمين وغيور ونزيه بأن يحرسها ويفعلها ويرعاها فلا بوابة بدون بواب، ولا طريق بدون محددات، ولا طابع وكبان، وهوية ونشاط ونظام وانتظام والتزام وانتماء دون إنسان مسئول وراع غيور. ولا بد من أن يكون الإنسان هو المبتغي حريص ومهتم علي صون الميراث والتراث، وعلي الحفاظ علي الأمانة والنظام، وأن يحقق التواصل بين ما ورثة من الأجداد ويضيف إليه من إنجازاتة بغية بزوغ فجر أكثر إشراقا للأحياء، وذلك بالتعليم والتعلم، والإعلام والارتقاء بالذوق والتذوق الحضاري والفني، وان يتعلم ويعلم، أننا كلنا مسئولون وأنا متهمون بالتفريط في ذاكرة المكان وضياع ميراث الإنسان، وأنه لا بد من أن تصحر وان تمحو، وأن نكد وأن نجد، للحفاظ علي الموروث الحضاري والحرص عي حتمية تواصل الحضارات وتكامل الإنجازات زمانا ومكانا.

ولا مناص من أن تبدأ الدولة، مؤسسات وأفراد، وجماعات وهيئات ذوات الموارد والقدرات، بريادة حملة الإصلاح، وصحة التغيير والتنطوير كما كانت الأمور خلال ما مضى من حضارات، حيث تحمل الملوك والأمراء ورجال الدين والتجارة والرجالات من ذوي العزم، رعاية الصروح والفنون والعمارة والساحات والمؤسسات والمرافق والأعمال الرائدة في كل مكان مر الأيام. هل ننسي أن رجال الأعمال انشأوا بلدية الإسكندرية منذ القرن التاسع عشر؟! ولا ريب أن التربية الحضورية تبدأ من البيت والأسرة، وتستمر رعايتها وصيانتها وتأمين كيانها ومستقبلها خلال الدراسة، وتتواصل عبر كافة أطوار ومراحل الحياة.

إن هناك دور غائب للنقابات المهنية ومؤسسات التشييد والبناء والإعلام يهتم بالإصرار على التقييم والأسس والمبادئ والنزاهة المهنية ورعايتها، وعلى مدارس البيئة والتخطيط والعمارة والفنون بالالتزام بالجودة والكفاءة والأمانة، وهناك دور على الحكومات والبلديات بتفعيل القوانين والحزم والعزم في المنح والمنع، وأن تحكم.

إن المدينة ملهمة ومربية ومعلمة لكافة أبنائها، فمن الضروري والواجب أن يكون الإنسان الفاعل والمتحرك والعمل والمؤمن والمكلف إلهياً بعمران الأرض، على نفس المستوي من احترام النظام والإصرار على الانتظام والالتزام، وأن تقم بداخله روح الالتزام والانتماء التي تحرك جوارحه وحركاته وأفعاله ومنهجه، وتدفعه على الغيرة على المكان وصيانة العمران والذود عن الأوطان.

٢.٤ الحفاظ على كامل المدينة هو الحفاظ على المدنية

الحفاظ على كامل المدينة هو الحفاظ على المدنية

دكتور / محسن محرم زهران

أستاذ التخطيط العمراني و التصميم الحضري

كلية الهندسة - جامعة الإسكندرية

(١) تقديم:

تناولت وسائل الإعلام المختلفة في خلال العقد الماضي حوادث انهيار المباني في المدن المصرية و وفاة و إصابة المئات من سكانها و استحالة الأمر بمعدل غير مسبوقة. و ركزت كثير من الأعلام و التحقيقات الصحفية على استمرار تدهور حالة المباني المشيدة حديثا قبل التديسة ، و على تفاهم أزمة البناء و التشييد و غياب أصالة السيانة و الترميم. و أصبح الموقف خطيرا و منذرا بأوخم النتائج و لدمى العواقب. و كيف لا و الأمر يتعلق بحياة السكان و ماوي الإنسان ، حيث استقر في الوجدان ، أنه ولحة الأمان و السلام؟ و كيف لا و انهيار المباني يمثل شياخ استثمارات طائلة على الأفراد و المجتمع ، وإهدار للوقت و الجهد و المال، ناهيك عن ثلاثى الموارد و الطموحات و الآمال.

و تسائل الكثير من المفكرين كيف يتلقى الحضارة المصرية الخالدة التي بنت تراثا عراقيا كبيرا و أثرا معمارية شامخة نقاخر بها الإنشائية جمعاء حسيب و لازالت لها خير معلم و أعظم مثل كيف لهذه الحضارة الفريدة أن تفرز الآن مبان تنهار بمجرد اكتمال تشييدها ، و تتدهى قبل مضي " صرما الافتراضي " ، و نحمد الله أن كفاء المصريين لم يحدروا عمرا افتراضيا لمبانيهم الخالدة ، و أن هذا التعبير نقسى استخدامه حديثا للالتفاف حول المسألة و الإفلات من عواء المصور!!

(٢) قانون صيانة العقارات المبنية : هل هو المبتغى؟

لقد ناقش مجلس الشعب مؤخرا قانون صيانة العقارات المبنية ، بهدف الحفاظ على المباني من التدهور و حمايتها من الانهيار بسبب غياب الصيانة أو الإهمال ، و من أجل إلقاء لروح المواطنين من خملو الموت الداهم في ساعات فجر الأولى ، و وصولا إلى الحفاظ على لسان و موارد السكان و أبرزتهم و استثماراتهم. و أقد اهتم مشروع القانون بتحميل شاهلي الوحدات

السكنية ، مستأجرين كانوا أو ملاكاً ، نفقات الصيانة الدورية لإمكان صيانة وترميم وحداتهم مقابل دفع ما يعادل ١٠% من قيمة استهلاك الكهرباء الشهري ، و بما لا يقل عن عشرة جنيهات، يتم تحصيلها مع فاتورة استهلاك الكهرباء. كما نص مشروع لقانون على أن تكوّن الحصيلة إلى الخزنة العامة ، ويتم إنشاء هيئة عامة تتولى كافة أعمال الصيانة و الترميم مع الاستعانة بالمكاتب الاستشارية للمعاونة في المهام و الأعمال الهندسية و الفنية اللازمة.

إلا أن قانون صيانة العقارات المبنية ، الذي وافق عليه مجلس الشعب مؤخراً ، يتعامل مع المباني و المنشآت بهدف الحفاظ على الثروة العقارية للعينة و صيانتها ، و هو جانب محدود من الكيان الجسدي و النسيج الحضري للمدينة. إن مشروع القانون يهتم بعلاج الأعراض و أوس الأمراض ، تلك العمل المنتشرة في الجذور و البنية ، و الضاربة بعمق في أسس و مبادئ البناء و العمران ، و المهدة المكونات و الأنشطة و الأنظمة و الفراغات الحضرية. فما جدوى إن علاج الآلام و الأعراض دون علاج الأسباب و مسببات ؟ وكيف تتكاتف مجابهة الموقف المتأزم في مدننا ، و نحن بعد لم نجابهه و لم نتعامل مع جذور التحديات و المشكلات؟

٣) المدينة أساس المدينة:

المدينة يا سادة مرآة لحالة الحضارة و المدينة ، تعكس كيانها و كينونتها و تُعبر عن مكانتها و رقيها ، كما تتضح كالوعاء بمظاهر تدهورها و تنهيبها. لقد أعلن أرسطو معلم الإسكندر الأكبر هذا المعنى في القرن الرابع قبل الميلاد عندما لصر على أن المدينة هي منبع و ملهم المدينة. و أكد نفس المعنى المفكر و المخطط لارند ايلول سارلين " أرنى مدينتك و سدادك على الأهداف الحضارية لسكانها". كما ردد السياسي الكبير و يفسقون تشرشل نفس المبدأ عن أثر الوعاء على المحقوى و تحكم الشكل و المضمون خلال الحرب العالمية الثانية ، و ذلك عقب تدمير جانب من مبنى البرلمان الإنجليزي بفعل كصف الطائرات الألمانية ، و مطالبة بعض النواب بهدم المبنى و إعادة بنائه بأسلوب و تصميم عصري إذ أعلن تشرشل " نحن نشكل مبانينا و بعد ذلك نشكلنا مبانينا " ، و كذلك نحن نشكل مدننا و بعد ذلك نشكل مدننا وجداننا و أدياننا و سلوكنا.

و لاشك إن برلن الحفاظ على المدينة و صيانة مبانيها و كافة مكوناتها هو حفاظ على وعاء الحضارة و كيان المدينة. ذلك أن المدينة هي بوتقة لصهر الطاقات و إطلاق الطموحات و إبراز التنوعات ، و استثمار الاختلافات و ربط الإنسان بالمكان ، و تحقيق السلامة و الأمان ، لكل السكان ؟ و هي صدى الماضي و تفعيل الحاضر و إطلاق لإبداعات المستقبل، دون تمييز بين فئات المجتمع من حيث الشكل أو النوع أو اللون أو العنيدة، ذلك أن المدينة الحقبة تذيب الحدود و تمحو الفوارق و تزيل التحصب بين عناصر المجتمع و فئاته و تحفز الملكات و تفتح الأفق.

٤) المدينة مدرسة و مؤسسة:

المدينة هي الإطار الجسدي الملموس للحاضن للإنسان و المعجر لطاقته و إبداعه و الحامي لذاته و هوية السكان. المدينة هي نظام و انتظام و التزام و انتماء. المدينة هي منطلق الرسائل و الإشراقات ، و سلحة الانطلاقات لمسيرات لتطور و التقدم الوطني و الثقافي و الاجتماعي و الحضاري. المدينة هي مدرسة الحضارة و مؤسسة المدن و قاعدة ازدهار المدينة من خلال

كيان موحد مشترك يحقق الآمال و يحفز التعاون و الترابط و التفاعل و الإلهام و الإبداع من خلال تفاعل المأموسات مع اللامموسات ، و توحد الشكل مع المضمون و استمرار المادة في اللامادة. المدينة هي محصلة تجارب الأجيال و تصاعد الآمال ، و ارتقاء الرؤى و رقي المشاعر و اندماج المصائر. المدينة نخر و نوع و وعد من خلال هذه اللامحات عن الأهداف و الجوهر ، و الشكل و المعنى ، و المحتوى ، و في كينونة المدينة كوعاء للمعمران و منطلق للحضارة و التحدي ، فإن الحفاظ على المدينة يركز ابتداء على الحفاظ على الأسس و الأطر و الأنظمة و الكيان المتمثل في كامل نسيج المدينة مبان و فراغات و بنيان بكافة مكوناتها و عناصرها و أنشطتها و تفاعلاتها مع التجمعات الحضرية الأخرى المشكلة لأنوية الحضارة على المستويات المحلية و القومية و الإقليمية و العالمية ، خاصة في إطار التطور و التقدم التكنولوجي و ثورة الاتصالات و المواصلات و المعلومات الذي لغى الحدود و فتح الأبواب للنظام العالمي الجديد.

٥) متطلبات و تحديات الحفاظ على المدينة:

أن الواجب إذن يتطلب أن نحافظ على كامل الكيان العمراني و الحضري بكافة عناصره :-

- ليس الأمر مرتبط بتوانين التخطيط و البناء و الإسكان ، و ما بها من قصور و ثغرات و عوار؟
- ليس الأمر مرتبط بأداء قطاع التشييد و المقاولات و البناء و ما به من أوضاع و مصاعب و قصور و تخلف؟
- ليس الأمر مرتبط بقصور الممارسة المهنية مسؤولة و تصميمها و تنفيذها و بشرها و استمرارها؟
- ليس الأمر مرتبط بقصور و ثغرات في قوانين و لوائح النقابات الهندسية و الفنية و التطبيقية و غيرها من النقابات؟
- ليس الأمر مرتبط بصناعات البناء و مواد البناء و الأنظمة المختلفة داخل المباني و شبكات البنية الأساسية من مياه و صرف صحي و كهرباء و غاز و اتصالات و غيرها؟
- ليس الأمر مرتبط بأنظمة و لوائح الإدارة الحضرية و العمرانية Urban Management ؟ ، و لا نقصد هنا الإدارة المحلية بالمفهوم المعروف ، بل أن الإدارة للعمرانية الحية هي علم متعدد الجوانب و الإختصاصات و الاهتمامات و الأنشطة و الكوادر و الموارد و الإمكانيات بشرية كانت أم مادية.

و لقد كانت الفرصة مواتية لاعتماد هذا المنهج و تطبيقه في المجتمعات العمرانية الجديدة و لكن من أسف أن الأجهزة المسؤولة عن هذه المجتمعات قد اهتمت بتواحي التخطيط و التنفيذ و التمير دون غيرها.

- ليس الأمر مرتبط بقوانين الاستثمار و المناطق الحرة و الصناعة و الزراعة و استصلاح الأراضي و البيئة و الآثار و الإيجار و الإسكان و المحاجر و تداخل التشريعات المختلفة المؤثرة في العمران و الإسكان و التخطيط و البناء ؟

و نأمل أن يصدر قريباً قانون البناء الموحد لكي يتعامل بحسب مع القصور و التداخل و التعارض في التشريعات و اللوائح المختلفة.

- ليس الأمر مرتبطاً بممارسة أعمال المقاولات و التشييد بمعرفة أفراد غير مؤهلين أو متمرسين في التنفيذ و الملمين بالعلوم و القواعد أو المواصفات أو أصول الصناعة الواجبة مما أثر في تدنى مستوى التنفيذ و حالة المباني المتدهورة حالياً ؟
- ليس الأمر أيضاً مرتبطاً و ناتج عن نقسى الالتزام و تدنى المسلك و انتشار الفوضى و اختفاء الالتزام و الانضباط و سقوط الأئمة و زوال العقوبات و انتشار التسبب في المظهر أو الملبس أو الأداء أو السلوك سواء في المناطق الحارة أو من خلال العمل و التعامل ، أو في مجال العلاقات الفردية أو الاجتماعية و الحفاظ على المدينة هو حفاظ على المدينة.

٦) تجربة مدينة الإسكندرية في التأمين على مكونات المدينة منذ ١٩٠٥ :

لقد كانت بلدية الإسكندرية التي أنشأت في آخر القرن التاسع عشر تجارب رائدة في مجال إدارة المدينة و الحفاظ على مبانيها و طابعها و شيكاتها و عرافتها، إذ كانت أول بلدية تتشأ في الشرق الأوسط و أرسلت إليها مدن أخرى ، و منها بروكسل ، بعثت للتدريب على نظام إدارة المدن منذ مائة عام إذ كانت الإسكندرية مثلاً يحتذى و نموذجاً مرموقاً تقتدي به حتى المدن الأوروبية.

و لقد أقرت بلدية الإسكندرية قانوناً و نظاماً للصيانة و الحفاظ على مباني المدينة و شوارعها و التأمين عليها في عام ١٩٠٥ سمي Insurance plan ، تم تطبيقه أولاً على الحي اللاتيني أو الأوروبي في المنطقة المحصورة بين الشلالات و محطة مصر و شارع النبي دانيال و ميدان عرابي و المنشية (ميدان التواصل) و أصلاً لهذا القانون قامت البلدية بالتأمين على شبكات المرافق في شوارع الحي شاملة شبكات المياه و أعمدة إضاءة الشوارع و النقل العام ، و شبكات التخريف ، و إطفاء الحريق ، و النقل العام. و شمل التأمين تغطية نفقات صيانة أرصفة الشوارع و أرضياتها ، و أعمدة الإنارة ، المقاعد و الأسوار و الأعمدة و الأكشاك الحديدية و الخشبية ، و الأعمال الفنية الجيدة و النباتات و الأشجار الخادرة و صفوف أشجار النخيل و الحوائط الحجرية و غيرها.

و لقد تم جمع الموارد اللازمة لدفع نفقات التأمين بفرض ضريبة قدرها ١٦ % على الإيراد من الإيجارات و تحصيل ٢٥ و ٢ % ضريبة على قيمة الأرض سنوياً. و تم استخدام حصيلة هذه الضريبة للإتفاق على التنمية الحضرية و على دفع قيمة التأمين على المرافق العامة، بينما قام ملاك العقارات الميمنية بدفع قيمة التأمين على عقاراتهم (شركات التأمين المختارة من طرفهم) من قيمة الإيجارات التي يحددها سوق العرض و الطلب. و لقد حدد التأمين قائمة بشركات التأمين المعتمدة للقيام بمهام التأمين و الصيانة و الترميم كما أقرت المواصفات و القواعد و الاشتراكات الهندسية و الفنية الواجب الالتزام بها و تطبيقها من قبل الكافة. و لقد ضمن نظام أليات السوق الحصول الملائك على العوائد المالية المناسبة لدفع كافة الالتزامات و توفير الدخل المناسب لاستثماراتهم.

٧) محاور و توجهات الحفاظ على المدينة:

إن الحفاظ على المدينة يضمن بجانب الحفاظ على العقارات المبنية من التدهور و الايبيلر صون و حماية و الحفاظ على الأسس و المنطلقات و التوجهات الآتية:

١. الشوارع و الميادين و الساحات و الطرق .
٢. الحفاظ على أصدرة الإنارة و الإشارات و العلامات الإرشادية.
٣. الحفاظ على منشآت المرافق و الخدمات.
٤. الحفاظ على المباني و الأحياء و المعالم ذات القيمة التاريخية و الحضارية و الثقافية.
٥. الحفاظ على المرافق و المنتزهات و المسطحات الخضراء.
٦. الحفاظ على الدافورات و الأعمال الفنية و التماثيل و النصب التذكارية.
٧. الحفاظ على الشواطئ و البحار و البحيرات و الأنهار و المسطحات المائية.
٨. الحفاظ على المؤسسات الثقافية لتعليمية و الاجتماعية و الدينية.
٩. حماية المباني و طرقها و فراغتها و مبانها بين التلوث البصري و السمعي و التنقي و السلوكي و الأخلاقي.
١٠. الحفاظ على لطابع الجمالي لواجهات المدينة و قيمتها المعمارية و الفنية و صوتها من التعدي بالعلامات و اللفظ و المعلفات و الإشارات و التركيبات الخارجية و لإعلانات التجارية.
١١. منع المفردات و الجمل التشكيلية الغربية على عمارة و هوية و شخصية المدينة الحضارية التي تؤدي إلى فساد مظهرها و ضياع ملامحها و منظومة كيانها الحضاري و هويتها الجمالية و الفنية.
١٢. الحفاظ على مباني المدينة من التعلية بأدوار ذات أشكال غير متمشية مع لطابع المعماري و الهوية التشكيلية لها.
١٣. الحفاظ على نسيج المدينة و نطاقها الحضري من المباني العشوائية و التصعنت العمرانية و الأخطبوطية و الأورام السرطانية و الاحتياجات و الامتدادات الشاردة و المتحدية للقاتون و النظام العام بدافع الاستغلال و الإبتذال و الإتراء الفاحش على حساب التشريعات و الأعراف و المجتمع الإنساني ، مما يؤدي إلى ضياع شكل كيان و نسيج و طابع الحضارة.
١٤. الاهتمام بهيكل و تنفيذ تخطيط شامل للمدينة ينظم تميمها العمرانية المتعددة و مستقبليها الاقتصادي و الاجتماعي و الحضري الثقافي المناسب لها.
١٥. منع تداخل و تناثر الأنشطة و الاستخدامات المتعارضة مما يحقق السلام و الراحة و الأمان و الأخلاق.
١٦. إن الحفاظ على مظهر و رونق المباني و أزياء و سلوك الأفراد سمة من سمات التحضر و المدنية ، و في غيابها إعلان عن الإقلاص الحضاري و غياب للتجديد. و مبدأ الصيانة و الحفاظ على المدينة و المدنية يتطلب الحفاظ على مظهر المباني و الطرقات و تنسيقها تحسبها و عدم السماح بالتلوث البصري و التلوث الجمالي الناتج من التناثر التشكيلي و السماح بالمعت و اللفظ و العلامات و فوضى الأزياء و السلوك و الحركة و انتشار السيارات المخالف و تشغلات الأرصفة و الشوارع و فوضى السير في الطرقات و الشوارع و الممرات، و تناثر و مشاعة الإعلانات التجارية فوق المحلات و فوق المباني ، و التناثر البغيض للإنشاءات و المخلفات المتراكمة فوق أسطحها ، و غيرها من المتناقضات و المهتدات لماهية التحضر و المدنية.

(٨) خاتمة و رؤى:

إن الحفاظ على المدينة بكافة مقوماتها و مكوناتها و عناصرها و نسيجها العمراني و تراثها الحضري و هويتها المعمارية يمثل هدفا قويا استراتيجيا. و الأمر يتطلب مراجعة جذرية في مجموعة القوانين و الأنظمة و الأطر و السياسات و البرامج و المشروعات المؤثرة في وجود و كيان و مستقبل المدينة و الحضر حيث يقطن ٥٠% من سكان مصر ، سيرتفع إلى ٨٠% قبل منتصف القرن ، و ذلك في إطار رؤى شاملة و متكاملة تركز على كافة الأبعاد و المحاور و التوجهات دون انحياز أو انتقاء أو تفضيل.

و لا شك أن تجربة مدينة الإسكندرية في مطلع القرن الماضي في التأمين على نسيج المدينة و مبانيها و شوارعها و كذلك كافة عناصر التنسيق و التجميل و التشكيل الحضري و المعماري تعتبر مثالا رائدا يمكن دراسته و تقييمه و الاستفادة من إيجابياته في إطار الحاضر و متغيراته و كذلك تحديات و آمل للمستقبل. و لا ريب أيضا أن حقبة الخلف و التأخر عن ركب الحضارة و التقدم قد أثارت غبار الإهمال و الضياع و الترددي و البلبلة و الأنانية و اللانتماء ، و هي مظاهر تقل في عضد البنين و تنحرف في عظام العمران!!

أن غياب الظلام قد انصرت و قسّمت الصحوة و التقدم قد اشترقت بعد صحوة الذات و امتلاكها مقدرات أمرها من أجل تحقيق طموحات أبنائها. و في إطار عالم القطب الواحد و تداعيات أحداث سبتمبر الماضي ، فإننا نحتاج أكثر من أي وقت مضى لتأكيد الانتماء و تأسيس الهوية و الحفاظ على أسس مدينتنا و حضارتنا من أجل يفاظ النفوس لاعتناق معاني الولاء و الانتماء ، و الالتزام و العطاء ، و السلوك و الأداء ، حفاظا على المدينة كوعاء للحضارة و التطوير و ملهم للإبداع و التقدم ، و من أجل تحقيق آمالنا في مستقبل أكثر إشراقا في مدنتنا الخالدة التي نفاخر بها الدنيا و هي اتوية الحضارة و المدنية. في مصرنا الحبيبة التي علمت الدنيا مبادئ الحضارة و منطلقات المدنية و من أجل خير البشرية جمعاء.

دكتور / محسن محرم زهران

أستاذ التخطيط العمراني و التصميم الحضري

كلية الهندسة - جامعة الإسكندرية

٢.٥ الأوضاع الحرجة للبناء والعمران

لقد كان للنبا العظيم للانهيار المفاجئ لعمارة لوران في ختام عام ٢٠٠٧ ومصرع العشرات من الضحايا تحت أنقاضها وضياح الآمال والأموال في لحشطات وقع أليم وصدمة مروعة على نفوس المواطنين ليس في الإسكندرية أو الجمهورية وحدها بل في كافة الدول، وعلى الأخص الدول العربية التي يعمل فيها آلاف المصريين ليدخروا من أجل تأمين مسكن ملائم آمن وسالم لهم على أرض الوطن. ولقد كانت حادثة سقوط العمارة على من فيها وما فيها ليست هي الأولى في الأونة الأخيرة، فقد سبقتها حوادث كثيرة في مختلف المدن المصرية خاصة في القاهرة والجيزة والإسكندرية. إلا أن هول الصدمة وكثرة أعداد الضحايا البريئة فجرت مشاعر الرأي العام، وتناولتها وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة بتغطية واسعة وتعليقات متنوعة واستمرت العاصفة أكثر من أسبوع، وسرعان ما خفتت الأضواء، وهدأت الأنواء، وسكنت الأقلام، وسكنت الآلام!

إلا أن الأمر جد خطير، وسبقه من النذر الكثير وطالما دقت أجراس التحذير:

إلام اللوم والتأنيب والصراخ والتحجب، والجميع حائزون ضامعون خائفون ضالعون في التعاليل، ولم يتم اقتراح البديل؟ أو الطرحي المنقذ من الحول!

ألم تتم إثارة مشكلة وأزمة العشوائيات أو الإسكان غير الرسمي، والتجمعات العمرانية الأخطبوطية المنتشرة حول المدن بدون ترخيص أو علم الدولة، ويسكنها ربع سكان الوطن؟^١

ألم تتم مناقشة ذلك في الكثير من المؤتمرات والندوات والتحقيقات الإعلامية والدراسات العلمية والاجتماعات الرسمية؟

ألم تقنن الدولة مؤخراً أوضاع مثل هذه التجمعات غير الرسمية والمخالفة للعديد من القوانين، بالسماح بتسجيلها وإدخال المرافق إليها؟، دون أن يتم حصر طمي لها وتقييم سليم لحالتها، وللأوضاع البنائية والإنشائية، ومدى سلامتها وأمانها واتفاقها مع قوانين السلامة والأمن والتأمين ضد الحريق وضد الطوارئ من الزلازل وغيرها؟ ألم يكن هذا الإجراء الرسمي هو بمثابة دعوة صريحة وتشجيع سافر لاستمرار الأمر الواقع غزو للأراضي الزراعية المحددة مع تبويرها لكي يتم تعميمها دون تخطيط وعشوائياً بعيداً عن رقابة الدولة، وبذلك تضيع الأراضي الزراعية المنتجة ويزول التراث؟

ألم يكن هذا الأجراء بما فيه من إهدار وتضييع للأمانة القومية تشجيعاً للمستغلين وأصحاب الثروات الخاطفة وأصحاب الأراضي والتقسيمات غير القانونية حول المدن للاستمرار في نهجهم المنفلت، والتحدي الصارخ

^١ أكدت دراسة حديثة لمركز البحث الجنائية والاجتماعية وجود أكثر من ٩٦٠ منطقة عشوائية في مدن مصر الرسمية يقطنها ربع سكان البلاد منها ١٠% ولجب إذاتها لخطورة حالتها، والتي قابل للتطوير. وأن ٣٥% من هذه المناطق في القاهرة وأن ٨٠% من سكانها يقطن بمناطق عشوائية لعدم بها المرافق وكذلك يسكن ثلث سكان الإسكندرية وثلثي الجزء في العشوائيات^٢ وربطت الدراسة بين تدهور الأحوال المعيشية وارتفاع نسبة التزاحم (أكثر من ١١ فرد/غرفة) وحالة الإسكان المتدهور غير الأمن وكونها مرتعا لتفريخ المآخليات والأمن والبطء بالتوازي مع استنزاف الثروة والتطرف وتفشي القومسي والنظام والإرهاب والأجرام

وابتزاز واستغلال الطبقات الكادحة والفقيرة المهاجرة من الريف إلى المدن والمحتاجة إلى ملوي بسيط أو سكن متواضع يقبهم فيض الصيف ويرد ومطر الشتاء، بصرف النظر عن سلامة البناء أو أمانة البناء؟

ألم تسمح المحليات ببناء آلاف الأبراج والمباني السكنية المرتفعة أو بارتفاعات شاهقة على شوارع ضيقة رغم مخالفتها للقوانين والبناء ولوائح الدفاع المدني والحريق الخاصة بالسلامة والأسان؟

ألم يتم التحذير مراراً بأن معظم العمارات والأبراج والمباني لا توجد بها سلالم هروب لاستخدامها وقت الطوارئ والحريق، وأنها غير مؤمنة بوسائل الدفاع المدني ومكافحة الحريق؟

ألم نتعظ من خسائر الأرواح والممتلكات في المباني التي انهارت بسبب زلازل أكتوبر ١٩٩٢ وبسبب الحرائق التي اندلعت في الكثير من المباني ولم يتم عمل إجراءات التأمين وتزويدها بالإجراءات اللازمة لمواجهة الطوارئ.

ألم يتم التصريح بإنشاء هذه الوحدات السكنية في الأبراج الشاهقة على شوارع ضيقة لا تسمح بحركة المرور الناشئة عنها أو وصول وسائل الدفاع المدني للإنقاذ، ودون تأمين وتدبير أنظمة ملائمة للنقل العام والمواصلات وشبكات الطرق ومواقف الانتظار الضرورية لها؟ ومع هذا يتم الترخيص بسير عشرات الآلاف من السيارات الجديدة سنوياً حتى فاق عدد السيارات المرخصة في نهاية ٢٠٠٧ أربعة ملايين سيارة تجوب الشوارع والطرق ببطء السلفاء، بما يمثل أضعاف العدد من التسعينات؟

ألم يتم السماح بتصنيع بعض مواد البناء كلياً واستيراد البعض الآخر مخالفة للمواصفات العالمية مما يؤدي إلى تدهور حالة البناء وانهيار المنشآت؟

ألم يتم السماح لآلاف من مقاولي البناء وغير المؤهلين علمياً وفنياً وعملياً بمزاولة أعمال التشييد والبناء وممارسة العمل بالحرف العديدة الداخلة في عملية التشييد دون اختبارات وضوابط ورقابة ومتابعة؟ واختلط الحابل بالنابل وأصبح الكل يفعل ما يبدى له، بأي شكل في أي مكان وأي زمان؟

ألم يتم التلاعب بأحلام البسطاء وأوهام الجهلاء وضياح مدخراتهم في شراء أو استئجار مباني ووحدات غير سليمة وغير قانونية وغير آمنة ومعرضة لتكبات وكوارث الأزمان، طبيعية كانت أو من صنع الإنسان؟!!

أليست هذه الأوضاع المؤسفة والإجراءات المتعسفة تكرر وأصداء الأوضاع المشابهة تمت في أزمان وتكبات توظيف أموال البسطاء، والتهام الشركات المعروفة لها؟! ثم تتدخل الدولة متأخرة لتعويضهم من الأموال العامة بعد أن هرب بها إلى المحتالون من أصحاب تلك الشركات، أو لم يتم السماح، أو التغاضي، عن جرائم بعض رجال الأعمال الخاصة بالتهام ونهب مليارات القروض من بنوك الدولة وهي تمثل مدخرات وأموال المواطنين، والتي هرب بها ومعها بعض كبار العملاء وتوقفوا عن سدادها، ثم تتدخل الدولة متأخرة كذلك من أجل تسوية الأوضاع وتحمل أموال الضياع؟!!

أن الأزمة طاحنة، والكارثة ماحقة، والظروف ساحقة، والتحديات كبيرة والأمانى كثيرة! وقد بلغ عدد سكان المعمورة ثمانين مليوناً يعانون من الموارد القليلة المحددة والإمكانات البسيطة المعهودة؟!!

من ناحية أخرى فقد كانت هناك كثير من الفرص الضائعة للارتقاء بأوضاع العمران والإسكان، خاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، واعتماد سياسة الانفتاح الاقتصادي، مما سمح بطفرة جامحة في مجالات التعمير والإسكان والإنماء وما صاحبها من إنشاء مدن جديدة وبناء المصانع والتجمعات العمرانية الجديدة وشبكات الطرق والجسور والكباري في أنحاء الوطن، بعد أن توقفت عجلة التنمية والتعمير لعدة عقود، بسبب أزمات الحروب والحصار وارتفاع الأسعار، إعلان شعار " لا يعلو صوت فوق صوت المعركة "، تضاعف خلالها عدد السكان دون بناء المساكن اللازمة لهم، مع إجهاد القطاع الخاص أو العام عن إنشاء الإسكان لمحدودي الدخل من جراء إصدار قوانين تخفيض إيجار الأماكن خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي.

لقد كانت هناك فرصة نادرة لتعويض العجز والجمود بإنشاء مدن جديدة رائدة تخطيطية، كما كان الحال في إنجلترا وأوروبا وأمريكا منذ نصف قرن مضى! ولكن للأسف ما تم بناؤه لم يأت بروى جديدة أو فكر جديد ملائم للمكان والزمان والبيئة يرغم استثمار المليارات فيها!

لقد كانت هناك فرصة لاستثمار الأموال الطائلة، هي في أغلبها أموال البنوك وليست أموال المستثمرين، في بناء الأبراج السكنية والتجمعات العمرانية ذات التصميمات الرائدة والروى الخلاقة الرائعة حضرياً ومعماريًا، ولكن ما تم تشييده فعلاً لم يخرج عن تكرار ممسوخ بنفس الأنماط المعروفة والأشكال المألوفة والتجمعات المملة والمعروفة منذ الخمسينات بدون روى إبداعية أو تخطيطات ابتكارية أو تصميمات رائدة تتناسب مع عود وإمكانيات العصر وتليق بمصر التي تنيه فخاراً واعتزازاً بحضارتها وعمارتها الرائدة الرائعة في العصور الفرعونية والإسلامية والعثمانية وحتى عصر الأسرة العلوية!

لقد تم إهدار الفرص وإضاعة أمل الأجيال في خلق وبلورة هوية معمارية وطابع حضاري متميز ورائد ولائق بمصر، وقد توفرت الإمكانيات المالية والمادية والفنية خلال الثلاثين عاماً الماضية، إلا أن الأمالي قد تبخرت والأوهام قد تحللت وتحولت إلى وتجمعات سكنية وعمرانية ومبانٍ سكنية لا طابع لها ولا سمات متميزة لها، اللهم إلا بعض الملامح اللونية، والجمال التشكيلي المستعارة والمنقولة من عمارة المدن في النول الأخرى لا تقع منها ولا خير فيها؟ باستثناء حالات معدودة وفريدة مثل مكتبة الإسكندرية، ذات الانتماء التشكيلي الحضاري المحلي والعالمي، أو بعض المباني المحددة في القاهرة أو في بعض المنتجعات السياحية في البحر الأحمر وشم الشيخ، فإن بعض المصممين المستوردين نهجوا نهجاً محلياً لإرضاء الذوق العام غير المتحضر، وذلك من أجل تحقيق المكسب السريع، والأمر الذي لم يكن ليتم لو كان الملك أو صاحب العمل مثقفاً فنياً أو متحضرًا فكرياً، كما هو الحال في العالم المتقدم.

وكما هو الحال في قطاعات كثيرة ومواقع عديدة للإنتاج والإنماء فقد أمسى منهاج حياتنا وسلوك الغالبية من أبناء الوطن يعتمد على استيراد إنتاج وفكر الآخرين وليس منشئ لهم، واتباع أشكال ومنهاج حياة ونظم الآخرين، وليس منشئ له، ولا يجتهد في ابتكار ما يناسب إمكانياته ونظام حياته وبيئة بلاده، ويركن إلى التقليد

وينأى عن التجديد، حتى أصبحت الهوية مهترئة والشخصية شكلية مملّة، والمركزات في محنة ومعنلة، ورؤى المستقبل في أزمة ومختلة.

إن الواجب يقضي والأمانة العلمية تسوجب، والمسئولية الحضارية تنادي، والانتماء القومي يتطلب أن نتبع ونعتمد وننفذ خطياً قومية شاملة للتخطيط العلمي الهادف للتنمية الإنسانية المتكاملة على كافة الأصعدة والقطاعات من أجل تفعيل سياسات وبرامج ومشروعات للإنماء والإعمار والبناء، ذات مراحل زمنية قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى، في كافة أرجاء الوطن، شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً، بعيداً عن المحور التاريخي الأوحده شمال جنوب للوادي والدلتا، والذي يشغل فقط أقل من ٨% من مساحة البلاد التي تزيد قليلاً عن المليون كيلو متر مربع بكثافة صاقية تقارب ١٠٠٠ شخص في الكيلو متر المربع، أو ٤ أشخاص في الفدان، وكثافة عامة على مستوي الوطن تعادل ٨٠ شخص / الكيلو متر المربع.

ويجب أن تستند هذه الخطط التنموية المطروحة على الحقائق الآتية:

١. الأرض: أن عملية أرض الوطن وتأمين حدودها لا بد أن تستند إلى انتشار التعمير في كافة أنحاء بعيداً عن المحور التاريخي، وأن طمع الآخرين في أرض الوطن يعتمد على غياب وجود الإنسان واختفاء نشاطه في المكان أياً كان شرقاً أو جنوباً أو غرباً.
٢. المياه: أن حصة مصر من مياه النيل تبلغ حوالي ٥٥.٥ مليار متر مكعب، سنوياً لا تزيد بزيادة السكان، بل من المحتمل نقصانها؟! ولا بد من تدبير مصادر أخرى للمياه لتلبية احتياجات مياه الشرب والعمران والزراعة والصناعة والخدمات.
٣. السكان: أن عدد السكان يزيد سنوياً بنسبة ١.٨% تصل إلى حوالي ١.٥٠٠٠ مليون نسمة مما يرفع عدد السكان إلى ٩٠.٠٠ مليون نسمة في ٢٠٢٠، وحوالي ١٥٠ مليون عام ٢٠٥٠، مما يتطلب توفير الإسكان وفرص العمل والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية والمرافق ومحاور العمران والإتماء اللازمة لتوفير حياة آمنة سالمة كريمة لهم جميعاً.
٤. الزراعة: من الضروري التوسع الأفقي والرأسي في الزراعة في محاور ومناطق جديدة بعيداً عن المحاور التقليدية من أجل توفير الغذاء اللازم للسكان دون الاعتماد على الاستيراد خاصة بعد توجه الدول المنتجة للحبوب إلى استخدام الفائض في إنتاج الوقود بعد ارتفاع أسعار البترول إلى ١٠٠ دولار للبرميل، أصبحت كثير من الدول النامية في أمثل الحاجة إلى تأمين الحبوب اللازمة لغذاء سكانها.
٥. الصناعة: التوجه إلى الاستثمار في الصناعات الأساسية والصناعات الخادمة لاحتياجات العمران والاهتمام بإنشاء الصناعات عالية التقنيات ذات العائد الكبير من أجل التصدير، كما هو الحال في الهند وماليزيا وإندونيسيا وإسرائيل.

٦. الخدمات: الاهتمام بنوعية وجودة التعليم كقاعدة أساسية لتحقيق الإنماء والإعمار، وكذلك بالخدمات الصحية الواجبة لجميع فئات السن، خاصة للمرأة والطفل وكبار السن.
٧. الطاقة: توفير مصادر جديدة للطاقة خاصة الطاقة المتجددة، مع اللجوء إلى الطاقة النووية إذ أصبح أمراً ضرورياً في ضوء نفاذ البترول في العالم خلال ٤٠ عام والغز خلال مائة عام.
٨. البيئة: الاهتمام بقضايا البيئة خاصة الانبعاثات الغازية الناتجة من الصناعة واستخدام المركبات والالتزام بتوصيات وپروتوكول كيوتو، وپروتوكول مالي للحد من تلك الانبعاثات نظراً لتأثيرها الخطير على المناخ العالمي، وتوابع ذلك من ارتفاع مياه البحار وغرق السواحل الشمالية وزيادة التصحر واحتمال انخفاض هطول الأمطار على هضبة الحبشة، وتوقع انخفاض إيراد مياه النيل وعدم توفير المياه اللازمة للزراعة واحتياجات العمران والتنمية.
٩. الخدمات: الاهتمام بالاستثمار السياحي والتنمية السياحية الشاملة في كافة مناحيها، واهتماماتها وأنواعها لتوفرها في مصر، من السياحة الثقافية والعلمية والصحية والبيئية، والتاريخية والترفيهية والترفيهية والتسوق وغيرها.

إن الارتقاء بالتنمية البشرية والعمرانية والاتجاه العالمي، إلى النمو الحضري المطرد والذي وصل في الدول المتقدمة إلى حوالي ٨٠% ويصل في مصر حالياً إلى حوالي ٤٥%، يتطلب الاهتمام بالتخطيط القوي والإقليمي والمحافظي والمديني الشامل لزيادة التجمعات الحضرية، خاصة في ضوء الحصار التجمعات الريفية وما صاحبها من ظاهرة تحضير الريف وتأريف الحضر، وهذا يتطلب أعداد المخططات العمرانية والحضرية الطموحة للمدن التقليدية والمدن الجديدة في محاور جديدة. ومن الضروري الاهتمام بإنشاء عاصمة جديدة لمصر جديدة، في محور عمراني جديد دون إهمال العاصمة الكبرى التاريخية التجارية والثقافية، وذلك بإنشاء أقطاب حضارية جديدة جاذبة للاستقرار العمراني، والتنمية البشرية الهادفة. ويقتضي الأمر اعتماد الخطط والأطر القانونية والحضرية والتنفيذية اللازمة لتفعيل ذلك، سواء في المدن التقليدية أو المدن الجديدة كما يتطلب الأمر إقرار واعتماد المركبات والمحددات والمنطلقات الأساسية الأتية:

أولاً: اعتماد تخطيط عمراني قومي شامل وتخطيطات إقليمية شاملة مستندة إليه، للأقاليم الاقتصادية بهدف فتح وانطلاق محاور عمرانية جديدة ومواقع جاذبة للأنشطة الاقتصادية والقواعد الاقتصادية للعمران الجديد ذوات رؤى خلاقة هادفة، بالإضافة إلى تطوير وتجديد والارتقاء بالمحاور والتجمعات العمرانية التقليدية الحضرية.

ثانياً: اعتماد مخططات محافظيه، ومخططات شاملة للمدن الكبرى والمتوسطة والصغرى، وكذلك للقري والتجمعات الريفية، مع ربطها بالظهير الصحراوي لكل منها بمحاور رئيسية شرق غرب تربط التنمية الساحلية على محور البحر الأحمر بالداخل حتى الحدود الغربية، وذلك بالتكامل بمحاور شمال جنوب موازية للمحور

التاريخي للوادي والدلتا تربط محور التنمية العمرانية على ساحل المتوسط بالجنوب ومنها إلى السودان. ويخدم هكذا النسيج العمراني شبكات من الطرق الرئيسية والفرعية وشبكات للنقل البري والبحري والنهري والجوي. لقد حققت إنجلترا الفصل، بل العزل، الاقتصادي والاجتماعية بين مصر وامتدادها الطبيعي الجغرافي جنوباً في السودان بوقف طرق الانتقال البرية والحديدية عند الشلال

ثالثاً: إن ربط مصر بأخواتها من الدول العربية يكون بتحقيق هذا الربط الجسدي بشبكات الطرق والنقل البري والبحري عبر خليج العقبة إلى السعودية وعبر فلسطين المستقلة إلى الأردن وسوريا ولبنان ويتحقق الربط الإقليمي الأكبر بين دول الشمال والجنوب حول البحر المتوسط بامتداد الطريق الدولي الساحلي من مصر غرباً إلى المغرب، ومنها عبر النفق المقترح إلى إسبانيا وشبكة طرق الاتحاد الأوروبي، ثم شرقاً عبر بلاد الشام وتركيا ومنها إلى شرق أوروبا. أن التقدم الاقتصادي والتنمية العمرانية الشاملة لا يتأتيان بدون شبكة قوية ذات كفاءة عالية من الطرق ووسائل النقل والانتقال السريعة والفعالة لخدمة أهداف التنمية البشرية المستقبلية الواعدة.

رابعاً: اعتماد مخططات قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى للمدن والمحليات، والتي من الواجب أن تتمتع بدرجة عالية من الحكم الذاتي والإمكانيات والصلاحيات والسلطات والموارد المادية والبشرية العالية الكفاءة. ومن المسلم به أن هذه المخططات يجب أن يتم تفعيلها وتنفيذها على مراحل متكاملة زماناً ومكاناً، وأن يلتزم بها كافة الكبير قبل الصغير، والحاكم قبل المحكوم. وتعتمد هذه المخططات على المنطلقات والأسس العلمية المعمول بها في كافة الدول والمدن المتقدمة ومنها:

١. الالتزام بمواقع الصناعة والزراعة والخدمات والإسكان وألا يتم الترخيص بأي أنشطة خارج المناطق المخصصة لكل استعمال ولكل نشاط وبالمواصفات المحددة له وذلك تحقيقاً لمنع التلوث والضوضاء ووفير السلامة والأمان والراحة وتجنب الخلط والاشتباك بين الاستعمالات المختلفة المتطلبات والمواصفات والأهداف.
٢. الالتزام بمواقع مختلفة نوات كثافات سكانية متنوعة وكثافات إسكانية مختلفة فمناطق الفيلات لا تبني فيها أبراج سكنية.
٣. تحديد الاشتراطات البنائية لكل منطقة ولكل حي ومدينة يتم فيها الالتزام بالارتفاعات والكثافات البنائية وبالنسبة القصوى لاستغلال السطح في كل قطعة وذلك السماح بتوفير المناطق الخضراء وتخلل التهوية والرياح للكثال السكنية.
٤. تحديد الطابع المميز والهوية الغالبة لكل منطقة ولكل مدينة واشترطتها البنائية والتشكيلية والفنية مع تشكيل لجان عليا للفنون الجميلة والعمارة لكل محافظة لاعتماد التصميمات والتنسيق ومنع التنافر اشكلي واللوني والفني والتشكيلي، وبلورة الهوية المحلية والطابع المعماري الملمم.
٥. عدم السماح أو الترخيص بأي أنشطة دون توفير وتنفيذ مواقف السيارات الخاصة بها سواء كانت سكنية أو تجارية أو صناعية أو خدمية.
٦. الترخيص بفتح المحلات والأنشطة التجارية في المناطق المخصصة لها فقط، مع عدم الترخيص بالمراكز التجارية الإدارية والمطاعم وأماكن الترفيه والدر وبع وغيرها من الأنشطة الجاذبة لحركة

- وانتظار السيارات بدون تخصيص أماكن انتظار اللازمة لروادها والعاملين فيها. ويكون عدد أماكن السيارات مرتبط بمساحات الأنشطة حسب القواعد واللوائح المعروفة والمطبقة في العلم.
٧. توفير وسائل وشبكات مريحة وذات كفاءة عالية للنقل الحضري والإقليمي والقومي سواء البرية أو النهرية أو البحرية لربط كافة التجمعات العمرانية والأحياء وذلك سواء بحثرو الاتفاق أو القطر السريع المرفوعة أو القطارات فائقة السرعة أو الترام السطحي.
٨. الإقلاع عن إنشاء مدن جديدة مرتبطة وربطاً وثيقاً وقريبة من المدن الأم مع ربطها بشبكات نقل سريعة مما يؤدي مآلاً إلى مضاعفة التكدس والازدحام في المدن الأم، مع تحقيق الهدف الميغني من إنشاء المدن الجديدة وإعادة توزيع السكان وخلق مناطق جذب مستقرة متكاملة بخدماتها، ومستقلة ومنطومة عن المدينة الأم.
٩. الاهتمام الخاص بالارتقاء بمناطق وسط المدن القديمة التي تعاني من التدهور والتكدس والتحلل وانهيار البنية التحتية، وسوء حالة المباني، واختناق الشوارع، وعدم تحملها النقل الكثيف والثقيل ونقص أو قصور المرافق والخدمات الاجتماعية والكثافة العالية للبناء والإسكان، واختلاط وتعارض الأنشطة والاستعمالات، ونقص الفراغات المقترحة رغم غناها بالمباني التاريخية والأثرية والأحياء الزاخرة بعوق التاريخ والغنية بذاكرة الأمة ونكريات الأيام. ويحتاج الأمر إلى جهود خاصة للتطوير والارتقاء بهذه المناطق وجراحات التجميل الدقيقة والواعية، من أجل الحفاظ على ثرواتها الثقافية وذاكرتها الحضارية من الضياع والتحلل والانهيار. ويستوجب الأمر منع حركة النقل الكثيف فيها وتحويل بعض شوارعها الضيقة ومناطقها الفريدة إلى مناطق للمشاة، مع إزالة جميع أسباب ومسببات النشوء والتشويه والتلوث البصري والسمعي والجوي والحضاري والأخلاقي ويتطلب الأمر إزالة التعديلات والاستخدامات الضارة والعناية بتطوير وتنمية خط الأرض وخط السماء والواجهات الغنية بمقررات التميز المعماري والبصري والتاريخي، واعتبارها متاحف حية مفتوحة تستحق كل استثمار ورعاية وعناية وإدارة وصيانة وتشغيل لائق بها ومطلوب لها. والخطأ الجسيم هو الاهتمام فقط بتطوير والاهتمام بالعشوائيات وسكانها وإهمال الأحياء القديمة التي تقع من جسم الأمة كحبة القلب وهي الأساس وهي المبتدأ وهي المرتجة، فمن ليس له ماضٍ ليس له من حاضر ولا مستقبل.
١٠. إنشاء مواقف انتظار للسيارات وشبكات للنقل العام لخدمة مناطق وسط المدن وتحويل بعض إحيائها المكتظة إلى مناطق مشاة مع خلخلة الكثافة السكانية العالية، مع منع هدم المباني والمناطق ذات القيمة الحضارية أو التاريخية أو الفنية المتميزة حضارياً أو معمارياً أو فنياً أو جمالياً ويستلزم الأمر العناية بالتنسيق الموقعي، وزراعة الأشجار والشجيرات والمسطحات الخضراء والإضاءة المناسبة ليلاً، مع تزويدها بعناصر التجميل والتنسيق والجذب البصري من نافورات وأرضيات وعلامات وأثاث ومظلات وخدمات ترويحية وترفيهية مكملتها، مع تنفيذ مشروعات لمسارات سياحية للمشاة في هذه المناطق لتعريف السكان والزوار بتاريخها وذاكرتها الحضارية الثرية.
١١. التوسع أفقياً ورأسياً في صناعات مواد البناء المختلفة وتحقيق المناسبة بينهما لخدمة العمران الجديد مع تسديد الرقابة على جودة إنتاجها وأجراء الدراسات والتجارب المعملية الدورية على مثلثها وكفاءتها وديمومتها وأدائها.

- ١٢ . اعتماد نظام فعال ينظم مهنة وجرف المقاولات وعدم السماح بممارسة أعمال المقولة إلا من يثبت مقدرته، الفنية والمادية، مع إجراء اختبارات ورقابة دورية على أعماله، حسب فئات متدرجة مع إنشاء المعاهد والمؤسسات التدريبية لتطوير قدراتهم الفنية واختبارهم.
- ١٣ . يجب عدم السماح بممارسة المهن لخريجي كلية الهندسة المختصين بالتصميم والبناء والتشييد إلا بعد مضي ثلاث سنوات من التخرج يتم خلالها التدريب على أعمال وممارسة المهنة مع اختبارهم قبل إصدار تراخيص مزاوله المهنة. ولا بد من تجديد تراخيص مزاوله المهنة كل ثلاث سنوات بع اجتياز اختبارات خاصة للإلمام بالمستجدات العلمية والتقنية، كما هو معصوم به في الدول المتقدمة ويكون السماح بمزاوله المهن في حدود تكلفة البناء المتدرجة القيمة، فلا يسمح بمزاوله أعمال التصميم والتنفيذ للمهندس المعماري المستجد إلا لمن لهم الخبرة العلمية والعملية في مجال التصميم في المباني التي تقل قيمتها عن المليون جنية ولمن لهم خبرة من ٥ حتى ١٠ سنوات حتى ١٠ مليون و١٠-٢٠ سنة حتى ٥٠ مليون و فوق ٢٠ سنة إذا زادت التكلفة للمشروع عن ٥٠ مليون جنية.
- ١٤ . تنفيذ وصيانة وإدارة أعمال التنسيق والتجميل للفراغات الحضرية والمناطق الخضراء وأحاطه التجمعات الحضرية بأحزمة خضراء للارتقاء بالبيئة من أجل الحد من التلوث الجوي بالرمال والأترية.
- ١٥ . العمل على الارتقاء بالإدارة المحلية وإكسابها الخبرات والدراية بالإدارة والرقابة المتابعة والصيانة والتشغيل لكافة أرجاء التجمعات العمرانية وشبكاتهما العديدة تحت الأرض وعلى الأرض وفوق الأرض فلابد للإدارة أن تدير وللحكومة أن تحكم كل ما يجري فيها من أنشطة وأعمال واستخدامات وسلوكيات وأداء خاصة في ضوء ارتفاع أسعار الأراضي والعقارات وتعرض سوق العقارات لجشع المستغلين وأطماع المستثمرين.
- ١٦ . أن أحوال العمران الحالية تنن وتعاتي من الانقلاط وعدم الالتزام وعدم الانتماء والفساد واللامبالاة وتحدي النظم. أن الموقف الحالي في المدن لا يتصف بالحضارة أو الحضرية ذلك أن السلوك الغالب والأداء الجاري لا حضاري ولا مدني ذلك أن الحضرية نظام وانتظام والتزام وانتماء. ولا بد من تفعيل القوانين واللوائح الموجودة والالتزام بها والانضباط والتفكير بروحها ومنطوقها. ومن قديم قال المفكر والمخطط العالمي إيل سارلين "أرني مدينتك وسألك على الأهداف الحضرية والثقافية لسكانها" والأمور الحاضرة تتحدث عن نفسها !!.
- ١٧ . في مجال البناء والتشييد يجب فصل ترخيص البناء عن ترخيص الأشغال، كما ينص قانون البناء الموحد الجديد، على أن تتولى إصدار ترخيص الأشغال جهة أخرى غير الإدارة الهندسية من أجل أحكام الرقابة والتنسيق والشفافية كما يجب إجراء التفكيك الدوري والمتابعة المستمرة على المباني بعد الأشغال للتأكد من استمرار الالتزام بالترخيص سواء من قبل المالك أو الشاغلين، مع تجريم المخالفات سواء كان ذلك بتحويل الجراجات إلى مخازن أو محلات أو إجراء تغيير في الواجهات أو القواطع أو الألوان أو لغة مفردات التشكيل المعماري والفراغي والحضاري. ويشمل ذلك المجال شروط ومواصفات وقواعد التنسيق الحضري من عدم تركيب أجهزة التكيف على الواجهات بمعرفة الشاغلين، أو تقطيل البلكونات بالزجاج. وذلك مخالفة للترخيص وللتنشوية الحادث للواجهات أو تغيير الألوان أو استخدام المكونات بالمخازن أو مناشير للغسيل أو تصريف الأفكار أو ماء التكثف بأجهزة التكيف فوق

رءوس المارة. ذلك أن جميع هذه السلوكيات والأعمال تم تطوير وسائل وتجهيزات وأنظمة خاصة للتعامل معها.

١٨. يجب منع وتجريم قيام الملاك أو أصحاب المحلات بتغيير تشطيبات وشكل الأرصفة أو مناسيبها حسب رغبتهم ذلك أن الأرضية ملك عام للدولة ولا يجب الترخيص الخاص وتغيير الحق العام لمصلحة الخاصة.

١٩. يجب منع وتجريم وتعظيم العقاب لجميع اشغلات الأرصفة من أصحاب المحلات أو المقاهي أو الورش أو استخدامها كمواقف للسيارات مع المتابعة المستمرة للموقف خاصة خلال العطلات.

٢٠. إن حق المشاة في الاستخدام الآمن وغير المخطط له للأرصفة مع عمل المنحدرات لخدمة المعوقين هو حق مقدس، وكذلك حق العبور الآمن للطرق في مواقع محددة، مع تجريم قاندي السيارات المسيبين للحوادث لعبري الطرق وهي بمئات الآلاف سنوياً والأمر يتطلب تعديل قوانين المرور لتحقيق الانضباط والالتزام الواجب. أن الزائر للمدن العربية الأوروبية يلاحظ مدى احترام إشارات المرور دون وجود الشرطة - ومدى الالتزام بالثقاف حول المستديرة وألوية المرور فيها للقادمة من اليسار. أن الحضرية مرة أخرى "نظام وانتظام والتزام وانتماء" ولا علاقة لها بتجزات أو حضارة الأجداد منذ آلاف السنين!؟

٢١. الاهتمام بتخطيط وتصميم واجهات المدن الواقعة على الأنهار أو البحيرات أو البحار كسمفونية فنية من التناغم بين المسطح المائي البسيط والواجهات المبنية مع الاهتمام بتحقيق التفاضل والفورية بين السكان والشراطي واستخدامها كمناطق جذب وترويج ليلا ونهاراً.

٢٢. الاهتمام بتصميم خط سماء المدينة وعلاقتها بمنطوقة التشكيل والتصميم الحضري المتفاعل بين الأرض والسماء، وهناك أمثلة رائدة لهذا التفاعل والتناغم في مدن شمال أفريقيا ومدن في اليونان وإيطاليا وألمانيا وتركيا ولبنان. ولا يجب السماح بترك خط السماء المتذبذب الغير منضبط العشوائي يعبر عن قوة راس المال والاستثمار في الارتفاع في أي مكان وبأي شكل وبأي طريقة أن المدن الخليجية التي سمحت بهذه الفوضى التشكيلية في الارتفاع وعدم الالتزام بمنظومة شكل المدينة المتناغم قد بزغت إلى أرض الواقع خلال العقود القليلة الماضية، إلا أن المدن ذات الحضارات الخالدة كما في الإسكندرية والقاهرة يعيبها أن تعادي تراثها وتتصل من قيامها وتهمل ماضيها التليد وتجنب جذورها العميقة وذلك باختيار المعاصرة الفاضحة دون احترام أصولها واستثمار منطلقات حضارتها التي تفخر بها وتفاخر بها الأوطان والأزمان.

٢٣. أن الأوضاع الحرجة الحالية للبناء والعمران وما يعتريها من فوضى وانهدار وما تشهده من أحداث وحوادث، وما تعاقبه من تحديات وأفعال ما هي الإنتاج طبيعي للمخلفات والأزمات والمصاعب لتواعد وأسس الحضضر والتمدن والسلوك والأداء السوي. أن لدينا من القوانين الكثير الواجب التنفيذ والتفعيل، فالقانون كحاجز الطريق لا قيمة أن لم يتم حراسته والسير على تشغليه وتفعيله. الأمر يحتاج التزام الحاكم والمحكوم بالقوانين والتزام المواطنين بنص القانون وروحه، سواء في وجود أو غياب المسؤولين عن رقابة التنفيذ، ولابد إذن من تعظيم التأثيم للمخالفين أو المتعدين في المرحلة الأولى، حتى بتحقيق الالتزام مع الانتماء. فالولاء للأوطان ينبع أولاً من الالتزام والانتماء. أن المصاعب كثيرة

والتحديات صعبة كبيرة، ولا بد من الارتفاع إلى مستواها ومواجهتها بحسم والتعامل معها بكل العزم،
فالمهام جسام، ولكن الآمال عظام. اللهم أني قد بلغت اللهم فاشهد.

يناير ٢٠٠٨

٢.٦ أنظمة الطرق والنقل ركيزة التخطيط والكيان العمراني في المدن العربية

تقديم:

اهتمت أجهزة ومؤسسات العامة المختلفة خلال العقد الماضي بكوادر الطرق والنقل والمواصلات، وبأزمات التكدس والكثافة المرورية المريرة على الطرق، والحوادث المميته المتكررة لوسائل النقل على مختلف المحاور والشبكات، وخاصة على الطرق السريعة، سواء الصحراوية أو الزراعية. كما اهتمت وسائل الاعلام العديدة، خاصة المسموعة أو المرئية بحوادث الطرق المريرة وحوادث انهيار المباني المهلكة، خاصة بعد العواصف والأمطار في المدن، والتي أدت إلى وفاة وإصابة الآلاف بمعدل غير مسبوق. وأصبح الموقف خطيراً ومنذراً بأوخم النتائج وأدهى العواقب! وكيف لا؟، والأمر يتعلق بكيونة وسيورة العمران، وبحياة ومستقبل الإنسان؟! ذلك أنه قد استقر في الوجدان ان العمران يمثل وعاء البحيوة والسلام، وواحة الأمن والأمان؟ وكيف لا مع انهيار أوضاع المؤسسات الحضرية والكيانات والشبكات العمرانية الأساسية والفاعلة، والذي يمثل ضياعاً لأمال وطموحات السكان، وإهداراً للأرواح وللإستثمارات الطائلة للفرد والمجتمع على حد سواء، مع فقدان الوقت والجهد والأعمال والأموال.

التخطيط العمراني والكيان القومي والحضري الشامل:

المدينة كائن عبقري حي، ونسيج حيوي نابض، وكيان منظم ومحكم من الكتل والفراغات، والمباني والساحات، والأنشطة والتفاعلات، والأحياء والطرق، تتناسق وتترابط في أطر متفاعلة ومتناغمة، ومتكاملة ومتراصة، ومتواصلة ومتداخلة ومتفاعلة عبر دورات الزمان، بالتكامل مع عود وعبقرية المكان من أجل إسعاد الإنسان. أليست هذه كذلك هي منظومة الحضارة الإنسانية ذات الحلقات المتواصلة المترابطة والمتعاقبة، ذات الأشكال والألوان، والأطبقة والأنواع والأنماط والأنظمة بما لها من جمل الإشراق ووبال الإظلام، ونشوة النصر وانكسار الهزيمة؟ وأبلغ ما يجري في هذه المنظومة وما يتفاعل فيها وخلالها وحولها هو ما يحدث في فراغاتها وكيانها اللاملموس وهي الساحات والطرق، وما يتم فيها من ميلاد وممات، ومن صعود وهبوط، ومن أحزان وأفراح، ومن آلام وآمال، وأقوال وأفعال، ومن إنتاج وإنجاز، ونشاط وخمول، وصعود وهبوط، ومن رؤى وأمنيات وانتصار وكيوات. فهذا الكيان اللاملموس هو المبتغى ... وهو المنتهى!!

إن ما أثبتته المؤتمرات والندوات العلمية واللقاءات الفكرية الكثيرة في مصر وفي الخارج، والتي شاركت وأسهمت بفعالية فيه، هو الضرورة المحورية لإعادة توزيع السكان بعيداً عن المحور التقليدي للوادي والدلتا والذي يتكدس فيه بكثافة مرتفعة جداً حوالي ٩٥% من سكان مصر الخمس والثمانين مليون نسمة، تاركين ٩٢% من مساحة الوطن، غير المأهولة والفارغة، ومن ثم الداعية لأطماع الغير، سواء في الداخل أو من الخارج !!! إن إعادة توزيع السكان في أرجاء الأوطان شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً في إطار شبكات قومية متكاملة للطرق وشاربين الحركة والنقل والمرور والاستيطان والاستقرار والإنتاج، حسب تخطيط عمراني قومي شامل، يحقق الأهداف القومية الاستراتيجية في الأمن والأمان والتأمين والاستمرار والإنماء والإعمار في عالم القطب الأوحده وفي عصر العولمة الحالي. إن إعداد مخطط عمراني تنموي قومي جسور لمصر الكبرى

وفى الدول العربية الأخرى يقتضى خلق مناطق وأنوية جذب وأقطاب إعمار وإنماء منتشرة على صفحة الوطن العربى الواسعة بعيدة عن تكديس العمران الأخطبوطي الحالي فى بؤر عمران ضيقة محددة ومحدودة.

ولنبداً مثلاً بالمحور العمراني الشرياني للساحل الشمالي فى مصر بطول ١١٠٠ كم وآخر شرقي سلسلة جبال البحر الأحمر بطول حوالى ١٣٠٠ كم، مع تدرج فى إنشاء محاور متكاملة منتشرة شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، تعتمد على الموارد والمعالم الطبيعية والبيئية والاقتصادية الواعدة لكي تغطي رقعة الوطن بالكامل حتى ٢٠٥٠. إن التصور الذي طرحه مؤخرًا د. فاروق الباز وقبله وغيره من العلماء والمخططين والمفكرين يتفق وينسجم مع هذه الرؤية القومية الواجبة. لقد بزغ أول محور عمراني رائد فى المنطقة فى القرن الماضي (Urban Corridor) بإنشاء قناة السويس، وبالتوازي مع حفر القناة وافتتاحها فى عام ١٨٦٩ أسست الشركة ثلاث مدن وهي بور سعيد وبور فؤاد / الإسماعيلية / السويس وبور توفيق مرتبطة عضويًا بالشريان العمراني المدعم بالطرق المائية والبرية والحديدية والاتصالات شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً. وكان هذا مثلاً ليس له مثيل فى ربط الهدف الاقتصادي بشبكة النقل والطرق وبالهدف التنموي العمراني— كما تشهد على ذلك وثائق الشركة المزمومة المحفوظة نسخة منها حالياً فى مكتبة الإسكندرية— إذ حققت أهدافاً عديدة محلية وقومية وعالمية وجذبت حركة العمران شرقاً بعيداً عن الدلتا وأنشأت شريناً حيويًا للنقل والتجارة والعمران فى إنجاز غير مسبوق قلب تاريخ مصر والمنطقة والعالم منذئذ رأساً على عقب، وحمل معه حتى الآن أوزاراً وخيرات، وحروباً وأزمات، ومصاعب وتحديات!!

هل من المعقول أن القاهرة الكبرى وغيرها من المدن العربية ليس لها مخطط شامل ملزم للكافة حتى الآن برغم عمل عدة مخططات لم تعتمد ولم تنفذ؟ هل من المقبول أن يتم إنشاء حلقات من المدن الجديدة مرتبطة بأحبال سرية ومحاور مرورية بالمدينة الأم تعتمد عليها يوماً دون انفصال أو انفطام، وتؤدي إلى تعظيم مشاكل العاصمة التي تتوء بالأحمال وتشكو من الأزمات والأهوال؟ بل أن البعض يتطوع باقتراح ربط المدن الجديدة بخطوط المترو وشبكات النقل لكي تزيد الطين بلة والمريض علة! وتتفق الدولة المبادرات على كباري علوية وأنفاق للسيارات وخطوط متعددة لمترو الأنفاق من أجل علاج الأمراض العمرانية المستشرية التي تسببنا نحن فيها ونتجت عنها الامتدادات العشوائية والأخطبوطية والاختناقات المميتة!! وأمسك هذه المشروعات لا جدوى ولا نفع منها مع احتياجات وكثافات العمران والسكان المتصاعدة. ولازال التكديس مسيطر والمسحب سواد والتلوث مستفحل والنفوس حيارى والناس كالسكارى وماهم بسكارى؟! ذلك أنه من المعروف وجوب تحرير البناء حول الطرق الدائرية، مع تنفيذ الحزام الأخضر الذي تمت مناقشته فى الثمانينات؟ إننا ملزنا منكم على الاستمرار فى معالجة الأعراض ومداواة الأزمات والإكثار من الدعوات؟! لقد ثبت من التجارب أن بناء مدن جديدة بالقرب من المدينة الأم يجعلها مخصصة فقط للعمل أو للنوم، خالية من السكان، برغم إنشاء المصانع بها وخلق فرص للعمل الجديدة فيها، إلا أن جذب المدينة الأم أو المدن المحيطة لا يناقسه جذب! والشاهد على ذلك آلاف الوحدات السكنية الخاوية العاطلة فى المدن الجديدة؟! لقد كان من الواجب ربط العمل فى المدن الجديدة بالالتزام بالسكن فيها. وبالنظر الى الأمر الواقع الآن فقد اتفق الغرض من إنشاء المدن الجديدة؟!

أن الواجب يقتضى والأمانة العلمية تستوجب، والمسئولية الحضارية تنادي، والانتماء القومي يتطلب أن نتبع ونعتمد ونلغذ خططاً قومية شاملة للتخطيط العلمي الهادف للتنمية الإنسانية المتكاملة مستندة الى شبكات طرق متعددة الدرجات والمسعات على كافة الأصعدة والقطاعات من أجل تفعيل سياسات وبرامج ومشروعات الإنماء

والأعمار والبناء، ذات مراحل زمنية قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى، في كافة أرجاء الوطن العربي، شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً. ولا بد للعمران الجديد ان يستقر بعيدا عن المحاور التاريخية التقليدية، وفي مسر فان محور الوادي واللتا حول نهر النيل وفروعه يشغل فقط أقل من ٨% من مساحة البلاد التي تزيد قليلاً عن المليون كيلو متر مربع بكثافة صافية تقارب ٨٥ شخص في الكيلو متر المربع، أو ٤,٠ فرد في الفدان.

أن الارتقاء بالتنمية البشرية والعمرانية الشاملة والمتكاملة، مع ضرورة مواكبة الاتجاه العالمي للنمو الحضري المطرد، والذي وصل في الدول المتقدمة إلى حوالي ٨٠%، ويصل في مصر إلى حوالي ٤٥%، يتطلب الاهتمام بالتخطيط القومي والإقليمي والمحافظي والمدني الشامل والمتكامل لزيادة التجمعات الحضرية، خاصة في ضوء انحسار التجمعات الريفية وما صاحبها من ظاهرة "تحضير الريف وتأريف الحضر"، مما يتطلب أعداد المخططات العمرانية والحضرية الطموحة للمدن التقليدية والمدن الجديدة تتمركز حول محاور جديدة. ومن الضروري الاهتمام بإنشاء عاصمة جديدة لمصر جديدة، في محور عمراني جديد، دون إهمال العاصمة الكبرى التاريخية التجارية والثقافية -- وذلك بإنشاء أقطاب حضرية جديدة متكاملة مع شبكات الطرق والنقل والمواصلات، وجاذبة للاستقرار العمراني، والتنمية البشرية الهائلة. ويتقضي الأمر اعتماد الخطط والأطر القانونية والحضرية والتنفيذية اللازمة لتفعيل ذلك، سواء في المدن التقليدية أو المدن الجديدة كما يتطلب الأمر إقرار واعتماد المرتكزات والمحددات والمنطلقات الأساسية الآتية:

أولاً: - اعتماد تخطيط عمراني قومي شامل وتخطيطات إقليمية شاملة تستمد وجودها من شبكات الطرق الكفاءة وأنظمة نقل فعالة ومستندة إلى الأقاليم الاقتصادية الواحدة، بهدف فتح وانطلاق محاور عمرانية جديدة ومواقع جاذبة للأنشطة الاقتصادية والقواعد الاقتصادية للعمران الجديد، ذات رؤية خلاقة هادفة، بالإضافة إلى تطوير وتجديد والارتقاء بالمحاور والتجمعات العمرانية التقليدية الحاضرة، خاصة في وحول المدن الكبرى وتوابعها، والمدن المتوسطة والمدن الصغرى سواء بسواء.

ثانياً: - اعتماد مخططات محافظيه، ومخططات شاملة للمدن الكبرى والمتوسطة والصغرى، وكذلك لتقري والتجمعات الريفية، مع ربطها بالظهير الصحراوي لكل منها بمحاور رئيسية شرق غرب تربط التنمية الساحلية على محور البحر الأحمر بالداخل حتى الحدود الغربية، وذلك بالتكامل بمحاور شمال/ جنوب، موازية للمحور التاريخي للوادي والدلتا، وتربط محور التنمية العمرانية على ساحل المتوسط بالجنوب ومنها إلى السودان. ويخدم هكذا النسيج العمراني شبكات من الطرق الرئيسية والفرعية وشبكات للنقل البري والبحري والنهري والجوي. لقد حققت إنجلترا الفصل، بل العزل، السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين مصر وامتدادها الطبيعي الجغرافي جنوباً في السودان، بوقف طرق الانتقال البرية والحديدية عند الشلال. ولقد أثبت انفصال جنوب السودان عن الشمال وأكد وفعل هذه السياسة الخبيثة مؤخرًا! وسنرى ما يخبؤه القدر من تمسخ لدول المنطقة في المستقبل القريب!

ثالثاً: - إن ربط مصر بأخواتها من الدول العربية يكون بتحقيق هذا الربط الجسدي بشبكات الطرق والنقل البري والبحري عبر خليج العقبة إلى السعودية وعبر فلسطين المستقلة إلى الأردن وسوريا ولبنان وتحقيق الربط الإقليمي الأكبر بين دول الشمال والجنوب حول البحر المتوسط بامتداد الطريق الدولي الساحلي من مصر غرباً إلى المغرب، ومنها عبر النفق المقترح إلى أسبانيا وشبكة طرق الاتحاد الأوروبي، ثم شرقاً عبر بلاد الشام

وتركيا ومنها إلى أوروبا. أن التقدم الاقتصادي والتنمية العمرانية الشاملة لا يتأتيان بدون شبكات قوية، ذات كفاءة عالية من الطرق ووسائل النقل والانتقال السريعة والفعالة لخدمة التنمية البشرية المستقبلية الواعدة. ان الطرق أساس التواصل والعمران والحضارة!

رابعاً: -اعتماد مخططات قصيرة ومتوسعة وبعيدة المدى للمدن والمحليات، والتي من الواجب أن تتمتع بدرجة عالية من اللامركزية والحكم الذاتي والإمكانيات والصلاحيات والسلطات والموارد المادية والبشرية العالية الكفاءة. ومن المسلم به أن هذه المخططات يجب أن يتم تفعيلها وتنفيذها على مراحل متكاملة زمانا ومكانا، وأن يلتزم بها الكلفة الكبير قبل الصغير، والحاكم قبل المحكوم. وتعتمد هذه المخططات على المنطلقات والأسس العلمية المعمول بها في كافة الدول والمدن المتقدمة ومنها:

١. توفير شبكات ووسائل مريحة وذات كفاءة عالية للنقل الحضري والإقليمي والقومي سواء البرية أو النهرية أو البحرية أو الجوية من أجل ربط كافة التجمعات العمرانية والأحياء وذلك سواء بمترو الاتفاق أو القطار السريع المرفوعة أو القطارات فائقة السرعة أو الترام السطحي.
٢. الإقلاع عن إنشاء مدن جديدة مرتبطة ربطا وثيقا بشبكات الطرق والمواصلات وقريبة من المدن الأم، والتي يتم ربطها بها بشبكات نقل سريعة، مما يؤدي مآلا إلى مضاعفة التكدس والازدحام في المدن الأم، مع ضرورة تحقيق الهدف المبتغي من إنشاء المدن الجديدة لإعادة توزيع السكان وخلق مناطق جذب مستقرة متكاملة بخدماتها ومرافقها الأساسية والكافية، ومستقلة ومقطومة عن المدينة الأم!!.
٣. الالتزام بمواقع مختلفة ذات كثافات سكانية متنوعة وكثافات إسكانية مختلفة، فمناطق الفيلات لا تبني فيها أبراج سكانية أو مكتبية. وهكذا الأمر بالنسبة لنوعيات وأشكال مختلف الأنشطة والاستخدامات.
٤. الالتزام بمواقع الصناعة والزراعة والخدمات والإسكان وألا يتم الترخيص بأي أنشطة خارج المناطق المخصصة لكل استعمال ولكل نشاط وبالمواصفات المحددة له وذلك تحقيقا لمنع التلوث والضوضاء وتوفير السلامة والأمان والراحة، وتجنب الخلط والاشتباك بين الاستعمالات المختلفة المتطلبات والمواصفات والأهداف وكذلك شبكات الطرق والنقل اللازمة لحيويتها.
٥. تحديد الاشتراطات البنائية لكل منطقة ولكل حي ومدينة يتم فيها الالتزام بالارتفاعات والكثافات البنائية وبالنسبة التصوي لاستغلال السطح في كل قطعة وذلك السماح بتوفير المناطق الخضراء وتخلل التهوية والرياح للكتل السكنية. ان اقتباس أو استنساخ مفردات عمارة الأجداد افلاس مهني.
٦. عدم السماح أو الترخيص بأي أنشطة دون توفير وتنفيذ مواقف السيارات الخاصة بها سواء كانت سكنية أو تجارية أو صناعية أو خدمية، وكذلك شبكات الطرق والمواصلات اللازمة لوجودها وحيويتها.
٧. الترخيص بفتح المحلات والأنشطة التجارية في المناطق المخصصة لها فقط، مع عدم الترخيص بالمراكز التجارية والإدارية والمطاعم وأماكن الترفيه والترويح وغيرها من الأنشطة الجاذبة للحركة على الطرق ووسائل النقل والمواصلات وكذلك انتظار السيارات بدون توفير أماكن انتظار لازمة لسيارات الرواد والعاملين فيها. ويكون عدد الأماكن مرتبط بمساحات الأنشطة حسب القواعد واللوائح المعروفة والمطبقة في العالم.
٨. الاهتمام الخاص بالارتفاع بمناطق وسط المدن القديمة (وليس فقط العشوائيات والغير قانونية ابتداء) والتي تعاني من التدهور والتكدس والتحلل وانهيار البنية التحتية، وسوء حالة المباني، واختناق

الشوارع، وعدم تحملها النقل الكثيف والتقليل ونقص أو قصور المرافق والخدمات الاجتماعية والكثافة العالية للبناء والإسكان، واختلاط وتعارض الأنشطة والاستعمالات، ونقص الفراغات المفتوحة، برغم أوضاعها القانونية المستقرة، وغناها بالمباني التاريخية والأثرية والأحياء الزاخرة بعيق التاريخ، والغنية بذاكرة الأمة وذكريات الأيام. ويحتاج الأمر إلى جهود خاصة للتطوير والارتقاء بهذه المناطق ذوات الكثافات السكانية المرتفعة، مع إجراء التنمية الواجبة بالتكامل مع جراحات التجميل الدقيقة والواعية، من أجل الحفاظ على ثرواتها الثقافية وذاكرتها الحضارية من الضياع والتحلل والانهدام. ويستوجب الأمر منع حركة النقل الكثيف فيها وتحويل بعض شوارعها الضيقة ومناطقها الفريدة إلى مناطق للمشاة، كما تم في القاهرة الفاطمية، مع إزالة جميع أسباب ومسببات التشوه والتشويه والتلوث البصري والسمعي والجوي والحضري والأخلاقي.

٩. إنشاء مواقف انتظار للسيارات وشبكات للنقل العام لخدمة مناطق وسط المدن وتحويل بعض إحيائها المكتظة إلى مناطق مشاة مع خلخلة الكثافة السكانية العالية، ومنع هدم المباني والمناطق ذات القيمة الحضارية أو التاريخية أو الفنية المتميزة حضارياً أو معمارياً أو فنياً أو جمالياً. ويستلزم الأمر العناية بالتنسيق الموقعي، وزراعة الأشجار والشجيرات والمسطحات الخضراء والإضاءة المناسبة ليلاً، مع تزويدها بعناصر التجميل والتنسيق والجذب البصري من نافورات وأرضيات وعلامات وأثاث ومظلات وخدمات ترويحية وترفيهية مكتملة لها، مع تنفيذ مشروعات لمسارات سياحية للمشاة في هذه المناطق لتعريف السكان والزوار بتاريخها وذاكرتها الحضارية الثرية. أن المدينة كتاب مفتوح ومرآة صادقة لشخصية المكان وحضارة الإنسان!!

التخطيط والتصميم الحضري وفراغات الساحات والطرق

إن الفراغات الحضرية من ساحات وميادين وطرق وحوارات وأحياء وممرات، هي المحتوى العام الخارجي لللاملموس للتجمعات العمرانية، وهي كغرف المعيشة في المسكن، وكذلك الفراغات الخاصة الداخلية التي تحتويها الكتل والمباني من غرف ومناور ومداخل وصلالات، وهي المحتوى الداخلي لللاملموس، يتم التخطيط لها وتصميم الكتل والمباني الحاوية لها بغرض الانتفاع منها والإيواء إليها والسكن فيها والاحتفاء بها، ومن أجل إرساء وتحقيق الأمن والسلام والبحث عن الأمان والاطمئنان، والسعي لتحقيق الذات الإنسانية فيها وحولها، والتمكن من توفير السلام والسعادة والسكينة وراحة البال. وإذا لم تتحقق للإنسان هذه الغايات في الفراغات اللا ملموسة داخلية كانت أو خارجية مع وفاتها لهذه الاحتياجات والمطامح الإنسانية الميئدية السبع التي أكد عليها مالمس في نظرياته أوجيديس في رؤاه عن الفراغات الاجتماعية والنفسية الأساسية لحياة أو نشاط الإنسان، ينهار الهدف والمبتغى من البناء ومن تجمع الإنسان في مستوطنات أو مدن أو تجمعات عمرانية أياً كانت، وأينما كانت!

من هنا فإن الفراغات الخارجية للمدينة المتمثلة في الميادين والطرق هي الوعاء المرئي المعروف لنشاط وحركة وتفاعل الإنسان ولرصد وقراءة وفهم السلوك الإنساني الحضاري، سواء الملتزم والمنظم والمنتمي، أو غير الحضاري والمنقلب والمتقلب. والسلوك السلبي المتحدي يشمل المتسبب، والمستغل، والمعتدي، والهمجي،

والرافض، والخارج، والمتحدي، واللاأخلاقي، والظالم والعشوائي، والمفتري والشرس والمتواكل، والشارد، والبدائي. وكل هذه الأنماط السلوكية تتحدي بصلف على الحضريّة، وتعتدي بسفور على المدنيّة، وتتقي وجود الحضارة وتتلقى مع مبادئ التحضر وأسس التمدن والأخلاق، ذلك أن الحضريّة نظام وانتظام، والتزام والنماء، وعطاء وولاء، وإنجاز ووفاء، وهي معقل الحضارات وباديها ومطلقها ومحبيها ومشعل جذوتها وراعيتها، وهي أيضا مصدر أفرولها ومغرب معانيها.

أن أحوال شبكات الطرق والمواصلات في المدينة المصرية، وكما هو الحال في بعض المدن العربية، تتحدي الحضريّة وتتصادم مع المدنيّة في مواطن عدة، ومواقع شتى، وفي أشكال جديدة غريبة، وأنماط فريدة شاذة، وهذه بعض المظاهر واللمحات للوضع الراهن والتي يلزم إصلاحها وتجنبها ومواجهة سلبياتها:

- ١- تنفيذ عروض الشوارع والطرق بالمخالفة للمعايير والأسس.
- ٢- عدم احترام خطوط التنظيم في تخطيط وتشبيد المباني.
- ٣- عدم تنفيذ عروض حارات وعروض الأرصفة حسب الأبعاد القياسية.
- ٤- عدم احترام دخول التقاطعات وترك مساحات للزوايا الأفقية لتحقيق الأمان والسلامة.
- ٥- عدم الالتزام باستعمالات الأراضي المحددة في التخطيط وخلطها فيتم إنشاء أنشطة مخالفة لأمن وسلامة المناطق السكنية وملوثة بصريا وسمعيا وبيئيا للبيئة ومسببة لزيادة كثافة المرور والاختناقات.
- ٦- عدم تنفيذ رصف الشوارع والأرصفة حسب المواصفات بمواد تتحمل أحمال المرور وتأثير الأمطار على مدى العام مما يتسبب في كثير من المطبات وسوء حالة الطريق.
- ٧- عدم التنفيذ لأغطية شبكات الصرف الصحي والمياه حسب المواصفات مما يعيق الحركة على الطريق، وكذلك عدم التنفيذ الجيد لشبكات وبلاعات صرف الأمطار أو إغفلها تماما، فهو يتسبب في غرق الشوارع وتوقف المرور، وقد يلجأ البعض الي سرقة الأغطية مما يسبب حوادث السيارات.
- ٨- عدم تنفيذ شبكات وحفريات إطفاء الحريق في الطرق والمباني.
- ٩- عدم استواء الأرصفة وصعوبة السير عليها لتأمين حركة سالمة للمشاة خاصة بالنسبة للسيدات وكبار السن والأطفال. وتلاحظ خلال العتدين الماضيين تدخل أصحاب العقارات في تشكيل الأرصفة -- وهي ملك عام-- وتغيير مناسيبها ومستوياتها وشكلها بما يناسب مصالح ونفع المحلات والمباني والجراجات الواقعة أسفلها، وذلك دون إذن من السلطات المختصة مما يسبب معاناة ومخاطر للمرة.
- ١٠- عدم تنفيذ ميول مناسبة في بردورات الأرصفة لاستخدام المعوقين للأرصفة عند التقاطعات.
- ١١- فوضي تنفيذ ووضع أعمدة الإتارة والإشارة والإعلانات والليط الإعلامية والإرشادات في الرصيف الواحدة مع عدم ترك مسافة كافية لسير المشاة.
- ١٢- تحدى النظام باتباع الأولوية في المرور والعبور لمسائق السيارة، وليس للمشاة بخلاف قواعد المرور المعروفة.
- ١٣- عدم احترام السرعات المقررة داخل المدينة أو خارجها من الكافة سواء من العام أو الخاص، الكبير أو الصغير، وللأسف فإن سيارات الشرطة والسلطات سباقه في المخالفة.
- ١٤- عدم احترام قواعد المرور والسلوك اللاأخلاقي في القيادة والعبور والتوقف.

- ١٥- استخدام الأرصفة كمواقف للسيارات مما يجبر المشاة على استخدام نهر الطريق والتعرض للمخاطر، وكذلك عدم تنفيذ مواقف انتظار في العقارات بل تحويل المنفذ فيها إلى أنشطة مختلفة.
- ١٦- عدم وجود وسائل نقل ومواصلات عامة كافية وذات كفاءة عالية للنقل الجماعي، بخلاف مثلا الأحياء التي يخدمها المترو في القاهرة الكبرى.
- ١٧- سوء استخدام حارات الحركة للطريق كمواقف لانتظار السيارات في صف أو أكثر مما يعيق حركة وانسياب المرور. وهكذا يستخدم الفراغ العام المخصص لفائدة السكان لمصلحة عدد محدود من الخاصة (ملاك السيارات).
- ١٨- مخالفة قوانين تقسيم الأراضي من حيث الكثافات والفراغات والمساحات المفتوحة وعروض الشوارع وتخصيص المساحات اللازمة للخدمات الاجتماعية والمرافق والأنشطة العامة والتشجير وانتظار السيارات.

التخطيط العمراني وشبكات الطرق والنقل والمواصلات

شبكات الطرق والنقل والمواصلات هي ركيزة التخطيط العمراني للتجمعات البشرية. وشكل المدينة وطابعها التخطيطي يعكس شكل شبكات الطرق والمواصلات، فهو كيان عضوي متكامل. إن شكل المدينة قد يكون شبكي أو دائري أو شريطي أو اشعاعي أو نجمي بناء على شكل شبكة طرقها الرباعية أو الشبكية أو الشريطية أو الاشعاعية أو الدائرية سواء بسواء. وشبكات الطرق مندرجة في ترتيب تصاعدي من الأصغر الي الأكبر! فالطريق الأصغر هو الحارة وهي مخصصة للمشاة ثم الشارع السكني Minor Street الذي يخدم مجموعة محدودة من المباني والاستعمالات، سكنية كانت أو ادارية أو تجارية أو صناعية، مكون من حارتين وسعته حوالي ٦٠٠ سيارة/ الساعة. ويتدرج الطريق في عرضه وسعته وكثافة الحركة فيه من الأصغر الي الأكبر الي شارع رئيسي Major Street يخدم طريق شرياتي Artery مجمع للطرق الأصغر عرضا وسعة، وهكذا الشوارع الأصغر حتى نصل الي الطريق المحوري والطريق السريع Expressway الذي يربط المدن والتجمعات العمرانية الكبيرة، وقد يصل عدد حارته إلى أربع أو خمس حارات وسرعة الحركة فيه أكبر وسعته أعلى (٢٠٠٠ سيارة / ساعة / حارة). ولا يسمح لأي حركة عرضية أو جانبية أن تصب فيه مباشرة، ويتم فصل الحركات العمودية أو الجانبية على مستويات. وكلما زادت سرعة وسعة الطريق كلما زاد عرض الحارة. ولا شك أن السماح بدخول ميارات مباشرة من النسيج العمراني المجاور الي الطريق السريع يقلل من كفاءته ويهبط بدرجة مباشرة إلى درجة شارع رئيسي وينتقي دوره كطريق سريع.

ان وسائل الحركة سواء بالقدمين (مشاة) بسرعة بطيئة (٥كم/ساعة)، أو دراجة (١٥ كم/ساعة)، أو سيارة (٦٠-١٠٠ كم/ساعة) أو سيارة نقل أو غيرها تتحرك على شبكات النقل البرية كما تتحرك القطارات بأنواعها المختلفة على الطرق الحديدية. وهناك طرق بحرية أو نهربية للسفن وطرق جوية للطائرات لها شبكاتها ودرجاتها وسعاتها ومواصفاتها التقنية الخاصة بها كما هو الحال في الطرق البرية. ويتشابه هذا النظام مع فروع الأشجار والأوعية الدموية المتسلسلة في شكلها وأدائها من الأصغر الي الأكبر، فشبكات الطرق والمواصلات تتبع نفس النظام المتسلسل تصاعديا. ولا يمكن للشريان الصغير أن تمر به كمية من الدماء أكبر من سعة قطره

والا تعرض للانفجار. وهكذا بالنسبة لكافة الشبكات سواء للطرق أو المياه أو الصرف أو الكهرباء أو الغاز. وليس غريبا إذن أن تتوقف حركة مرور السيارات في الطرقات إذا زادت أعداد السيارات عن سعة وكفاءة الحارات المكونة لها. فكيف يتأني لطريق من حارتيين مصمم لتمكين حركة ١٢٠٠ مركبة/ساعة بسرعة ٦٠ كم/ساعة ان يتسع لحركة ٢٠٠٠ مركبة في الساعة والبيهي إذن أن تكون الحركة بطيئة أو تتوقف تماما. ولا بد والأمركذلك أن تتم دراسة منشأ ومصب الحركة على الطرقات Origin/Destination وتصميم كثافة وعدد وعرض ومواصفات الطرق التي تخدم الحركات الناشئة من المنشأ (البداية) أو النهاية أو العكس.

ومن البيهي أن تعاني شبكات الطريق بمختلف أنواعها من أزمت التكدس بل شلل الحركة عليها بسبب زيادة عدد المركبات عليها عن السعة المخططة لها، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل سلوك السائقين وعشوائية الحركة ونقاط الدخول والخروج والتوقف. وكذلك عدم الالتزام بالإرشادات وسوء حالة الطقس وحالة الطرق الانشائية والرصف وعرض الحارات والحركات المتعارضة أو المخترقة وغيرها. ولمواجهة التكدس المروري قامت الصين مؤخرا بتحديد ساعات الطرق والشوارع في المدن الكبرى وعدم تسجيل سيارات جديدة فيها وعدم دخول السيارات إلى الشوارع الختلفة بالحركة عليها!

ومن حيث أن هذه هي الحقائق والأسباب العلمية والهندسية المقررة والمتبعة في تخطيط المدن وشبكتها وبنيتها الأساسية، فانه بدون شبكات ذات كفاءة عالية ودرجات ونوعيات وسعات متدرجة ومناسبة ومتكاملة لا يوجد نسيج حضري كفاء أو كيان عمراني فعال، أو تفاعل وتكامل للمجتمع العمراني وأفراده مؤثر أو هادف أو مفيد. ذلك بأنه بصلاحي الأنظمة الحضرية من نسيج وشبكات طرق ونقل ومواصلات يصح الجسد والكيان العمراني كله ويفسده ويفسد ويثقل وينهار، كما هو الحال في جسم الانسان. ولا حياة لكافة استعمالات واستخدامات الأراضي والأنشطة الانشائية المختلفة من سكنية أو تجارية أو ادارية أو اجتماعية أو صناعية أو ثقافية أو ترفيهية أو ترويحية أو خدمية أو سياحية بدون شبكات الطرق والنقل والمرافق ذات الكفاءة والسعة والفاعلية والنوعية المطلوبة حسب المعايير والقواعد العلمية المقررة. ولا فائدة إذن ولا نفع ولا جدوى من الحلول المؤقتة أو المشروعات المرحلية الوقتية من أنفاق وكباري علوية أو مترو أنفاق أو طرق دائرية طالما أنه لا يوجد تخطيط عمراني متكامل وفعال، وبدون شبكات طرق ونقل ومواصلات فاعلة وهاذفة ومصممة حسب الأصول والقواعد العلمية المقررة. وبالتأكيد إن فشل وتردي المدينة وقصورها في تحقيق غايات التحضر والمدنية والنمو الصحيح المأمول يؤدي إلى تدهورها واضمحلالها وإصابتها بالتكدس والتحلل والعشوانيات والإضافات الهامشية والأمراض الحضرية Urbanitis، ذلك نظرا لقصور وتدهور شبكتها وأنظمتها، كما هو الحال في مدننا الكبرى ومثيلاتها شرقا وغربا.

أن الأوضاع الحرجة الحالية للبنين والعمران وشبكات الطرق والنقل وما يعترها من فوضى والنهار، ومن اختلق وتردي، ومن انفلات وفساد، ومن تلووث ودمار، ومن أذالية وإسفاف، وما تشهده من أحداث وحوادث، وما تعالیه من ابتزاز واستغلال، وفضائح وأفعال، ما هي الا نتاج طبيعي للمخالفات والأزمات، والمصاعب والتحديات لقواعد وأسس التحضر والتمدن، والسلوك والأداء السوي. أن لدينا من القوانين الكثير الواجبة للتنفيذ والتفعيل، فالقانون كحاجز الطريق لا قيمة له أن لم يتم حراسته والسهر على تشغيله وتفعيله. ان الأمر يحتاج التزام من الحاكم والمحكوم. بالقوانين، والتقيد الأمين من المواطنين بنص وروح القانون، سواء في وجود أو غياب المسؤولين. ولا بد إذن من تعظيم التأثيم للمخالفين ومن تجريم المتعدين.

إن اعتماد إنشاء عاصمة جديدة لمصر جديدة يواكب تحديات وعود القرن الواحد والعشرين قد أصبح أمراً حالاً وعاجلاً ولا مناص منه ولا بديل عنه، فلا جدوى ولا نفع من الحطول الوقتية ومزيد من الأنفاق والكباري فالأمراض الحضرية الحالية لا حلول لها ولا شفاء منها إلا بحلول جريئة ومبتكرة. ولا بد من إعمال الرؤى وتحقيق الأحلام، فالأحلام الكبرى تطالب برؤى وأعمال كبرى، غير عادية وغير تقليدية، من أجل الحفاظ على أمن وتأمين واستقرار واستمرار الأوطان، ولهدف تلبية آمال الإنسان، كل الإنسان، وكل إنسان. ومن الضروري إذا اتفقنا أن نعزم الأمور أن نجدد العهد لدولة تحمي ولا تهدد، تصون ولا تبعد، تنشر السلام وتحقق الأحلام وتلبي الآمال. ولا بد، والأمر كذلك، من إعمال وتفعيل التغيير الواجب في الأطر السياسية والتشريعية والقانونية والعمرانية والتنموية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، دونما إبطاء أو تحوير أو تدوير أو تأجيل. وعلى الله قصد السبيل...

٢٠١١/١/١١

٢.٧ تحديات الموقف العمراني

يستند الوجود العمراني والكيان الحضري إلى مجموعات متكاملة من الأنظمة والأطر البيئية والحضارية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تحكم وتوجه الاستقرار البشري والكيان الاجتماعي والروى الإنسانية. وتخدم هذه المنظومة المتناسقة شبكات متنوعة من البنية الأساسية التحتية والفوقية، ووسائل وإمكانات وطاقت مختلفة ومتنوعة، تعينها على التواجد والفاعلية والاستمرار والتطور.

إن الحضرية والتحضر نظام وانتظام والتزام وانتماء، ذلك إن للكيان العمراني والوجود الحضري يحيا ويزدهر، وينمو وينتشر، في حيوية وكفاءة في إطار المنطلقات المدنية والحضارية والثقافية التي يدفعها ويحركها التزام السكان، جماعات وأفراد، باحترام الأطر والأنظمة، مع الالتزام بالولاء والوفاء والانتفاء والعبء، للمكان ولحب الأوطان، بقدر حرصها على الحفاظ على حماية والارتقاء بالإنجازات الملموسة واللاملموسة للإنسان في الماضي والحاضر والمستقبل. ويتساوى الجميع في هذا الالتزام واحترام وصون الأطر القانونية والاجتماعية والثقافية والحضارية ونما تفرقة أو تمييز بسبب اللون أو الشكل أو النوع أو المنشأ أو الثروة أو الموقع أو الجاه أو السلطان.

ونشاهد هذه المنطلقات الأساسية والركائز الجوهرية للكيان العمراني والوجود الحضري وقد تألقت وازدهرت، ونمت وارتقت، في مدن العالم المتقدم والمتحضر شرقاً أو غرباً، وكذلك في بعض بلدان العالم النامي في آسيا أو أمريكا اللاتينية أو أفريقيا وحديثاً في بعض دول الخليج. وعلى النقيض فإن المرء يتحسر على الواقع المرير والموقف الحضاري الخطير والأوضاع الحضارية المتردية في معظم مدن العالم النامي، والتي غابت عنها، أو تقلصت فيها، منظومة هذه الأطر والمنطلقات لأسباب كثيرة، رغم أن بعضها يتباهى بتراتها الحضارية العتيد، وتفخر بتاريخها التليد، وتفخر بإنجازات الأجداد التي تنكر لها الأحفاد (١٢)، سواء المعمارية أو العمرانية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الروحانية أو الأخلاقية. ويتمثل هذا الموقف الصعب والوضع المتردي في أحوال العمران في مصر، خاصة في المدن التاريخية مثل القاهرة الكبرى أو الإسكندرية الكبرى. ذلك أن الإصرار على التحدي المستمر، والتغاضي المتعمد، لمنظومة الأطر الحضارية والنظم العمرانية المتكاملة، مع غياب أو إهمال أو التأخير في اعتماد والتنفيذ بأمانه لمخططات مستقبلية هادفة ومتكاملة لهذه المدن، سواء قصيرة أو متوسطة أو بعيدة المدى، قد أدى، إلى استمرار تفاقم وتداعي الموقف الحضري واستفحل أزمة العمران الخطيرة، وانتشر التحلل المدني المحذر والكيان الحضري المنذر!

ويشاهد المراقب المحايد بأسى وبأس هذه الظواهر المنتشرة والدلالات البليغة لهذا التردى في أي مكان وكل مكان في النسيج العمراني الأخطبوطي، والنمو العشوائي المنفلت، الذي انتشر كالسرطان في كافة الأرجاء وأغلب الأحياء، خاصة القديمة منها، أو في مراكز المدن، وعلى طول محاور العمران وعلى الأطراف والهوامش. ملتئماً الأراضي الزراعية المحدودة والغنية والتي يصعب إيجاد البديل عنها. وتظهر لنا بجلاء فوضى العمران شكلاً وموضوعاً، وأفقياً ورأسياً، وكما ونوعاً التي تكشفها الأزمات الخطيرة للأعراض والأمراض العمرانية المتفشية والعلل الحضارية المستقطبة والتي يجدر أن نلوم أنفسنا عليها قبل أن نلوم زماننا.

* إلام الشكوى إذن من أزمة السكان والإسكان وانتشار العشوائيات وتحدي قوانين التخطيط والبناء، وقد سمحنا لها ابتداء بالوجود والانتشار، ولم نطرح حولا جذرية أو بدائل عملية؟!!

* إلام التذمر من الازدحام والتكدس، وقد تسببنا فيه بغياب التخطيط والتطبيق، وقد تقاعسنا عن تنفيذ شبكات متكاملة للطرق والنقل والمرور والحركة؟!!

* إلام الضيق من أزمة انتظار السيارات والازدحام المتأزم في الطرق والميادين والشوارع وإعاقتها لحركة وسيولة المرور، وقد غاب عنا إنشاء مواقف للسيارات وإلزام أصحاب العقارات والشركات والمؤسسات التجارية والإدارية والصناعية بإنشاء مواقف مناسبة للسكان والزوار والمترددين عليها؟!!

* إلام الشكوى من التلوث البيئي والاحتباس الحراري ومخاطر السحابة السوداء، وقد سمحنا بالاستخدام المكثف للسيارات وزيادة الانبعاثات الغازية الضارة وبسرنا إنشاء التجمعات الصناعية لكي تضر الانبعاثات الصادرة عنها بصحة الإنسان؟!!

* إلام التهرم من اختناق وتكدس الطرقات والساحات وقصور شبكات البنية الأساسية، وقد سمحنا بإصدار تراخيص البناء للأبراج الشاهقة والتجمعات العمرانية عظيمة الكثافة دون إنشاء شبكات الطرق والمرافق والخدمات الاجتماعية (صحية واجتماعية وثقافية وإدارية) والمواقف الضرورية لوجودها؟!!

إن التحديات المتعاضمة للموقف العمراني، والتي ألمحنا إليها بإيجاز، قد ساهمت في انفصام السكان عن المكان، وعلقت اللابنتماء، وضاعفت من الشكوى من ضياع الأمل وغيباب الولاء! أن لها الكثير من المظاهر ولها العديد من الدلالات المحيرة، الموضحة فيما بعد، التي تسأل، وتساءل بإلحاح، كيف سمحنا للموقف أن ينزلق إلى هذا القاع العميق أو أن تتدهور الأحوال الحضارية لهذا المستوى السحيق:

١- على المستوى الإقليمي يمثل التحدي الكبير المتمثل في النهام الأراضي الزراعية واستخدامها لأجل الانتشار الأخطبوطي للتجمعات العمرانية ظاهرة خطيرة ومنذرة بألوم العواقب، مع علمنا بانحسار الرقعة الزراعية في بلد زراعي مع تعاضم احتياجات الغذاء اللازم للأعداد المتزايدة للانفجار السكاني. ويستمر هذا الغزو المالحق يوميا رغم التجريم في القوانين وتصريحات المسؤولين!

لقد أصبحت هذه الأزمة القومية الناتجة من وجود وانتشار العشوائيات هي الأخطر حاليا، فهي تمثل ليس فقط تمردا على أطر وأنظمة عمران والتحضر، واستفحالها في غفلة من القانون، بل أنها تمثل ظاهرة قومية خطيرة، من حيث الأبعاد البيئية والاجتماعية والحضارية. أن العشوائيات تستوعب أكثر من ثلث عدد سكان الحضر يتزاحمون في تجمعات بشرية متردية، وتعتبر بؤرا متدهورة للجريمة والمرض والفقير والامية واللابنتماء والنحلل الاجتماعي والانحلل الأخلاقي والفوضى العارمة وغياب الأمن وضياع الأمان وتحدي القانون وانتهاك الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك فإن هذه التجمعات العشوائية الخطيرة أصبحت مصدرا منذرا للتلوث البيئي والحضري والأخلاقي والإنساني، وهي امتهان لكرامة الإنسان!

٢- على مستوى النسيج الحضري فإن تحدى قوانين التخطيط العمراني والبناء (قانون البناء الموحد الآن) يتمثل في سماح الإدارة المحلية باستمرار هدم الفيلات والقصور المتميزة تراثيا ومعماريا وحضاريا، مع التيسير في إصدار تراخيص بناء الأبراج السكنية الشاهقة على شوارع ضيقة، بالمخالفة للقانون من حيث الارتفاع أو الكثافة أو الردود، وبدون توفير احتياجاتها اللازمة من مواقف للسيارات أو خدمات أو مرافق أو حدائق أو إيجاد الفراغات العامة المفتوحة اللازمة لحركة الشمس والهواء والترويح.

٣- قيام الملاك والمهندسين والمقاولين باستخدام الفوضوي والهوائي الغير منضبط والغير مسئول للألوان والأشكال والطرز والتشكيلات والتكوينات والمواد، وذلك بدون ضوابط أو أطر أو لوائح تنظيمية للهوية المدنية والطابع المعماري والحضري والفني. وينعكس ذلك سلبا على الشكل الحضري والهوية الحضارية والطابع الجمالي والصورة البصرية للمدينة. وقديما أكد المخطط الشهير إيليل سارنين: " أرني مدينتك وسألك على الأهداف الحضارية لسكانها."

٤- لقد أدى تشجيع الدولة للاستثمار إلى قيام المستثمرين والملاك والمستأجرين بالاستغلال الأثافي والاستخدام الجشع للتيسيرات الواردة في القانون من أجل تحقيق مآرب متنوعة، ومكاسب ضخمة بالمخالفة للضوابط واللوائح الواردة في قوانين أخرى. فتحت مظلة هذا القانون تم الترخيص بإنشاء فنادق وأبراج ومستشفيات وبنوك وجامعات ومدارس وتجمعات إدارية ومولات ومطاعم وكافيتريات ونوادي وغيرها منتهكة ببنائها وتشغيلها قوانين التخطيط واستخدامات الأرض والكثافات والارتفاعات، وبدون إنشاء مواقف لسيارات العاملين بها أو مستخدميها أو المترددين عليها، أو توفير الخدمات والمرافق اللازمة لها. وتوابع هذا المارد الاستثماري المنطلق هي أن أغلب الناس يجراً ثم يفعل ويقول ويسلك ما يدى له دون ضوابط أو حدود، أو رقابة أو قيود! وتسببت حركة العمران المنطلق إلى زيادة أعداد السيارات بالملايين، تتزاحم يوميا على شبكات الطرق، مما يؤدي إلى تكديس حركة المرور واختناق الشوارع بسبب السيارات المتوقفة فيها في سفين أو أكثر، خاصة في مراكز الأنشطة الحضارية. بالإضافة إلى ذلك، فقد أصر الكثير من المؤسسات والورش والمحلات الاستثمارية وسلاسل المطاعم والكافيتريات على استغلال شبه كامل للأرصعة المجاورة لها لصالح أنشطتها، مع إجبار المشاة على استخدام أنهار الطرق، معرضين بذلك حياتهم للخطر (حوالي ٢٠٠٠٠٠٠ إصابة سنويا). لقد استشرى الجشع وتم فرض الأمر الواقع باستغلال الحق العام والعمل العام من أجل تحقيق المنفعة والمصلحة الخاصة دون رادع أو ضابط!

٥- رغم إنشاء وزارة البيئة وإصدار قانون البيئة منذ ربع قرن، وتعاضم الاهتمام العالمي بالحفاظ على البيئة والحد من الاحتباس الحراري المهدد لحياه الإنسان والحيوان والنبات مع تفعيل بروتوكول كيوتو للحد من الانبعاثات الغازية (مصر ضمن الدول الموقعة عليه)، فن هناك شبه عداء للخضرة والأشجار في مصر التي تهيمن الصحراء على ٩٥% من مساحتها، ويتصاعد التلوث وينتشر الضرر مع تضاعف عدد السيارات والمصانع، دون الاهتمام بزيادة المسطحات الخضراء أو الحد من الانبعاثات الغازية الضارة!؟

إن ظاهرة قطع الأشجار وإهمال المسطحات الخضراء متفشية في كافة الأرجاء العمرانية، مع استغلالها بمعرفة بعض المؤسسات والأفراد للمصالح العامة والخاصة. وعلى سبيل المثال، فقد تم تخصيص أكثر من ثلث الحديقة الدولية بمدخل الإسكندرية الجنوبي للاستخدامات التجارية والاستثمارية. وفي الشريط الأخضر المقابل

للحديقة الدولية من الجهة الغربية عبر الطريق الرئيسي لمنخل المدينة (٣٠٠ فدان تقريبا) تم السماح بإنشاء مولات وتجمع سكني فاخر ومستشفى ومنشآت أخرى، بالرغم من أن التخطيط العام لمنخل المدينة كثن ينص على خلق المنخل الجنوبي كبوابة خضراء يحفها شريطين من الحدائق شرقا وغربا! وهكذا هو التوجه الغالب في مختلف الحدائق العامة التي يتم استقطاع واستغلال أجزاء منها للاستخدامات والمنشآت العامة والخاصة، وبذلك تدنى نصيب الفرد من المسطحات الخضراء إلى نصف المعدلات المعروفة منذ عقدين، رغم تضاعف عدد السكان حاليا إلى حوالي ٨٠ مليون نسمة.

٦- برغم الشكوى المتصاعدة للسكان من ازدياد التلوث البيئي (السحابة السوداء) أو تلوث الأرض (أكوام القمامة والاستخدام السيء للأرض) أو تلوث المياه (الأنهار والبحيرات والبحر)، فإن أنواع أخرى من التلوث قد انتشرت ونقشت وتكاثرت وعمت، كما نشاهد في دلالاتها السلبية، مثل التلوث البصري والأخلاقي والثقافي والاجتماعي، بالإضافة إلى التلوث الصوتي (الضوضاء الناتجة عن آلات تنبيه السيارات والموتوسيكلات والآلات تكبير الصوت). ولقد انتشرت علامات ودلالات التلوث البصري من الإعلانات والألوان والأشكال واللوحات المضبوطة واليقظ وتذبذب خط السماء وتلوث أسطح المباني من الإعلانات وغابات الدشات والأنفاق وأبراج الاتصالات والأجهزة الميكانيكية ومقالب القمامة وغيرها. وتمثل أنواع التلوث هذه مظاهر خطيرة للتدهور الحضاري والتحدي العمراني.

٧- يتوأكب مع التحديات السالفة عجز شبكات الطرق وأنظمة ووسائل النقل والحركة وشبكات المرافق عن مواجهة احتياجات الانفجار السكاني وتلبية متطلبات الزيادة السكانية في المدن وعلى مستوى الوطن، والتي تتمشى مع تضاعف الاحتياجات وتآجج الطموحات وتساعد المتطلبات، بسبب ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة معدل التضخم. إن هناك ملايين السيارات التي تتزاحم على شبكات الطرق العاجزة عن استيعاب حركة المرور الناشئة عنها، وأصبحت ساعات الذروة مستمرة نهارا وليلا، ومتكررة طوال أيام الأسبوع. وعلى الرغم من مضاعفة الغرامات وتجريم المخالفات في قانون المرور الجديد، إلا أن عدد المخالفات في ازدياد مستمر، وليس هناك من رادع! وأصبحت أزمة المرور المتردية وحوادث الطرقات المتصاعدة هي الأمر الواقع، ويقبلها السكان ضمن المسلمات بلا حول ولا قوة! ومن أسف أنه لم يفلح إنشاء الطرق الدائرية أو الأنفاق التحتية أو الكباري العلوية في استيعاب الحركة المتصاعدة، أو كبح جماح المارد المنطلق! ولن يجدي إنشاء المزيد من الطرق الدائرية أو الأنفاق في حل الأزمة ومواجهة التحدي، طالما أن العاصمة بمركزيتها منهكة بالنشطة واحتياجات ملايين المترددين عليها يوميا، وأن التجمعات العمرانية الجديدة الدائرة في فلك العاصمة تضاعف من الأحمال والأعداد وأزمات العمران. وأمست أوضاع العمران تدور في دائرة مفرغة، وليس هناك من اختراق شاف لها. ومن الواضح أن شبكات النقل العام غير قادره على تحمل الأحمال الجديدة وتلبية متطلبات الانتقال ملايين المواطنين يوميا، مهما عملنا على إنشاء خطوط إضافية للمترو على محاور مختلفة تلتهم عشرات المليارات من الأنفاق العام، دونما جدوى! وهل هناك من أمل في عاصمة جديدة لمصر جديدة؟

٨- إن قيام بعض المؤسسات والأندية باستخدام الخاص لأجزاء من ضفتي نهر النيل، مع السماح لها بردم مساحات من مجرى النهر لصالحها، يحرم السكان من الاستخدام الترويحي لهذه الرنة الطبيعية للواجهة النهرية الفريدة من أجل إتاحة أسباب الترويح والراحة والاستمتاع للمسطحات المائية. ولقد قامت السلطات المحلية بالسماح بإنشاء شواطئ خاصة لبعض الأندية والمؤسسات العامة على شريط من الواجهة البحرية لمدينة

الإسكندرية، مما أدى إلى حرمان السكان والمصطفيين من استخدام الحق العام لها في الواجهة البحرية والشواطئ، كما نص القانون. بالإضافة إلى هذا فقد تم السماح بردم أجزاء من بحيرة مريوط لاستخدام بعض المؤسسات والهيئات لها وكذلك السماح بإلقاء بعض المخلفات الصلبة والسائلة في البحيرة، مما أدى إلى ازدياد معدلات تلوثها خاصة، بالمعادن الثقيلة مثل الرصاص والزنبق والكاديوم، مما يمثل تهديدا للثروة السمكية وحياة الإنسان ويعتبر تلويثا خطيرا للبيئة. وتمثل هذه الظواهر استمرارا للتدهور العمراني بيئيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

٩- إن السلوك الرافض والتحدي الصارخ للقانون والنظام العام من قبل المواطنين، جماعات وأفراد، أصبح أمرا معتادا وظاهرة مألوفة للخروج على الأطر وتحدي اللوائح والضوابط القانونية والقيم الأخلاقية والدينية والاجتماعية. إن نفسى هذه الظاهرة يمثل تحديا خطيرا لمبادئ الحضارية وقيم النظام والانتظام والانتماء والانضباط، والتي بدونها يختفى معنى الكيان الحضري والأداء والسلوك الحضري، وتتلاشى قيم وقامات الحضرة. لقد انتشرت مع هذا الرأى المستحکم أنواع من الأمراض والعلل الاجتماعية والأخلاقية التي تنخر في عظام المجتمع وتهدد جوهر المدنية، مثل الأنانية والفردية والخداع والفساد والرشوة واللامتانة والانتهازية والتعلق واستباحة المال العام وغيرها ... وجميعها يصعب إصلاحها وتقويمها، وتحتاج إيمانا وإرادة وإجماعا وفترات طويلة من العمل الدؤوب والإخلاص الصادق من أجل التغلب عليها، وقد أصابت الكيان العمراني والنسيج الحضري في مقتل. لقد انتشرت كالوباء المستقل في مختلف الأحياء والمناطق والطبقات والتجمعات والأجيال.

إن هذه المظاهر المتردية للتحدي العمراني والمجابهة الحضرية قد نتجت عن العديد من أسباب وسلوكيات التسيب وعدم الانضباط والإهمال والفوضى والإدارة اللامسئولة والفساد والرشوة، يواكبها تدني الدخل وتضايف عدد السكان ونقائص الجهات المسئولة عن تحمل مسؤولياتها وأداء واجباتها المناطة بها قانونا زمانا ومكانا. وهكذا أسهمت هذه العوامل والمسببات في تضاعف المشكلة وتآزم الموقف. إن المشكلة لم تنجم عن قصور مغل أو نقص مثل في اللوائح أو القوانين أو الضوابط، وهي كثيرة، وبالتأكيد وفيرة، ومعروفة للكافة، إنما تسبب فيها الإهمال وسوء الإدارة وعدم الكفاءة والتراكل واللامسئولية واللامسائلة(١) خاصة في القطاع الحكومي والعام والخاص، بقدر ما أسهم فيها وحفزها سلوك وأداء كل من الجماعات والأفراد. ولقد تضاعف من أسباب الأزمة وتضاعف التحديات عوامل عدة، منها قصور نظام وسيورة التعليم، وعجز ونقائص أجهزة ووسائل الإعلام وغياب التربية الاجتماعية والأسرية السوية، والتي ساعدت، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على تهدد روح المواطنة، وضياح الانتماء والولاء وهجر الانتظام، منذ الطفولة وحتى الكهولة. فالكل مسئول، والكل مسأل، عن أسباب ونواتج وتوابع التدهور والتدني، والتحلل والانحلال. وبالتراكم مع هذا فإن التحديات تتعاظم في ضوء عدم إعمال القوانين وتفعيل اللوائح وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب على الكافة.

ومن حيث أن الأمر كذلك، فإن الواجب يقضى بالتأكيد على أهمية اعتماد رؤى وأهداف سياسات قومية جريئة هادفة، ولا مناص من تبني واعتماد مخطط تنموي استراتيجي طموح على مستوى الوطن من أجل إعادة توزيع السكان، بالتوازي مع تخطيط وإنشاء التجمعات التنموية والحضرية شرقا وغربا وشمالا وجنوبا على كامل أرض الوطن، في منظومة متكاملة من الأنوية العمرانية الخلاقة والفريدة، والمحاور التنموية المبدعة، بعيدا عن المحور التقليدي للوادي والدلتا من أجل إعادة توزيع الأعداد المتزايدة للسكان (١٠٠ مليون نسمة في

عام ٢٠٢٠ و ١٥٠ مليون بحلول عام ٢٠٥٠) فوق كافة أرجاء أرض مصر. إن إنشاء مدن جديدة تابعة حول المدن الكبرى، أو بالقرب من المراكز الحضرية الحالية، سيزيد المشكلة تعقيدا، وسيضاعف من الأحمال والأعباء، كما هو الحال في القاهرة الكبرى. ولن يعين في حشد وتعبئة القوى والإمكانات والموارد القومية من أجل مواجهة تحديات أزمة العمران والتطور الحضري جذريا وبشكل متكامل. لقد أثبت التاريخ أن الأرض الفضاء الغير معمورة تصبح مصدرا لجذب وتحقيق مطامع ومطامح الآخرين!

إن المخططات التنموية والعمرانية الجديدة لا بد أن تكون مبتكرة وواحدة، وجاذبة ومبدعة، تهتم باستقرار الإنسان وتحقيق طموحاته وتلبية آماله، وتهتم بتشجيع عجلة التقدم والتطور والارتقاء، وتحفيز الولاء للأوطان في إطار منظومة عمرانية وبيئية متكاملة، محققة لمختلف الأهداف والغايات ومفعلة لمتطلبات التنمية المستدامة. لقد حان الوقت أن ننجز بحزم، وأن نعمل بحسم، من أجل تفعيل وتحقيق التغيير المطلوب والتطوير المرتجى قبل فوات الأوان. إن الأفاق واحدة والإرادة صامدة، والملايين متزايدة، والطموحات متصاعدة، والإمكانات والموارد متجددة، ومستقبل الأجيال أمانة، والوطن ينادي ...

٢.٨ تقييم وتحديات في المواجهات مع الإعصار

تابعنا مع العالم من خلال شبكات الاعلام المرئي والمسموع والمعروف اجتياح الإعصار الكبير ساندي للساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية وتهديده المباشر للإنسان والممران في ثمانية ولايات، خاصة بنسلفانيا ونيوجرسي ونيويورك. ولقد حذرت السلطات المحلية والفيدرالية حوالي ٤٠ مليون من سكان هذه الولايات من الأثار المدمرة لهذا الإعصار الذي لم يسبق له مثيل في ضخامته وضرارته. ولقد ساعدت الأمكانيات والوسائل التقنية المتطورة للأقمار الصغاعية والأرصاد الجوية في تحديد زمن بده وتطور هذا الإعصار وتحركه من البحر الكاريبي شمالاً نحو الساحل الشرقي، مهدد المراكز الرئيسية لاتخاذ القرار والمال والتجارة والإدارة والأصل.

خطة طريق لمواجهة دمار الإعصار

لقد أنتضحت خطورة الإعصار ساندي فيما لحق من دمار في دول البحر الكاريبي، مخلفاً المئات من القتلى والضحايا، وتدمير والتجمعات السواحلية والترقيعية والسكانية، ومنبئة بحجم التدمير الشامل والخسائر المتوقعة في المدن الأمريكية. واستعداداً لذلك أعلن الرئيس الامريكى براك أوباما وضعه عدة ولايات كمناطق كوارث كبيرى تمسأهل الدعم الفيدرالي المادي والبشري، مع تعبئة الإمكانيات الفيدرالية والمحلية لمواجهة التهديدات المتوقعة للمدن الأمريكية الواقعة في مواجهة الإعصار، وذلك قبل يومين من وصول الإعصار إلى الشاطئ مدينة أتلانتيك سيتي في ولاية نيوجرسي. وتم اتخاذ عدة اجراءات احتياطية هامة لمواجهة تهديدات الإعصار العاتى ساندي وتدابيره الماحقة والتي من الواجب علينا الأسترشك بها عند مواجهة تحديات بيئية مماثلة:

- ١- إغلاق المدارس والإدارات الحكومية والبورصة في نيويورك.
- ٢- إيقاف شبكات نقل الركاب تحت الأرض أو السطحية.
- ٣- إخلاء ٣٥٠٠٠٠ نسمة في المناطق الشاطئية المعرضة لكارثة الإعصار.
- ٤- إبحار السفن الرامسية في الموانئ إلى عرض البحر، خاصة البحرية الأمريكية.
- ٥- إعلان حالات الطوارئ في المستشفيات والصليب الأحمر والدفاع المدني.
- ٦- استدعاء الحرس الوطني لمساعدة العاملين في الإدارات الخدمية والمرافق المحلية ولتأمين المناطق للمخلاء.
- ٧- منع استخدام السيارات الخاصة في الطرقات إلا في حالات الطوارئ.
- ٨- توجيه شبكات ووسائل الاعلام لنشر تطورات الموقف أولاً بأول.

وضرب الإعصار العظيم مساء الثلاثاء ٢٠/١٠/٢٠١٠ ولايات نيوجرسي ونيويورك، خاصة مدينة نيويورك عاصمة المال والاعمال على مستوى العالم، مدمراً الشواطئ ومراسي السفن والبخوت والتجمعات الشاطئية والمجمعات السكنية الساحلية، وغطت الأمطار، مع موجة المد البحري، الشوارع بكميات هائلة من المياه، وصل ارتفاعها عدة أقدام، كما أغرقت الأمطار أنفاق المترو والسيارات التي تربط مانهاتن بنيويورك

بالأحياء والولايات المجاورة. كما اجتاحت الفيضانات العارمة مئات المنازل والشوارع خلال فترة العصار التي استمرت اثني عشر ساعة من الأمطار والفيضانات الغزيرة وموجات المد البحري، التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ الساحل الشرقي.

وسرعان ما تحركت فرق الإسعاف والإغاثة إلى إنقاذ السكان المحاصرين وإطفاء الحرائق التي اندلعت في حوالي مائة منزل، كما بادرت فرق إصلاح المرافق إلى العمل لإعادة التيار الكهربائي إلى حوالي عشرة ملايين نسمة، والعمل على استعادة العمل في شبكات النقل والمرافق، ورفع الأنقاض والأشجار التي اقتلعها الإعصار، وسحب المياه من الأنفاق والمساكن الغارقة. ولقد قدرت السلطات المعنية قيمة الخسائر والتعويضات في البداية بحوالي ١٥ مليار دولار، ثم رفعتها إلى ٥٠ مليار.

أوجه الأخفاق والتقصير

رغم الإنذار المبكر والاستعدادات المسبقة والتحذيرات المتكررة والدعم المادي البشري على كافة المستويات فهناك من الدروس المستفادة والاحتياطات الواجبة التي كان من الضروري على السلطات الأمريكية اتخاذها فإدراكاً ومحلياً من أجل تجنب الكثير من الخسائر المادية والبشرية، وتوقف الشبكات والأعمال لمدة عدة أيام، والتي غفل عنها المسؤولون، أو فوجئ بنتائجها المتخصصون، أو نسيها المخططون!:

- ١- كان من الواجب قطع التيار الكهربائي، وكذلك إيقاف ضخ الغاز في الشبكات خلال فترة الإعصار التي استمرت ١٢ ساعة، مع تنبيه الكافة إلى ذلك مسبقاً، الأمر الذي كان سينقذ مئات المنازل من الحرائق بسبب سقوط أصدء الطاقة الكهربائية. ويعد التيار فور مرور العاصفة والتأكد من سلامة شبكات الطاقة.
- ٢- كان من الواجب التخطيط المسبق وتصميم بوابات رأسية من الصلب لإغلاق أنفاق المترو والسيارات، وتركيب لقط صرف تصب في خزانات أرضية كبيرة يتم ضخ المياه المجمعة منها فوراً بعد انتهاء الإعصار، مما سيؤدي إلى توفير الأعطال والخسائر في الأنفاق بعد الإعصار، ومباشرة الحركة فيها بعد انتهاء الإعصار. إلا أن إصلاح الموقت لا زال مستمرا ومتواصلا لعدة أيام.
- ٣- كان من الضروري دراسة التيارات البحرية، وتخطيط وتنفيذ حواجز وسدود كخطوط دفاع بحرية في مناطق العمران الساحلي لمنع متدفق موجات المد العالية من إغراق وتدمير التجمعات السكانية على طول الساحل الشرقي. ولا شك أن تنفيذ هذه الحواجز البحرية كان سيحمي المنشآت على الواجهة البحرية، ويسمى أهدار مئات المليارات!
- ٤- تحذير أصحاب المراكب واليخوت في المراسي الخاصة بسحبها إلى البر وتخزينها مؤقتاً حتى انتهاء الإعصار.
- ٥- تحزيم وربط وتثبيت الأشجار الكبيرة الواقعة على الطرق الرئيسية، وتلك قرب المنازل، من أجل منع سقوطها وقت الإعصار، وتدميرها للمنازل والسيارات وقتل المواطنين، والتسبب في قطع خطوط الكهرباء المعلقة. ذلك أن كثير من الضحايا سقط بسبب سقوط هذه الأشجار على سياراتهم ومنازلهم.
- ٦- تركيب شبكات صرف خاصة للعواصف مستقلة عن شبكات الصرف الصحي في المناطق الساحلية.
- ٧- إعادة تخطيط وتنفيذ الواجهات والأشرطة العمرانية على السواحل المعرضة للكوارث الطبيعية، من أجل تجنبها الدمار من جراء الكوارث والأعاصير.

- ٨- مشاركة المواطنين من خلال انشاء فرق مدربة لمساعدة السلطات المختصة لمواجهة الأزمات والمخاطر وحالات الطوارئ.
- ٩- إنشاء إدارات متخصصة لمواجهة الأزمات والكوارث، مدعومة بالإمكانات المادية والتقنية والبشرية، مع التأكيد على عقد دورات تعيوية دوريا على مدار العام للتأكد من أهبيتها الدائمة واستعدادها المستمر لمواجهة أى طارئ أو كارثة.
- ١٠- سن القوانين ووضع اللوائح والاشتراطات والإجراءات والأنظمة المؤكدة على ضرورة قيام المؤسسات العامة وغيرها، وخاصة في المدارس والمستشفيات والأبنية الحكومية والإدارية، وتلك الخاصة بالتجارة والأعمال والمصنع، بتعبئة وتدريب كافة العاملين بالتدريب دوريا وسنوياً لمواجهة الطوارئ وقت الزلازل والأعاصير والحرائق والكوارث وغيرها، كما هو الحال بالنسبة لركاب السفن العابرة للمحيطات أو الطائرات. ولا بد من اعتماد التمويل اللازم لديومتها.

من خلال هذا التحليل النقدي يتضح تمكن السلطات المعنية من حصد وتعبئة الإمكانيات والموارد، والاستعداد والإعداد لمواجهة تحدى الكوارث والأعاصير، والتي من الضروري على الحكومات والمؤسسات المعنية الاسترشاد بها والاقتداء بتجاربها وتجنب أوجه الإخفاق والقصور التي صاحبها، ونتج عنها تكبد الدولة والمواطنين خسائر بشرية ومادية فادحة!

والله أسأل أن يجنب مصرنا العزيزة مثل هذه الكوارث الساحقة الماحقة ذلك أن سواحلنا تمتد بطول ٢٥٠٠ كم، وتقع مصر في المنطقة الثالثة زلازل ودمتها الزلازل مرارا في التاريخ القريب والبعيد. والواجب يقضى أن يستفيد الكافة من دروس هذا الإعصار ساندي، وغيره حول العالم وأخرها الزلزال والتسونامي الساحق في اليابان منذ حوالي العام. إن تكرار هذه الكوارث الطبيعية يؤكد أن ظاهرة الاحتباس الحراري قد تسببت خلال هذا القرن في الكثير من الكوارث المروعة والزلازل المدمرة والمتكررة، ومن الضروري، والأمر كذلك، أن نتخذ من الإجراءات والاحتياطات والاستعدادات بما يجنبنا دمارها وخسائرها، ولات ساعة مندم!

٢.٩ حتمية درء المخاطر وتجنب الكوارث

صدمتنا بالأمس كارثة الانهيار المفاجئ لجسر فوق نهر الميسيسيبي في مينيابوليس بالولايات المتحدة الأمريكية خلال ساعة الذروة لحركة المرور، مما أدى إلى وفاة العشرات وفقد المنافع في سياراتهم التي جرفتها مياه النهر المتدفقة، مع تدمير وسحق مئات السيارات والمركبات. وهذا هو الانهيار الثاني هذا العام وسبقه انهيار وتصدع العديد من الجسور. وقد أفادت الوكالات الفيدرالية المتخصصة أن بين ٦٠٠.٠٠٠ جسر وكوبري علوي في الولايات المتحدة، يوجد حوالي ١٥٠.٠٠٠ (٢٥%) تعتبر جسور غير آمنة، وانتهى عمرها الافتراضي المقدر بين ٢٥ و ٥٠ سنة.

وهذه كارثة بكل المقاييس في دولة يبلغ دخلها القومي السنوي حوالي ١٣ تريليون دولار (١٣.٠٠٠ مليار)، وهو يعادل تقريباً الدخل القومي لجميع دول الاتحاد الأوربي. ولقد صرفت الولايات المتحدة خلال ثلاث سنوات على حرب العراق حوالي نصف تريليون (٥٠٠ مليار دولار) بمعدل إنفاق شهري يعادل حوالي ١٢ مليار دولار، وهذه المبالغ كانت كافية لإصلاح أو ترميم أو إحلال هذه الجسور غير الآمنة؟! وكذلك للصرف على غيرها من الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة الضرورية والمؤجلة من طرق وخدمات صحية وتعليمية وتأمين طبي وشبكات طرق وموانئ (كارثة إعصار كاترينا منذ عامين ضاعف من حدتها عدم إصلاح الجسور على سواحل لويزيانا). وكذلك للإنفاق على تطوير المطارات والمرافق في مختلف الولايات، والتي هي في أمس الحاجة إلى التمويل لإجراء أعمال التأهيل والإصلاح والإحلال الواجبة، وهي قطعاً أولى بالرعاية والدعم والتأمين من أجل سلامة وأمن وصحة ورفاهية وتأمين وأمان المواطنين. ونظراً للاهتمام القومي في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية بخطورة وهول هذه الكارثة، فقد أثار ذلك في الأذهان أهمية وضرورة تغيير الأولويات والاتجاهات الاستراتيجية القومية، كما حدث في أعقاب كارثة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أو إعصار كاترينا ٢٠٠٥. ومن المتوقع، والأمر كذلك، أن يتم تحريك سريع ومواجهة قومية وذلك بإعداد خطط قومية طموحة متعددة المدى والمراحل لمواجهة مثل هذه الكوارث على المستويات القومية والمحلية، مع ضرورة تنفيذ إصلاح شامل للبنية الأساسية والجسور وإحلال غير الأمن منها لدرء المخاطر، وذلك على المستويات القومية والمحلية.

ولقد سبقت الإشارة في مقالات سابقة إلى الدلالات المنذرة والمؤشرات الخطيرة التي أمكن التعرف عليها، والتأكيد على النتائج المتوقع منها، من خلال تحليل وتقييم تقارير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية في مصر والعالم خلال عام ٢٠٠٦. كما قمنا بالاستدلال على بعض المؤشرات المقلقة والدلالات المحزنة من خلال تقييم التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ٢٠٠٦ في مصر. وأكدنا على أهمية اعتماد الخطط التنموية الشاملة، والاستراتيجية الهادفة، وضرورة اتخاذ الإجراءات والاحتياطات والقرارات الواجبة لمواجهة التحديات التنموية وإعداد خطط طموحة للإنماء والإعمار على طول البلاد وعرضها، مشيرين إلى أهمية التفكير جدياً في عاصمة جديدة لمصر جديدة، وعدم إهدار الاستثمارات من أجل إصلاح الأزمات الحالية بإنشاء المزيد من

شبكات النقل والأنفاق والجسور وتطوير العاصمة الكبرى، فلا رجاء فيها ولا نفع مرجو منها، وذلك بسبب تحلل مسجها، وترنح مراقها، وتدهور شبكتها، واعتلال أمر وجودها، وتردى كينونتها!

ولقد استغزني نياً الكارثة العظيم في منيابوليس، واستعدت بالله أن تصيينا كوارث مماثلة في العديد من الكباري والجسور المقامة على نهر النيل منذ أكثر من مائة عام، وكما هو الحال في معظم المرافق في مصر، كالسكك الحديدية، وكالعبارات في مجال النقل البحري، وغيرها من المرافق، فإنه لم تشملها خطط الإصلاح أو التطوير أو التأهيل أو الإحلال لعقود طويلة رغم انقضاء عمرها الافتراضي منذ عشرات السنين، وذلك لقصور الموارد وقلة الإمكانيات وسوء الإدارة والفساد. وفوجئنا بعد حادث القطار في قليوب منذ عام بأن المرفق يحتاج إلى عشرة مليارات من الجنيهات لإصلاحه، ولا توجد به جرارات كافية أو إشارات كفئة أو أنظمة آمنة. وأغلب الظن فإن صيانة السكك والإشارات والكباري والجسور هي أيضاً لم تنالها يد الصيانة أو التطوير، ومعرضة كذلك لوقوع الكوارث، لا قدر الله!! ولا داعي للإشارة إلى أن الجسور والكباري في مصر، والتابعة لوزارة النقل والمواصلات أو التعمير أو الري أو المحليات، معرضة أيضاً لنفس الظروف والمخاطر والتهديدات والكوارث، لا سمح الله.

وسيطر على أذهان ورؤى وخطط أصحاب القرار وأصحاب المال، سواء بسواء، ثقافة أصبحت مسيطرة على فكر الكافة في مصر، وهي أن معظم اعتمادات الاستثمار توجه من أجل تشييد المنشآت المختلفة أياً كانت وظائفها، ولا يوجد هناك فكر واعد ورؤى ثاقبة من أجل الاستثمار في صيانتها وإدارتها وتشغيلها وتطويرها، وكثفت الأهرامات والمعابد التي عاشت ودامت آلاف السنين!، وهو فكر سقيم وتوجه طليل، لسبب بديهي وهو تغير الوظائف والمناخ والبيئة والاستخدام والتقنيات والأمطر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وغيرها... وطالما تبينا إلى ضرورة اتخاذ الاحتياطات والاستعدادات والتدابير من أجل مواجهة الكوارث والتغلب على المصاعب والأزمات والطوارئ، خاصة بعد زلزال ١٦ أكتوبر ١٩٩٢ (تقع مصر في المنطقة الثالثة زلازل!) وما أعقبه من توابع وضحايا ودمار. وطالبنا بأهمية إنشاء جهاز قومي لمواجهة الكوارث والطوارئ. إلا أنه لم يتم ذلك بدليل أنه لم تتم مواجهة كارثة العبارة في العام الماضي وظهر البطء المخجل في إنقاذ أكثر من ١٢٠٠ من ركابها الغرقى. إن نفس الثقافة لا زالت مسيطرة على الأذهان، ولم نتعلم أية دروس من تلك الكوارث ١١٢٢ ونسأل الله اللطيف في المقادير.

إن كارثة انهيار جسر منيا بوليس تدق جرس الخطر وتهز ضمير الأمة إلى ضرورة الانتباه إلى مواجهة الكثير من المحاذير والتحديات والمخاطر الواجب التنبيه إليها ودراستها وتقييمها وإعداد الخطط وتدابير الاحتياطات وإتمام الدراسات الفنية اللازمة وتوفير الاعتمادات اللازمة لمواجهتها ودرء مخاطرها. ويشمل ذلك الأبعاد والقطاعات الآتية: -

١) على مستوى الجسور والكباري: كباري المسكك الحديدية، الكباري فوق النيل والترع والرياحات والمصارف الرئيسية والفرعية، وكذلك القناطر والخزانات والجسور على طول نهر النيل وفروعه. وهذه الجسور والكباري تتبع عدة وزارات وهيئات قومية تعمل بشكل قطاعي رأسي ولا يوجد عادة بينها تنسيق بيني أفقي ولها موازنات مستقلة حسب خطط التنمية الخمسية.

٢) نقل على مستوى شبكات الطرق وأنظمة النقل: إنشاء وصيانة وإحلال شبكات الطرق وأنظمة النقل القومية والمحافظوية والمحلية سواء كتنت برية أو بحرية أو نهريّة أو جوية. إن سوء حالة وإدارة وتشغيل الشبكات يعد إهداراً للدخل القومي من استهلاك زائد للطاقة وقيمة إصلاح قطع غيار المركبات، ناهيك عن الحوادث والإهلاك، وإزهاق الأرواح وضياع المال والجهد والوقت.

٣) على مستوى شبكات المرافق الأخرى، ويشمل ذلك:

أ- محطات وشبكات التغذية بالمياه: (الم تضح الملايين من الشكوى من عدم وجود أو انقطاع المياه أو سوء حالة مياه الشرب) إن هذا المرفق الحيوي يعاني من سوء الأحوال، و برغم التصريحات بأن شبكات المياه تخدم ٩٥ % من المساكن، غير أن الأمر الواقع مغاير للتصريحات والإحصاءات، ويحتاج هذا المرفق إلى المليارات من أجل إصلاحه وتطويره بما يناسب الزيادة السكانية المطردة بنسبة ١.٨ % سنوياً.

ب- محطات وشبكات الصرف الصحي: إن حالتها أيضاً سيئة ولا تخدم جميع المناطق العمرانية ولا زالت هناك مدن وقرى كثيرة محرومة، ولا زال هناك صرف صحي وصناعي يصب في المجاري المائية، على نهر النيل وعلى الترع والمصارف مهدداً صحة السكان ومسبباً لتدهور الأحوال البيئية، ويحتاج هذا المرفق الحيوي إلى عشرات المليارات من الاستثمارات الضرورية.

ج- محطات وشبكات توزيع الكهرباء: عادت الشكاوى من جديد من تكرار انقطاع التيار الكهربائي في الكثير من المناطق، واتضح أن الطاقة المولدة لا تكفي الاستهلاك المحلي المتصاعد، مع الحاجة الضرورية إلى توفير الاعتمادات اللازمة لإنشاء محطات نووية لتوليد الطاقة الكهربائية، والتي تحتاج كذلك إلى عشرات المليارات من الجنيهات.

كيف إذن نبدأ كمصر أن يسمح برفاهية تركيب واستخدام أجهزة التكييف المكثف في كل مكان، كما هو مشهود على واجهات المباني في القطاع الحكومي والعام والخاص؟!، مع العلم بأن هذه الأجهزة مكلفة وتمتلك الكهرباء بشراهة؟ كيف لنا أن نتمتع برفاهية العالم المتقدم في نفس الوقت نعاني من ضيق الموارد وقلة الإمكانيات وتدني الدخل والتخلف السلوكي في العالم النامي؟! من ناحية أخرى فقد راعى أن الكثير من المشروعات الاستثمارية العمرانية والسياحية في الصحراء وفي الساحل الشمالي تفاخر بمروجها الخضراء وبحيراتها العذبة الواسعة، وملاعب الجولف الشاسعة التي تتنافس الملاعب الراقية في الولايات المتحدة!!، وكذلك تباهي بقصورها الملكية التي يمتنع على الشعب الاستفسار عنها؟ ويتم الإعلان عن ذلك جهاراً نهاراً في كافة وسائل الإعلان لتطاعه الملايين من الغالبية العظمى من المواطنين الذين يكتفون يوماً من أجل الحصول

على أقل المأكل والملبس؟! ألا تحتاج هذه المروج والبحيرات والملاعب إلى كميات ضخمة من المياه في صيفنا الحارق؟ وكيف نؤمنها وحصنتنا في مياه النيل حسب اتفاقات دول حوض النيل محددة ومحدودة، لا تتعدى ٥٥ مليار متر مكعب، لا يمكن زيادتها، مهما تضخم عدد السكان! ولا زلنا نحتاج إلى المياه اللازمة لتأمين مياه الشرب ولزراعة المحاصيل الضرورية لقوت الملايين. أننا نعيش في مركب واحد ومصيرنا واحد، فالواجب أن نلتزم بقدراتنا وإمكاناتنا وبيئتنا وواقعنا، ذلك أن الحضارية نظام وانتظام والالتزام والتماء.

٤) إن كثيراً من المباني والمنشآت والجسور والكباري والطرق تم إنشاؤها بعد حرب أكتوبر مع بدء مرحلة الانفتاح الاقتصادي. وتم تشييد الكثير من المشروعات والجسور والكباري والمصانع والتجهيزات المستوردة ذات المواصفات غير المقبولة أو بعد انتهاء عمرها الافتراضي. ويشهد على ذلك كثير من المصانع في المدن الجديدة والجسور والكباري والمنشآت المختلفة المستوردة، خاصة من دول أوروبا الشرقية، في ظل غياب الرقابة والتفتيش والمتابعة والشغافية، واختفاء شروط الجودة وانتشار الفساد والرشوة، واعتماد الشهادات المزيفة. إن الكثير من هذه المصانع أو الماكينات أو الجسور أو المواد قد انتهى عمرها الافتراضي وانتهت فترات الضمان والأمان، وهي معرضة للكوارث المهددة لحياة الإنسان ولا استمرار الكيان ولأمان المكان؟! وأخشى ما أخشاه أن يدق جرس الخطر فجأة مرة واحدة، وتواجه بسلسلة من الكوارث الماحقة والمصائب الساحقة!؟. حفظنا الله وحفظ مصرنا العزيزة.

إن الواجب يقضي بتشكيل لجان أمينة لمراجعة الموقف مراجعة فنية شاملة والتفتيش على كافة هذه المنشآت والتجهيزات ووالماكينات والجسور والكباري والأنظمة وغيرها، ومن الضروري اعتماد الخطط المحكمة ذات الشفافية العالية والتقنيات الحكيمة للإصلاح والترميم والإحلال، مع المساءلة الصارمة لمعدومي الضمير من الفاسدين والمفسدين أيا كانوا، وأيضا كانوا، دونما انتظار لوقوع الكوارث وحلول المصائب، لا قدر الله.

إن الوطن ينادي أن نتعلم من تجارب الآخرين وكبوات السابقين، وأن نشد أزرنا وأن نصحو من غفوتنا وأن نهب من كبوتنا، وأن نحزم أمرنا وأن نعزم قرارنا، فالمهم جسام، والتحديات عظام، لكن الأمل واعدة لأجيال مصر الصاعدة، والمشرفة على المائة من الملايين بعد عشر سنين.

٢.١١ عاصمة جديدة لمصر جديدة

طلما دعونا وأكدنا أن مستقبل مصر المشرق يرتكز استراتيجياً على انطلاق شامل ومتكامل لعجلة الإنماء والإعمار حسب منهج علمي سليم وخطة قومية طموحة للتنمية البشرية الهادفة على كافة المحاور السياسية والعمرائية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية والثقافية. إن المواجهة الجريئة المتحدية فرض عين على الكافة بغية التغلب على الصعاب والأزمات الطاحنة الناتجة عن التخلف وزيادة البطالة وانتشار العشوائيات والمتسببة في أزمات في الطعام والملوى مما أدى إلى ضياع الأعمال وزوال الأمل في مستقبل الأجيال

إن ما أثبتته المؤتمرات والندوات العلمية واللقاءات الفكرية الكثيرة في مصر والتي شاركت وأسهمت بفعالية فيها هو الضرورة الواجبة لإعادة توزيع السكان بعيداً عن المحور التقليدي للوادي والدلتا والذي يتكدس فيه بكثافة مرتفعة جداً حوالي ٩٥% من سكان مصر الواحد والسبعين مليون نسمة تاركين ٩٥% من مساحة الوطن التي تربو على المليون كيلو متر مربع غير مأهولة فارغة داعية لأطماع الغير!!! إن إعادة توزيع السكان في أرجاء الأوطان شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً في إطار شبكات قومية متكاملة للطرق وشرابيين الحركة والنقل والاستيطان والاستقرار والإنتاج حسب تخطيط عمراني قومي شامل يحقق الأهداف القومية الاستراتيجية في الأمن والأمان والتأمين والاستمرار والإنماء والأعمار في عالم القطب الأوحدي في عصر العولمة الحالي. إن إعداد مخطط عمراني تنموي قومي جسور لمصر الكبرى يقتضي خلق مناطق وأنوية جذب وأقطاب إعمار وإنماء منتشرة على صفحة الوطن الواسعة بعيدة عن تكدس العمران الأخطبوطي الحالي. ولنبدأ بالمحور العمراني الشرقي للساحل الشمالي بطول ١١٠٠ كم وآخر شرقي سلسلة جبال البحر الأحمر بطول حوالي ١٣٠٠ كم، مع تدرج في إنشاء محاور متكاملة منتشرة شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، تعتمد على الموارد والمعالم الطبيعية والبيئية والاقتصادية الواعدة لكي تغطي رقعة الوطن بالكامل حتى ٢٠٥٠. لقد بزغ أول محور عمراني رائد في المنطقة في القرن الماضي -Urban Corridor- بإنشاء شركة قناة السويس، وبالتوازي مع حفر القناة وافتتاحها في عام ١٨٦٩، وتأسيس ثلاث مدن وهي بور سعيد / الإسماعيلية / السويس مرتبطة بالشربان العمراني المدعم بالطرق البرية والحديدية والاتصالات شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً. وكان هذا مثالاً ليس له مثيل في ربط الهدف الاقتصادي بالتنموي العمراني - كما تشهد على ذلك وثائق الشركة المومنة - إذ حققت أهدافاً عديدة محلية وقومية وعالمية وجذبت حركة العمران شرقاً بعيداً عن الدلتا وأنشأت شريفاً حيويًا للنقل والتجارة والعمران في إنجاز غير مسبوق قلب تاريخ مصر والمنطقة والعالم منذئذ رأساً على عقب، وحمل معه حتى الآن أوزاراً وخيرات، وحروباً وأزمات، ومصاعب وتحديات!!

هل من المعقول أن القاهرة الكبرى ليس لها مخطط شامل ملازم للكافة حتى الآن برغم عمل عدة مخططات لم تعتمد ولم تنفذ؟ هل من المعقول أن يتم إنشاء حلقات من المدن الجديدة مرتبطة بأحبال سرية بالمدينة الأم تعتمد عليها يوماً دون انفصال أو انقطاع، وتؤدي إلى تعظيم مشاكل العاصمة التي تنوء بالأحمال وتشكو من الأزمات

والأهوال؟ بل أن البعض يتطوع باقتراح ربط المدن الجديدة بخطوط المترو وشبكات النقل لكي تزيد الطين بلة والمريض علة. وتنفق الدولة المليارات على كباري علوية وأنفاق للسيارات ومترو الأنفاق لعلاج الأمراض العمرانية المستشرية التي تسببنا نحن فيها ونتجت عنها الامتدادات العشوائية والأخطبوطية والاختناقات المميّنة!! ولازال التكسب مسيطر والسحب سوداء والتلوث مستحل والنفوس حيلري والناس كالسكارى؟! مع أنه من المعروف وجوب تحريم البناء حول الطرق الدائرية، مع تنفيذ الحزام الأخضر الذي تمت مناقشته في الثمانينات؟ إننا مازلنا منكمبين على الاستمرار في معالجة الأعراض ومداواة الأزمات والإكثار من الدعوات! لقد ثبت من التجارب أن بناء مدن جديدة بالقرب من المدينة الأم يجعلها مخصصة فقط للعمل أو للنوم، خالية من السكان يرغم إنشاء مصانع بها وخلق فرص للعمل جديدة، إلا أن جذب المدينة الأم أو المدن المحيطة لا ينافس جذب والشاهد على ذلك آلاف الوحدات السكنية الخاوية العاطلة في المدن الجديدة؟! لقد كان من الواجب ربط العمل في المدن الجديدة بالالتزام بالسكن فيها. وبذلك انتفى الغرض من إنشاء المدن الجديدة؟

إن إنشاء عاصمة جديدة لمصر المستقبل لن يخفت من بريق القاهرة ودورها الحضاري الرائد والمعهود. لقد أن الأوان أن نضع حداً للتضخم الأخطبوطي والسرطان العمراني المستشري في القاهرة الكبرى التي تلوي ٢٠% من سكان مصر وتقوز بنصيب الأمد من الاستثمارات القومية من حيث يعدل نصيب الفرد منها. إن المدينة الأم لازالت تنوء بأحمال عشوائيتها وتكدس طرقاتها والتهايم الأراضي الزراعية من حولها ومعاناة مرافقها وتردي شبكتها. إن إنشاء عاصمة جديدة بديلة عن القاهرة الكبرى أمر كثر الحديث فيه وتمت مناقشته منذ الخمسينات، وقد سبق للدولة محاولة إنشاء بديل في مدينة السادات لتكون عاصمة إدارية إلا أنه تم إهمال الفكرة واستغلال مباني الوزارات الخالية لأغراض تعليمية. إن الأمر الآن لا يستحق التأجيل أو التأويل أو الإغفال، ذلك أن سياسة الدولة حالياً تؤكد على ضرورة التغيير والإصلاح والتركيز على اللامركزية وواد البيروقراطية. وبدأت خطوات جديدة مشجعة في هذا المجال مع تفويض المحافظين في بعض صلاحيات الوزراء. ولكي يتم إنشاء محاور وأتوية جانبية للتنمية والعمران فإن الأمر يتطلب تغيير جذري وأساسي في السياسات والبرامج والخطط والمشروعات على كافة الأصعدة في شتى المجالات. ولا بد من حسن اختيار موقع جديد بعيد عن العاصمة الكبرى الحالية بمسافة كافية رادعة مانعة لرحلة العمل اليومي ولتحقيق اللامركزية والبعد المانع عن إغالة المدينة الأم.

إن الأمر يقتضي تحديد الهدف والتوجهات، والشروط والمواصفات للعاصمة الجديدة واختيار الموقع المتوقع فيه كافة مقومات الحياة والاتصال والطاقة والشبكات والبنىات والموارد ذات الفاعلية في الأداء والتشغيل الكفاء، ولكي تبرز شمس بؤرة عمرانية جديدة متجددة تشع حياة ونشاطاً فاعلاً في المناطق الصحراوية المحيطة والتي يتم استصلاحها واستزراعها من أجل إعاشة المدينة، وتزويدها بالغذاء الوفير والهواء النقي. ولن يخفت نور القاهرة الخالدة إذ سترفع عنها أعباءها وتحمل عنها أوزارها ونبرؤها من أمراضها. وسيكون للعاصمة الجديدة دورها وطابعها الرائد وأنشطتها المتميزة لتصبح بحق مدينة للحكم ومؤسساته وأجهزته وكافة الأنشطة المعاونة والداعمة بما يليق بعاصمة مصر المستقبل. ولكن الأمر على مراحل زماناً ومكاناً ومجالاً، إن إمكانات العصر التكنولوجي الحالي قد أزالت كافة حدود الزمان والمكان وأطلقت العنان في قريتنا الكونية. إن العاصمة الجديدة يجب أن تشمل على وتستوعب حدائق العلوم (Science parks) وحدائق الصناعة الذكية

(Industrial parks) وحدائق التجارة والإدارة (Business & management parks) وحدائق الترويج والترفيه (Entertainment and recreation parks). إن العاصمة الجديدة والفريدة لا بد لها من هوية جاذبة وطابع متميز، لانتفاضة بعاصمة المستقبل، متعددة الأنوية، متنوعة الأنشطة منتشرة الأقطاب التي تنتظم كالكلى في نسج متين وشبكات قوية كالمرافق والنقل والحركة والاتصالات على أعلى مستوى يتناسب مع رؤى وأحلام مصرنا الجديدة الرائدة المتقدمة الراجعة.

إن اعتماد إنشاء عاصمة جديدة لمصر جديدة بواكب تحديات وعود القرن الواحد والعشرين قد أصبح أمراً حالاً وعاجلاً ولا مفاص منه ولا بديل عنه. ولا بد من إعمال الرؤى وتحقيق الأحلام، فالأحلام الكبرى تطالب برؤى وأعمال كبرى، غير عادية وغير تقليدية، من أجل الحفاظ على أمن وتأمين واستقرار واستمرار الأوطان، وتلبية آمال الإنسان، كل الإنسان، وكل إنسان. ومن الضروري إذا اتفقنا أن نعزم الأمور أن نجدد العهد لدولة تحمي ولا تهدد، تصون ولا تبدد، تنشر السلام وتحقق الأحلام وتلبي الآمال. ولا بد، والأمر كذلك، من إعمال وتفعيل التغيير الواجب في الأطر السياسية والتشريعية والقانونية والعمرانية والتنموية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية دونما إبطاء أو تحوير أو تدوير أو تأجيل. وعلى الله قصد السبيل...

الفصل الثالث : التنمية

- ٣.١ أضواء كاشفة على الموقف التنموي لمصر ٢٠٠٦
- ٣.٢ الموقف التنموي في مصر ٢٠٠٦ بالمقارنة مع بعض دول العالم من خلال تقرير التنمية البشري ٢٠٠٦ الصادر في نيويورك
- ٣.٣ التنمية البشرية و البطولات الأولمبية
- ٣.٤ تحذيرات وتحديات في دلالات تقرير السكان
- ٣.٥ نحو استراتيجية مستقبلية شاملة لتنمية مصر والمنطقة العربية
- ٣.٦ من وحي تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ الصادر عن الأمم المتحدة بنيويورك
- ٣.٧ مؤشرات خطيرة ودلالات منذرة في التقرير عن سكان مصر ٢٠٠٣ م
- ٣.٨ نظرة متأنية في تقرير التنمية الإنسانية العربية
- ٣.٩ دلالات محذرة ومحفزة عن التنمية البشرية في مصر
- ٣.١٠ ملاحظات عن الموقف التنموي في مصر ٢٠٠٥ من خلال تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥ الصادر في نيويورك
- ٣.١١ أرقام كاشفة ومؤشرات عاصفة في تقرير السكان والتنمية لمصر ٢٠٠٥
- ٣.١٢ تقييم هادف للموقف التنموي لمصر ٢٠٠٧
- ٣.١٣ الموقف التنموي في مصر ٢٠٠٧ بالمقارنة مع بعض دول العالم
- ٣.١٤ تقييم ثاقب لتعداد ٢٠٠٦

٣.١ أضواء كاشفة على الموقف التنموي لمصر ٢٠٠٦

اهتمت تقارير برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة عن التنمية البشرية حول العالم منذ بدء صدورها عام ١٩٩٠ بالأبعاد والمشاكل والقضايا والتحديات الكثيرة التي تتفاعل وتواجه وتتصدى للتنمية البشرية المتكاملة.

ولقد صدر حتى الآن سبعة عشر تقريراً وأخرها التقرير الصادر في شهر نوفمبر ٢٠٠٦ تحت عنوان: "أبعد من الندرة: القوة والفقر والأزمة العالمية"، والذي اهتم بشكل أساسي بأبعاد أزمة المياه العالمية، والتي إن لم يتم حلها فستعوق ندرة المياه، خاصة في الدول الفقيرة والنامية، مسيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبناء عليه سيهدد تقدم التنمية البشرية الشاملة ذلك أن هناك اعتقاد سائد بأن أزمة المياه العالمية نابعة عن النقص الشديد في الإمدادات الفعلية المتاحة! إلا أن تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأخير يؤكد أن الأزمة تتعلق بشكل كبير بالفقر وعدم المساواة وعلاقات القوى الكبرى خاصة المتقدمة اقتصادياً وتمويماً وهي في الغالب أعضاء نادي مجموعة الثمان G8. بالإضافة إلى هذه الأبعاد والمؤثرات فإن هناك كذلك، وعلى نفس المستوى من الأهمية والتأثير، قضايا ومشاكل القصور والانحراف والفساد في سياسات ومشاريع وإدارة المياه غير السليمة التي تعظم وتعمد أزمة وندرة المياه محلياً وقومياً وإقليمياً ودولياً (الشرق الأوسط، أفريقيا؟). وفي نفس الوقت فإن هناك اقتناع جارف من الكافة بأن الحصول على مياه نظيفة من أجل الحياة هو حاجة بشرية أساسية وحق إنساني جوهري وحيوي. ورغم هذا فإنه لا زال في العالم ما يربو على مليار شخص لا يحصل على مياه نظيفة، وكذلك أكثر من مليار شخص يعيش على أقل من دولار واحد يومياً. بل أن هناك ٢.٦ مليار نسمة يفقر ويعاني من سبل الحصول على نظام صرف صحي ملائم!! ولاشك أن رفقات المجتمعات الإنسانية بسبب عدم توفر مياه نظيفة وسوء صرف الصرف الصحي تربي على ١.٨ مليون طفل سنوياً وتمثل المياه غير النظيفة ثاني أكبر سبب لوفاة الأطفال في مطلع الألفية.

ومن هنا كان اهتمام تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٦ بلزمة المياه العالمية وتأثيرها على التنمية البشرية وعلى حياة الإنسان خاصة في الأقاليم المتخلفة انمائياً، مؤكداً على تأثير قدرة المياه على النمو السكاني والتطور الصناعي واحتياجات الزراعة والصراعات المحلية والأمن والاستقرار والمؤثرات والحدود الإقليمية وذلك من أجل الحصول على المياه وتحقيق الحضارة الإنسانية.

ولقد تضمن تقرير الأمم المتحدة الإنمائي حول العالم لعام ٢٠٠٦ كثيراً من الدراسات والآراء المتخصصة، كغيره من التقارير الستة عشر السابقة، تساندها وتؤيدها عشرات الإحصاءات والبيانات الدقيقة في كافة المجالات والقطاعات والقضايا المتعلقة بالتنمية الإنسانية، وخاصة فيما يتعلق بصحة الإنسان والمجتمعات، والخدمات الصحية والطبية والتنمية المختلفة، بالإضافة أيضاً إلى المعايير والدلائل والبيانات الخاصة بالسكان والتعليم والاقتصاد والتجارة والتكنولوجيا والبيئة وتمكين المرأة والمشاركة السياسية وغيرها. وقد ألفت الضوء على موقف الدول المتقدمة والنامية مصنفة إلى مجموعات حسب مستوى التنمية متقدم أو متوسط أو فقير.

ويمكن مقارنة موقف معيار ودليل التنمية البشرية في المجالات المختلفة لكل دولة مع موقفها في الأعوام الماضية لمعرفة مدى التقدم أو التأخير أو عدم التغيير في مجالات التنمية المختلفة، بالإضافة إلى مقارنتها بهيئة الدول المشابهة لها في مستوى التنمية أو أوضاع السكان وتحت نفس الظروف والمؤثرات المحلية والإقليمية

والدولية. وقد اهتممنا بوجه خاص بدراسة البيانات الخاصة بمصر والدول العربية ومقارنتها بالدول المتقدمة لالقاء الضوء الكاشف على موقف مصر الحالي التنموي ومدى الانجاز أو التأخر، ولتحفيز الرؤى والجهود من أجل سد الفجوة وعبور الهوة التي تفصل بين الشمال والجنوب أو بين العالم المتقدم والعالم المتأخر.

٣.٢ الموقف التنموي في مصر ٢٠٠٦ بالمقارنة مع بعض دول العالم من خلال تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٦ الصادر في نيويورك

من خلال التقارير السابقة عن التنمية البشرية استند إعداد مقياس التنمية البشرية لدول العالم على الأهداف والمؤشرات الآتية وصولاً إلى تحقيق التنمية البشرية المتكاملة والشاملة للألفية:

- محو الفقر والجوع القاسي،

- في خلال ٢٥ عام (١٩٩٠ - ٢٠١٠) يتم التخفيض إلى النصف عدد السكان الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية،

- تحقيق التعليم الابتدائي الكامل لفئات السن الأولى لكافة الذكور والإناث بحلول عام ٢٠١٥.

- تحقيق المساواة بين الجنسين والمشاركة الفعالة للمرأة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية بكافة مستوياتها بحلول ٢٠١٥ وهي من أهداف التنمية الألفية Millennium Developmen Goals (M.D.G.) by ٢٠١٥

- تخفيض معدل وفيات الأطفال تحت سن ٥ سنوات إلى الثلث بحلول ٢٠١٥.

- تحسين صحة الأم وتخفيض معدل وفيات الأمهات إلى الربع بحلول عام ٢٠١٥.

- مكافحة الإيدز والملاريا والأمراض المعدية الأخرى وإيقاف انتشارها بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحسارها والقضاء عليها،

- تحقيق أهداف التنمية البيئية المستدامة وإدراج أهدافها ومشروعاتها ضمن خطط وبرامج ومشاريع التنمية للدول وإيقاف معدلات فقد الموارد الطبيعية والبيئية ومهداتها وملوثاتها،

- تخفيض نسبة السكان المحرومين من مياه الشرب الصالحة وأنظمة الصرف الصحية إلى النصف بحلول ٢٠١٥.

- تحقيق إنجاز واضح في مستوي ونوعية الحياة لسكان العشوائيات

- تنمية وتحقيق المشاركة الفعالة لكافة الفئات في تحقيق التنمية البشرية الشاملة واعتماد الأطر السياسية والتنفيذية والالتزام بها من أجل الحكومة الصالحة والتنمية المتوازنة والتكافؤ بين كافة الفئات دول أي تفرقة كانت وتقليص الفقر والمعاناة والحرمان قومية ودولياً.

- تلبية الاحتياجات الخاصة والمصاعب الخالقة للدول الفقيرة خاصة بالنسبة لاتفاقية الجات والتعريف الجمركية والتصدير وفتح الأسواق للتصدير، وإلغاء الديون المجمعة خاصة كما نشر للدول التي تبرهن على إتباع سياسات وتحقيق إنجازات في مجال تخفيض الفقر.

- حل مشاكل التسويق والتجارة مع الدول المحرومة من موائن وأنظمة وكوادر تعينها على تصريف منتجاتها.

- تحقيق سياسات وبرامج ومشروعات لتشغيل الشباب بالتكامل بين الدول الغنية والفقيرة .

- إتاحة الأدوية الضرورية للدول الفقيرة خاصة بالنسبة للأمراض الخطيرة المنتشرة.

- إتاحة إمكانات ووسائل التكنولوجيا الحديثة في المعلومات والاتصالات بالتعاون مع القطاع الخاص.

ولقد اعتمد دليل مقياس التنمية البشرية (H · D · I) حسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بنيويورك على عدة مقاييس أساسية هي:-

- متوسط العمر .

- التعليم والمعرفة والامية

- الصحة / عياد الشرب / الصرف الصحي .

-الموقف الاقتصادي (مستوي المعيشة / الدخل / البطالة) .

-المشاركة الفعالة لفئات المجتمع المختلفة في كافة مناحي الحياة.

-الخدمات الاجتماعية .

- التكنولوجيا المعاصرة والاتصالات .

- مشاركة المرأة وانحسار التفرقة .

ولم تهتم أسس المقياس (H.D.I) كثيرا ببيان انتشار ونوعية الخدمات الصحية أو مدى تمتع المواطن بحقوقه السياسية والمشاركة الديمقراطية ومساهمة المرأة في التنمية وتوفير فرص العمالة ونسبة البطالة والامية وهي معايير متوفرة في الدول المتقدمة .

ترتيب مقياس التنمية البشرية في دول العالم حسب تقرير التنمية البشر

لقد اشتمل مقياس التنمية البشرية على ١٧٧ دولة (أعضاء الأمم المتحدة ١٩٦) ويلاحظ أن مرتبة مصر هي قد تحسنت في تقرير ٢٠٠٦ إلى ١١١ وقد كانت ١١٩ في عام ٢٠٠٥ وقد كانت ١٢٠ في عام ٢٠٠٤ وأن بعض دول الخليج ذات معدلات مرتفعة نسبيا (قطر ٣٩ ، الإمارات ٢٩ ، الكويت ٣٣ ، عمان ٥٦ ، ليبيا ٦٤) بسبب ارتفاع دخل البترول وارتفاع دخل الفرد ومستوي الخدمات الاجتماعية والمرافق، بينما الدول العربية الأقل دخلا ومواردا تعاني من مستويات منخفضة نسبيا لمقياس التنمية البشرية (تونس ٨٧ ، الجزائر ١٠٣ ، سوريا ١٠٧ ، فلسطين ١٠٠)، وتتميز الدول الصناعية الكبرى (خاصة مجموعة الثمان G٨) بالمراتب العليا (النرويج ١ ، أمريكا ٨ ، اليابان ٧ ، إنجلترا ١٨ ، فرنسا ١٦ ، إيطاليا ١٧ ، ألمانيا ٢١ ، إسرائيل ٢٣ ، ماليزيا ٦١) ،

و الجدول رقم (١) يوضح ترتيب مقياس التنمية البشرية في دول العالم حسب تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٦ الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في نيويورك، وبالإضافة إلى جداول المقارنة الاستدلالية تم التأكيد على إحصاءات عن مصر ومعدل الدول العربية وماليزيا كدولة آسيوية مبهرة في معدلاتها وتقدمها وكذلك الولايات المتحدة أكبر دولة وإسرائيل كإحدى دول المنطقة المرتبطة اقتصاديا بالمعدلات الغربية حيث أن المواجهة في المستقبل ستكون مع دول الجوار اقتصادية وتقنية وحضارية وثقافية. ويهتم الجدول رقم (٢) بدراسة للدخل القومي مقارنة بعدد السكان ومعدل نمو السكان في كل من مجموعة دول الاتحاد الأوروبي وفي مجموعة أمريكا الشمالية (الناقتا) وفي مجموعة دول غرب آسيا وفي مجموعة الدول الصناعية الثمان وفي مجموعة الدول متوسطة التنمية ومنها مصر.

جدول رقم (١) ترتيب مقياس التنمية البشرية في دول العالم

حسب تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٦

الدولة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	الدولة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
دول المغرب العربي							
ليبيا	٥٨	٥٨	٦٤	مصر	١٢٠	١١٩	١١١
تونس	٩٢	٨٩	٨٧	المغرب	١٢٥	١٢٤	١٢٣
الجزائر	١٠٨	١٠٣	١٠٢	السودان	١٣٩	١٤١	١٤١
دول المشرق العربي							
لبنان	٨٠	٨١	٧٨	سوريا	١٠٦	١٠٦	١٠٧
الأردن	٩٠	٩٠	٨٦	فلسطين			١٠٠
دول الخليج العربي							
البحرين	٤٠	٤٣	٣٩	السعودية	٧٧	٧٧	٧٦

٥٦	٧١	٧٤	عمان	٤٦	٤٠	٤٧	قطر
١٥٠	١٥١	١٤٩	اليمن	٣٣	٤٤	٤٤	الكويت
				٤٩	٤١	٤٩	دولة الإمارات
							دول أفريقية
١٦١	١٦٠	١٦٦	أنجولا	١٥١	١٥٧	١٥٧	المشغال
١٤١	١٤١	١٣٩	السودان	١٦٢	١٦٤	١٦٢	نيجيريا
				١٦٥	١٦٦	١٦٤	زامبيا
							دول أوروبية أمريكية
١٧	١٨	٢١	إيطاليا	١	١	١	النرويج
٢٤	٢٤	٢٤	اليونان	٥	٦	٢	السويد
٢٩	٢٩	٣٠	أيرلندا	٨	١٠	٨	الولايات المتحدة
٥٢	٥٢	٥٣	المكسيك	٦	٥	٤	كندا
٦٥	٦٢	٥٧	روسيا	١٥	١٤	١٧	الدانمارك
٩٢	٩٤	٨٨	تركيا	١٨	١٥	١٢	الجمهورية المتحدة
٣٦	٣٤	٣٤	الأرجنتين	١٦	١٦	١٦	فرنسا
٦٩	٦٣	٧٢	البرازيل	٢١	٢٠	١٩	ألمانيا
				١٥	٢١	٢٠	أستراليا
							دول آسيوية
٩٦	٩٩	١٠١	إيران	٧	١١	٩	اليابان
٦١	٦١	٥٩	ماليزيا	٨١	٨٥	٩٤	الصين
				٢٣	٢٣	٢٢	إسرائيل

المصدر: تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٦

جدول رقم (٢) دراسة مقارنة بين إجمالي الدخل القومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول لسنة ٢٠٠٤ في التقرير الصادر سنة ٢٠٠٦

أولاً: مجموعة النافتا (NAFTA) (North American Free Trade Ass.)

الدولة	الدخل القومي بالمليار دولار	عدد السكان بالمليون لسنة ٢٠٠٤	معدل نمو السكان
الولايات المتحدة	١١.٧١١	٢٩٥	٠.٩ %
كندا	٩٧٨	٣٢	٠.٨ %
المكسيك	٦٧٧	١٠٥.٧	١.١ %
الإجمالي	١٣.٣٦٦		
ثانياً: دول الاتحاد الأوروبي (E U) (European Union)			
المملكة المتحدة	٢.١٢٤	٥٩.٥	٠.٣ %
فرنسا	٢.٠٤٦	٦٠.٣	٠.٣ %
إيطاليا	١.٦٧٨	٥٨	صفر
ألمانيا	٢.٧٤٠	٨٢.٦	صفر
اليونان	٢٠٥	١١.١	٠.١ %
أسبانيا	١.٠٤٠	٤٢.٦	٠.٤ %
البرتغال	١٧٨	١٠.٤	٠.٣ %
قبرص	١٥	٠.٨	١ %
الدانمارك	٢٤١	٥.٤	٠.٢ %
لوكسمبورج	٣٢	٠.٥	١.٢ %
بلجيكا	٣٥٢	١٠.٤	٠.١ %

هولندا	٥٧٩	١٦.٢	% ٠.٣
فنلندا	١٨٥	٥.٢	% ٠.٢
النمسا	٢٩٢	٨.٢	% ٠.١
إيرلندا	١٨٢	٤.١	% ١.٢
الإجمالي	٦٢.٢٣٥		
ثالثاً: مجموعة الثمان (الدول الصناعية الكبرى) (G٨)			
الولايات المتحدة	١١.٧١١	٢٩٥	% ٠.٩
كندا	٩٧٨	٣٢	% ٠.٨
المملكة المتحدة	٢.١٢٤	٥٩.٥	% ٠.٣
فرنسا	٢.٠٤٦	٦٠.٣	% ٠.٣
ألمانيا	٢.٧٤٠	٨٢.٦	صفر
إيطاليا	١.٦٧٨	٥٨	صفر
اليابان	٤.٦٢٣	١٢٧.٩	صفر
روسيا	٥٨١	١٤٣.٩	% ٠.٥
الإجمالي	٢٦.٤٨١		
رابعاً: مجموعة أمريكا الشمالية			
الولايات المتحدة	١١.٧١١	٢٩٥	% ٠.٩
كندا	٩٧٨	٣٢	% ٠.٨
الإجمالي	١٢.٦٨٩		

تابع جدول رقم (٢) دراسة مقارنة بين إجمالي الدخل القومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول لسنة ٢٠٠٤ في التقرير الصادر سنة ٢٠٠٦

خامساً: دول متوسطة التنمية مع مقارنتها بمصر

الدولة	الدخل القومي بالمليار دولار	عدد السكان بالمليون لسنة ٢٠٠٤	معدل نمو السكان
مصر	٧٨,٨	٧٢,٦	١,٨%
روسيا	٥٨١	١٤٣,٩	-٠,٥%
الصين	١٩٣١,٧	١,٣٠٨	٠,٦%
الهند	٦٩١	١,٠٨٧	١,٣%
إسرائيل	١١٧	٦,٦	١,٦%
ماليزيا	١١٨	٤,٩	١,٦%
اليابان	٤,٦٢٣	١٢٧	صفر
تركيا	٣٠٢,٨	٧٢,٢	١,٢%
إيران	١٦٣,٤	٦٨,٦	١,٤%
باكستان	٩٦,١	١٥٤,٨	٢%
فلبينيسيا	٢٥٧,٦	٢٢٠,١	١%

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٦

موقف السكان ٢٠٠٦

أكد التقرير أن الدول المتقدمة يقل فيها معدل الزيادة السكانية الى ١% أو أقل بكثير وقد تنخفض سلباً بينما أن الزيادة السكانية في مصر انخفضت من ٢,٢% الى ١,٩% إلا أنها لازالت مرتفعة نسبياً بالمقارنة بفلبينيسيا ١,١% أو الهند ١,٣% أو تركيا ١,٢% أو اليابان وفرنسا ٠,٣% وإيطاليا وألمانيا ٠,٢% ولبنان ١% وفلسطين ٣,٦% وتلتهم ما يمكن تحقيقه من تنمية واستثمارات .

كما يتضح أن نسبة سكان الحضر ترتفع في الدول المتقدمة الى أكثر من ٨٣% بينما تصل في مصر الى ٤٥.٤%، وفيها تصل نسبة السكان تحت ١٥ سنة الى حوالي ٣٣.٩% في مصر والدول العربية وتقل الى ١٩.٧% في أمريكا .

كما نلاحظ الارتفاع الواضح في نسبة السكان في مصر والبلاد العربية فوق ٦٥ سنة وهي حوالي ٤.٧% وبالمقارنة بالولايات المتحدة والدول المتقدمة التي تبلغ نسبة عدد السكان فوق ٦٥ سنة حوالي ١٤.١% وهو ما يعنى الحاجة الى اعتمادات واستثمارات متزايدة لدفع المعاشات والتأمينات والرعاية الصحية، والحاجة المتزايدة للخدمات الاجتماعية والترويحية لملئ وقت الفراغ والرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية المتعاطمة .

ويتضح من التقرير وكذلك تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في مصر عن عام ٢٠٠٥ أن الهرم السكاني المتناطح في مصر والدول العربية والدول النامية يحتاج الى استثمارات وإنفاق كبير في مواجهة الاحتياجات المتزايدة للغذاء والتعليم والصحة والإسكان والعمالة والخدمات الاجتماعية وخطة قومية لإعادة توزيع السكان وإيجاد محاور ومناطق جذب للعمل والإنتاج والمشاركة أكثر طموحا وانتشارا بشكل ومنهج غير تقليدي وغير مسبوق .

وبلاحظ أن معدل الخصوبة لكل سيدة هو حوالي (٣.٣) وهو مرتفع ومقلق بينما يصل في أمريكا الي (٢) وإسرائيل الي (٢.٩) وهنا يكمن مصدر زيادة المواليد والانفجار السكاني وما يحمله ذلك للدول والمجتمع من أعباء وتبعات ومصاعب وتحديات جمة على كافة الأصعدة .

إحصاءات ومؤشرات التعليم

أوضح التقرير أن التعليم هو أحد المعايير الرئيسية للتنمية البشرية وأورد أن معدل التعليم لدى الكبار (فوق ١٥ سنة) في مصر وصل عام ٢٠٠٤ إلى ٥٩.٤% بينما وصل في البلاد العربية إلى ٥٩.٧% وفي ماليزيا ٩٣.٧% وفي إسرائيل إلى ٩٥.٩% ، كما اهتم التقرير ببيان أن معدل التعليم لدى الشباب (١٥ الى ٢٤ سنة) وصل في مصر إلى ٧٨.٩% وفي البلاد العربية إلى ٨٠.٤% وفي ماليزيا ٩٧.٢% وفي إسرائيل إلى ٩٩.٦% في عام ٢٠٠٤ أيضا، وأشار التقرير كذلك إلى أن نسبة الطلبة في التعليم الأساسي في عام ٢٠٠٤ في مصر ٩٤% وفي أمريكا ٩١%، وفي ماليزيا ٩٣%، وفي إسرائيل ٩٨% ، أما نسبة الطلبة في التعليم الثانوي في عام ٢٠٠٤ هي ٧٧% في مصر و ٩١% في أمريكا وفي ماليزيا ٧٦ و ٨٩% في إسرائيل .

وأورد التقرير أن معدل الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الدخل القومي في مصر هو ٣.٩% وفي أمريكا ٥.٩% وفي ماليزيا ٨.١% وفي إسرائيل ٧.٣% .

من هذه المؤشرات يتضح أن مضاعفة الاستثمار في نوعية ومستوى وجودة التعليم لا مناص منها من أجل اللحاق بركب التطور والتنمية الإنسانية والتقدم الاقتصادي فالأمر جد خطير وأزمة التعليم في مصر مستحكمة ومتحكمة ولا مستقبل بدون السيطرة عليها وتملك مقدراتها ومقاديرها

إحصاءات ومؤشرات الخدمات الصحية

برغم التحسن الظاهر في الخدمات الصحية إلا أن نسبة الإنفاق على الخدمات الصحية من الدخل القومي عام ٢٠٠٤ متدنية وهي تساوي ٢.٥% في مصر، بينما تصل ٦.٨% في أمريكا، ٦.١% في إسرائيل ويبلغ نصيب الفرد السنوي من الإنفاق العام ٢٣٥ دولار في مصر، ٥٧١١ دولار في أمريكا، ٣٤٥ دولار في ماليزيا، ١٩١١ دولار في إسرائيل. ولا بد هنا من تقويم هذا الموقف ومضاعفة الإنفاق على الخدمات الصحية لتأثيرها الفعال على التنمية البشرية الهادفة، ذلك أن معدل طول العمر لا زال منخفض في مصر ٦٩.٦ بينما يصل إلى ٧٧.٣ في أمريكا، ٧٩.٧ في إسرائيل، وأن معدل وفيات الأطفال لكل ١٠٠٠ هو ٣٤ في مصر، ٤٨ في الدول العربية، ٧ في أمريكا، ٧ في ماليزيا، ٥ في إسرائيل، ومعدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة هو ٨٤ في مصر، ١٧ في أمريكا، ٤١ في ماليزيا، ١٧ في إسرائيل وهذه النسب خطيرة في مصر ودليل على التخلف ولا بد من مواجهة حاسمة معها.

إحصاءات ومؤشرات الأداء الاقتصادي والتجارة

أكد تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية ٢٠٠٦ أن إجمالي الدخل القومي في مصر (عدد السكان ٧٢.٦ مليون) هو ٧٨.٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٤، بينما المعدل للدول العربية هو ٨٥٢.٢ مليار دولار وأمريكا (٢٩٥.٤ مليون نسمة) هو ١١٧٦٦ مليار دولار وفي ماليزيا (٢٤.٩ مليون نسمة) ١١٨.١ مليار دولار وفي إسرائيل (٦.٦ مليون نسمة) هو ١١٦.٩ مليار دولار (يجب الاهتمام بمقارنة هذه الأرقام بعدد السكان في كل دولة ومواردها الطبيعية والصناعية والخدمية وغيرها)

ووصل متوسط دخل الفرد في مصر في عام ٢٠٠٤ إلى ١٠٨٥ دولار وفي الدول العربية ٣٠٥٤ دولار، وفي ماليزيا ٤٧٥٣ دولار (٢٠٠٣)، وفي أمريكا ٣٩٨٨٣ دولار، وفي إسرائيل ١٦٤٨١ دولار، وبلغ معدل نمو الدخل القومي في عام ٢٠٠٤ في مصر ٢.٦% وفي الدول العربية ٠.٢% وفي تركيا ١.٦% (٧٢.٢ مليون نسمة) وفي أمريكا ١.٩% وفي ماليزيا ٣.٥%، وفي إسرائيل ١.٦% وهذه الإحصاءات تدل على مدى التخلف الاقتصادي والاجتماعي المستحکم والواجب مواجهته بجرأة وعزم.

كما أبرز التقرير الانطلاقة المشهودة للنمو الاقتصادي وزيادة معدل الدخل القومي في الصين في عام ٢٠٠٤ (١.٣ مليار نسمة / معدل النمو ٨.٩%) وفي الهند (١.٠٧ مليار نسمة / معدل النمو ١٢% في الربع الثاني من عام ٢٠٠٥) وهذه الحقائق الملفتة للتنمية المنطلقة في أكبر دولتين في العالم من حيث عدد السكان والذي يعادل أكثر من ثلث سكان العالم) ويرغم كونها من دول العالم الثالث وانتشار التخلف في مناحي مختلفة

للتنمية البشرية إلا أن عجلة التنمية الاقتصادية أطلقت معها التنمية في المجالات الأخرى السياسية والاجتماعية والتعليمية والثقافية

إن التجربة الديمقراطية في ماليزيا والهند والإنجازات المبهرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية لدول من العالم الثالث تستحق الدراسة والتدبير والاعتبار . فبالنسبة لدولة ماليزيا فمن المعروف أنها إحدى دول جنوب شرق آسيا المسماة بالنمور السبع المتفوقة اقتصاديا وبرغم أنها شعب غالبيتهم من المسلمين فهي متعددة الأعراق والأديان واللغات والمعتقدات ويبلغ تعداد سكانها ٢٤ مليون نسمة وتحت حكم دكتور مهاتير محمد رئيس وزرائها السابق لمدة ٢٢ عاما وقد أمكنه تحقيق المعجزة الاقتصادية وارتفع دخلها القومي إلى ٢٥٥ مليار دولار بمعدل بلغ نحو ٣.٥% واحتلت المرتبة الـ ١٧ ضمن دول العالم الصاعدة اقتصاديا، وانخفضت فيها نسبة عدد سكانها تحت خط الفقر من ٥٢% إلى ٥%، وارتفع متوسط دخل الفرد من ١,٢٠٠ دولار إلى ١٠,٢٧٦ دولار في العام وانخفضت البطالة من ٢٥% إلى ٢% خلال السنوات العشرين، وبلغت نسبة الصادرات الصناعية سنويا ٨٥% من إجمالي الصادرات .

وأوضح التقرير أن الواردات من البضائع والخدمات كنسبة من الدخل القومي في عام ٢٠٠٤ هي ٢٩% في مصر وفي الدول العربية ٣٦% وفي أمريكا ١٤% وفي ماليزيا ٩٣% وفي إسرائيل ٤٩% بينما بلغت الصادرات ٢٩% في مصر و ٤٨% في الدول العربية (البتروول؟) و ١٠% في أمريكا و ١١٤% في ماليزيا و ٤٤% في إسرائيل .

وأبرز التقرير أرقاما هامة ذات دلالات خطيرة وهي أن الصادرات الخام في عام ٢٠٠٤ كنسبة من الصادرات تمثل ٦٤% في مصر و ١٤% في أمريكا و ٢٢% في ماليزيا (المطاط) و ٥% في إسرائيل، بينما الصادرات ذات التقنيات العالية والقيمة المضاعفة الزائدة تمثل من صادرات مصر (٣١%) وفي أمريكا ٨٢% وفي إسرائيل ٩٤% وفي ماليزيا ٥٨% في عام ٢٠٠٤. وهذه الأرقام تعكس بعض أسباب التخلف الاقتصادي في مصر بالمقارنة بالدول الأخرى التي تغلب السلع المصنعة على صادراتها وزيادة دخلها وارتفاع معدلات التطور فيها .

إحصاءات ومؤشرات استخدام التكنولوجيا وإنتاجها

اعتبر التقرير أن استخدام وإنتاج التكنولوجيا المتقدمة هو أحد المعايير الهامة للتنمية البشرية، وقد أظهر التقرير أن عدد خطوط التليفونات لكل ١٠٠٠ نسمة في مصر عام ٢٠٠٤ هو ١٣٠ والدول العربية هو ٩١ وفي أمريكا ٦٧٦ وفي ماليزيا ١٨٢ وفي إسرائيل ٤٤١ . أما بالنسبة للتليفون المحمول فتشير الإحصاءات لعام ٢٠٠٤ أن العدد لكل ١٠٠٠ نسمة هو ١٠٥ في مصر و ١٦٩ في الدول العربية ٦١٧ في أمريكا و ٤٤٢ في ماليزيا و ١٠٧٥ في إسرائيل . ومن ناحية استخدام الإنترنت لكل ١٠٠٠ نسمة فهو ٥٤ في مصر و ٥٥ في الدول العربية و ٦٠٣ في أمريكا و ٣٤٤ في ماليزيا وفي إسرائيل ٤٧١ .

ولقد أبرز التقرير إحصاءاً هاماً ذا دلالة بالنسبة للاختراع والإبداع والإنتاج وهو عدد العلماء والمهندسين العاملين في الأبحاث والتنمية مؤكداً للحقيقة والأسباب وراء التخلف أو البطء في تحقيق التنمية والتطور والإبداع في مصر والدول العربية والتي تستورد إبداع وإنتاج الآخرين دون أن تكون منشأة ومنتجة للاختراعات والإبداعات. ففي مصر لم يذكر العدد وكان قد ذكر ٤٩٣ لكل مليون نسمة في تقرير العام الماضي، بينما وصل العدد في أمريكا إلى ٤٤٨٤ وفي إسرائيل إلى ١٦١٣ وفي السويد ٥٤١٦ وفي ألمانيا ٣٢٦١ وفي فرنسا ٣٢١٣ وفي اليابان ٥٢٨٧، وفي ماليزيا ٢٩٩.

ولا شك في أن من الضروري الإسراع واللاحاق بركب إمكانات التقدم والتطور التكنولوجي فلا تنمية شاملة أو تقدم بدون تمكك زمامها والتمكن منها والتحكم فيها. ويبدو أن الإحصاء في مصر شمل مجموع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ومراكز البحوث والتي قلما ينتج عنها اختراعات وإبداعات علمية أو صناعية بسبب قصور الاعتمادات ونجيب الإمكانيات والمراجع وغيرها من أسباب معروفة للكافة

إحصاءات ومؤشرات الطاقة والبيئة

يعتبر مؤشر الحفاظ على البيئة وارتفاع استهلاك الطاقة أحد مؤشرات التنمية البشرية المتطورة وأحد دلالات التقدم، ولقد أشار تقرير الأمم المتحدة لسنة ٢٠٠٦ أن استخدام الطاقة الكهربائية قد ارتفع في مصر من ٤٣٣ ك. وات/ ساعة عام ١٩٨٠ إلى ١٣٤٠ عام ٢٠٠٣ بالمقارنة بـ ٦٢٦ (١٩٨٠) و ١٩٧٧ (٢٠٠٢) في الدول العربية بينما ارتفع الاستهلاك من ١٠٣٣٦ ك. وات/ ساعة إلى ١٤٠٥٧ في أمريكا ومن ٧٤٠ إلى ٣٠٣٩ في ماليزيا ومن ٣١٨٧ (١٩٨٠) إلى ٦٦٩٨ في إسرائيل، وتعكس هذه الأرقام بعض المؤشرات إلى التطور والتقدم السريع الحادث في البلاد المتقدمة في توفير الأنظمة والآليات والتجهيزات والأجهزة اللازمة للإنتاج والخدمات للقطاع العريض من المواطنين في مختلف المواقع والأقاليم.

وتمثل نسبة انبعاث ثاني أكسيد الكربون الناتج من استخدام الطاقة الصادر عن أمريكا ٢٤.٤ % من إجمالي المنبعث من كافة دول العالم ومن روسيا ٥.٩ % ومن مصر ٠.٦ % ومن إسرائيل ٠.٣ % ومن كافة الدول العربية ٤.٨ % ومن السعودية ١.٦ % ومن اليابان ٥.٢ % ومن ألمانيا ٣.٤ % ومن الهند ٤.٧ % ومن الصين ١٢.١ %.

خاتمة:

إن الدلالات الخطيرة والمؤشرات المقلقة التي أوضحتها الإحصاءات الواردة في تقرير التنمية البشرية الصادرة في شهر نوفمبر ٢٠٠٦ عن برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة عن عام ٢٠٠٦ من نيويورك قد تغيد كل مواطن وعالم وصاحب قرار وكل من يهيمه الأمر في مصر في معرفة موقعنا من ركب التنمية المتسارع حول العالم بالمقارنة بدول المنطقة والدول المتقدمة، حيث قد تم اختيار إحصاءات ومؤشرات بعض هذه الدول والتي تمثل بالنسبة لمصر دول الجوار مثل الدول العربية وإسرائيل والدول النامية مثل ماليزيا والدول المتقدمة مثل أمريكا .

إن السيطرة والنفوذ الدولي في العقود القادمة من الألفية الثالثة لن تكون بالضرورة بالسلاح الحربي ولكن بالغزو الاقتصادي والحضاري والثقافي والتقني، والدلائل والمؤشرات علي هذه المرامي والأفاق ظاهرة للعيان منذ أزمان . وما اتفاقية التجارة الدولية وغلبة عصر العولمة والعالم أحادي القطب وانتشار الثقافة ونظم ومنهجية الحياة الغربية شرقا وغربا وشمالا وجنوبا إلا بدايات الفيضان والسيول الهادرة، ذلك أن الأزمات الطاحنة قد تولدت عنها العلامات الحالية المنذرة للجحافل الزاحفة والرياح العاصفة والسيول الجارفة التي يتمخض عنها الآن ضياع الحدود وتصدع الجسور وانهيار السدود .

والأمم المتحدة تقضي أن نحزم أمرنا ونشد أزرنا ونحشد جل قوانا وأن نضع الاستراتيجيات الهادفة قريبة ومتوسطة وبعيدة المدى، ونقر الأطر والخطط والسياسات والبرامج والمشروعات المناسبة والمتكاملة زمانا ومكانا علي كل المستويات وفي كافة المجالات والأصعدة والمراحل، بهدف إصلاح الموقف وتدارك السلبيات ومواجهة الأزمات ومجابهة التحديات والاستفادة من تجارب ونجاحات دول ذات ظروف مشابهة حققت طفرات مشهودة في منظومة التنمية البشرية المستدامة والمتكاملة .

٣.٣ التنمية البشرية و البطولات الأولمبية

لقد شاهدنا بإعجاب وشهدنا بإكبار تنظيم اليونان دورة الألعاب الأولمبية ٢٠٠٤ في أثينا. وتمتعنا بالمسابقات والمباريات التي جرت بين رياضيين ٢٠٢ دولة مشاركة في الدورة، مؤكدة على المنقصة الشريفة وتحقيق السلام والتعاون والتفاهم والحب بين شعوب العالم منذ بدء دورات الألعاب الأولمبية من سنة عام في ١٨٩٦. إن ضيافة اليونان لهذه الدورة تحيي التراث وتجدد الأصالة وتشعل المجد، إذ يرجع إليها السبق والفضل في عقد أول سباق رياضي تاريخي في اليونان عام ٧٧٦ ق. م من أجل إزكاء روح التنافس الشريف بين البشر وتحقيق الحب والسلام، والتسامح والوئام.

ولقد لاحظت من خلال اطلاعي هذا الصيف على تقرير التنمية البشرية حول العالم ٢٠٠٤، الصادر عن برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة في نيويورك أن تصنيف وتقييم الدول الأعضاء في مجالات إنجازاتها وتطورها وتقدمها قد تم حسب مقياس التنمية البشرية (H.D.I). وقد استند إعداد هذا المقياس إلى عدة عناصر محورية هامة منها السكان وطول العمر وفنائه والصحة والتعليم والمعرفة والخدمات الاجتماعية والمرافق الصحية والموقف الاقتصادي (مستوى المعيشة، الدخل، البطالة، المشاركة الفعالة ما بين فئات المجتمع المختلفة في كافة مناحي الحياة)، استخدام الطاقة، والتلوث، والتكنولوجيا المعاصرة، والاتصالات والبحث العلمي ومشاركة المرأة ومدى انحصار النفقة بكافة أنواعها وأشكالها، والشباب وفرص للعمل، والبيئة وغيرها.

وقد ركز التقرير على مستويات ومقاييس التنمية البشرية في ١٧٧ دولة موزعة حسب الدخل والموقع الجغرافي والأقاليم ومستوى التنمية. وكان ترتيب مصر في المقياس ١٢٠ (نفس المستوى في عام ٢٠٠٣). واختلقت مقاييس الدول انخفاضا في الدول النامية وارتقاعا في الدول المتقدمة بوجه عام. وشمل التقرير العديد من الإحصاءات والمعدلات والمقارنات والمدلولات عن كل دولة بالمقاييس بالدول الأخرى في نفس الإقليم أو القارة. ويبرز التقرير المستويات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، والتي تُؤمّن الموقف في الدول النامية، وأنه لا مناص من إحداث إصلاح وتغيير جذريين عاجلين في كافة المجالات والقطاعات والمستويات والاتجاهات

ولم أستطع مقاومة التمعن في نتائج الدورة الأولمبية في أثينا وعدد ونوع الميداليات التي فاز بها رياضيو الدول المختلفة، والواردة في صحيفة الأهرام يوم ٨/٢٥، والدورة قد أوشكت على الانتهاء، ومقارنة تلك بمقاييس التنمية البشرية الوارد في تقرير الأمم المتحدة ٢٠٠٤. ومن أول وهلة فإن الدول المتقدمة وخاصة الدول الغربية وأعضاء مجموعة الثمانية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، تقع ضمن الـ ٢٥ دولة الأولى في مقياس التنمية البشرية للدول الـ ١٧٧ التي شملها التقرير (النرويج ١، السويد ٢، كندا ٤، الولايات المتحدة ٨، اليابان ٩، المملكة المتحدة ١٢، فرنسا ١٦، ألمانيا ١٩، إسبانيا ٢٠، إيطاليا ٢١، اليونان ٢٤). من ناحية أخرى فاقه ضمن الثلاث وثلاثين دولة الفائز رياضيوها على ميداليات في دورة الألعاب الأولمبية في أثينا فازت أمريكا بـ ٧٠، والصين بـ ٥٠، وروسيا بـ ٤٢ واليابان ٣٢ وأستراليا ٣٥ وفرنسا ٣٥ وألمانيا ٣٠ وبريطانيا ٢٢ وإيطاليا ٢١ وكوريا ٢١. ومن ضمن الدول المشاركة حازت ١٠ دول (٥%) على أكثر من ٢٠ ميدالية، و ١٦ دولة (٨%) على أكثر من ١٠ ميداليات، و ٢٢ دولة (١١%) على أكثر من ٥ ميداليات. وعصوما فإن نسبة ١٦% من الدول المشاركة قد حصلت على ميدالية أو أكثر سواء ذهبية أو فضية أو برونزية. وهكذا أصبح من البيههي أن نربط ربطا جذريا ومحوريا بين التنمية البشرية الشاملة للتنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية

والرياضية المتكاملة، وبين السبق والامتياز والتقدم في مختلف المجالات، وليس فقط في إحراز البطولات أو حصد الميداليات أو الفوز بالكؤوس في دورات الألعاب الأولمبية أو أية بطولات أو مسابقات رياضية سنوية أخرى، وكذلك في أي مكان وزمان وحقل ومجال. ومن حيث أن الأمر كذلك فإن صفر المونديال أو أي صفر آخر ليس بالأمر العجيب أو الغريب أو الرهيب.

٢٠٠٤/١/٢٥

٣.٤ تحذيرات وتحديات في دلالات تقرير السكان

ما أشبه اللبلة بالبارحة، وليس بالإمكان أحسن مما كان!! إذ لا زال الانفجار السكاني وتوابعه مستمرا، منذرا ومحذرا، مقيدا ومهددا، واعداء ومتوعدا!! لقد عاهدت نفسي بمتابعة الموقف السكاني في مصر في بداية كل عام، لما به من مؤشرات خطيرة ودلالات مثيرة، تنعكس سلبيًا على جهود وخطط الدولة التنموية، وتكبح عجلة الإنماء والإعمار، وتأسر مستقبل جميع الأعمار. إن التقرير الأخير الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والمنشور في صحيفة الأهرام بتاريخ ١٦/٢/٢٠٠٥، به لمحات من بعض التحسن الطفيف، إلا أنه لا زال يحمل في طياته ما سبق من الدلالات والتحذيرات والمصاعب والتحديات التي تتوء بحملها الجبال! وكأن جهود وإنجازات أجهزة المعلومات والتخطيط والتنفيذ في وإد، وحياة وسلوك وأداء السكان قفي وإد آخر، منعزل لا يسمع ولا يرى ولا يتكلم ولا يفهم، مما يؤدي إلى استهلاك الموارد وضياح الجهود وتلاشي الوجود.

لقد أصبح عدد سكان مصر الآن ٧٢ مليون نسمة (٧١.٨٩٧ مليون) بزيادة حوالي ١.٣ مليون عن العام الماضي وبمعدل زيادة طبيعية ١.٩٤% (١.٩٦% في العام الماضي)، وهي لازالت مرتفعة تؤدي إلى استهلاك الموارد والطاقات في الدعم وتلبية الحاجات الملحة للسكان، وبالتالي عدم ظهور نتائج ملموسة للانتعاش الإنمائي والاقتصادي، فكأننا كالمثبت لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى! ولا زالت نسبة السكان تحت ١٥ عام هي ٣٨%، وهي شريحة من التعليم الأساسي التي تحتاج إلى الكثير من الخدمات والرعاية والإعداد لتحمل مسؤولية الغد. وتمثل الشريحة العمرية التالية من ١٥-٤٠ عام نسبة ٤١% (كانت ٤٠% في العام الماضي) وهي تحتاج وتطالب بالحصول على فرص العمل والإسكان والخدمات والمرافق الضرورية والتي تقع معظم أعبائها على الدولة. وتمثل هاتان الشريحتان حوالي ٨٠% من عدد السكان (٤١+٣٨%)، مما حدا بجهاز التعبئة أن يصف الشجرة السكانية بأنها شابة لإعطائها صورة متجملة وريدية المظهر، مع أنها مريرة المخبر لمشاكلها وأزماتها، إذ أنها تتم عن هرم سكاني متفلطح مترنج، وهي سمة مألوفة في المجتمعات النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، والمحتاجة دوما للدعم والمعونات من الغير! وبالإضافة إلى هذا فإن شريحة السن ٤٠-٦٠ عام تمثل ٢٠% من السكان وهي الشريحة المنتجة الفاعلة لمعظم الأسر المصرية بحسبان تفشي البطالة في الشريحة التالية.

وقد أكد التقرير أن قوة العمل في مصر بلغت ٢١.١٧٦ مليون نسمة بزيادة ٣٧٥٠٠٠ عن العام العاظمي، مع العلم بأن نسبة كبيرة من القوة العاملة ضعيفة الكفاءة قليلة الإنتاج وتعاني من البطالة المقنعة. ولقد حذر جهاز التعبئة من ارتفاع عدد العاطلين إلى ٢.٢٣٨ مليون نسمة (مقابل ١.٤٨٣ مليون في عام ٢٠٠٠)، وهذه البطالة الخطيرة، وأغلبها في سن الشباب، لها دلالات محذرة ومنذرة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، خاصة أن نسبة البطالة قد وصلت إلى ١٠.٥٧%. ويزيد الطين بلة أنه برغم الاعتمادات الكبيرة والجهود الكثيرة المخصصة لمحو الأمية فهي غير مؤثرة، ولا زال هناك ١٢.٤٢ مليون نسمة من الأميين بنسبة ٢٦.٨% من السكان أغلبها من الإناث، وهي من أعلى النسب المحيرة بين الدول العربية، حسب تقرير التنمية البشرية الأخير الصادر عن الأمم المتحدة. وربما كانت الأرقام الواردة بارتفاع نسبة الذكور (٣٥.٨١٧ مليون) عن الإناث (٣٤.١٧٩ مليون) بحوالي ٢.٤% ملفتة للنظر والتعليقات والتندر!

إن الأمر جد جلل فالمصاعب كثيرة والتحديات خطيرة، ولا زال السيد رئيس الجمهورية ينبه ويحذر الكافة مراراً إلى الأزمات والمشاكل التي تفجرها الزيادة السكانية المرتفعة. إن حوالي ٣٠% من السكان يعول الأغلبية العالية الأصوات الكثيرة الحاجات، بالمقارنة بالتلثين في الدول المتقدمة. ولا زالت أيضاً الأمية مستفحلة والهرم السكاني شاب يحتاج إلى كثير من الإنفاق والدعم والخدمات والعمور دون إنتاج حتى لطعامه. كما حذر الجهاز بأن حجم الأسرة كبير (٤.٧ فرد)، ونتيجة لتحسن الرعاية الصحية فقد ارتفع سن البقاء إلى ٦٨.٤ للذكور وإلى ٧٢.٨ للنساء (٥٠،٨% من السكان فوق ٦٠ عام)، مما يترتب عليه الحاجة إلى توفير موارد إضافية للتأمينات والمعاشات وكذلك للخدمات الصحية والترويحية والرعاية الاجتماعية.

إن الاستعدادات جارية الآن لإجراء التعداد العام للسكان والإسكان في عام ٢٠٠٦ (كل عشر سنوات)، وتم الإعلان عن تجنيد مليون فرد للقيام بالمهام المطلوبة. ولا بد هنا من إعادة التأكيد على أن العبرة ليست بالكم ولكن بالكيف، ذلك أن أغلب الإحصاءات والبيانات الصادرة عن الدول النامية تصفها المؤسسات الدولية بأنها غير صحيحة وغير دقيقة ولا يعتمد عليها. ومن الصعب على أجهزة التخطيط واتخاذ القرار الاستناد إلى معلومات غير صادقة وغير شفاقة وغير سليمة! فالتجميل والفهلوة والتسيب وعدم الجدية واللامبالاة واللاانتماء من الأمراض المتفشية في مجتمعاتنا وهي ظاهرة ستؤدي إلى أوحم العواقب وأخطر المصائب. ولقد كشفت حرب العراق أنه نجم عن المعلومات الخاطئة قيام أكبر دولة في العالم المتقدم بشن حرب غاشمة حصدت فيها أرواح مئات الآلاف وكلفتها مئات المليارات! إن هذا الدرس المرير يجب أن نتعظ منه ونصر على ضرورة توخي الصدق والصراحة والمكاشفة والشفافية والأمانة والانتماء والكفاءة والجدية والإخلاص، خاصة وأن التعداد العام للسكان هو الركيزة الإستراتيجية لخطة التنمية البشرية الشاملة خلال العقد القادم. "ولا يغير الله ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم".

٣.٥ نحو استراتيجية مستقبلية شاملة لتنمية مصر والمنطقة العربية

"رؤية هادئة من وحى تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٢م"

مقدمة:

الإنسان هو منبع الحضارة، والسكان هم ثروة الأمم. تتلدى الأقدار فى وقت المحن على أبناء الوطن الواحد لكى يواجهوا المشكلات ويتحدوا فى الأزمان ويواجهوا التحديات ويتخذوا من القرارات أخطرها، ويتبنوا من السياسات أشقها، ويتجشموا من المهام أصعبها، لكى يقضوا على كوارث الحاضر عابرين إلى أفق الأمل والمستقبل الأفضل.

والوقت قد خان الآن لمثل هذا الموقف الفيصل لمصر والمنطقة العربية ... والمكان والظروف فى موطن الحضارات قد أُنعت لاتخاذ القرارات وحسم الأزمان لصالح مستقبل الأجيال الشابة التى تمثل نصف الأمة ليصير أكثر إشراقاً وأغزر عطاءاً وأفسح مجالاً وأوقى وعداً.

وتهتم هذه الدراسة بالموقف الحاضر فى مصر والمنطقة لما تكشفه من حقائق ودلالات ومؤشرات مخدرة ومنذرة، ولما تحويه من إمكانيات ومتطلبات تدعو كل مخلص وغيور من أبناء الأمة للتأمل والتدبير، والتحرك بوعى وعلم، من أجل تحقيق الإصلاح والتطور، من ثم إحراز التقدم والرفعة. ذلك أن المنطقة العربية وهى منبع الحضارات ومهد الديانات ومنزل الرسالات ومصر فى مركزها وحبه قلبها، تمر الآن فى لحظات حرجة وحاسمة من تاريخها، تعصف بها الأنواء وتجتأحها المخاطر من الداخل ومن الخارج، وهى بعد فى مفترق، فى طرق وما لازالت تدور حولها الدوائر وتلتف حول جودها والخيوط من الشمال والجنوب ومن الشرق والغرب، ومن العالم الغنى ومن العالم الفقير؟! وتطيح بها أنواء ومخاطر القرية اللوتية وعصر العولمة ذو القطب الأرحد وهى كثيرة ومتنوعة، وجسيمة وصعبة وعاتبة ومتريصة ومنذرة. فمنذ الدولة العثمانية التى استمرت خمسة قرون حتى مطلع القرن العشرين، عانى العالم العربى من المحيط إلى الخليج من كونه مسرحاً لعنديات حربيين عالميين داهمتين لم يكن فيهما طرف أوله صالح، أو نقيض، ثم حروب إقليمية ألهمت الكثير من موارد البشرية والمادية والمالية والطبيعية. وخلال القرن العشرين تم تقسيم العالم العربى إلى دويلات ومعسكرات متطاحنة ومتصارعة تحاك بها المؤامرات وتطحنها الأزمان ويلتهم إمكانياتها ومقدراتها الحروب والكوارث، الأمر الذى أدى إلى التأخر والتخلف فى كثير من المجالات. ولقد تحملت مصر هذه المصاعب بصبر وتصميم، وقدمت الكثير من التضحيات ومرت بالعديد من الأزمان، بينما قام العديد من شقيقاتها فى المنطقة العربية بالاهتمام بخطط ومشروعات الإنماء والإعمار والتطوير، وأذن لها المولى بعد إنتصار أكتوبر أن تحقق ذاتها وأن تعوض ما فاتها وأن تهتم بشأن أبنائها ومستقبل أجيالها الصاعدة الطامحة.

تحليل وتقويم الموقف :

منذ أكثر من عام مضى أظهر الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة بقطر الموقف الحاضر لسيطرة الدول المتقدمة على التجارة العالمية، ومدى اعتماد الدول النامية على منتجاته وخدماته، كما أبرز قوة الضغوط السياسية والاقتصادية لاستمرار عصر العولمة التي تهيمن عليه مجموعة الثمانية. كما تبلورت مؤتمرات القمة والاجتماعات الإقليمية للأمم المتحدة في ريو ١٩٩٢م، وكيوتو ٢٠٠٠م، وجوهانسبرج في ٢٠٠٢م عن الكثير من التوصيات للحفاظ على الأرض وحماية بيئتها من التلوث الجوي الناتج أساساً من عوادم استخدام البترول في الدول الصناعية الكبرى. وبالتمية السندامة (والمتواصله) اهتمت قمتى الأرض بضرورة الالتزام. لقد كشفت قمة جوهانسبرج أن أجندا ٢١ لقمة ريو ١٩٩٢م بقيت دون تنفيذ أو تطبيق، خاصة في الدول المتقدمة، تاركة دول العالم النامي تعاني من مخاطر تدمير البيئة الممتسبة فيها الدول المتقدمة، بالإضافة إلى ما صاحب ذلك من زيادة الأغنياء غنى والفقراء فقراً واتساع الفجوة والهوة بينهم وتعدد محاور التفرقة والفرقة بين دول الشمال المتقدمة ودول الجنوب المتخلفة.

ولقد هزت كارثة ١١ سبتمبر أركان العالم لما يمثله الإرهاب العالمي من تحدٍ لإنجازات الحضارة الإنسانية وعملية التقدم. لقد أطلقت السنة والهبت أقلام المهاجمين والمعادين للعالم الغربي والحضارة الإسلامية، مؤكدة على ما سبق أن نشرته بعض الكتابات المحاضرات لصمويل هنتنجتون وفرانيس فوكوياما وغيرهم من المفكرين والسياسيين في العالم الغربي عن صراع وصدام الحضارات. وأصبح العرب والمسلمون بعد سبتمبر متهمين بالعنف والإرهاب والعداء للحضارة الغربية. وتناسى الإعلام الغربي مبدأ وحقيقة وواقع تواصل الحضارات، وأن الحضارة العربية الإسلامية قد أنارت طريق العلم والمعرفة للحضارة الغربية. وفي خضم هذه الأجواء المشحونة بالتوتر والتسلط والعنف والهيمنة، والمعاناة والظلم، وإنكار حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني والعربي في الحرية والعدالة والمساواة التي نادى بها ميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥م وأيدتها العشرات من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم صدر تقرير برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة عن التنمية البشرية في العالم العربي لعام ٢٠٠٢م. ولقد أكدت هذه الدراسة المستفيضة والتي شارك فيها العديد من الخبراء العرب ومولها الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، على إحصاءات ومؤشرات ودلالات خطيرة تبهت المسئولين والمتخصصين والخبراء في المنطقة وخارجها إلى الموقف الصعب والمشاكل الخطيرة والتحديات الجسام التي تواجهها مسيرة التنمية البشرية في العالم العربي. ولم تتوان الصحافة والمؤسسات الغربية في الاستناد إلى مؤشرات التخلف كمصادر للتوتر والمشاكل التي تعيق التنمية والتطوير في البلاد العربية، وأنها تمثل منابع للعنف والإرهاب ومنطلقات للتردى والإهمال واليأس.

لقد اهتم تقرير التنمية البشرية للعالم العربي بالموقف التنموي في ٢٢ دولة عربية مشيراً بجرأة إلى العلل والمشاكل، والقصور والمصاعب، التي تمثل تحديات للتنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتعليمية والثقافية، بسبب النقص أو القصور أو التردى في التعليم والصحة والبطالة والفقر والحاجة والحرمان

وضياع الأمل للشباب ناهيك عن التنصت في الحريات وحقوق الإنسان وإغفال مشاركة المرأة وعدم الاستقرار واللامساواة. ولم يغفل التقرير الإشارة إلى ما تم من إنجازات وعلامات مشجعة في بعض الحقول والدول خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

الملاحم والدلالات في تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢م:

قد يصيب المرء الذهول وتعثره الدهشة، من مدى الركود والخمول للأحوال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في العالم العربي. وبالرغم من تفضي عدم الاستقرار وتعدد النزاعات وتفاقم الانقراض في فلسطين وازدياد أعداد الضحايا بالآلاف وانتشار تدمير المساكن والتشريد بسبب الاحتلال الإسرائيلي والمحنة العراقية والعربية وتوابعها وتحدياتها، إلا أن التقرير رصد مؤشرات مشجعة لمعدلات التنمية البشرية في العديد من الدول العربية وأشار إلى آفاق مشرقة بالأمل تغشاها بعض من مواقف يغلفها التخلف والإظلام مما يستدعي سرعة التحرك والمواجهة الحاسمة.

ومن بوارق الأمل ومؤشرات اطراد معدلات التنمية :

- انخفاض معدلات وفيات الأطفال للأطفال دون الخامسة.
- زيادة السرعات الحرارية للفرد يومياً.
- زيادة عدد السكان التي تخدمهم شبكات التغذية بالمياه الصالحة للشرب.
- تضاعف عدد المستفيدين من برامج محو أمية الكبار خلال العقود الثلاث الماضية.

ومن ناحية أخرى فقد أشار التقرير بقلق إلى أن معدل دخل الفرد في العالم العربي هو الأقل بين دول العالم برغم دخل البترول المرتفع في الدول النفطية. ويتوكل هذا الموقف المتردي مع استمرار انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي وانخفاض مؤشر التنمية البشرية. ولقد علل التقرير هذا الموقف السيئ للتنمية البشرية بأسباب غياب الحرية السياسية، والمشاركة الهامشية للمرأة في التنمية السياسية والاقتصادية، وانخفاض استخدام تكنولوجيا المعلومات وهبوط مستوى ونوعية التعليم. ولقد كشف التقرير عن استفادة بعض الجهات والجماعات في المنطقة العربية من استمرار الأمر الواقع المتردي ومقاومة محاولات التنمية والارتقاء. (١٤).

• أضواء على الموقف التنموي في مصر من خلال تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢:

لقد باشرت مصر منذ بداية التاريخ دورها القيادي الحضاري كمهد للحضارات ومنارة للعلم ورائداً في العمران والتنوير والمدنية. ولقد اهتمت مصر خلال القرن الماضي بقضايا التحرير والتنمية والإعمار في البلاد العربية الشقيقة وخاضت من أجل دول المنطقة والقضية الفلسطينية خمسة حروب استفذت فيها مواردها المادية

وضحت بمنات الأوقاف من أبنائها، بينما اهتمت معظم أشقائها باستثمار مواردها التي تضاعفت بارتفاع الدخل من البترول عقب حرب ١٩٧٣م في مشروعات الإنماء والإعمار والتنمية الشاملة. ومن جراء هذه التضحيات أصبحت مؤشرات التنمية البشرية في مصر متواضعة ومنخفضة بالمقارنة بدول المنطقة.

ويتضح هذا من المعلومات الآتية الواردة في التقرير:

- أن معدل عمر الفرد هو ٦٦ عاماً في مصر بالمقارنة بسبعين عاماً في الأردن وعمان.
- أن انخفاض مؤشرات الرعاية الصحية نتيجة عن انخفاض الاستثمارات فيها والتي تمثل ٣.٧% من الدخل القومي في مصر بالمقارنة بلبنان: ١٠.١% و ٦.٥% في قطر.
- أن نسبة الأمية في مصر تبلغ ٤٥.٤% بالمقارنة بالأردن ١٠.٨% و ١٤.٤% في لبنان. وبمستثناء موريتانيا فتعتبر نسبة الأمية في مصر هي الأعلى في العالم العربي.
- بالنسبة لمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمثل مصر المرتبة الدنيا باعتبار مؤشر عدد الحاسبات الآلية لكل ألف نسمة هو ١٢ بالمقارنة بالبحرين ١٤٠ وفي قطر ١٣٦ وفي لبنان ٤٦ ، وفي موريتانيا التي تعتبر أقل الدول العربية في معدل التنمية البشرية فإن بها ٢٧ جهازاً لكل ١٠٠٠ نسمة. أما بالنسبة لمواقع الإنترنت فإن مصر تعاني من نقص خطير إذ يوجد بها موقع واحد لكل ألف نسمة بالمقارنة بحوالي ١٢ في دولة الإمارات العربية، بينما يبلغ عدد مستخدمي الإنترنت ٧ لكل ١٠٠٠ نسمة بالمقارنة بحوالي ١٦٧ في دولة الإمارات العربية.
- فإن حجم التجارة البينية بين الدول العربية يبلغ حوالي ٣٠ مليار دولار بالمقارنة بحوالي ٣٠٠ مليار دولار مع دول العالم الأخرى. وهذا مؤشر خطير لمدى القصور في العلاقات الاقتصادية المتردية بين دول العالم العربي. إن هذا المؤشر يوضح مدى عدم الثقة والتشردم في المنطقة وتأخر وضعف أوامر التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية برغم عقد اتفاقية السوق العربية المشتركة منذ الخمسينيات قبل إنشاء السوق الأوروبية المشتركة والتي نجحت في خلق الاتحاد الأوروبي والتطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي المبههر الذي تحقق خاصة في العقدين الأخيرين من القرن الماضي.

بناء على ما تقدم فإن الحاجة ماسة إلى ثورة ثقة ووعي شاملة وصحوة متكاملة جريئة تعالج القصور والتخلف وتنهض بمجالات الضعف والتردى وتحقق الطموحات والأمال لكافة فئات المجتمع العربي. ولقد حان الوقت لأن نتوقف عن لوم الآخرين أو العوامل أو الدول أو الأنظمة أو الأفكار الخارجية لكونها سبباً لتخلفنا وأمراضنا أو انخفاض مستوى التحضر أو التنمية أو التقدم في أقطارنا، أو بنطبق علينا قول الشاعر نلوم زماننا والعيب فينا ... وليس لزماننا عيب سوانا والأمر يقتضي أن نستفيد من إنجازات وتجارب ونجاحات الأنظمة الدول الأخرى وبما يتناسب مع منطقتنا ومواردنا وإمكاناتنا المحلية من أجل الارتقاء ببيئتنا وتحقيق التقدم والتنمية الشاملة لمجتمعنا وتعويض تخلفنا.

الانعكاسات القومية للتوصيات التنموية والبيئية لمؤتمرات القمة الدولية في ريو ١٩٩٢ وجوهانسبرج ٢٠٠٢م:

انتهى مؤتمر قمة الأرض والتنمية في ريو عام ١٩٩٢م إلى مجموعة من التوصيات ببرنامج شامل لمواجهة التحديات البيئية التنموية نضمها إعلان "أجندا ٢١" الذي وقعه ممثلوا ١٦٨ دولة، بغية الارتقاء ببيئة الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة لصالح عالم أكثر أمناً وأشمل رخاء وأعم عدلاً وأعظم إنصافاً وأوفر تأميناً لكرامة الإنسان وتعظيماً لقدر البشرية وتوعية لقيمة الحياة الكريمة للفرد والمجتمع سواء بسواء. لقد اتفقت القمة على الاجتماع بعد عشر سنوات، الأمر الذي تم فعلاً في قمة الأرض والتنمية وجوهانسبرج عام ٢٠٠٢م، من أجل متابعة تنفيذ الإنجازات وتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب والنظر في خطة المستقبل ولقد تمت في القمة الثانية مشاركة فعالة للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والشعبية من أجل مطالبة والضغط على الحكومات والسلطات والمنظمات بالالتزام وتنفيذ الخطط والبرامج والمشروعات المحققة للتوصيات، خاصة في ضوء عدم الالتزام وقلة المنجزات التي تمت خلال العقد المنصرم. ولقد تم التركيز في برنامج العمل في جوهانسبرج على عدة محاور متكاملة مؤثرة في البيئة والتنمية وهي: المناخ والمياه والغابات والطاقة والتنوع الحيوي والزراعة، ضمن قائمة من الموضوعات الملحة الأخرى. ولقد أحدثت الكوارث الطبيعية والفيضانات المدمرة الناتجة من ظاهرة الاحتباس الحراري والتلوث الجوي وتآكل الأوزون خلال العقد الماضي خسائر مادية وبشرية فادحة من دمار وموت وخراب للمحاصيل والمساكن والاستثمارات ففقت قيمتها عشرات المليارات من الدولارات في أمريكا وأوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأستراليا. ولقد اهتم بروتوكول كيوتو باليابان عام ٢٠٠٠م والموقعة عليه الدول الصناعية والنامية بمواجهة خطر المشاكل البيئية ووضع برنامج وخطة عمل مرتبطة ببرنامج زمني للقضاء على مصادر التلوث الجوي في العالم المتقدم إلا أن أغلب الدول الصناعية المتسببة في معظم الغازات المسببة للتلوث أجمعت عن التطبيق، بل أعلنت عدم التزامها لكونه سيؤثر على الإنتاج الصناعي والتقدم الاقتصادي.

وانطلاقاً من هذا الإجماع العالمي على الالتزام بأهداف التوصيات في أجندا ٢١ للتنمية المستدامة في مؤتمر القمة في ريو ١٩٩٢م وجوهانسبرج ٢٠٠٢م، فإن خطط التنمية البشرية والسياسات والبرامج والمشروعات المترجمة لها على المستويات العالمية والإقليمية والقومية والمحلية لابد من سرعة تفعيلها وترجمتها على أرض الواقع حسب أطر مكالية وزمانية وتشريعية وإدارية وتنفيذية وإقتصادية وإجتماعية ومرحلة متكاملة على المدى القصير والمتوسط والبعيد. ولا مناص من تفعيل خطط التنمية البشرية والتنمية البيئية المستدامة من خلال المحاور المنهجية والتي اعتمدها المجتمع الدولي في قمته الأرض وبروتوكول كيوتو والهادفة إلى:

- (١) حماية التنوع الحيوي بيوديفرسيتي (Biodiversity).
- (٢) التوسع الأفقي والرأسي في التنمية الزراعية الطبيعية في إطار الحرب الكونية على الجوع.
- (٣) حماية الغابات وعدم استنفاد الموارد الطبيعية، وتوفير المأوى المسحية والأمن الأساسية من أجل صحة وحماية وتأمين مستقبل الإنسان والبشرية جمعاء.

- ٤) حماية المحيطات والبحار والهواء والأرض من مصادر التلوث المختلفة بسبب التوسع الصناعي والعمري والزراعي.
- ٥) تنقية وحماية الغلاف الجوي من الغازات الملوثة والمؤدية إلى ظاهرة الاحتباس الحراري وزيادة حرارة الأرض مما يهدد دوماً بالفيضانات والكوارث الطبيعية وارتفاع مستوى مياه البحار والمحيطات وإغراق المدن والمناطق الساحلية.
- ٦) اعتماد وتطوير نظم التعليم نوعاً وكيفياً وكماً، وتوفير الرعاية الصحية لكافة فئات البشر في كل مكان والعمل على مسح الأمية وتعليم الكبار.

إن الأهداف الواضحة والخطط الشاملة والخبرات والتجارب الرائدة جلية والإدارة الفاعلة والإرادة الحاسمة لا يبدل لهما، وعزم الأمور واجب على الكافة من القاعدة إلى القمة.

الأهداف والمنطلقات وآفاق المستقبل :

قد تمر دهور على أمم وهي تغط في سبات جاهلية وغياب الظلام والتخلف، حتى بلوح ضوء الفجر وتبرغ إشراقه الصحو التي تدير لها الطريق، فتدب طاقة الحياة والوعي في أوصالها، وتنتفض من أجل العمل لإصلاح أمرها، وسخو أسباب تدهورها، وتعويض ما فاتها، وبناء مقدراتها ومستقبلها واعد لأبنائها.

ولا بد لتحقيق هذه اليقظة من انتماء والتزام جميع فئات المجتمع دون تمييز بالأهداف والغايات واتفاقهم كافة على إحداث تغيير وإصلاح، وتطوير سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي شامل ومتكامل على كل الأصعدة وفي كل المناطق وجميع الاتجاهات والمحاور.

ولقد اهتم تقرير التنمية البشرية للدول العربية ٢٠٠٢م بالتأكيد على أن خطة الإصلاح ومنهج التطوير للارتقاء بالبيئة الإنسانية والتنمية البشرية يتطلب ابتداء المشاركة السياسية والإسهام الفعال للمرأة والشباب في منظمات وجماعات المجتمع المدني، وأطر ومؤسسات الديمقراطية الجماعية، حتى يشارك كل برأيه وجهده وعمله. ومن خلال ذلك الإسهام ويتحمل كل مسؤولياته- في صياغة وتشكيل وبناء المستقبل والنقد الملبس لطموحات وآمال كافة الأفراد والجماعات، بصرف النظر عن السن أو النوع أو اللون أو العقيدة أو المنشأ أو الدخل، والذي يحمي ويضمن المساواة والإنصاف والعدالة والحقوق للجميع، إن هذا التوجه يرتكز على تأمين الملكية الخاصة ويحمي الاستثمار ويضمن حقوق الأفراد والجماعات، ويخلق تكافؤ فرص العمل للجميع وإمكانات المشاركة والإسهام، ويلبي الطموحات والآمال في إطار القانون، ويدافع عن حقوق الإنسان، ويصون القيم الروحية والدينية، ويساند ميادين الخير والأخلاق والتعاون والرعاية والتكافل وكرامة الإنسان في كل مكان وزمان.

ولقد شدد التقرير على أهمية محور الأمية والارتقاء بمستويات وثوعية ومضمون التعليم وتحسين الرعاية الصحية وإشراك فعال وقوى للمرأة في كافة المؤسسات والفعاليات والبرامج والمشروعات. وأكد التقرير على تجنيد وتعبئة جهود الفئات الهامشية مهما كان شكل أو نوع اختلافها عن المجموع في صياغة وتشكيل المستقبل الواحد للجميع. ويتضمن هذا التوجه الشفافية والأمانة في الداخل والانفتاح والتواصل والتعاون مع تجارب الدول الأخرى والمجتمعات الغربية وغيرها والاستفادة من إنجازاتها لتحقيق الانطلاق نحو خطة شاملة للتنمية البشرية دون عوائق أو محاذير أو سواتر أو ستائر.

المحاور الإستراتيجية القومية للتنمية البشرية المستدامة في مصر:

لقد تم بلورة المحاور الأساسية التالية للإستراتيجية القومية للتنمية البشرية المستدامة في مصر إنطلاقاً من مقررات مؤتمرات قمة الأرض الدولية في ريو وجوهانسبرج وتوصيات تقرير التنمية البشرية للدول العربية ٢٠٠٢م (وهي نفس المحاور الهامة بالتقرير).

* أولاً: على مستوى الإستراتيجية الإقليمية Strategic Regional Level:

لقد أصبح لزاماً على مصر، من منطلق عبقريّة موقعها الإستراتيجي ودورها الريادي الحضاري والمحوري التريدي في المنطقة، أن تلعب دورها الرئيسي الجيوبوليتيكي Geopolitical، وأن تمد الجسور وتنتاع الحوار وتحقق التواصل والتفاعل مع الدول والقوى المجاورة والمحيطية والمؤثرة بحسبان أهدافها القومية ومصالحها الإستراتيجية. ومن الضروري أن تعقد الاتفاقيات والبروتوكولات المناسبة مع القوى والكيانات الإقليمية والدولية، ومع دول الجامعة العربية وكمشارك متكافئ مع الاتحاد الأوروبي ومجموعات الكوميسا وغرب أفريقيا والاتحاد السوفيتي ومجموعة جنوب آسيا واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ودول المؤتمر الإسلامي ومجموعة الخمسة عشر ومجموعة السبع وسبعين، وغيرها من الكيانات الإقليمية حسب منهج علمي هادف وسلم الأولويات والمصالح المتوازنة والمتكافئة على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

* ثانياً: على مستوى التنمية الاقتصادية الشاملة:

إن تحقيق معدل النمو الاقتصادي أعلى من المعدل الحالي ٣% والذي يمكن أن يجبب معدل الزيادة السكانية السنوية والتي تزيد عن ٢.٢% أي حوالي (١.٣ مليون سنوياً) عدد سكان مصر الحالي الذي وصل سبعين مليون نسمة يعيشون على ٩% من مساحة الوطن البالغة حوالي مليون كيلو متر مربع، سيرتفع إلى مائة مليون خلال عشرين عاماً. إن الأمر يتطلب زيادة الاستثمارات في جميع القطاعات ومضاعفة الصادرات ولخلق

فرص عمل جديدة تزيد عن النصف مليون فرصة عمل وتخفيض معدل البطالة المرتفع في مصر والعالم العربي. كما أشار تقرير الأمم المتحدة والذي وصل إلى ١٢ مليون في عام ١٩٩٥م سيرتفع إلى ٢٥ مليون في عام ٢٠١٠م. ولا مناص من تحقيق التنمية الاقتصادية على عدة محاور في آن واحد سواء في قطاع الصناعة أو الزراعة أو السياحة الطبيعية أو البترول، مع التأكيد على الاستفادة مع الموارد الطبيعية والتوسع أفقياً ورأسياً في المساحة المنسبة من الوطن العربي على نهج المشروع القومي لتنمية جنوب الوادي الهادف إلى الارتفاع بنسبة المناطق المعمرة إلى ٢٥% يبدأ التجمع الزراعي الصناعي الضخم بتوشكا لحوالي نصف مليون فدان بعد إفتتاح محطة مبارك العملاقة في يناير ٢٠٠٣، والمنتجعي هو اعتماد إستراتيجية قومية وخطط تنمية بشرية متكاملة زماناً ومكاناً تعتمد على إعادة توزيع السكان المتوازنة في كافة أنحاء الوطن، بعيداً عن محور الوادي والدلتا العتيق، وذلك بتوجيه البرامج والمشروعات التنموية شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً، تربطها شبكات متطورة من الطرق والنقل والبيئة الأساسية الضرورية لأي تنمية اقتصادية طموحة.

* ثلثاً: على مستوى التنمية السكانية والبشرية:

إن أهداف التنمية الاقتصادية تصبح خاوية لا فائدة ولا نفع منها دون أن تتكامل مع التنمية البشرية والسكانية. إن التكامل بينهما محوري وجوهري لإستراتيجية التنمية الشاملة. ولا شك أن أي زيادة في معدل التنمية الاقتصادية ستلتهمه الزيادة المطردة في عدد السكان. إن إستفحال الظاهرة الخطيرة الحالية للانفجار السكاني سبب إنحصاراً خطيراً لأي خطة تنموية. والأمر يقتضى اعتماد خطط وسياسات سكانية شجاعة ومستقرة لتنظيم الأسرة وتحديد عدد المواليد ومنح الحوافز الإيجابية والسلبية والنزغيب في التقاعد المبكر وربط العلاوات الاجتماعية بالعدد النموذجي للأسرة، وتنظيم الاستقادة بأوقات الفراغ، وتشجيع المشروعات الصغيرة والأسر المنتجة بالتشريعات والدعم المالي والفني والتسويقي، وغيرها من البرامج والوسائل التي أثبتت نجاحها في تجارب الدول الأخرى خاصة في جنوب شرق آسيا. ولقد أشار مؤخراً وزير الصحة والسكان إلى وجود خطة خمسية لتحقيق هذه الأهداف، والأمل أن نؤتي أكلها وتحقق أهدافها.

* رابعاً: على مستوى المشاركة الفعالة للمرأة : (Women Empowerment)

لقد أسهب تقرير التنمية البشرية للعالم العربي ٢٠٠٢ على مدى الهامشية وغياب المرأة عن المشاركة في النشاط والفعاليات السياسية والاقتصادية والثقافية في معظم المجتمعات العربية. لقد أشار التقرير إلى أن مشاركة المرأة في الأنشطة العامة تعتبر الأقل على مستوى العالم، رغم أن المرأة تمثل نصف المجتمع! فمثلاً تحتل المرأة ٣.٥% من مقاعد المجالس النيابية في الدول العربية بالمقارنة بنسبة ١٠% في الدول الأفريقية جنوبى الصحراء. كما أشار التقرير إلى أن ٥٠% من النساء في العالم العربي لا يستطعن القراءة أو الكتابة، وأن معظم النساء في المجتمعات العربية تعاني من عدم المساواة والجور ومسلوبات الحقوق الشرعية والقانونية. ولقد

قطعت مصر شوطاً رائداً في خلال العقدين الماضيين بالجهود والقيادة الرشيدة والمتابعة المستمرة للسيدة/ سوزان مبارك قرينة رئيس الجمهورية في تشجيع المرأة للمشاركة في مختلف الأنشطة والأصعدة سواء في تعديل قوانين الأحوال الشخصية أو إنشاء المجالس المتخصصة أو المشاركة أو الإسهام في الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقضائية والصحية والخدمة العامة وغيرها.

ولا شك أن الاهتمام بتعليم المرأة والمحافظة على حقوقها القانونية والشرعية والإنسانية والمساواة ورفع العنف والمعاداة عنها (حوالي ٤٠% من النساء يتحملن عنف المعاملة في العالم العربي) كما كفلتها لها الشريعة الإسلامية السمحاء، وعلى تشجيعها للمشاركة في المجالس التشريعية المحلية والمؤسسات المدنية ستضاعف من الفعاليات والمشروعات الخدمية والإنتاجية والشعبية والأدبية والفنية وكافة مناحي الحياة العامة جنباً إلى جنب مع الرجل، دافعة بذلك ومضاعفة لعزم عجلة التطور الاقتصادي والاجتماعي والتنمية البشرية إلى الأمام. ولاشك أن التنظيمات والتغييرات والتطورات الأخيرة التي تمت في هذا المجال في مصر تعتبر مثلاً رائداً قد يحتذى به المجتمعات الشقيقة. ومن الإنصاف الإشارة بالتحديد إلى أن المرأة مساوية للرجل في المعاملة في الوظائف الحكومية من حيث التعيين أو الدخل أو تولى المناصب، وتم تعيينها في المناصب القضائية وتولى منصب الوزير والسفير والمدير والقاضي والأستاذ ورئاسة الشركات والهيئات العامة والخاصة والاقتصادية. كما أن إنشاء المجلس الأعلى للمرأة والمجلس الأعلى للأمم والطفولة، والتي ترأسها قرينة رئيس الجمهورية قد أعطى دفعة قوية لتحفيز المرأة على المشاركة والمساهمة في الحياة العامة وتولى دورها الفعال المكفول لها دستورياً وقانونياً في الأنشطة والفعاليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وتبقى المسؤولية ملقاة على المرأة نفسها للاهتمام بأمرها ودورها وتحمل مسؤولياتها والقيام بالواجبات المناطة بها المتوازنة والمتساوية مع الرجل في بناء مستقبل الفرد والأسرة والمجتمع والأمة جمعاء.

* خامساً: على المستوى التعليمي:

لقد علل تقرير التنمية البشرية تأخرها في البلاد العربية إلى تدنى مستوى وتوعية وتعليم وإخفاق السياسة والمحتوى والإدارة في قطاع التعليم. وأوصى التقرير إلى أن الارتقاء بالتنمية البشرية يركز بالضرورة على تطوير ورفع مستويات التعليم في مراحله المختلفة وأكد على أهمية جودتها بما يناسب ذكاء وتحفيز التربية الهادفة للأطفال والشباب ذهنياً وفكرياً وجسدياً ومعنوياً، كما لا بد من محور الأمية المرتفعة في البلاد العربية، والتقى تقوى درج والى ٤٠% في مصر، وفي هذا المجال لا بد من ذكر الأميات الأخرى غير معرفة القراءة والكتابة! المتفشية على مختلف المستويات. ولقد أعلنت الدولة مؤخراً مشروعاً قومياً لمحو الأمية خلال خمس سنوات. ونأمل أن يتحقق ذلك، ولا بد من ربط أهداف التعليم ومحتواه مع أهداف التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

ولاشك أن هجرة العقول من مصر والبلاد العربية لها نوافعها!! فمصر تستثمر في تعليم أبنائها لكي تستفيد من هذا المنتج المكلف في تنمية المجتمعات العربية والغربية؟! وأن الأوان أن تدعو مصر علماءها البارزين للعودة إلى وطنهم والاحتفاظ لهم بحقوقهم المادية وذلك للإسهام في صحوة التقدم والتطور مع تغيير في القوانين واللوائح والمناهج والتوجهات، بما يناسب التحرر من القيود والعقبات والمثبطات، وصولاً إلى إطلاق ملكات الإبداع والخلق وتحقيق الذات وإحداث التغيير المنشود من كافة الفئات والجماعات، من أجل المصلحة العامة والمستقبل الراعد. ولا بد هنا أيضاً من التأكيد على أنه بدون مشروع إستراتيجي قومي لإصلاح التعليم شكلاً ومحتوى ومن حيث المستوى والجودة والهادفية وإحراز النتائج المرجوة فلا نفع ولا عائد، ولا أمل ولا رجاء من خطط التنمية ومشروعاتها أياً كانت أهدافها ونواياها وإمكاناتها وآملها.

* سادساً: على مستوى الرعاية الصحية :

بالرغم من أنه قد تم تطوير ملموس في مستويات الرعاية الصحية والتأمين الصحي لفئات كثيرة من أبناء الشعب، إلا أنه هناك الكثير من جهود التنمية البشرية تستند بالضرورة إلى مستويات وجودة التعليم والصحة. ولا بد للدولة أن تنتظر للاستثمارات في هذين القطاعين ليس لدعم المواطن إنما كحق له، وأنه استثمار في بناء أجيال فاعلة منتجة لبناء صرح المستقبل. ولاشك أن مشاركة الأفراد والمجتمع المدني والجمعيات غير الحكومية في المطالبة بتنفيذ ومتابعة أداء مشروعات الرعاية الصحية في كافة المواقع والأرجاء تضمن وصول الرعاية والخدمات لمستحقيها وتؤكد على توعية وجودة الرعاية الصحية، خاصة برامج تنظيم الأسرة للحد من الانفجار السكاني والتهام جهود التنمية الاقتصادية. ولاشك أن تجربة التأمين الصحي والعلاجي المجاني المطبقة في بعض الدول العربية والدول الأوروبية (إنجلترا، السويد) وبرغم سلبياتها والدول الآسيوية (الصين، اليابان) يمكن الاسترشاد بها.

* سابعاً: على مستوى التنمية البيئية :

إن الاهتمام بحماية البيئة من مصادر التلوث خاصة لمياه البحار والبحيرات والأنهار والمياه الجوفية، وللغواء (السحابة السوداء والاحتباس الحراري في القاهرة والملوثات من عادم السيارات والمصانع) وللأرض من مخلفات العملية والجافة، لا بد من تفعيله وتنفيذ المعايير والضوابط والمتابعة والمراقبة المستمرة. كما وردت في قانون البيئة في مصر. فليس أمر حماية البيئة مناهضاً بمرن أو تعديل قوانين، ولكن بمراقبة تنفيذها وضبط الالتزام بها لأن أهداف التنمية المستدامة تتطلب الحفاظ على الموارد القومية من النفاذ من مياه (حصتنا من مياه النيل محدودة ومحددة سنوياً بحوالي ٥٥ مليون متر مكعب برغم الزيادة السكانية المطردة سنوياً). ومن الضروري عدم إهدار استخدام المياه والاستفادة من مياه الصرف الصحي والزراعي من معالجتها وإضافة المياه الطبيعية إليها في مشروعات الاستصلاح والاستزراع لتأمين الغذاء الضروري للصحة للشعب. فلا بد من إعلان حربين شاملتين للتنمية الحرب على نقص الغذاء والحرب على نقص المأوى (أزمة المساكن).

من جهة أخرى فإنه برغم الاكتشافات البترولية المستمرة في البحر الأحمر والخليج والبحر المتوسط والصحراء الغربية إلا أن إستهلاك الطاقة في ارتفاع مستمر، ولن تكفى بعد عقود احتياجات الطاقة المتزايدة محلياً، وسيختفي العائد من التصدير. ويقتضى الأمر على المستوى التنموي الإستراتيجي تطوير واكتشاف وتنفيذ مشروعات للطاقة المتجددة سواء من طاقة الشمس أو الرياح أو البحار أو القشرة الأرضية من أجل تلبية احتياجات مشروعات التنمية وال عمران. ولا بد من توسع في شبكات تبادل وتسويق الطاقة الإقليمية والدولية والتوسع في المشروعات التي بدأت مؤخراً لربطها بالدول العربية والأوروبية شرقاً وغرباً وشبه أوروبا.

أن الاستفادة من مياه الأمطار والتوسع في زراعة الغابات والأحزمة الخضراء حول المدن وفي الأقاليم المتاحة فيها الأمطار، مع إمكان استخدام مياه البحار في زراعة الغابات وكذلك مياه الصرف الصحي سيضيف إلى عدد الغابات الضئيل في مصر مساحات أكبر تساعد في تحسين البيئة المحلية وتثبيت الكثبان وضبط والتحكم في مشكلة التصحر التي تعانى منها المساحات المزروعة في الوادي وفي الواحات. ومن المقترح التوسع في إنشاء واحات جديدة ومستوطنات جديدة مستقرة شرقاً وغرباً وفي سيناء للتأمين الإستراتيجي والبيئي ودفع مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية إلى الأمام.

* ناماً: على مستوى تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات :

أكد تقرير التنمية البشرية على أن مصر متخلفة نسبياً في هذا المجال عن البلاد العربية الأخرى ولا بد من تعويض النقص والقصور في هذا المجال، الذي أصبح أحد مقاييس الحكم على مستوى التقدم والتنمية خلال العقد الماضي، وسيستمر في المستقبل. لقد أصبح العائد من الاستثمار في استخدام تكنولوجيا المعلومات أحد أهم مصادر العملة الصعبة ورفع من دخل العديد من الدول مثل الهند والصين وإسرائيل. ومصر للأسف متأخرة في هذا المجال.

وهناك مشروعات للاستثمار في وادي للسايكون (تكنولوجيا المعلومات في سيناء وغيرها) وأخشى أن يكون هذا متأخراً ، (سيفتتح في يوليو ٢٠٠٣) ذلك أن العديد من الدول دخل مبكراً هذا المجال وأثبت وجوده. ولا تحتمل السوق العالمية مزاحمة أكبر أو أكثر وإلا ستكون النتيجة حرب اقتصادية ومناقسة فاشلة. الأمر يقتضى وضع إستراتيجية جريئة وأفاق واعية مستقبلية ومبتكرة ومبدعة في هذا المجال في السوق العالمي وليس مزاحمة الآخرين فيما تجهيزاً ابتداء فعلياً منه.

* خاتمة: نظرة أمل للمستقبل :

وختاماً فإن نور الفجر قد لاح وأفق المستقبل لكل متاح. لقد دقت الأجراس وحانت ساعة الفعل لا القول وذلك بأخذ المبادرة وتفعيل المبادرة وتولى زمام الأمور والانطلاق إلى تنفيذ إستراتيجيات قومية للتنمية الشاملة.

أن الأهداف واضحة والمحاور التنموية عليه والوسائل عديدة والموارد فريدة والسواعد كثيرة إلا أن التحديات كبيرة والأمال غزيرة ولا بد إذن للقيادة أن تقدر والحكومة أن تحكم وأبناء الوطن أن يحزموا أمرهم ويهتموا بشأنهم.

يا سادة ليس هناك من بديل من أن نتحدى بالإرادة العازمة والهمم الحاسمة التي تبني لمستقبل الأوطان موارد وسنود وأن تلبى لشبابنا الوعود بأن تحمى ولا تهدد نصون ولا نهدد تحقق بإيمان أعظم الأمال وبني بعزوم مستقبل الأجيال.

٣.٦ من وحي تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ الصادر عن الأمم المتحدة بنيويورك

"نظرة إلى موقف التنمية البشرية في مصر بالمقارنة بالدول العربية وبعض الدول"

ولادة ساعة مؤدم

انطلاقاً من أن التخطيط الشامل يهدف إلى تحقيق التنمية البشرية المتواصلة والسامية فقد ركزت اهتمامي الخاص على الإطلاع على تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية ٢٠٠٣ الصادر في نيويورك، وما جاء فيه من إحصاءات ومؤشرات عن التنمية البشرية السكانية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية عن مصر وبعض الدول العربية والدول النامية والدول والمتقدمة شرقاً وغرباً.

ولقد لاحظت أن مقياس التنمية البشرية قد استند إلى ثلاث معايير أساسية وهي متوسط العمر والتعليم والدخل، ولم يهتم كثيراً بمقاييس الخدمة الصحية أو تمتع المواطنين بحقوقهم السياسية أو الديمقراطية أو المشاركة في العمل العام أو فرص العمل أو الأمية وغيرها، ربما باعتبار أن هذه المعايير متوفرة وليست موضع قصور في العالم الغربي. ولقد دهشت أن مرتبة مصر في مقياس التنمية البشرية هو ١٢٠، وأن النزويج رقم ١، وأمريكا رقم ٨، وقطر رقم ٤٤، وسوريا رقم ١١٠، وإسرائيل رقم ٢٢. (ملحق ١)

ولقد لاحظت أن قراءة الأرقام والإحصاءات والمعدلات تعطي كثيراً من الدلالات الخاطئة أو القاصرة، فمثلاً متوسط دخل الفرد في مصر هو حوالي ٣٥٢٠ دولار سنوياً وذلك كحاصل قسمة الدخل القومي على عدد السكان، أي أن دخل الفرد اليومي هو حوالي ٩ دولارات (أي ٥٥ جنيهاً) وهذا بعيد عن الواقع، وهكذا بالنسبة لدول الخليج البترولية أو حتى الدول الغنية مثل أمريكا واليابان.

■ الإحصاءات السكانية:

لاحظت أن الدول المتقدمة تقل فيها معدل الزيادة السكانية إلى ١% أو أقل وقد تنخفض سلباً بينما أن الزيادة السكانية في مصر انخفضت من ٢.٢% إلى ١.٩% وهي لازالت مرتفعة وتلتهم ما يمكن تحقيقه من تنمية أو استثمارات.

كما يتضح أن نسبة سكان الحضر ترتفع في الدول المتقدمة إلى حوالي ٨٠% بينما تصل في مصر إلى حوالي ٤٥% بينما تصل نسبة السكان تحت ١٥ سنة إلى حوالي ٣٧% في مصر والدول العربية وتقل إلى ٢٠% في أمريكا.

وهذا الهرم السكاني المنفلطح يحتاج إلى استثمارات وإنفاق كبيرين واحتياجات للتعليم والإسكان والعمالة وأمال متصاعدة وباهظة الكلفة.

ويلاحظ أن معدل الخصوبة لكل سيدة هو حوالي (٤) بينما يصل في أمريكا وإسرائيل إلى (٢) وهنا يكمن مصدر زيادة المواليد والانفجار السكاني.

■ الخدمات الصحية:

برغم التحسن الظاهر في الخدمات الصحية إلا أن نسبة الإنفاق على الخدمات الصحية من الدخل القومي عام ٢٠٠١ هي ١.٨% في مصر، ٥.٨% في أمريكا، ٨.١% في إسرائيل ويبلغ نصيب الفرد السنوي من الإنفاق العام هو ١٤٣ دولار في مصر، ٤٤٩٩ دولار في أمريكا، ٢٣٣٨ دولار في إسرائيل ولا بد هنا من تقويم هذا الموقف ومضاعفة الإنفاق على الخدمات الصحية لتأثيرها الفعال على التنمية البشرية الهادفة ذلك أن معدل طول العمر لا زال منخفض في مصر ٦٨.٨ بينما يصل إلى ٧٧ في أمريكا، ٧٩ في إسرائيل وأن معدل ولجات الأطفال لكل ١٠٠٠ هو ٣٥ في مصر، ٧ في أمريكا، ٢٤ في إسرائيل ومعدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة هو ٨٠ في مصر ٨ في أمريكا، و ٥ في إسرائيل.

■ الخدمات التعليمية:

أوضح التقرير أن التعليم هو أحد المعايير الرئيسية للتنمية البشرية وأورد أن معدل التعليم لدى الكبار (فوق ١٥ سنة) في مصر وصل عام ٢٠٠١ إلى ٥٦.١% بينما وصل في البلاد العربية إلى ٦٠.٨% وفي إسرائيل إلى ٩٥.١%، كما اهتم التقرير ببيان أن معدل التعليم لدى الشباب (١٥ إلى ٢٤ سنة) وصل في مصر إلى ٧٠.٥% وفي البلاد العربية إلى ٧٦.٧% وفي إسرائيل إلى ٩٩.٥% في عام ٢٠٠١ أيضاً، وأشار التقرير كذلك إلى أن نسبة الطلبة في التعليم الابتدائي في عام ٢٠٠١ في مصر ٩٣% وفي الدول العربية ٧٧% وفي إسرائيل ١٠٠% وفي أمريكا ٩٥%، أما نسبة الطلبة في التعليم الثانوي في عام ٢٠٠١ هي ٧٩% في مصر و٨٨% في أمريكا و٨٨% في إسرائيل.

وأورد التقرير أن معدل الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الدخل القومي هو ٣.٧% وفي أمريكا ٥.٢% وفي إسرائيل ٧.٣%.

من هذه المؤشرات يتضح أن مضاعفة الاستثمار في نوعية ومستوى وجودة التعليم لا مناص منها من أجل اللحاق بركب التطور والتنمى والتقدم فالأمر جد خطير وأزمة التعليم في مصر مستحكمة ومتحكمة ولا مستقبل بدون السيطرة عليه وتملك مقدراتها ومقاديرها.

■ استخدام التقنيات وإنتاجها:

اعتبر التقرير أن استخدام وإنتاج التكنولوجيا المتقدمة هو أحد المعايير الهامة للتنمية البشرية، وقد أظهر التقرير أن عدد خطوط التليفونات لكل ١٠٠٠ نسمة في مصر عام ٢٠٠١ هو ١٠٤ والدول العربية هو ٧٦ وفي أمريكا ٦٦٧ وفي إسرائيل ٤٦٦.

أما بالنسبة للتليفون المحمول فالعدد لكل ١٠٠٠ نسمة هو ٤٣ في مصر و ٥٨ في الدول العربية و ٤٠١ في أمريكا و ٩٠٧ في إسرائيل ومن ناحية استخدام الإنترنت لكل ١٠٠٠ نسمة فهو ٩.٣ في مصر و ١٥.٦ في الدول العربية و ٥٠١.٥ في أمريكا و ٢٧٦.٦ في إسرائيل.

ولقد أبرز التقرير إحصاءا هاما ذا دلالة بالنسبة للاختراع والإبداع والإنتاج وهو عدد العلماء والمهندسين العاملين في الأبحاث والتنمية مظهرا ما يعطل سبب التخلف أو البطء في تحقيق التنمية والتطور والإبداع في مصر والدول العربية والتي تستورد إبداع وإنتاج الآخرين دون أن تكون منشأة منتجة للاختراعات والإبداعات، ففي مصر وصل العدد لكل مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٩٣ بينما وصل العدد في أمريكا إلى ٤٠٩٦ وفي إسرائيل إلى ١٥٦٣ وفي السويد ٤٥٠٠ وفي ألمانيا ٣١٦١ وفي فرنسا ٢٧١٨ وفي اليابان ٥٠٩٥، ولا شك في أن بل ومن الضروري الإسراع والالحاق بركب إمكانيات التقدم والتطور التكنولوجي فلا تنمية شاملة أو تقدم بدون تملك زمامها والتمكن منها والتحكم فيها.

■ الأداء الاقتصادي:

أكد تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية ٢٠٠٣ أن إجمالي الدخل القومي في مصر هو ٩٨.٥ مليار دولار في عام ٢٠٠١، بينما المعدل للدول العربية هو ٧٠٦.٥ مليار دولار وأمريكا هو ١٠٠٦٥.٥ مليار دولار وفي إسرائيل هو ١٢٥.٩ مليار دولار (يجب الاهتمام بمقارنة هذه الأرقام بعدد السكان في كل دولة ومواردها الطبيعية والصناعية الخدمية وغيرها).

ووصل متوسط دخل الفرد سنويا في عام ٢٠٠١ إلى ٣٥٢٠ دولار وفي الدول العربية هو ٥٠٢٨ وفي أمريكا ٣٥٢٧٧ دولار وفي إسرائيل ١٩٧٩٥ دولار، وبلغ معدل نمو الدخل القومي في عام ٢٠٠٠ في مصر ٢.٨% وفي أمريكا ٢% و ٠.٣% في الدول العربية و ٢% في إسرائيل، وأورد التقرير أن الواردات من البضائع والخدمات كنسبة من الدخل القومي في عام ٢٠٠١ هي ٢٣% في مصر وفي الدول العربية ٢٩% وفي أمريكا ١٥% وفي إسرائيل ٤٧% بينما بلغت الصادرات ١٨% في مصر و ٣٧% في الدول العربية (البترول؟) و ٤٧% في إسرائيل و ١١% في أمريكا.

وأبرز التقرير أرقاما هامة ذات دلالات خطيرة وهي أن الصادرات الخام كنسبة من الصادرات تمثل ٦٠% في مصر و ١٤% في أمريكا و ٦% في إسرائيل، بينما الصادرات ذات التقنيات العالية تمثل من صادرات مصر ١% وفي أمريكا ٣٢% و ٢٥% من صادرات إسرائيل في عام ٢٠٠٠. (ملحق ٢)

■ الطاقة والبيئة:

يعتبر مؤشر الحفاظ علي البيئة وارتفاع استهلاك الطاقة أحد مؤشرات التنمية البشرية المتطورة وأحد دلالات التقدم، ولقد أشار تقرير الأمم المتحدة لسنة ٢٠٠٣ أن استخدام الطاقة الكهربائية قد ارتفع في مصر من ٣٨٠ ك وات/ ساعة عام ١٩٨٠ إلى ٩٧٦ عام ٢٠٠٠ بالمقارنة بـ ٥١٨ (١٩٨٠) و ١٤٠٦ (٢٠٠٠) في الدول العربية بينما ارتفع الاستهلاك من ٨٩١٤ ك وات/ ساعة إلى ١٢٣٣١ في أمريكا ومن ٢٨٢٦ (١٩٨٠) إلى ٦١٨٨ في إسرائيل وتعكس هذه الأرقام بعض المؤشرات إلي التطور والتقدم السريع الحادث في البلاد المتقدمة في توفير التجهيزات والخدمات والأجهزة والإنتاج والخدمات للقطاع العريض من المواطنين في مختلف المواقع والأقاليم.

واخيرا ...

وهكذا فإنه لا شك أن الدلالات الخطيرة والمؤشرات المعقدة التي أوضحها الإحصاءات (ولغة الأرقام لا تتجمل ولا تخدع) الواردة في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة عن عام ٢٠٠٣ من نيويورك قد تقيد كل مواطن وعالم وصاحب قرار في معرفة موقعنا من ركب التنمية المتسارع حول العالم بالمقارنة بدول المنطقة والدول المتقدمة.

ولا زلت أذكر بكل تقدير وإكبار الحكمة والتدبير التي نبه إليهما الإمام الداجية الشيخ محمد متولي الشعراوي - رحمه الله - عندما ضرب المثل المصري الثاقب في وقت عصيب كانت تمر به البلاد منذ عشر سنوات إذ قال: " اللي ياكل من فاسه يفكر براسه" وذلك للتدليل والتذكير بأن الإنسان أو المجتمع الذي لا يملك مقدراته لا يتحكم في مقاديره!

إن السيطرة في العتود القادمة من الألفية الثالثة لن تكون بالسلح الحربي ولكن بالغزو الاقتصادي والحضاري والثقافي، والدلائل والمؤشرات على هذه المرامي ظاهرة للعيان منذ أزمان.

وما اتفاقية التجارة الدولية وغلبة عصر العولمة والعالم أحادي القطب وانتشار الثقافة ونظم ومنهجية الحياة الغربية شرقا وغربا وشمالا وجنوبا إلا بدايات الفيضان والسيول الهادرة، ذلك أن الأزمات الطاحنة قد تولدت عنها العلامات الحالية المنذرة للجحافل الزاحفة والرياح العاصفة والسيول الجارفة التي يتمخض عنها الآن ضياع الحدود وتصدع الجسور وانهيار السدود.

والواجب يقضي أن نحزم أمرنا ونشد أزرنا ونحشد قوائنا، وأن نضع الاستراتيجيات الهادفة بعيدة المدى ونقرر الأطر والخطط والسياسات والبرامج والمشروعات المتناسقة والمتكاملة زمانا ومكانا وعلى كافة المستويات والقطاعات والمجالات بهدف إصلاح الموقف وتدارك السلبيات ومواجهة الأزمات ومجابهة التحديات والاستفادة من تجارب ونجاحات دول ذات ظروف مشابهة حققت طفرات مشهودة في منظومة التنمية البشرية المستدامة والمتكاملة.

أزفت الأزفة ليس لها من نون الله كاشفة، والتغيير واجب والمهام جسام، فالظوفان قادم ولات ساعة مندم ...

أغسطس ٢٠٠٣

٣.٧ مؤشرات خطيرة ودلالات منذرة في التقرير عن سكان مصر ٢٠٠٣ م

أعلن رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في ١٦/٢/٢٠٠٣ م تقديرات الجهاز عن سكان مصر في ١/١/٢٠٠٢ م، والتي أشار فيها إلى أن عدد السكان وصل إلى ٦٩.٢١٣.٠٠ مليون نسمة. وفي لمحات سريعة عن تقديرات السكان أكد سيادته على انخفاض معدل المواليد إلى ١.٩٩% بعد أن كان ٢.٠٤% في عام ٢٠٠٢ م وأن نسبة عدد الذكور هي ٥١.٢% وعدد الإناث ٤٨.٨%. ولقد تضمن التقرير العديد من المؤشرات الخطيرة والدلالات المنذرة من حيث انعكاساتها على مستقبل التنمية البشرية من النواحي الاقتصادية الاجتماعية والثقافية والإنسانية، خاصة في ضوء الموقف الحرج الوارد في تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية في العالم العربي ٢٠٠٢ م والصادر في يونيو الماضي.

وأيادى هنا بلفت النظر إلى بعض هذه المؤشرات والدلالات المنذرة وهناك الكثير من الاستنتاجات الأخرى التي لا يسمح المكان بالإشارة إليها:

عدد السكان في الداخل هو ٦٧.٣١٣ مليون نسمة وفي الخارج ١.٩٠ مليون نسمة يمثلون معظم العاملين في الخارج. ويتضح من هذا استمرار انخفاض عدد العاملين في الخارج وبالتالي انخفاض تحويلات العمالة المهاجرة. وسيستمر معدل انخفاض العمالة في الخارج. ولا بد من إعداد أنفسنا من الآن على انتهاء فرص العمل في الخارج وتوقف التحويلات تماماً في السنوات القليلة القادمة.

رغم انخفاض معدل المواليد إلى ١.٩٩% إلا أن الزيادة السكانية (١.٣ مليون سنوياً) لا زالت تلتهم معظم الزيادة في الدخل القومي. وقد حذر السيد رئيس الجمهورية إلى هذا الموقف الخطر مراراً. ولا بد من العمل بحزم وحسم على تنظيم الأسرة والوصول إلى نسبة أقل من ١.٥% حتى تصل الزيادة إلى الصفر وحتى يمكن أن تظهر على السطح ثمار التنمية الاقتصادية شبه المتوقفة.

أشار التقرير إلى تقدير قوة العمل بحوالي ٢٠.١٧ مليون (فوق ١٥ سنة) منها ٧٨.٤% من الذكور، بزيادة نصف مليون نسمة عن تقديرات ٢٠٠٢ م وتمثل حوالي ٣%. وأكد سيادته أن عدد العاملين هو حوالي ١٨.٢ مليون أي أن نسبة البطالة هي ١٠%. ويدل هذا على أن حوالي ربع سكان مصر (٢٧%) يعملون من أجل إعاشة الغالبية العظمى التي لا تعمل ولا تتج، وهذا هو مصدر التأخر وبطء عجلة التقدم بالمقارنة بنسبة العمالة التي تزيد عن النصف في أوروبا وأمريكا وهي التي تدفع عجلة التنمية والتقدم بسرعة إلى الأمام. إن هذا المؤشر خطير ومنذر بألومح العواقب.

أن عدد العاملين في الحكومة ٥.٣ مليون نسمة (٢٥%) وقطاع الأعمال العام ٠.٩ مليون (٥%) والقطاع الخاص داخل المنشآت وعمال اليوميات حوالي ٥ مليون نسمة (٢٥%) وفي القطاع الخاص خارج المنشآت (المزارع، العمالة الجائلة ٦.٨ مليون نسمة (٣٨%). ويدل هذا

على أن الدولة تسيطر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أرزاق ومستقبل أغلب العاملين، والمنتظرين لفرص العمل. ولهذه النسب دلالات خطيرة ومنذرة أيضاً.

أن نسبة عدد السكان أقل من ١٥ سنة هي ٣٨% ومن سن ١٥-٤٠ منه حوالي ٤١% ومن سن ٤٠-٦٥ حوالي ١٨% وفوق سن ٦٥ هي ٣.٥%. والدلالة الخطيرة هي أن حوالي ٤٠% من سكان مصر في سن التعليم ولهم متطلبات وتطلعات كثيرة وخطيرة وأن حوالي ٨٠% من سكان مصر تحت سن الأربعين. ولهذه النسبة دلالات خطيرة إذ أنها لها تطلعاتها وآمالها واحتياجاتها الملحة، ولها بالتأكيد تداعياتها وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

زيادة متوسط أعمار الذكور إلى ٦٧.٥ سنة (كان ٦٠.١ في عام ١٩٩٦م) وزيادة متوسط أعمار الإناث إلى ٧١.٩ سنة (كان ٦٩ عام ١٩٩٦) وبالطبع تعكس هذه الزيادة ارتفاع مستوى الرعاية الصحية، ولها دلالاتها الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية كما أن لها متطلباتها من حيث احتياجات الرعاية الصحية والثقافية والاجتماعية للمسلمين وإتاحة تسهيلات وخدمات أكثر لقضاء وقت الفراغ والترفيه وغيرها من الخدمات والتأمينات والمتطلبات العديدة.

انخفضت نسبة الأمية إلى ٣٠%، وهي لا زالت نسبة مرتفعة وأن النسبة بين الذكور هي ١٨% وبين الإناث هي ٤٢%. ولا زال هذا المؤشر مقلق بالمقارنة في الموقف في بعض الدول العربية الأخرى.

أن هناك دلالة تدعو جيدة (٤) على انخفاض نمو السكان في القاهرة (٤٧.١%) وهو مؤشر صحي لكبح جماح الكثافة العالية والتكدس السكاني الخطير في العاصمة إلا أن القاهرة الكبرى (وتشمل القاهرة وأجزاء من الجيزة والقليوبية) وصلت إلى حوالي ١٥ مليون نسمة وهو أمر خطير كذلك.

إن دلالات هذه الإحصاءات خطيرة ومنذرة وأرجو من أصحاب القرار في كافة المواقع والمستويات والمجالات الاهتمام باتخاذ القرارات واعتماد السياسات والبرامج الحاسمة لمواجهة تحدياتها ونبعاتها ذلك أن الموقف السكاني هو ركيزة التخطيط والتنمية البشرية المستقبلية.

٣.٨ نظرة متأنية في تقرير التنمية الإنسانية العربية

صدر مؤخرا تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٤ ، عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الخليج تحت عنوان " نحو الحرية في الوطن العربي". وقد تصدر صفحة الغلاف القول المأثور " متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا". وانتهى التقرير في آخر صفحة بجملته شاملة خاتمة: "إن الوطن العربي يجتاز لحظة تاريخية لا تتبل التوفيق أو التفتيق. والتحدى المائل أمام الشعب العربي ، إن هو أراد مجتمع الحرية والحكم الصالح حقا ، هو في إبداع سبيل لكيوية الانتقال حضاريا وبأقل تكلفة مجتمعية ممكنة ، من حبس الحرية والاستبداد إلى الحرية الحقبة والحكم الصالح ، محققا بذلك إنجازا تاريخيا يستحق به في المنظور التاريخي التمتع بالحرية".

لقد تناول التقرير بجرأة وشفافية ومكاشفة الأوضاع في المجتمعات العربية مناقشا أولا تطورات التنمية الإنسانية منذ إصدار التقرير الأخير لعام ٢٠٠٣ ، ومركزا على تصاعد وتأثر المناداة بالإصلاح في إطار بيئة دولية وإقليمية معوقة وتفاعلات مواجهة النواقص من تقدم يخالطه تراجع . ثم اهتم التقرير بتقديم موقف وحال الحرية والحكم في العالم العربي من خلال أوضاع الحريات المدنية والسياسية من النقص الفادح لأحوال الفرد والجماعات بين المحاصرة والانتهاك والإقصاء . وناقش التقرير أزمة الحرية والديموقراطية بعد أحداث ١١ سبتمبر ، واهتم بالتركيز على البنى المعوقة للحرية من خلال بحث اشكالات الحرية والحكم في مطلع الألفية الثالثة مشيرا في مصارحة واضحة وتحليل كاشف: للتناقض بين الحرية في البلدان العربية ومصالح القوى المهيمنة عالميا ، والتي مارست بلا قيود وبلا حدود الانتهاكات في فلسطين والعراق ؛ وكذلك للحرية بدون حركات سياسية مناضلة من أجلها ، وإلى تفسيرات البعض المناوئة للحرية ، وفخ الانتخابات لمررة واحدة ، والتذرع بالخصوصية والظروف الخاصة للمجتمعات بالمنطقة للتوصل من الالتزام بحقوق الإنسان . ثم سلط التقرير ضوءا خاصا على البنية التشريعية والقانونية المتأرجحة بين دساتير تمنح الحقوق وقوانين تصانرها ، أو تحتويها ، ودساتير أخرى تنتهكها وتكبحها . ثم ناقش البنية السياسية وما يعترضها من تقوُّب وأزمات الشرعية والإفقار السياسي ، وتلازم القمع مع إشاعة الفساد. وتبع ذلك مناقشة البنية المجتمعية التي تصارعها وتنتهكها بيئة عالمية وإقليمية تقتصم مزيدا من الحريات إلى إجراءات خنق حرية الفرد والجماعات وتكريس الحكم والإدارة المتسلطة على كافة المستويات في كل المجالات والجبهات .

ولقد بلور التقرير توجهاته التكوينية في رؤية استراتيجية كاشفة ثابتة من خلال بدائل مستقبل الحرية والحكم العربي إما في مسار "الخراب الآتي" أو مسار "الازدهار الإنساني" أو مسار وسط مزجا بين الاثنين وهو الإصلاح المدفوع والمعلمي من الخارج. وانتهى التقرير بتحديد مضمون الإصلاح المطلوب في البنية المجتمعية العربية بضمان الحرية من خلال الإصلاح الداخلي، وفي المستويات القومية وفي العلاقات للحكم على الصعيد العالمي، منتهيا إلى ضرورة انفاذ التداول السلمي للسلطة في البلدان العربية، وصولا إلى الحرية والحكم الصالح من خلال البديل الأسلم في مسار "الازدهار الإنساني". ولقد اهتم التقرير بتسليط الضوء على أحوال

الحرية والممارسات والأوضاع الراهنة والمحاولات الإصلاحية من خلال دراسات ومسح ميداني في خمس مجتمعات عربية ثلاث في المشرق العربي وهي الأردن ولبنان

وفلسطين واثنان في المغرب العربي وهي المغرب والجزائر . كما تضمن مؤشرات على أوضاع الحكم في البلدان العربية وكذلك مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخدمية والبيئية، ومشاركة وتمكين المرأة، واللاجئين .

ولقد طمح التقرير إلى تفعيل الحوار المجتمعي في البلدان العربية حول سبل توسيع نطاق الحرية وإقامة الحكم الصالح ، ذلك أن السبيل السليم للأمن للتعامل مع محاولات التدخل الخارجية يكمن في العمل على مفاضة الضعف العربي وتحقيق المنعة القادرة على تحويل هذه المحاولات من رغبة إلى واقع . وأكد التقرير الذي تحفظت على بعضه أمريكا وبعض الدول العربية على أن الإصلاح المجتمعي الشامل في البلدان العربية لا يطبق الإبطاء أو التأجيل حرصاً على مصالح أو أوضاع محيطية أيا كانت ، ذلك أن المجتمعات التي لا تدعم ولا تحرص على الحرية ، لا تستطيع أن تحافظ على المنجزات الاقتصادية والتنموية، ولا تقوى على التمكن والتصدى ومواجهة التحدي، ولا تطمح إلى ارتقاء معارج التقدم والرفق الإنساني السامية .

وبصرف النظر عن التحفظات والبهفوات والثغرات في التقرير، فلا شك أن به معلومات واقعية سليمة ومدعمة، ويحتوي على تحليل هادف علمي قويم، ويتميز بتقييم منهجي ومنطقي سليم، وينتهي برؤى أمينة واعية هادفة، أن الحال الحاضر صعب وعليل، والموقف الراهن رهيب ذليل ، ولا مناص من التطوير ولا بد من التغيير. إن الواجب يقتضي عزم الأمور، والانطلاق والاقدام نحو الأفق الواعدة للحرية والأمان ، واحقاق الحقوق والنظام مع إرساء العدل والسلام ، بغية إنجاز التنمية الإنسانية العربية الشاملة الحقة والمستحقة .

٣.٩ دلالات محذرة ومحفزة عن التنمية البشرية في مصر

• بالمقارنة مع بعض دول العالم من وحي تقرير الأمم المتحدة

عن التنمية البشرية ٢٠٠٤ الصادر في نيويورك

لقد اعتمد دليل مقياس التنمية البشرية (H·D·I) حسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بنيويورك على عدة مقاييس أساسية هي:-

- متوسط العمر
- التعليم والمعرفة والامية
- الصحة / مياه الشرب / الصرف الصحي
- الموقف الاقتصادي (مستوى المعيشة / الدخل / البطالة)
- المشاركة الفعالة لفتات المجتمع المختلفة في كافة مناحي الحياة
- الخدمات الاجتماعية
- التكنولوجيا المعاصرة والاتصالات
- مشاركة المرأة والحصول التفرقة

١- ترتيب مقياس التنمية البشرية في دول العالم حسب تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤

لقد اشتمل مقياس التنمية البشرية على ١٧٧ دولة (أعضاء الأمم المتحدة ١٩٦) ويلاحظ أن مرتبة مصر هي ١٢٠ وأن بعض دول الخليج ذات معدلات مرتفعة نسبيا (٤٠-٧٠) بسبب ارتفاع دخل البترول وارتفاع دخل الفرد ومستوي الخدمات الاجتماعية والمرافق، بينما الدول العربية الأقل دخلا ومواردا تعاني من مستويات منخفضة نسبيا لمقياس التنمية البشرية، وتتميز الدول الصناعية الكبرى (خاصة مجموعة الثمان G٨) بالمراتب العليا / أمريكا والدول السكندنافية ودول غرب أوروبا واليابان

٢- موقف السكان ٢٠٠٤

• أكد التقرير أن الدول المتقدمة يقل فيها معدل الزيادة السكانية الى ١% أو أقل وقد تتخض سلبا بينما أن الزيادة السكانية في مصر انخفضت من ٢.٢% الى ١.٩% إلا أنها لازالت مرتفعة نسبيا وتلتهم ما يمكن تحقيقه من تنمية واستثمارات

كما يتضح أن نسبة سكان الحضر ترتفع في الدول المتقدمة الى أكثر من ٨٠% بينما تصل في مصر الى ٤٢%، بينما تصل نسبة السكان تحت ١٥ سنة الى حوالي ٣٧% في مصر والدول العربية وتقل الى ٢٠% في أمريكا .

كما نلاحظ أن نسبة عدد السكان في مصر والبلاد العربية فوق ٦٥ سنة هي حوالي ٤% وهذا يعكس انخفاض صمر السكان برغم ارتفاعه مؤخرًا بالمقارنة بالولايات المتحدة والدول المتقدمة التي تبلغ نسبة عدد السكان فوق ٦٥ سنة حوالي ١٢% وهو ما يعنى الحاجة الى اعتمادات واستثمارات متزايدة لدفع المعاشات والتأمينات والرعاية الصحية، والحاجة المتزايدة للخدمات الاجتماعية والترويحية لملئ وقت الفراغ والرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية المتعلزمة .

ويتضح من ذلك أن الهرم السكاني المتفلطح في مصر والدول العربية والدول النامية يحتاج الى استثمارات وإنفاق كبير في مواجهة الاحتياجات المتزايدة للغذاء والتعليم والصحة والإسكان والعمالة والخدمات الاجتماعية وخطة قومية لإصادة توزيع السكان وإيجاد محاور ومناطق جذب للعمل والإنتاج والمشاركة أكثر طموحا وانتشارا بشكل ومنهج غير تقليدي وغير مسبوق .

ويلاحظ أن معدل الخصوبة لكل سيدة هو حوالي (٤) بينما يصل في أمريكا وإسرائيل الى (٢) وهنا يكمن مصدر زيادة المواليد والانفجار السكاني وما يحمله ذلك للدول والمجتمع من أعباء وتبعات ومصاعب وتحديات حمة على كافة الأصعدة .

٣- إحصاءات ومؤشرات التعليم

أوضح التقرير أن التعليم هو أحد المعايير الرئيسية للتنمية البشرية وأورد أن معدل التعليم لدى الكبار (فوق ١٥ سنة) في مصر وصل عام ٢٠٠٢ إلى ٥٥.٦% بينما وصل في البلاد العربية إلى ٦٣.٣% وفي ماليزيا ٨٨% وفي إسرائيل إلى ٩٥.٣% ، كما اهتم التقرير ببيان أن معدل التعليم لدى الشباب (١٥ الى ٢٤ سنة) وصل في مصر إلى ٧٠.٥% وفي البلاد العربية إلى ٧٦.٧% وفي ماليزيا ٩٧% وفي إسرائيل إلى ٩٩.٥% في عام ٢٠٠٢ أيضا، وأشار التقرير كذلك إلى أن نسبة الطلبة في التعليم الابتدائي في عام ٢٠٠٢ في مصر ٩٣% وفي الدول العربية ٧٧% وفي أمريكا ١٠٠%، وفي ماليزيا ٩٥% ، وفي إسرائيل ١٠٠% ، أما نسبة الطلبة في التعليم الثانوي في عام ٢٠٠٢ هي ٨١% في مصر و٨٥% في أمريكا و٨٨% في إسرائيل .

وأورد التقرير أن معدل الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الدخل القومي في مصر هو ٣.٧% وفي أمريكا ٥.٢% وفي ماليزيا ٧.٩% وفي إسرائيل ٧.٣% .

من هذه المؤشرات يتضح أن مضاعفة الاستثمار في نوعية ومستوى وجودة التعليم لا مناص منها من أجل اللحاق بركب التطور والتنمية والتقدم فالأمر جد خطير وأزمة التعليم في مصر مستحكمة ومتحكمة ولا مستقبل بدون السيطرة عليها وتملك مقدراتها ومقاديرها .

٤- إحصاءات ومؤشرات الخدمات الصحية

برغم التحسن الظاهر في الخدمات الصحية إلا أن نسبة الإنفاق على الخدمات الصحية من الدخل القومي عام ٢٠٠٢ هي ١.٩% في مصر، ٦.٢% في أمريكا، ٢.١% في ماليزيا، ٦% في إسرائيل ويبلغ نصيب الفرد السنوي من الإنفاق العام ١٥٣ دولار في مصر، ٤٤٨٧ دولار في أمريكا، ٣٤٥ دولار في ماليزيا، ١٨٣٦ دولار في إسرائيل ولا بد هنا من تقويم هذا الموقف ومضاعفة الإنفاق على الخدمات الصحية لتأثيرها الفعال على التنمية البشرية الهادفة، ذلك أن معدل طول العمر لازل منخفض في مصر ٦٨.٨ بينما يصل إلى ٧٧ في أمريكا، ٧٩ في إسرائيل، وأن معدل وفيات الأطفال لكل ١٠٠٠ هو ٣٥ في مصر، ٤٨ في الدول العربية، ٧ في أمريكا، ٨ في ماليزيا، ٦ في إسرائيل، ومعدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة هو ٨٤ في مصر، ٨ في أمريكا، ٣٠ في ماليزيا، ٥ في إسرائيل

٥- إحصاءات ومؤشرات الأداء الاقتصادي والتجارة

أكد تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية ٢٠٠٤ أن إجمالي الدخل القومي في مصر (عدد السكان ٧٠.٥ مليون) هو ٨٩.٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٢، بينما المعدل للدول العربية هو ٧٠٦.٥ مليار دولار وأمريكا (٢٩١ مليون نسمة) هو ١٠٣٨٣.١ مليار دولار وفي ماليزيا (٢٤ مليون نسمة) ٩٤.٩ مليار دولار وفي إسرائيل (٦.٣ مليون نسمة) هو ١٠٣.٧ مليار دولار (يجب الاهتمام بمقارنة هذه الأرقام بعدد السكان في كل دولة ومواردها الطبيعية والصناعية الخدمية وغيرها) .

ووصل متوسط دخل الفرد في مصر في عام ٢٠٠٢ إلى ١٣٥٤ دولار وفي الدول العربية ٢٤٦٢ دولار، وفي ماليزيا ٨٩٠٠ دولار (٢٠٠٤)، وفي أمريكا ٣٦٠٠٦ دولار، وفي إسرائيل ١٥٧٩٢ دولار، وبلغ معدل نمو الدخل القومي في عام ٢٠٠٢ في مصر ٢.٥% وفي الدول العربية ١% وفي أمريكا ٢% وفي ماليزيا ٥%، وفي إسرائيل ١.٨% .

كما أبرز التقرير الانطلاقة المشهودة للنمو الاقتصادي وزيادة معدل الدخل القومي في الصين في عام ٢٠٠٢ (١.٣ مليار نسمة / معدل النمو ٨.٦%) وفي الهند (١.٠٤٩ مليار نسمة / معدل النمو ٧.٥%) وكوريا الجنوبية (٤٧ مليون نسمة / معدل النمو ٤.٧%) وهذه الحقائق الملفتة للتنمية المنطلقة في أكبر دولتين في العالم من حيث عدد السكان (والذي يعادل أكثر من ثلث سكان العالم) وبرغم كونها من دول العالم الثالث وانتشار التخلف في مناحي مختلفة للتنمية البشرية إلا أن عجلة التنمية الاقتصادية أطلقت معها التنمية في المجالات الأخرى السياسية والاجتماعية والتعليمية والثقافية .

إن التجربة الديمقراطية في ماليزيا والهند والإنجازات المبهرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية لدول من العالم الثالث تستحق الدراسة والتدبر والاعتبار . فبالنسبة لدولة ماليزيا فمن المعروف أنها إحدى دول جنوب شرق آسيا المسماة بالنمو السريع المتفوق اقتصاديا وبرغم أنها شعب غالبيتها من المسلمين فهي متعددة الأعراق والأديان واللغات والمعتقدات ويبلغ تعداد سكانها ٢٤ مليون نسمة وتحت حكم دكتور مهاتير محمد رئيس وزرائها السابق لمدة ٢٢ عاما وقد أمكنه تحقيق المعجزة الاقتصادية وارتفع دخلها القومي إلى ٢١٥ مليار دولار بمعدل بلغ نحو ٥% واحتلت المرتبة الـ ١٧ ضمن دول العالم الصاعدة اقتصاديا، وانخفضت فيها نسبة عدد سكانها تحت خط الفقر من ٥٢% إلى ٥%، وارتفع متوسط دخل الفرد من ١٢٠٠ دولار إلى ٨٩٠٠ دولار في العام وانخفضت البطالة من ٢٥% إلى ٢% خلال السنوات العشرين، وبلغت نسبة الصادرات الصناعية سنويا ٨٥% من إجمالي الصادرات .

وأوضح التقرير أن الواردات من البضائع والخدمات كنسبة من الدخل القومي في عام ٢٠٠٢ هي ٢٣% في مصر وفي الدول العربية ٣٠% وفي أمريكا ١٤% وفي ماليزيا ٩٧% وفي إسرائيل ٤٦% بينما بلغت الصادرات ١٦% في مصر و ٣٦% في الدول العربية (البتروك) و ١٠% في أمريكا و ١١٤% في ماليزيا و ٣٧% في إسرائيل .

وأبرز التقرير أرقاما هامة ذات دلالات خطيرة وهي أن الصادرات الخام كنسبة من الصادرات تمثل ٤٧% في مصر و ١٤% في أمريكا و ١٩% في ماليزيا (المطاط) و ٧% في إسرائيل، بينما الصادرات ذات التقنيات العالية والقيمة المضاعفة الزائدة تمثل من صادرات مصر ١% وفي أمريكا ٣٢% وفي إسرائيل ٢٠% وفي ماليزيا ٥٨% في عام ٢٠٠٢ .

٦- إحصاءات ومؤشرات استخدام التقنيات وإنتاجها

اعتبر التقرير أن استخدام وإنتاج التكنولوجيا المتقدمة هو أحد المعايير الهامة للتنمية البشرية، وقد أظهر التقرير أن عدد خطوط التليفونات لكل ١٠٠٠ نسمة في مصر عام ٢٠٠٢ هو ١١٠ والدول العربية هو ٨١ وفي أمريكا ٦٤٦ وفي ماليزيا ١٩٠ وفي إسرائيل ٤٥٣ . أما بالنسبة للتليفون المحمول فتشير الإحصاءات لعام ٢٠٠٢ أن العدد لكل ١٠٠٠ نسمة هو ٦٧ في مصر و ٨٥ في الدول العربية و ٤٨٨ في أمريكا و ٣٧٧ في ماليزيا و ٩٥٥ في إسرائيل . ومن ناحية استخدام الإنترنت لكل ١٠٠٠ نسمة فهو ٢٨.٢ في مصر و ٢٨ في الدول العربية و ٥٥١.٤ في أمريكا و ٣١٩ في ماليزيا و ٣٠١.٤ في إسرائيل .

ولقد أبرز التقرير إحصاءا هاما ذا دلالة بالنسبة للاختراع والإبداع والإنتاج وهو عدد العلماء والمهندسين العاملين في الأبحاث والتنمية مؤكدا للحقيقة والأسباب وراء التخلف أو البطء في تحقيق التنمية والتطور والإبداع في مصر والدول العربية والتي تستورد إبداع وإنتاج الآخرين دون أن تكون منشأة ومنتجة للاختراعات والإبداعات . ففي مصر وصل العدد لكل مليون نسمة في عام ٢٠٠١ إلى ٤٩٣ (٤) بينما وصل العدد في أمريكا إلى ٤٠٩٩ وفي إسرائيل إلى ١٥٦٣ وفي السويد ٥١٨٦ وفي ألمانيا ٣١٥٣ وفي فرنسا ٢٧١٨ وفي اليابان ٥٣٢١، وفي ماليزيا ١٦٠ .

ولا شك في أن من الضروري الإسراع واللاحاق بركب إمكانات التقدم والتطور التكنولوجي فلا تنمية شاملة أو تقدم بدون تملك زمامها والتمكن منها والتحكم فيها . ويبدو أن الإحصاء في مصر شمل مجموع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ومراكز البحوث والتي كلما ينتج عنها اختراعات وإبداعات علمية أو صناعية بسبب قصور الاعتمادات وغياب الإمكانيات والمراجع وغيرها من أسباب معروفة للكافة .

٧- إحصاءات ومؤشرات الطاقة والبيئة

يعتبر مؤشر الحفاظ علي البيئة وارتفاع استهلاك الطاقة أحد مؤشرات التنمية البشرية المتطورة وأحد دلالات التقدم، ولقد أشار تقرير الأمم المتحدة لسنة ٢٠٠٤ أن استخدام الطاقة الكهربائية قد ارتفع في مصر من ٤٣٣ ك. وات/ ساعة عام ١٩٨٠ إلى ١١٢٩ عام ٢٠٠٠ بالمقارنة بـ ٦٢٦ (١٩٨٠) و ١٧٨٣ (٢٠٠١) في الدول العربية بينما ارتفع الاستهلاك من ١٠٣٣٦ ك. وات/ ساعة إلى ١٣٢٤١ في أمريكا ومن ٧٤٠ إلى ٣٠٢٩ في ماليزيا ومن ٣١٨٧ (١٩٨٠) إلى ٦٥٩١ في إسرائيل، وتعكس هذه الأرقام بعض المؤشرات إلي التطور والتقدم السريع الحادث في البلاد المتقدمة في توفير الأنظمة والآليات والتجهيزات والأجهزة اللازمة للإنتاج والخدمات للقطاع العريض من المواطنين في مختلف المواقع والأقاليم .

٨- إحصاءات وأولويات الإنفاق الحكومي العام

إن نظرة سريعة فاحصة للمعدلات والإحصاءات لنسب الإنفاق الحكومي يتلا حظ لنا فوراً أن عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية تركز محورياً على نسبة الإنفاق الحكومي والاستثمارات العامة والخاصة في مجال التعليم والصحة، فمثلاً في مجال الإنفاق الحكومي على التعليم تعادل نسبته في أمريكا وإسرائيل وماليزيا ضعف النسبة في مصر، وفي مجال الصحة ثلاثة أضعاف . وهذه أمور وحقائق أصبحت واضحة للكافة ولا بد من تصحيح الموقف لكي تحقق أهداف التنمية والتطور

٩- مشاركة المرأة في الحياة العامة والنشاط الاقتصادي

إن المؤشرات الواردة في التقرير واضحة في التلذليل على مشاركة أكبر للمرأة في الدول المتقدمة والصاعدة كماليزيا بينما أنها شبه ثابتة في الدول العربية، وتتميز مصر بمشاركة المرأة في البرلمان (٦.١ %) منذ منتصف القرن الماضي ، وتتولى مناصب عامة في الوزارة والقضاء والمواقع القيادية في الأجهزة التنفيذية للدولة (٩%) . كما يتضح مشاركة أكبر للمرأة في مصر (٣٥.٩ %) عنه للرجال وخاصة في النشاط الاقتصادي الزراعي (٣٩%) وفي الخدمات (٥٤%) إلا أنه هناك الكثير من المواقع والأنشطة الإنتاجية التي لازالت تتطلع لمشاركة فعالة و متساوية ومتوازنة فيها .

خاتمة:

وهكذا فإنه لا شك أن الدلالات الخطيرة والمؤشرات البليغة (ولغة الأرقام لا تتجمل ولا تخدع) التي أوضحتها الإحصاءات الواردة في تقرير التنمية البشرية الصادرة في شهر يوليو ٢٠٠٤ عن برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة عن عام ٢٠٠٤ من نيويورك قد تفيد كل مواطن وعالم وصاحب قرار وكل من يهيمه الأمر في مصر في معرفة موقعنا من ركب التنمية المتسارع حول العالم بالمقارنة بدول المنطقة والدول المتقدمة، حيث قد تم اختيار إحصاءات ومؤشرات بعض هذه الدول والتي تمثل بالنسبة لمصر دول الجوار مثل الدول العربية وإسرائيل والدول النامية مثل ماليزيا والدول المتقدمة مثل أمريكا .

إن السيطرة والنفوذ الدولي في العقود القلماة من الألفية الثالثة لن تكون بالضرورة بالسلاح الحربي ولكن بالغزو الاقتصادي والحضري والثقافي والتنقي، والدلائل والمؤشرات علي هذه المرامي والأفاق ظاهرة للعيان منذ أزمان .

وما اتفاقيه التجارة الدولية وغلبة عصر العولمة والعالم أحادي التطب وانتشار الثقافة وتظم ومنهجية الحياة الغربية شرقا وغربا وشمالا وجنوبا إلا بدايات الفيضان والسيول الهادرة، ذلك أن الأزمات الطاحنة قد تولدت عنها العلامات الحالية المنذرة للجحافل الزاحفة والرياح العاصفة والسيول الجارفة التي يتمخض عنها الآن ضياع الحدود وتصدع الجسور وانهيار السدود .

والواجب يقضي أن نحزم أمرنا ونشد أزرنا ونحشد قوانا وأن نضع الاستراتيجيات الهادفة بعيدة المدى ونقر الأطر والخطط والسياسات والبرامج والمشروعات المتناسقة والمتكاملة زمانا ومكانا وعلي كل المستويات والمجالات والأصعدة والمراحل بهدف إصلاح الموقف وتدارك الملييات ومواجهة الأزمات ومجابهة التحديات والاستفادة من تجارب ونجاحات دول ذات ظروف مشابهة حققت طفرات مشهودة في منظومة التنمية البشرية المستدامة والمتكاملة .

نوفمبر ٢٠٠٤

ملحق (1)

ترتيب مقياس التنمية البشرية في دول العالم حسب تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بنيويورك:

▪ دول المغرب العربي

٦١	- ليبيا
٩١	- تونس
١٠٧	- الجزائر
١٢٠	- مصر
١٢٦	- المغرب
١٣٨	- السودان

▪ دول المشرق العربي

٨٣	- لبنان
٩٠	- الأردن
١١٠	- سوريا

▪ دول الخليج العربي

٣٧	- البحرين
٤٤	- قطر

٤٦	- الكويت
٤٦	- دولة الإمارات
٧٣	- المملكة السعودية
٧٩	- عمان
١٤٨	- اليمن

▪ دول افريقية

١٥٦	- السنغال
١٦٠	- تنزانيا
١٦٣	- زامبيا
١٦٤	- انجولا

▪ دول اوروبية أمريكية

١	- النرويج
٣	- السويد
٧	- الولايات المتحدة
٨	- كندا

١١	- الدنمارك
١٣	- المملكة المتحدة
١٧	- فرنسا
١٨	- ألمانيا
١٩	- أستراليا
٢١	- إيطاليا
٢٤	- اليونان
٥٥	- المكسيك
٦٣	- روسيا
٩٦	- تركيا

■ دول آسيوية

٩	- اليابان
٢٢	- إسرائيل
١٠٤	- الصين
١٠٦	- إيران

ملحق (٢)

■ الأداء الإقتصادي :

أمريكا	إسرائيل	معدل الدول العربية	مصر	اجمالي الدخل القومي (مليار دولار)
١٠٠٦٥.٥	١٢٥.٩	٧٠٦.٥	٩٨.٥	عام ٢٠٠١
٣٥٢٧٧	١٩٧٩.٠	٥٠٣٨	٣٥٢٠	متوسط دخل الفرد سنويا عام ٢٠٠١ (دولار)
%٢	%٢	%٠.٣	%٢.٨	- معدل نمو الدخل القومي سنويا/ نسمة
				- معدل الزيادة السنوية في أسعار السلع الاستهلاكية
%٢.٧	%٨.٩	—	%٨.١	عام ٢٠٠١-١٩٩٠
%٢.٨	%١.١	—	%٢.٣	عام ٢٠٠١-٢٠٠٠

■ مؤشرات التجارة:

- الواردات من البضائع والخدمات كنسبة من الدخل القومي

%١١	%٤٥	%٣٩	%٣٣	عام ١٩٩٠
%١٥	%٤٧	%٢٩	%٢٣	عام ٢٠٠١

- الصادرات من البضائع والخدمات كنسبة من الدخل القومي

عام ١٩٩٠	%٢٠	%٤٠	%٣٥	%١٠
عام ٢٠٠١	%١٨	%٣٧	%٤٧	%١١

- الصادرات الخام كنسبة من البضائع المصدرة

عام ١٩٩٠	%٥٧	—	%١٣	%٢٢
عام ٢٠٠١	%٦٠	—	%٦	%١٤

- الصادرات المصنعة كنسبة من البضائع المصدرة

عام ١٩٩٠	%٤٢	%٢٠	%٨٧	%٧٤
عام ٢٠٠٠	%٣٣	%١٩	%٩٤	%٨٢

- الصادرات من التقنيات العالية كنسبة من

الصادرات المصنعة

عام ١٩٩٠	صفر	%١	%١١	%٣٢
عام ٢٠٠٠	%١	%٢	%٢٥	%٣٢

٣.١٠ ملاحظات عن الموقف التنموي في مصر ٢٠٠٥ من خلال تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥ الصادر في نيويورك

تمهيد:

صدر حديثاً التقرير السنوي للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في نيويورك تحت عنوان: التعاون الدولي في مقترق الطرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم اللامساواة. ولقد وصف مدير عام البرنامج التقرير بأنه السادس ضمن سلسلة سنوية منتظمة وبأنه جوهرة الناج لأشعة البرنامج الفكري وجهوده التنموية، وأشد بما حققته التقارير الخمس السابقة من المساعدة والتحفيز التنموي من أجل تكثيف الموارد والجهود والطاقات بهدف تحقيق أهداف التنمية الألفية بحلول عام ٢٠١٥. ولقد أشار المدير العام إلى التحديات الخطيرة والمؤشرات المنذرة التي نتفاهم في عالم غير عادل يفتقر إلى العدل والمساواة والحرية يعيش ٢٠% من السبعة مليارات من سكانه على أقل من دولار في اليوم بينما يتفق ٢٠% آخرون في بلاد متقدمة دولارين على فجان قهوة! عالم يطيح فيه المرض بسكان الدول المتخلفة منها ٤٠ مليون يعانون من الإيدز في إفريقيا مات منهم ٣ مليون في عام ٢٠٠٣ وأصيب ٥ مليون جدد. عالم لا يجد الدواء أو الماء أو الغذاء، عالم تعصف به الأعاصير والطبيعة الغاضبة من التسونامي في جنوب شرق آسيا في ديسمبر ٢٠٠٤ ملتهما ٣٠٠٠٠٠ نسمة الي فيضانات وزلازل في آسيا وكثرينا في لوزيانا، وريتا في تكساس، عالم يموت ١٢٠٠ طفل فيه كل ساعة بما يعادل ثلاث كوارث تسونامي كل شهر، بينما لا أحد يحرك ساكنا في منع هذه الكوارث الإنسانية المرتبطة بالمرض والفقر وغياب الضمير وليس بالطبيعة.

وخلال التقارير الخمس السابقة عن التنمية البشرية استند إعداد مقياس التنمية البشرية لدول العالم على الأهداف والمؤشرات الألفية وصولاً إلى تحقيق التنمية البشرية المتكاملة والشاملة للألفية:

- محو الفقر والجوع القاسي.
- في خلال ٢٥ عام (١٩٩٠ - ٢٠١٠) يتم التخفيض إلى النصف عدد السكان الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية.
- تحقيق التعليم الابتدائي الكامل لفئات المن الأولى لكافة الذكور والإناث بحلول عام ٢٠١٥.

- تحقيق المساواة بين الجنسين والمشاركة الفعالة للمرأة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية بكافة مستوياتها بحلول ٢٠١٥ وهي من أهداف التنمية الألفية ٢٠١٥ Millennium Development Goals (M.D.G) by
- تخفيض معدل وفيات الأطفال تحت سن ٥ سنوات إلى الثلث بحلول عام ٢٠١٥.
- تحسين صحة الأم وتخفيض معدل وفيات الأمهات إلى الربع بحلول عام ٢٠١٥.
- مكافحة الإيدز والملاريا والأمراض المعدية الأخرى وإيقاف انتشارها بحلول عام ٢٠١٥ ويده انحسارها والقضاء عليها.
- تحقيق أهداف التنمية البيئية المستدامة وإدراج أهدافها ومشروعاتها ضمن خطط وبرامج ومشروعات التنمية للدول وإيقاف معدلات فقد الموارد الطبيعية والبيئية ومهدداتها وملوثاتها.
- تخفيض نسبة السكان المحرومين من مياه الشرب الصالحة وأنظمة الصرف الصحية إلى النصف بحلول ٢٠١٥.
- تحقيق إنجاز واضح في مستوي ونوعية الحياة لسكان العشرانيات.
- تنمية وتحقيق المشاركة الفعالة لكافة الفئات في تحقيق التنمية البشرية الشاملة واعتماد الأطر السياسية والتنفيذية والالتزام بها من أجل الحكومة الصالحة والتنمية المتوازنة والنكافؤ بين كافة الفئات دول أي تفرقة كانت وتقليص الفقر والمعاناة والحرمان قوياً ودولياً.
- تلبية الاحتياجات الخاصة والمصاعب الخائفة للدول الفقيرة خاصة بالنسبة لاتفاقية الجات والتعريف الجمركية والتصدير وفتح الأسواق للتصدير، وإلغاء الديون المجمعة خاصة كما نشر للدول التي تبرهن على إتباع سياسات وتحقيق إنجازات في مجال تخفيض الفقر.
- حل مشاكل التسويق والتجارة مع الدول المحرومة من موانئ وأنظمة وكوادر تعينها على تصريف منتجاتها.
- تحقيق سياسات وبرامج ومشروعات لتشغيل الشباب بالتكامل بين الدول الغنية والفقيرة.
- إتاحة الأدوية الضرورية للدول الفقيرة خاصة بالنسبة للأمراض الخطيرة المنتشرة.
- إتاحة إمكانات ووسائل التكنولوجيا الحديثة في المعلومات والاتصالات بالتعاون مع القطاع الخاص.

ولقد اعتمد دليل مقياس التنمية البشرية (H·D·I) حسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بنيويورك على عدة مقاييس أساسية هي: -

- متوسط العمر.
- التعليم والمعرفة والامية.
- الصحة / مياه الشرب / الصرف الصحي.
- الموقف الاقتصادي (مستوى المعيشة / الدخل / البطالة).
- المشاركة الفعالة لفئات المجتمع المختلفة في كافة مناحي الحياة.
- الخدمات الاجتماعية.
- التكنولوجيا المعاصرة والاتصالات.
- مشاركة المرأة واتحسار التفرقة.

ولم تهتم أسس المقياس (H.D.I) كثيرا ببيان انتشار ونوعية الخدمات الصحية أو مدى تمتع المواطن بحقوقه السياسية والمشاركة الديمقراطية ومساهمة المرأة في التنمية وتوفر فرص العمالة ونسبة البطالة والامية وهي معايير متوفرة في الدول المتقدمة.

أولاً: ترتيب مقياس التنمية البشرية في دول العالم حسب تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥

ولقد اشتمل مقياس التنمية البشرية على ١٧٧ دولة (أعضاء الأمم المتحدة ١٩٦) ويلاحظ أن مرتبة مصر هي ١١٩ وقد تحسنت عن المرتبة ١٢٠ في عام ٢٠٠٤ وأن بعض دول الخليج ذات معدلات مرتفعة نسبيا (قطر ٤٠، الإمارات ٤١، الكويت ٤٤، عمان ٧١، ليبيا ٥٨) بسبب ارتفاع دخل البترول وارتفاع دخل الفرد ومستوى الخدمات الاجتماعية والمرافق، بينما الدول العربية الأقل دخلا وموارد تعاني من مستويات منخفضة نسبيا لمقياس التنمية البشرية (تونس ٨٩، الجزائر ١٠٣، سوريا ١٠٦)، وتتميز الدول الصناعية الكبرى (خاصة مجموعة الثمان G٨) بالمراتب العليا (النرويج ١، أمريكا ١٠، اليابان ١١، إنجلترا ١٥، فرنسا ١٦، إيطاليا ١٨، ألمانيا ٢٠، إسرائيل ٢٣، ماليزيا ٦١).

والجدول رقم (١) يوضح ترتيب مقياس التنمية البشرية في دول العالم حسب تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥ الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في نيويورك، وبالإضافة إلى جداول المقارنة الاستدلالية تم التأكيد على إحصاءات عن مصر ومعدل الدول العربية وماليزيا كدولة آسيوية مبهرة في معدلاتها وتقدمها وكذلك الولايات المتحدة أكبر دولة وإسرائيل كإحدى دول المنطقة المرتبطة اقتصاديا بالمعدلات الغربية حيث أن المواجهة في المستقبل ستكون مع دول الجوار الاقتصادية وتقنية وحضارية وثقافية.

أكد التقرير أن الدول المتقدمة يقل فيها معدل الزيادة السكانية إلى ١% أو أقل بكثير وقد تنخفض سلباً بينما أن الزيادة السكانية في مصر انخفضت من ٢.٢% إلى ١.٨% إلا أنها لازالت مرتفعة نسبياً بالمقارنة بإندونيسيا ١.١% أو الهند ١.٤% أو تركيا ١.٢% وتلتهم ما يمكن تحقيقه من تنمية واستثمارات.

كما يتضح أن نسبة سكان الحضر ترتفع في الدول المتقدمة إلى أكثر من ٨٠% بينما تصل في مصر إلى ٤٢.٢%، وفيها تصل نسبة السكان تحت ١٥ سنة إلى حوالي ٣٤.٣% في مصر والدول العربية وتقل إلى ٢١.١% في أمريكا.

كما نلاحظ الارتفاع الواضح في نسبة السكان في مصر والبلاد العربية فوق ٦٥ سنة وهي حوالي ٤% وبالمقارنة بالولايات المتحدة والدول المتقدمة التي تبلغ نسبة عدد السكان فوق ٦٥ سنة حوالي ١١% وهو ما يعنى الحاجة إلى اعتمادات واستثمارات متزايدة لدفع المعاشات والتأمينات والرعاية الصحية، والحاجة المتزايدة للخدمات الاجتماعية والثروية ملئ وقت الفراغ والرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية المتعاظمة.

ويتضح من التقرير وكذلك تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في مصر عن عام ٢٠٠٥ أن الهرم السكاني المتقاطع في مصر والدول العربية والدول النامية يحتاج إلى استثمارات وإنفاق كبير في مواجهة الاحتياجات المتزايدة للغذاء والتعليم والصحة والإسكان والعائلة والخدمات الاجتماعية وخطة قومية لإعادة توزيع السكان وإيجاد محاور ومناطق جذب للعمل والإنتاج والمشاركة أكثر طموحاً وانتشاراً بشكل ومنهج غير تقليدي وغير مسبوق.

ويلاحظ أن معدل الخصوبة لكل سيدة هو حوالي (٣.٣) وهو مرتفع ومقلق بينما يصل في أمريكا إلى (٢) وإسرائيل إلى (٢.٩) وهنا يكمن مصدر زيادة المواليد والانفجار السكاني وما يحمله ذلك للدول والمجتمع من أعباء وتبعات ومصاعب وتحديات جمة على كافة الأصعدة.

ثالثاً: إحصاءات ومؤشرات التعليم

أوضح التقرير أن التعليم هو أحد المعايير الرئيسية للتنمية البشرية وأورد أن معدل التعليم لدى الكبار (فوق ١٥ سنة) في مصر وصل عام ٢٠٠٣ إلى ٥٥.٦% بينما وصل في البلاد العربية إلى ٦٤.١% وفي ماليزيا ٨٨.٧% وفي إسرائيل إلى ٩٦.٩%، كما اهتم التقرير ببيان أن معدل التعليم لدى الشباب (١٥ إلى ٢٤ سنة) وصل في مصر إلى ٧٣.٢% وفي البلاد العربية إلى ٨١.٣% وفي ماليزيا ٩٧.٢% وفي

إسرائيل إلى ٩٩.٦% في عام ٢٠٠٣ أيضا، وأشار التقرير كذلك إلى أن نسبة الطلبة في التعليم الأساسي في عام ٢٠٠٣ في مصر ٩١% وفي أمريكا ٩٢%، وفي ماليزيا ٩٣%، وفي إسرائيل ٩٩%، أما نسبة الطلبة في التعليم الثانوي في عام ٢٠٠٣ هي ٨١% في مصر و ٨٨% في أمريكا و ٨٩% في إسرائيل.

وأورد التقرير أن معدل الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الدخل القومي في مصر هو ٣.٩% وفي أمريكا ٥.٧% وفي ماليزيا ٨.١% وفي إسرائيل ٧.٥%.

من هذه المؤشرات يتضح أن مضاعفة الاستثمار في نوعية ومستوى وجودة التعليم لا مئاضق منها من أجل اللحاق بركب التطور والتنمية الإنسانية والتقدم الاقتصادي فالأمر جد خطير وأزمة التعليم في مصر مستحكمة ومتحكمة ولا مستقبل بدون السيطرة عليها وتملك مقدراتها ومقاييرها.

رابعاً: إحصاءات ومؤشرات الخدمات الصحية

برغم التحسن الظاهر في الخدمات الصحية إلا أن نسبة الإنفاق على الخدمات الصحية من الدخل القومي عام ٢٠٠٢ متدنية وهي تساوي ١.٨% في مصر، بينما تصل ٦.٦% في أمريكا، ٦% في إسرائيل ويبلغ نصيب الفرد السنوي من الإنفاق العام ١٥٣ دولار في مصر، ٤٤٨٧ دولار في أمريكا، ٣٤٥ دولار في ماليزيا، ١٨٢٩ دولار في إسرائيل. ولا بد هنا من تقويم هذا الموقف ومضاعفة الإنفاق على الخدمات الصحية لتأثيرها الفعال على التنمية البشرية الهادفة، ذلك أن معدل طول العمر لازال منخفض في مصر ٦٩.٦ بينما يصل إلى ٧٧.٣ في أمريكا، ٧٩.٧ في إسرائيل، وأن معدل وفيات الأطفال لكل ١٠٠٠ هو ٣٣ في مصر، ٤٨ في الدول العربية، ٧ في أمريكا، ٧ في ماليزيا، ٥ في إسرائيل، ومعدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة هو ٨٤ في مصر، ١٧ في أمريكا، ٤١ في ماليزيا، ١٧ في إسرائيل وهذه النسب خطيرة في مصر ودليل على التخلف ولا بد من مواجهة حاسمة معها.

خامساً: إحصاءات ومؤشرات الأداء الاقتصادي والتجارة

أكد تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية ٢٠٠٥ أن إجمالي الدخل القومي في مصر (عدد السكان ٧١.٣ مليون) هو ٨٢.٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٣، بينما المعدل للدول العربية هو ٧٧٣.٤ مليار دولار وأمريكا (٢٩٢.٦ مليون نسمة) هو ١٠٩٤٩ مليار دولار وفي ماليزيا (٢٤.٤ مليون نسمة) ١٠٣.٧ مليار دولار وفي إسرائيل (٦.٥ مليون نسمة) هو ١١٠.٢ مليار دولار (يجب الاهتمام بمقارنة هذه الأرقام بعدد السكان في كل دولة ومواردها الطبيعية والصناعية والخدمية وغيرها).

ووصل متوسط دخل الفرد في مصر في عام ٢٠٠٣ إلى ١٢٢٠ دولار وفي الدول العربية ٢٦١١ دولار، وفي ماليزيا ٤١٨٧ دولار (٢٠٠٣)، وفي أمريكا ٣٧٦٤٨ دولار، وفي إسرائيل ١٦٤٨١ دولار، وبلغ معدل نمو الدخل القومي في عام ٢٠٠٣ في مصر ٢.٧% وفي الدول العربية ٠.٢% وفي تركيا ٩% (٧٠ مليون

نسمة) وفي أمريكا ٢% وفي ماليزيا ٣.٩%، وفي إسرائيل ١.٩%، وهذه الإحصاءات تدل على مدى التخلف الاقتصادي والاجتماعي المستحكم والواجب مواجهته بجرأة وعزم.

كما أبرز التقرير الانطلاقة المشهودة للنمو الاقتصادي وزيادة معدل الدخل القومي في الصين في عام ٢٠٠٣ (١.٣ مليار نسمة / معدل النمو ٨.٢%) وفي الهند (١.٠٧ مليار نسمة / معدل النمو ١٢% في الربع الثاني من عام ٢٠٠٥) وهذه الحقائق الملفتة للتنمية المطلقة في أكبر دولتين في العالم من حيث عدد السكان (والذي يعادل أكثر من ثلث سكان العالم) وبرغم كونها من دول العالم الثالث وانتشار التخلف في مناحي مختلفة للتنمية البشرية إلا أن عجلة التنمية الاقتصادية أطلقت معها التنمية في المجالات الأخرى السياسية والاجتماعية والتعليمية والثقافية.

إن التجربة الديمقراطية في ماليزيا والهند والإنجازات المبهرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية لدول من العالم الثالث تستحق الدراسة والتدبر والاعتبار. فبالنسبة لدولة ماليزيا فمن المعروف أنها إحدى دول جنوب شرق آسيا المعصاة بالنمو السبع المتوقعة اقتصاديا وبرغم أنها شعب غالبيتها من المسلمين فهي متعددة الأعراق والأديان واللغات والمعتقدات ويبلغ تعداد سكانها ٢٤ مليون نسمة وتحت حكم دكتور مهاتير محمد رئيس وزرائها السابق لمدة ٢٢ عاما وقد أمكنه تحقيق المعجزة الاقتصادية وارتفع دخلها القومي إلى ٢١٥ مليار دولار بمعدل بلغ نحو ٥% واحتلت المرتبة الـ١٧ ضمن دول العالم الصاعدة اقتصاديا، وانخفضت فيها نسبة عند سكانها تحت خط الفقر من ٥٢% إلى ٥%، وارتفع متوسط دخل الفرد من ١٢٠٠ دولار إلى ٨٩٠٠ دولار في العام وانخفضت البطالة من ٢٥% إلى ٢% خلال السنوات العشرين، وبلغت نسبة الصادرات الصناعية سنويا ٨٥% من إجمالي الصادرات.

وأوضح التقرير أن الواردات من البضائع والخدمات كنسبة من الدخل القومي في عام ٢٠٠٣ هي ٢٤% في مصر وفي الدول العربية ٣٠% وفي أمريكا ١٤% وفي ماليزيا ٩٣% وفي إسرائيل ٤٤% بينما بلغت الصادرات ٢٢% في مصر و٣٦% في الدول العربية (البتروول؟) و١٠% في أمريكا و١٤% في ماليزيا و٣٧% في إسرائيل.

وأبرز التقرير أرقاما هامة ذات دلالات خطيرة وهي أن الصادرات الخام في عام ٢٠٠٣ كنسبة من الصادرات تمثلت ٦٣% في مصر و١٦% في أمريكا و٢٢% في ماليزيا (المطاط) و٧% في إسرائيل، بينما الصادرات ذات التقنيات العالية والقيمة المضافة الزائدة تمثل من صادرات مصر (٥٠%) وفي أمريكا ٣١% وفي إسرائيل ١٣% وفي ماليزيا ٥٨% في عام ٢٠٠٣. وهذه الأرقام تعكس بعض أسباب التخلف الاقتصادي في مصر بالمقارنة بالدول الأخرى التي تغلب السلع المصنعة على صادراتها وزيادة دخلها وارتفاع معدلات التطور فيها.

سادساً: إحصاءات ومؤشرات استخدام التكنيات وإنتاجها

اعتبر التقرير أن استخدام وإنتاج التكنولوجيا المتقدمة هو أحد المعايير الهامة للتنمية البشرية، وقد أظهر التقرير أن عدد خطوط التليفونات لكل ١٠٠٠ نسمة في مصر عام ٢٠٠٣ هو ١٢٧ والدول العربية هو ٩٤ وفي أمريكا ٦٢٤ وفي ماليزيا ١٨٢ وفي إسرائيل ٤٥٨. أما بالنسبة للتليفون المحمول فنشير الإحصاءات لعام ٢٠٠٣ أن العدد لكل ١٠٠٠ نسمة هو ٨٤ في مصر و ١١٨ في الدول العربية ٥٤٦ في أمريكا و ٤٤٢ في ماليزيا و ٩٦١ في إسرائيل. ومن ناحية استخدام الإنترنت لكل ١٠٠٠ نسمة فهو ٤٤ في مصر و ٤٩ في الدول العربية و ٥٥٦ في أمريكا و ٣٤٤ في ماليزيا ولم يذكر الرقم في إسرائيل.

ولقد أبرز التقرير إحصاءا هاما ذا دلالة بالنسبة للاختراع والإبداع والإنتاج وهو عدد العلماء والمهندسين العاملين في الأبحاث والتنمية مؤكدا للحقيقة والأسباب وراء التخلف أو البطء في تحقيق التنمية والتطور والإبداع في مصر والدول العربية والتي تستورد إبداع وإنتاج الآخرين دون أن تكون منشأة ومنتجة للاختراعات والإبداعات. ففي مصر لم يذكر العدد وكان قد ذكر ٤٩٣ لكل مليون نسمة في تقرير العام الماضي، بينما وصل العدد في أمريكا إلى ٤٥٢٦ وفي إسرائيل إلى ١٥٧٠ وفي السويد ٥١٧١ وفي ألمانيا ٣٢٢٢ وفي فرنسا ٣١٣٤ وفي اليابان ٥٠٨٥ وفي ماليزيا ٢٩٤.

ولا شك في أن من الضروري الإسراع والالحاق بركب إمكانات التقدم والتطور التكنولوجي فلا تنمية شاملة أو تقدم بدون تملك زمامها والتمكن منها والتحكم فيها. ويبدو أن الإحصاء في مصر شمل مجموع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ومراكز البحوث والتي قلما ينتج عنها اختراعات وإبداعات علمية أو صناعية بسبب قصور الاعتمادات وغياب الإمكانيات والمراجع وغيرها من أسباب معروفة للكافة.

سابعاً: إحصاءات ومؤشرات الطاقة والبيئة

يعتبر مؤشر الحفاظ على البيئة وارتفاع استهلاك الطاقة أحد مؤشرات التنمية البشرية المتطورة وأحد دلالات التقدم، ولقد أشار تقرير الأمم المتحدة لسنة ٢٠٠٥ أن استخدام الطاقة الكهربائية قد ارتفع في مصر من ٤٣٣ ك.وات/ ساعة عام ١٩٨٠ إلى ١٢٨٧ عام ٢٠٠٢ بالمقارنة بـ ٦٢٦ (١٩٨٠) و ١٩٤٦ (٢٠٠٢) في الدول العربية بينما ارتفع الاستهلاك من ١٠٣٢٦ ك.وات/ ساعة إلى ١٣٤٥٦ في أمريكا ومن ٧٤٠ إلى ٣٠٣٩ في ماليزيا ومن ٣١٨٧ (١٩٨٠) إلى ٦٦٩٨ في إسرائيل، وتعكس هذه الأرقام بعض المؤشرات إلى التطور والتقدم السريع الحادث في البلاد المتقدمة في توفير الأنظمة والأليات والتجهيزات والأجهزة اللازمة للإنتاج والخدمات للقطاع العريض من المواطنين في مختلف المواقع والأقاليم.

تمثل نسبة انبعاث ثاني أكسيد الكربون الناتج من استخدام الطاقة الصادر عن أمريكا ٢٤.٤% من إجمالي المنبعث من كافة دول العالم ومن روسيا ٥.٩% ومن مصر ٠.٦% ومن إسرائيل ٠.٣% ومن كافة الدول العربية ٤.٥% ومن السعودية ١.٦% ومن اليابان ٥.٢% ومن ألمانيا ٣.٤% ومن الهند ٤.٧% ومن الصين ١٢.١%.

إن اتفاقية كيوتو المبرمة في نهاية القرن الماضي تنص على أن يتم تخفيض انبعاث الغاز بنسبة ١٠% عن المعدلات بحلول عام ٢٠١٠، وذلك لمنع استمرار التلوث واختفاء طبقة الأوزون الحامية للأرض من الإشعاع الشمسي المضر بصحة الإنسان وكذلك لاحتواء ظاهرة الاحتباس الحراري الحالية ذات الآثار المناخية والطبيعية المدمرة لحضارة وجود الإنسان وهناك من يؤكد أن العواصف والأعاصير المدمرة التي هدنت حياة السكان والحرمان في أمريكا ومختلف الدول هي بسبب التغير المناخي والاحتباس الحراري، هذا بخلاف ذوبان طبقة الجليد في القطبين الشمالي والجنوبي مما يهدد بارتفاع مستوي مياه المحيطات والبحار وغرق السواحل المنخفضة حولها. ويرغم توقع معظم دول العالم عليها إلا أن الرئيس الأمريكي بوش أعلن في ديسمبر ٢٠٠٠ بأن الولايات المتحدة (تتسبب في حوالي ربع كمية ثاني أكسيد الكربون الملوث للغلاف الجوي) لن توقع عليها لتأثيرها الضار على النشاط الصناعي والنقل والاقتصاد القومي، ولقد سبب هذا الإحجام عن التوقيع خيبة أمل كبيرة للمجتمع الدولي خاصة بعد مؤتمرات قمة الأرض في ريو ١٩٩٢ وجوهانسبرج في ٢٠٠٢.

ثامنا: إحصاءات وأولويات الإنفاق الحكومي العام

إن نظرة سريعة فاحصة للمعدلات والإحصاءات لنسب الإنفاق الحكومي يتلا حظ لنا فوراً أن عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية تركز محورياً على نسبة الإنفاق الحكومي والاستثمارات العامة والخامسة في مجال التعليم والصحة، فمثلاً في مجال الإنفاق الحكومي على التعليم تعادل نسبه في أمريكا وإسرائيل وماليزيا ضعف النسبة في مصر، وفي مجال الصحة ثلاثة أضعاف. وهذه أمور وحقائق أصبحت واضحة للكافة ولا بد من تصحيح الموقف لكي تحقق أهداف التنمية والتطور.

تاسعا: مشاركة المرأة في الحياة العامة والنشاط الاقتصادي

إن المؤشرات الواردة في التقرير واضحة في التأكيد على مشاركة أكبر للمرأة في الدول المتقدمة والصاعدة كما ماليزيا بينما أنها شبه ثابتة في الدول العربية، وتتميز مصر بمشاركة المرأة في البرلمان (٤.٣%) منذ منتصف القرن الماضي، وتولي مناصب عامة في الوزارة والقضاء والمواقع القيادية في الأجهزة التنفيذية للدولة (٩%). كما أن مشاركة المرأة في مصر في النشاط الاقتصادي كنسبة من نشاط

الرجل في عام ٢٠٠٣ (٤٦%) ويتضح مشاركة أكبر للمرأة في مصر عنه للرجال وخاصة في النشاط الاقتصادي الزراعي (٣٩%) وفي الخدمات (٥٤%) إلا أنه هناك الكثير من المواقع والأنشطة الإنتاجية التي لازالت تتطلب لمشاركة فعالة ومتساوية ومتوازنة فيها.

خاتمة:

وهكذا فإنه لا شك أن الدلالات الخطيرة والمؤشرات المقلقة (ولغة الأرقام لا تتجمل ولا تخدع) التي أوضحتها الإحصاءات الواردة في تقرير التنمية البشرية الصادرة في شهر أغسطس ٢٠٠٥ عن برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة عن عام ٢٠٠٥ من نيويورك، قد تقيّد كل مواطن وعالم وصاحب قرار وكل من يهيمه الأمر في مصر في معرفة موقعنا من ركب التنمية المتسارع حول العالم بالمقارنة بدول المنطقة والدول المتقدمة، حيث قد تم اختيار إحصاءات ومؤشرات بعض هذه الدول والتي تمثل بالنسبة لمصر دول الجوار مثل الدول العربية وإسرائيل والدول النامية مثل ماليزيا والدول المتقدمة مثل أمريكا.

إن السيطرة والنفوذ الدولي في العقود القادمة من الألفية الثالثة لن تكون بالضرورة بالسلح الحربي ولكن بالنزول الاقتصادي والحضاري والثقافي والتقني، والدلائل والمؤشرات على هذه المرامي والاتاق ظاهرة للعيان منذ أزمان.

وما اتفاقية التجارة الدولية وغلبة عصر العولمة والعالم أحادي القطب وانتشار الثقافة ونظم ومنهجية الحياة الغربية شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً إلا بدايات الفيضان والسيول الهادرة، ذلك أن الأزمات الطاحنة قد تولدت عنها العلامات الحالية المنذرة للجحافل الزاحفة والرياح العاصفة والسيول الجارفة التي يتمخض عنها الآن ضياع الحدود وتصدع الجسور وانهيار السدود.

والواجب يقتضي أن نحزم أمرنا ونشد أزرنا ونحشد قوتنا وأن نضع الاستراتيجيات المهادنة بعيدة المدى ونقر الأطر والخطط والسياسات والبرامج والمشروعات المتناسقة والمتكاملة زماناً ومكاناً وعلى كل المستويات والمجالات والأصعدة والمراحل بهدف إصلاح الموقف وتدارك السلبيات ومواجهة الأزمات ومجابهة التحديات والاستفادة من تجارب ونجاحات دول ذات ظروف مشابهة حققت طفرات مشهودة في منظومة التنمية البشرية المستدامة والمتكاملة.

٣.١١ أرقام كاشفة ومؤشرات عاصفة في تقريرى السكان والتنمية لمصر ٢٠٠٥

أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تقريره عن الموقف السكاني في مصر في مارس ٢٠٠٦ (الأهرام ٢٠٠٦/٣/٢٤)، مبيّنا به أن عدد السكان قد وصل ٧٣,٦٦١,٠٠٠ أي حوالي ٧٤ مليون منهم ٧١,٣٤٧,٦٦١ داخل البلاد و ٢,٣٢٤,٠٠٠ نسمة خارج البلاد. وقد كشف التقرير أن حوالي ٣٨% من الإجمالي (٢٦,٩٠٥,٢٠٣) تحت سن ١٥ سنة، وحوالي ٤١% من الإجمالي (٢٩,٠٨٨,٤٢٤) في الفئات العمرية ١٥-٤٠ سنة، وحوالي ١٦% (١١,٢٥١,٥٢٤) في الفئات العمرية ٤٠-٦٠ سنة، و ٥,٨% (١٤,١٠٢,٤٩٢) في الفئات أعلى من ٦٠ سنة.

وقد أشار التقرير إلى أن معدل الزيادة الطبيعية في سنة ٢٠٠٥ هو ١,٩١% منخفضا عما كان عليه عام ٢٠٠٤ وهو ١,٩٤% مما يعكس تحسنا طفيف غير مشجع ومخيب في جهود تنظيم الأسرة قومية. كما أوضح الجهاز زيادة توقعات البقاء على قيد الحياة من ٦٨,٤ للذكور في عام ٢٠٠٤ إلى ٦٨,٨ في عام ٢٠٠٥، وللإناث زادت توقعات الأعمار من ٧٢,٨ إلى ٧٣,٥.

وبالمقارنة بتقرير السكان منذ عام فإن الزيادة في من يحسبون داخل قوة العمل من سن ١٥-٦٤ وصلت ٩٠٨,٠٠٠ نسمة بنسبة زيادة ٤,٤% وبلغت نسبة البطالة ١١,١% بعد أن كانت حوالي ١٠% في العام الماضي.

ولا شك أن هذه الأرقام ومؤشراتها وتبعاتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية كاشفة ومثقلة، وما أشبه الليلة بالبارحة فإن الزيادة السنوية للسكان حوالي ١,٣٥٠,٣٤٣ نسمة متمثلة في زيادة يومية ٣٧٠٠ نسمة وشهرية ١١٢,٥٢٩ نسمة لها متطلباتها واحتياجاتها ومطالبها من غذاء وملبس ودواء وخدمات صحية وتعليمية وسكنية وفرص عمل وأمن وتأمينات ومرافق ونقل وملوحات وآمال في التقدم والرفاهية وغيرها، دون زيادة موازية في الموارد الطبيعية من أراضي زراعية ومياه (الحصة محددة ومحدودة) أو الموارد الصناعية أو السياحية والتي لا يعول عليها على المدى الطويل لتعرضها للتغيرات والأزمات العالمية والإقليمية والمحلية وغيرها.

ولقد ظهرت بوادر هذا الموقف الخطير الذي يُلتم أي زيادة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي الدخل القومي عندما أشار تقرير الجهاز إلى أن حوالي ٤٠% من السكان تحت سن ١٥ سنة غير منتجين ويحتاجون إلى رعاية اجتماعية وتعليمية وصحية وخدمات كثيرة مدعمة من الدولة، وبالإضافة إلى هذا فإن

٤١% من السكان في فئات العمر من ١٥ - ٤٠ سنة يحتاجون الي توفير السكن وفرص العمل والخدمات المختلفة المدعسة من الدولة كذلك .

ويضاغف من هذه التحديات والمصاعب والأثقال زيادة عدد السكان فوق عمر ٦٠ سنة الي نسبة ٥.٨% (٤.١٠٢.٤٩٢ نسمة) وهي فئات تحتاج نتيجة زيادة توقعات السن والرعاية الصحية الي موارد للتأمينات وإنشاء خدمات ثقافية وترفيهية وتشغل وقت فراغ كبار السن مع تأمين تسهيلات لرعاية المنسنيين الواجبة بشكل أكبر كثافة واكثر انتشارا واستيعابا مما يتطلب الكثير من الاستثمارات والمنشآت والخدمات الملائمة .

ومن حيث أن الأمر كذلك نجد أن ٨٠% من إجمالي سكان مصر تحت سن ٤٠ سنة، أي أن الهرم السكاني متقلطح وفئات السكان شابه ومتطلعة وتحتاج الي الرعاية والدعم والتأمين والأمن وترنو الي تحقيق الآمال والوعود ، وهي أعباء تتحملها الدولة بمرادها المحددة وإمكاناتها المحدودة وأعبائها المتعددة المتصاعدة . مما يجعل جهود التنمية البشرية الشاملة تسير ببطء مرهق تنوء بالأحمال الثقيلة والأوزار الكبيرة والتبعات الكثيرة والتحديات الصعبة .

وهذه الحقائق عكسها تقرير التنمية الإنسانية مصر لعام ٢٠٠٥ الصادر حديثا عن برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة بالاشتراك مع معهد التخطيط القومي بالقاهرة ، ويشمل الموقف التنموي من جميع أبعاده علي المستوي القومي وعلي مستوي محافظات الجمهورية . ويشير هذا التقرير الذي أعده خبراء مصريون متخصصون الي انخفاض دليل التعليم وتصيب الفرد من الناتج المحلي لسنة ٢٠٠٤ ، وكذلك انحسار التقدم وتخلف التنمية الإنسانية ومستوي التعليم مع انخفاض معدل القراءة والكتابة عن عام ٢٠٠٤ ، رغم الجهود المكثفة والاعتمادات الضخمة لمحو الأمية ، وللأسف أكد التقرير انخفاض معدلات القيد في التعليم الابتدائي الأساسي والثانوي وزيادة كثافة الفصول وتدني مستويات نوعية وجودة التعليم .

بالإضافة الي ذلك يشير التقرير الي زيادة معدل الأطفال الذين يموتون دون الخامسة برغم ارتفاع معدلات الرعاية الصحية بوجه عام . ويؤكد التقرير علي انخفاض نسبة الإناث في القوي العاملة وكذلك ارتفاع نسبة البطالة مما يعود سلبا علي التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ورغم زيادة عدد المتعلمين وزيادة عدد السكان بنسبة ١.٩١% سنويا فهناك انخفاض مزعج في المشاركة السياسية إذ أن هناك نسبة ٧.٤% من الناخبين المقيددين في الجداول الانتخابية تشارك في الانتخابات لمجلس الشعب والتي تمثل فقط ٣% من إجمالي عدد السكان .

وهكذا يكثف لنا تقرير السكان لمصر ٢٠٠٥ نفس الدلالات المنذرة والعلامات المحذرة والمواقف
المؤثرة والأوضاع المحيرة التي ظهرت متكررة ، أصداء لما حذرت وكثير من المهتمين منه في تقارير
الأعوام الماضية ولا من مجيب والله هو الرقيب .

ولا بد والأمر كذلك والمؤشرات منذرة ومحذرة للوزارات والمؤسسات والهيئات المختصة العامة
والخاصة من دراسة صادقة مدققة لهذه التقارير واعتماد الاستراتيجيات التنموية والإنسانية الهادفة وترجماتها
في خطط وبرامج ومشروعات إسكانية وإنسانية واجتماعية واقتصادية وثقافية وبيئية متكاملة وهادفة .

أن الموقف خطير ، والأوضاع متردية ، والتحديات صعبة ، والمهام جسام ، والوطن ينادي ، والصحوة
واجبه فرض عين على كل مواطن حاكم ومحكوم .

٢٠٠٦/٣/٢٧

٣.١٢ تقييم هادف للموقف التنموي لمصر ٢٠٠٧

دلالات و مؤشرات هامة في تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨

صدر في ديسمبر ٢٠٠٧ التقرير السنوي لبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة بعنوان: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨، الحرب على التغير المناخي، و التضامن الانساني في عالم منقسم.

"Human Development Report ٢٠٠٧\٢٠٠٨: Fighting Climate Change, Human Solidarity in a divided World"

و يعتبر هذا هو التقرير الثامن عشر في سلسلة تقارير برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة عن التنمية البشرية أو التنمية الإنسانية حول العالم منذ بدء صدورها في نيويورك عام ١٩٩٠. و هي تقارير شاملة أو ماحصة و ناعدة و مقيمة في منهج علمي قدير يشارك فيه العلماء و الباحثون المتخصصون في كافة المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية و الانسانية، دراسة و تحليل و تقييم الأبعاد و المشاكل و القضايا و التحديات الكثيرة التي تتفاعل و تتصاعد و تواجه و تتصدى و تحاصر جهود التنمية البشرية المتكاملة خاصة للدول الفقيرة النامية أو الأقل نمواً و التي تعاني و تئن من مصاعب و أزمات و تحديات الفقر و الجهل و المرض و قصور الموارد و الامكانيات و القدرات.

و لقد صدر حتى الآن سبعة عشر تقريراً و آخرها التقرير الصادر في نوفمبر ٢٠٠٦ تحت عنوان: "أبعد من الندرة: القوة و الفقر و الأزمة العالمية" و الذي يعنى بشكل خاص بإلقاء الأضواء الكاشفة على أبعاد و جذور أزمة المياه العالمية و التي إن لم يتم حلها فستعوق قدرة المياه، خاصة في الدول الفقيرة و النامية، مسيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية – Millennium Development – مما سيؤدي إلى تهديد تقدم التنمية البشرية الشاملة. و رغم اقتناع كافة أن الحصول على مياه نظيفة من أجل الحياة هو حاجة بشرية أساسية و حق إنساني جوهري و حيوي، إلا أنه لا زال في العالم ما يربو على مليار شخص لا يحصل على مياه نظيفة صالحة للشرب. و هناك أيضاً أكثر من مليار شخص يعيش على أقل من دولار و احد يومياً، و أن هناك ما يربو على مليارين و نصف نسمة يفتقرون و يعانون من سبل و وسائل الحصول على نظام صرف صحي ملائم يقيهم الموت من الأمراض و الأوبئة المنتشرة في مختلف قارات العالم. و لقد أدى عدم توفر مياه نظيفة و سوء، أو قصور، أو عدم توفر أنظمة الصرف الصحي إلى وفاة حوالي مليونين من الأطفال سنوياً، و هي ثاني اكبر سبب لوفاة الأطفال عالمياً.

و من هذا المنطلق كان اهتمام برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة باصدار تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦ لولقي الأضواء الكاشفة على أزمة المياه العالمية و تأثيرها على التنمية البشرية و على حياة الانسان خاصة في الأقاليم الفقيرة و المتخلفة إنماتياً، مؤكداً على التأثير الخطير لنقص المياه كماً و نوعاً على النمو

السكاني و العمراني و التطور الصناعي و احتياجات التنمية للزراعية و على الصراعات المحلية و الإقليمية و الدولية كما هو الحال بالنسبة للثروات الطاقية، و على الاستقرار و الأمن الاقليمي و العالمي و على الأوضاع و العلاقات الدولية.

٣.١٣ الموقف التنموي في مصر ٢٠٠٧ بالمقارنة مع بعض دول العالم

من خلال تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ الصادر في نيويورك

من خلال التقارير السابقة عن التنمية البشرية استند إعداد مقياس التنمية البشرية لدول العالم على الأهداف والمؤشرات الآتية وصولاً إلى تحقيق التنمية البشرية المتكاملة والشاملة للألفية:

- محو الفقر والجوع القاسي.

- في خلال ٢٥ عام (١٩٩٠ - ٢٠١٠) يتم التخليص إلى النصف عدد السكان الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية.

- تحقيق التعليم الابتدائي الكامل لفئات السن الأولى لكافة الذكور والإناث بحلول عام ٢٠١٥.

- تحقيق المساواة بين الجنسين والمشاركة الفعالة للمرأة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية بكافة مستوياتها بحلول ٢٠١٥ وهي من أهداف التنمية الألفية Millennium Development Goals (M.D.G.) by ٢٠١٥

- تخفيض معدل وفيات الأطفال تحت سن ٥ سنوات إلى الثلث بحلول ٢٠١٥.

- تحسين صحة الأم وتخفيض معدل وفيات الأمهات إلى الربع بحلول عام ٢٠١٥.

- مكافحة الإيدز والملاريا والأمراض المعدية الأخرى وإيقاف انتشارها بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحصارها والقضاء عليها.

- تحقيق أهداف التنمية البيئية المستدامة وإدراج أهدافها ومشروعاتها ضمن خطط وبرامج ومشروعات التنمية للدول وإيقاف معدلات فقد الموارد الطبيعية والبيئية ومهداتها وملوثاتها.

- تخفيض نسبة السكان المحرومين من مياه الشرب الصالحة وأنظمة الصرف الصحية إلى النصف بحلول ٢٠١٥.

- تحقيق إنجاز واضح في مستوى ونوعية الحياة لسكان العشوائيات.

- تنمية وتحقيق المشاركة الفعالة لكافة الفئات في تحقيق التنمية البشرية الشاملة واعتماد الأطر السياسية والتنفيذية والالتزام بها من أجل الحكومة الصالحة والتنمية المتوازنة والتكافؤ بين كافة الفئات دون أي تفرقة كانت وتقليص الفقر والمعاناة والحرمان قومياً ودولياً.

- تلبية الاحتياجات الخاصة والمصاعب الخائفة للدول الفقيرة خاصة بالنفسية لاتفاقيات الجات والتعريف الجمركية والتصدير وفتح الأسواق للتصدير، وإلغاء الديون المجمعة خاصة كما نشر للدول التي تهرهن على إتباع سياسات وتحقيق إنجازات في مجال تخفيض الفقر.

- حل مشاكل التسويق والتجارة مع الدول المحرومة من موانئ وأنظمة وكوادر تعينها على تصريف منتجاتها.

- تحقيق سياسات وبرامج ومشروعات لتشغيل الشباب بالنكامل بين الدول الغنية والفقيرة

- إتاحة الأدوية الضرورية للدول الفقيرة خاصة بالنسبة للأمراض الخطيرة المنتشرة.

- إتاحة إمكانات ووسائل التكنولوجيا الحديثة في المعلومات والاتصالات بالتعاون مع القطاع الخاص.

ولقد اعتمد دليل مقياس التنمية البشرية (Human Development Index) حسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بنيويورك على عدة مقاييس أساسية هي:-

- متوسط العمر.

- التعليم والمعرفة والأمية.

- الصحة / مياه الشرب / الصرف الصحي.

-الموقف الاقتصادي (مستوى المعيشة / الدخل / البطالة).

-المشاركة الفعالة لفئات المجتمع المختلفة في كافة مناحي الحياة.

-الخدمات الاجتماعية.

- التكنولوجيا المعاصرة والاتصالات.

- مشاركة المرأة وانحسار التفرقة.

١١٢	١١١	١١٩	١٢٠	مصر	٥٦	٦٤	٥٨	٥٨	دول المغرب
١٢٦	١٢٣	١٢٤	١٢٥	المغرب	٩١	٨٧	٨٩	٩٢	العربي
١٤٧	١٤١	١٤١	١٣٩	السودان	١٠٤	١٠٣	١٠٣	١٠٨	ليبيا
									تونس
١٠٨	١٠٧	١٠٦	١٠٦	سوريا	٨٨	٧٨	٨١	٨٠	الجزائر
١٠٠	١٠٠			فلسطين	٨٦	٨٦	٩٠	٩٠	دول
									المشرق
٦١	٧٦	٧٧	٧٧	الملكة	٤٤	٣٩	٤٣	٤٠	العربي
٥٨	٥٦	٧١	٧٤	السعودية	٣٥	٤٦	٤٠	٤٧	لبنان
١٥٣	١٥٠	١٥١	١٤٩	حسان	٣٣	٣٣	٤٤	٤٤	الأردن
				اليمن	٣٩	٤٩	٤١	٤٩	
									دول الخليج
١٦٢	١٦١	١٦٠	١٦٦		١٥٦	١٥٦	١٥٧	١٥٧	العربي
١٤٧	١٤١	١٤١	١٣٩	أنجولا	١٥٩	١٦٢	١٦٤	١٦٢	البحرين
				السودان	١٦٥	١٦٥	١٦٦	١٦٤	قطر
									الكويت
٣٠	١٧	١٨	٢١		١	-	-	-	دولة
٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	إيطاليا	٢	١	١	١	الإمارات
٢٨	٢٩	٢٩	٣٠	اليونان	٦	٥	٦	٧	دول أفريقية
٥٢	٥٣	٥٣	٥٣	قبرص	١٢	٨	١٠	٨	السنگل
٣٨	٣٦	٣٤	٣٤	المكسيك	٤	٦	٥	٤	تنزانيا
٧٠	٦٩	٦٣	٧٢	الأرجنتين	١٤	١٥	١٤	١٧	زامبيا
٧	٩			البرازيل	١٦	١٨	١٥	١٢	دول أفريقية
				سويسرا	١٠	١٦	١٦	١٦	التنمية
					٢٢	٢١	٢٠	١٩	
					١٣	١٩	٢١	٢٠	أيسلندا
									النرويج
٩٤	٩٦	٩٩	١٠١		٨	٧	١١	٩	السويد
٦٣	٦١	٦١	٥٩	إيران	٨١	٨١	٨٥	٩٤	الولايات
٦٧	٦٥	٦٢	٥٧	ماليزيا	٧٣	٧٣	٧٣	٧٢	المتحدة
٨٤	٩٢	٩٤	٨٨	روسيا					كندا
				تركيا					الدانمارك
									الملكة
									المتحدة
									فرنسا
									ألمانيا
									إسبانيا
									دول أسوية
									اليابان
									الصين
									إسرائيل

جدول رقم (٢) دراسة مقارنة بين إجمالي الدخل القومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول لسنة ٢٠٠٤ في التقرير الصادر سنة ٢٠٠٧/٢٠٠٨

أولاً: مجموعة النافتا (NAFTA) (North American Free Trade Ass.)

الدولة ومرتبة التسمية	الدخل القومي بالمارك دولار/٢٠٠٥	معدل النمو سنوياً %	عدد السكان بالمليون لسنة ٢٠٠٥	معدل نمو السكان سنوياً %
الولايات المتحدة	١٢,٤١٦	% ٢,١	٢٩٩,٨	% ٠,٩
كندا	١,١١٣	% ٢,٢	٣٢	% ٠,٩
المكسيك	٧٦٨	% ١,٥	١٠٥,٧	% ١,٠
الإجمالي	١٤,٢٩٧			

ثانياً: دول الاتحاد الأوروبي (E U) (European Union)

الدولة ومرتبة التسمية	الدخل القومي بالمارك دولار/٢٠٠٥	معدل النمو سنوياً %	عدد السكان بالمليون لسنة ٢٠٠٥	معدل نمو السكان سنوياً %
المملكة المتحدة	٢,١٩٨	% ٢,٥	٦٠,٢	% ٠,٤
فرنسا	٢,١٢٦	% ١,٦	٦١	% ٠,٢
إيطاليا	١,٧٦٢	% ١,٣	٥٣,٦	% ٠,١
ألمانيا	٢,٧٩٥	% ١,٤	٨٢,٧	% ٠,١ (-)
اليونان	٢٢٥	% ٢,٥	١١,١	% ٠,٢
أسبانيا	١,١٢٥	% ٢,٥	٤٣,٤	% ٠,٦
البرتغال	١٨٣	% ٢,٧	١٠,٥	% ٠,٣
قبرص	١٥	% ٤	٠,٨	% ١
الدانمارك	٢٥٩	% ١,٩	٥,٤	% ٠,٢
لوكسمبورج	٣٦	% ٣,٣	٠,٥	% ١,١
بلجيكا	٣٧١	% ١,٧	١٠,٤	% ٠,٢
هولندا	٦٢٤	% ١,٩	١٦,٣	% ٠,٢
فنلندا	١٩٣	% ٢,٥	٥,٢	% ٠,٣
النمسا	٣٠٦	% ١,٩	٨,٣	% ٠,٣
أيرلندا	٢٠٢	% ٦,٢	٤,١	% ١,٥
السويد	٣٥٨	% ٢,١	٩	
الإجمالي	١٢,٧٧٨			

ثالثاً: مجموعة الثمان (الدول الصناعية الكبرى) (G٨)

الدولة ومرتبة التسمية	الدخل القومي بالمارك دولار/٢٠٠٥	معدل النمو سنوياً %	عدد السكان بالمليون لسنة ٢٠٠٥	معدل نمو السكان سنوياً %
الولايات المتحدة	١٢,٤١٦	% ٢,١	٢٩٩,٨	% ٠,٩
كندا	١,١١٣	% ٢,٢	٣٢,٣	% ٠,٩
المملكة المتحدة	٢,١٩٨	% ٢,٥	٦٠,٢	% ٠,٤
فرنسا	٢,١٢٦	% ١,٦	٦١	% ٠,٢
ألمانيا	٢,٧٩٥	% ١,٤	٨٢,٧	% ٠,١ (-)
إيطاليا	١,٧٦٢	% ١,٣	٥٨,٦	صفر
اليابان	٤,٥٣٤	% ٠,٨	١٢٧,٩	% ٠,١ (-)
روسيا	٧٦٤	% ٠,٨	١٤٤	% ٠,١
الإجمالي	٣٧,٧٠٨			

رابعاً: مجموعة أمريكا الشمالية (المنافسة للدخل القومي للاتحاد الأوروبي)				
الولايات المتحدة	١٢	١٢,٤١٦	%٢,١	٢٩٩,٨
كندا	٤	١,١١٣	%٢,٢	٣٢,٣
الإجمالي		١٣,٥٢٩		

المصدر: تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٨/٢٠٠٧

و يلاحظ أن إجمالي الدخل القومي لدول الاتحاد الأوروبي يساوي تقريباً الدخل القومي للولايات المتحدة مما يعكس التنافس للنشط بين القطبي الأوروبي و القطب الأمريكي.

تابع جدول رقم (٢) دراسة مقارنة بين إجمالي الدخل القومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول لسنة ٢٠٠٥ في التقرير الصادر سنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧

خامساً: دول متوسطة التنمية مع مقارنتها بمصر

الدولة ومرتبطة التنمية	الدخل القومي بالمالون/نولار/٢٠٠٥	معدل النمو سنوياً %	عدد السكان بالمليون لسنة ٢٠٠٥	معدل نمو السكان سنوياً %
مصر	٨٩	%٢,٤	٧٢,٨	%١,٧
روسيا	٧٦٤	%٠,١(-)	١٤٤	%٠,٥(-)
الصين	٢,٢٣٤	%٨,٨	١,٣١٣	%٠,٦
الهند	٨٠٥	%٤,٢	١,١٣٤	%١,٤
إسرائيل	١٢٣	%١,٥	٦,٧	%١,٥
ماليزيا	١٣٠	%٣,٣	٢٥,٧	%١,٦
اليابان	٤,٥٣٤	%٠,٨	١٢٧,٩	%٠,١(-)
تركيا	٣٦٢	%١,٧	٧٣	%١,٢
إيران	١٩٠	%٢,٣	٦٩,٤	%١,٣
باكستان	١١٠	%٢,٥	١٥٨	%١,٩
اندونيسيا	٢٨٧	%٢,١	٢٢٦	%١,١

المصدر: تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٨/٢٠٠٧

موقف السكان ٢٠٠٧

أكد التقرير أن الدول المتقدمة يقل فيها معدل الزيادة السكانية عن ١% أو أقل بكثير وقد تنخفض سلباً بينما أن الزيادة السكانية في مصر انخفضت من ٢.٢% إلى ١.٧% إلا أنها لازالت مرتفعة نسبياً بالمقارنة بإندونيسيا ١.١% أو الهند ١.٤% أو تركيا ١.٢% أو اليابان (-) ٠.١% وفرنسا ٠.٣% وإيطاليا وألمانيا ٠.٢% ولبنان ١% وفلسطين ٣.٦% وتلتهم ما يمكن تحقيقه من تنمية واستثمارات.

كما يتضح أن نسبة سكان الحضر ترتفع في الدول المتقدمة إلى أكثر من ٨٠% بينما تصل في مصر إلى ٤٣%، وفيها تصل نسبة السكان تحت ١٥ سنة إلى حوالي ٣٣.٣% في مصر والدول العربية ٣٥% وتقل إلى ٢١% في أمريكا.

كما نلاحظ الارتفاع الواضح في نسبة السكان في مصر والبلاد العربية فوق ٦٥ سنة وهي حوالي ٤.٨% وبالمقارنة بالولايات المتحدة والدول المتقدمة التي تبلغ نسبة عدد السكان فوق ٦٥ سنة حوالي ١٢.٣% وهو ما يعنى الحاجة إلى اعتمادات واستثمارات متزايدة لدفع المعاشات والتأمينات والرعاية الصحية، والحاجة المتزايدة للخدمات الاجتماعية والترويحية لملى وقت الفراغ والرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية المتعاظمة.

ويتضح من التقرير وكذلك تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عن التعداد العام للسكان في مصر ٢٠٠٦ أن الهرم السكاني المتفطح في مصر والدول العربية والدول النامية يحتاج إلى استثمارات وإنفاق كبير في مواجهة الاحتياجات المتزايدة للغذاء والتعليم والصحة والإسكان والعمالة والخدمات الاجتماعية وخطه قومية لإعادة توزيع السكان وإيجاد محاور ومناطق جذب للعمل والإنتاج والمشاركة أكثر طموحاً وانتشاراً بشكل ومنهج غير تقليدي وغير مسبق.

ويلاحظ أن معدل الخصوبة لكل سيدة هو حوالي (٣.٢) مولود وهو مرتفع ومقلق بينما يصل في أمريكا إلى (٢) وإسرائيل إلى (٢.٩) وهنا يكمن مصدر زيادة المواليد والانفجار السكاني وما يحمله ذلك للدول والمجتمع من أعباء وتبعات ومصاعب وتحديات جمة على كافة الأصعدة.

إحصاءات ومؤشرات التعليم

أوضح التقرير أن التعليم هو أحد المعايير الرئيسية للتنمية البشرية، وأورد، أن معدل التعليم لدى الكبار (فوق ١٥ سنة) في مصر وصل عام ٢٠٠٥ إلى ٧١.٤% بينما وصل في البلاد العربية إلى ٧٠.٣% وفي ماليزيا ٩٣.٧% وفي إسرائيل إلى ٩٧.١%، كما اهتم التقرير ببيان أن معدل التعليم لدى الشباب (١٥ إلى ٢٤ سنة) وصل في مصر إلى ٨٤.٩% وفي البلاد العربية إلى ٨٥.٢% وفي ماليزيا ٩٧.٢% وفي

إسرائيل إلى ٩٩.٦% في عام ٢٠٠٥ أيضاً، وأشار التقرير كذلك إلى أن نسبة الطلبة في التعليم الأساسي في عام ٢٠٠٥ في مصر ٩٤% وفي أمريكا ٩٢%، وفي ماليزيا ٩٣%، وفي إسرائيل ٩٧%، أما نسبة الطلبة في التعليم الثانوي في عام ٢٠٠٥ هي ٨٢% في مصر و ٨٩% في أمريكا وفي ماليزيا ٧٦% و ٨٩% في إسرائيل.

وأورد التقرير أن معدل الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الدخل القومي في مصر هو ٣.٩% وفي أمريكا ٥.٩% وفي ماليزيا ٨.١% وفي إسرائيل ٦.٩%.

من هذه المؤشرات يتضح أن مضاعفة الاستثمار في نوعية ومستوى وجودة التعليم لا مناص منها من أجل اللحاق بركب التطور والتنمية الإنمائية والتقدم الاقتصادي فالأمر جد خطير وأزمة التعليم في مصر مستحكمة ومتحكمة ولا مستقبل بدون السيطرة عليها وتملك مقدراتها ومقاديرها.

إحصاءات ومؤشرات الخدمات الصحية

برغم التحسن الظاهر في الخدمات الصحية إلا أن نسبة الإنفاق على الخدمات الصحية من الدخل القومي عام ٢٠٠٥ متدنية وهي تساوي ٢.٢% في مصر، بينما تصل ٦.٩% في أمريكا، ٦.١% في إسرائيل ويبلغ نصيب الفرد السنوي من الإنفاق العام ٢٥٨ دولار في مصر، ٦٠٩٦ دولار في أمريكا، ٣٤٥ دولار في ماليزيا، ١٩٧٢ دولار في إسرائيل. ولا بد هنا من تقويم هذا الموقف ومضاعفة الإنفاق على الخدمات الصحية لتأثيرها الفعال على التنمية البشرية الهادفة، ذلك أن معدل طول العمر لا زال منخفض في مصر ٧١.٤ بينما يصل إلى ٧٧.٩ في أمريكا، ٨٠.٣ في إسرائيل، وأن معدل وفيات الأطفال لكل ١٠٠٠ هو ٢٨ في مصر، ٤٦ في الدول العربية، ٦ في أمريكا، ٧ في ماليزيا، ٥ في إسرائيل، ومعدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة هو ٨٤ في مصر، ٨ في أمريكا، ٤١ في ماليزيا، ٥ في إسرائيل وهذه النسب خطيرة في مصر ودليل على التخلف والابد من مواجهة حاسمة معها بالارتقاء بمستوى وإسكانات وخطط وبرامج الرعاية الصحية.

إحصاءات ومؤشرات الأداء الاقتصادي والتجارة

أكد تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية ٢٠٠٧ أن إجمالي الدخل القومي في مصر (عدد السكان ٧٢.٦ مليون) هو ٨٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٥، بينما المعدل للدول العربية هو ١٠٤٣ مليار دولار وأمريكا (٢٩٩.٨ مليون نسمة) هو ١٢,٤١٦ مليار دولار وفي ماليزيا (٢٥.٧ مليون نسمة) ٠,١٣٠ مليار

دولار وفي إسرائيل (٦.٧ مليون نسمة) هو ٠.١٢٣ مليار دولار (يجب الاهتمام بمقارنة هذه الأرقام بعدد السكان في كل دولة ومواردها الطبيعية والصناعية والخدمية وغيرها).

و وصل متوسط دخل الفرد في مصر في عام ٢٠٠٥ إلى ١٢٠٧ دولار وفي الدول العربية ٣٦٥٩ دولار، وفي ماليزيا ٥١٤٢ دولار (٢٠٠٤)، وفي أمريكا ٤١٨٩٠ دولار، وفي إسرائيل ١٧٨٢٨ دولار، وبلغ معدل نمو الدخل القومي في عام ٢٠٠٥ في مصر ٢.٦% وفي الدول العربية ٠.٢% وفي تركيا ١.٧% (٧٣ مليون نسمة) وفي أمريكا ٢.١% وفي ماليزيا ٣.٣%، وفي إسرائيل ١.٥%. وهذه الإحصاءات تدل على مدى التخلف الاقتصادي والاجتماعي المستحکم والواجب مواجهته بجرأة وعزم.

كما أبرز التقرير الانطلاقة المشهودة للنمو الاقتصادي وزيادة معدل الدخل القومي في الصين في عام ٢٠٠٥ (١.٣١٣ مليار نسمة / معدل النمو ٨.٩%) وفي الهند (١.١٣٤ مليار نسمة / معدل النمو ١٢% في الربع الثاني من عام ٢٠٠٥) وهذه الحقائق الملفتة للتنمية المنطلقة في أكبر دولتين في العالم من حيث عدد السكان (والذي يعادل أكثر من ثلث سكان العالم) وبرغم كونها من دول العالم الثالث وانتشار التخلف في مناحي مختلفة للتنمية البشرية إلا أن عجلة التنمية الاقتصادية أطلقت معها التنمية في المجالات الأخرى السياسية والاجتماعية والتعليمية والثقافية.

إن التجربة الديمقراطية في ماليزيا والهند والإنجازات المبهرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية لدول من العالم الثالث تستحق الدراسة والتدبير والاعتبار. فبالنسبة لدولة ماليزيا فمن المعروف أنها إحدى دول جنوب شرق آسيا المصنفة بالنمو السريع المتفوق اقتصاديا وبرغم أنها شعب غالبيتها من المسلمين فهي متعددة الأعراق والأديان واللغات والمعتقدات ويبلغ تعداد سكانها ٢٥ مليون نسمة وتحت حكم دكتور مهاتير محمد رئيس وزرائها السابق لمدة ٢٢ عاما وقد أمكنه تحقيق المعجزة الاقتصادية وارتفع دخلها القومي إلى ١٣٠ مليار دولار بمعدل بلغ نحو ٣.٥% واحتلت المرتبة الـ١٧ ضمن دول العالم الصاعدة اقتصاديا، وانخفضت فيها نسبة عدد سكانها تحت خط الفقر من ٥٢% إلى ٥%، وارتفع متوسط دخل الفرد من ١,٢٠٠ دولار إلى ١٠,٢٧٦ دولار في العام وانخفضت البطالة من ٢٥% إلى ٢% خلال السنوات العشرين، وبلغت نسبة الصادرات الصناعية سنويا ٨٥% من إجمالي الصادرات.

وأوضح التقرير أن الواردات من البضائع والخدمات كنسبة من الدخل القومي في عام ٢٠٠٥ هي ٣٣% في مصر وفي الدول العربية ٣٨% وفي أمريكا ١٥% وفي ماليزيا ٩٣% وفي إسرائيل ٥١% بينما بلغت

الصادرات ٣٠% في مصر و٥٤% في الدول العربية (البترول) و١٠% في أمريكا و١١٤% في ماليزيا و٤٦% في إسرائيل.

وأبرز التقرير أرقاماً هامة ذات دلالات خطيرة وهي أن الصادرات الخام في عام ٢٠٠٥ كنسبة من الصادرات تمثل ٦٤% في مصر و ١٥% في أمريكا و ٢٢% في ماليزيا (المطاط) و ٤% في إسرائيل، بينما الصادرات ذات التقنيات العالية والقيمة المضافة الزائدة تمثل من صادرات مصر ٠,٦% وفي أمريكا ٣١% وفي إسرائيل ١٣,٩% وفي ماليزيا ٥٨% في عام ٢٠٠٥. وهذه الأرقام تعكس بعض أسباب التخلف الاقتصادي في مصر - لقيامها بتصدير المواد الخام غير المصنعة - بالمقارنة بالدول الأخرى التي تغلب السلع المصنعة على صادراتها وزيادة دخلها وارتفاع معدلات التطور فيها خاصة بالنسبة للسلع ذات التكنولوجيا العالية.

إحصاءات ومؤشرات استخدام التكنولوجيا وإنتاجها

اعتبر التقرير أن استخدام وإنتاج التكنولوجيا المتقدمة هو أحد المعايير الهامة للتنمية البشرية، وقد أظهر التقرير أن عدد خطوط الهاتف لكل ١٠٠٠ نسمة في مصر عام ٢٠٠٥ هو ١٤٠ والدول العربية هو ١٠٦ وفي أمريكا ٦٠٦ وفي ماليزيا ١٨٢ وفي إسرائيل ٤٢٦. أما بالنسبة لتليفون المحمول فتشير الإحصاءات لعام ٢٠٠٥ أن الحد لكل ١٠٠٠ نسمة هو ١٨٤ في مصر و ٢٨٤ في الدول العربية ٦٨٠ في أمريكا و ٤٤٢ في ماليزيا و ١١٢٠ في إسرائيل. ومن ناحية استخدام الإنترنت لكل ١٠٠٠ نسمة فهو ٦٨ في مصر ٨٨ في الدول العربية و ٦٣٠ في أمريكا و ٣٤٤ في ماليزيا وفي إسرائيل ٤٧٠.

ولقد أبرز التقرير إحصاءاً هاماً ذا دلالة بالنسبة للاختراع والإبداع والإنتاج وهو عدد العلماء والمهندسين العاملين في الأبحاث والتنمية، مؤكداً للحقيقة والأسباب وراء التخلف أو البطء في تحقيق التنمية والتطور والإبداع في مصر والدول العربية، والتي تستورد إبداع وإنتاج الآخرين دون أن تكون منشأة ومنتجة للاختراعات والإبداعات. ففي مصر ذكر ٤٩٣ باحث لكل مليون نسمة، بينما وصل العدد في أمريكا إلى ٤٦٠٥ وفي إسرائيل إلى ١٦١٣ وفي السويد ٥٤١٦ وفي ألمانيا ٣٢٦١ وفي فرنسا ٣٢١٣ وفي اليابان ٥٢٨٧، وفي ماليزيا ٢٩٩. وورد بالتقرير أرقام خطيرة بالنسبة للاتفاق على البحوث كنسبة من الدخل القومي، فهي ٠,٢% في مصر و ٢,٧% في أمريكا و ٤,٥% في إسرائيل.

ولا شك أنه من الضروري الإسراع واللاحاق بركب إمكانات التقدم والتطور التكنولوجي فلا تنمية شاملة أو تقدم بدون تملك زمامها والتمكن منها والتحكم فيها و تكريس الموارد المادية و البشرية المتخصصة من أجل تحقيقها. ويبدو أن الإحصاء في مصر شمل مجموع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ومراكز البحوث والتي كلما ينتج عنها اختراعات وإبداعات علمية أو صناعية بسبب قصور الاعتمادات وغيباب الإمكانيات والمراجع وغيرها من أسباب معروفة للكافة

إحصاءات ومؤشرات الطاقة والبيئة

يعتبر مؤشر الحفاظ علي البيئة وارتفاع استهلاك الطاقة أحد مؤشرات التنمية البشرية المتطورة وأحد دلالات التقدم، ولقد أشار تقرير الأمم المتحدة لسنة ٢٠٠٧ أن استخدام الطاقة الكهربائية قد ارتفع في مصر من ٤٣٣ ك.وات/ ساعة عام ١٩٨٠ إلى ١٤٦٥ عام ٢٠٠٤ بالمقارنة بـ ٦٢٦ (١٩٨٠) و ١٨٤١ (٢٠٠٢) في الدول العربية بينما ارتفع الاستهلاك من ١٠٣٣٦ ك.وات/ ساعة إلى ١٤٢٤٠ في أمريكا ومن ٧٤٠ إلى ٣٠٣٩ في ماليزيا ومن ٣١٨٧ (١٩٨٠) إلى ٦٩٢٤ في إسرائيل، وتكس هذه الأرقام بعض المؤشرات إلى التطور والتقدم السريع الحادث في البلاد المتقدمة في توفير الأنظمة والآليات والتجهيزات والأجهزة اللازمة للإنتاج والخدمات للقطاع العريض من المواطنين في مختلف المواقع والأقاليم، ذلك أن ارتفاع استهلاك الكهرباء للفرد يعتبر أحد مؤشرات التقدم و التطور التكنولوجي.

وتمثل نسبة انبعاث ثاني أكسيد الكربون الناتج من استخدام الطاقة الصادر عن أمريكا ٢٠.٩% من إجمالي المنبعث من كافة دول العالم ومن روسيا ٥.٩% ومن مصر ٠.٥% ومن إسرائيل ٠.٢% ومن كافة الدول العربية ٤.٨% ومن السعودية ١.٦% ومن اليابان ٥.٢% ومن ألمانيا ٣.٤% ومن الهند ٤.٧% ومن الصين ١٢.١%.

إن الدلالات الخطيرة والمؤشرات المقلقة التي أوضحتها الإحصاءات الواردة في تقرير التنمية البشرية الصادر في شهر نوفمبر ٢٠٠٧ عن برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة عن عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ من نيويورك قد تفيد كل مواطن وعالم وصاحب قرار وكل من يهمل الأمر في مصر في معرفة موقعنا من ركب التنمية المتسارع حول العالم بالمقارنة بدول المنطقة والدول المتقدمة، حيث قد تم اختيار إحصاءات ومؤشرات بعض هذه الدول والتي تمثل بالنسبة لمصر دول الجوار مثل الدول العربية وإسرائيل والدول النامية مثل ماليزيا والدول المتقدمة مثل أمريكا.

إن السيطرة والنفوذ الدولي في العقود القادمة من الألفية الثالثة لن تكون بالضرورة بالسلاح الحربي ولكن بالغزو الاقتصادي والحضاري والثقافي والتكني، والدلائل والمؤشرات على هذه المرامي والألق ظاهره للعيان منذ أزمان. وما اتفاقية التجارة الدولية وغلبة عصر العولمة والعالم أحادي القطب وانتشار الثقافة ونظم ومنهجية الحياة الغربية شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً إلا بدايات الفيضان والسيول الهادرة، ذلك أن الأزمات الطاحنة قد تولدت عنها العلامات الحالية المنذرة للحاقق الزاحفة والرياح العاصفة والسيول الجارفة التي يتمخض عنها الآن ضياع الحدود وتصدع الجسور وانهار السدود.

والأمانة تقضي أن نحزم أمرنا ونشد أزرنا ونحشد جلا قوانا وأن نضع الاستراتيجيات الهادفة قريبة ومتوسطة وبعيدة المدى، ونقر الأطر والخطط والسياسات والبرامج والمشروعات المتناسقة والمتكاملة زماناً ومكاناً وعلى كل المستويات وفي كافة المجالات والأصعدة والمراحل، بهدف إصلاح الموقف وتدارك السلبات ومواجهة الأزمات ومجابهة التحديات والاستفادة من تجارب ونجاحات دول ذات ظروف مشابهة حققت طفرات مشهودة في منظومة التنمية البشرية المستدامة والمتكاملة.

جداول المقارنات الاستدلالية

جدول رقم (١) ترتيب مقياس التنمية البشرية في دول العالم

حسب تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧

الدولة	٢٠٠١	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	الدولة	٢٠٠١	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
دول المغرب العربي	٥٨	٥٨	٦٤	٥٦	مصر	١٢٠	١١٩	١١١	١١٢
ليبيا	٩٢	٨٩	٨٧	٩١	المغرب	١٢٥	١٢٤	١٢٣	١٢٦
تونس	١٠٨	١٠٣	١٠٣	١٠٤	السودان	١٣٩	١٤١	١٤١	١٤٧
الجزائر									
دول المشرق العربي	٨٠	٩٠	٧٨	٨٨	سوريا	١٠٦	١٠٦	١٠٧	١٠٨
لبنان	٩٠	٩٠	٨٦	٨٦	فلسطين	١٣٩	١٤١	١٤١	١٤٧
الأردن	٤٠	٤٣	٣٩	٤٤	المملكة العربية السعودية	٧٤	٧١	٧٦	٦١
دول الخليج العربي	٤٤	٤٤	٤٦	٣٥	عمان	١٤٩	١٥١	١٥٠	١٥٣
البحرين	٤٩	٤١	٤٩	٣٩	اليمن				
قطر	١٥٧	١٥٧	١٥٦	١٥٦					
الكويت	١٦٢	١٦٤	١٦٢	١٥٩	أنجولا	١٦٦	١٤١	١٦١	١٦٢
دولة الإمارات	١٦٤	١٦٦	١٦٥	١٦٥	السودان				
دول إفريقيا	-	-	-	١					
السنغال	١	١	١	٢	إيطاليا	٢١	٢٤	٢٤	٢٤
تنزانيا	٢	٢	٥	٦	اليونان	٣٠	٢٩	٢٩	٢٨
زامبيا	٨	٨	٨	١٢	قبرص	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢
دول أفريقية التنمية	٤	٥	٦	٤	المكسيك	٣٤	٣٤	٣٦	٣٨
أيسلندا	١٧	١٤	١٥	١٤	الأرجنتين	٧٢	٦٣	٦٩	٧٠
النرويج	١٢	١٥	١٨	١٦	البرازيل				
السويد	١٦	١٦	١٦	١٠	سويسرا				
الولايات المتحدة	١٩	٢٠	٤١	٢٢					
كندا	٢٠	٢١	١٩	١٣					
الدانمارك	٢٠	٢١	٢١	٨					
المملكة المتحدة	٢٢	٢٢	٢٣	٢٣	إيران	١٠١	٩٩	٩٦	٩٤
فرنسا	٢٢	٢٣	٢٣	٢٣	ماليزيا	٥٩	٦١	٦١	٦٣
ألمانيا	٢٢	٢٣	٢٣	٢٣	روسيا	٥٧	٦٢	٦٥	٦٧
إسبانيا	٢٢	٢٣	٢٣	٢٣	تركيا	٨٨	٩٤	٩٢	٨٤

									دول اسبوية اليابان الصين إسرائيل
--	--	--	--	--	--	--	--	--	---

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨

جدول رقم (٢) دراسة مقارنة بين إجمالي الدخل القومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول لسنة ٢٠٠٤ في التقرير الصادر سنة ٢٠٠٧/٢٠٠٨

أولاً: مجموعة النافتا (North American Free Trade Ass.) (NAFTA)

الدولة وموازنة التنمية	الدخل القومي بالمال/ ٢٠٠٥ دولار	معدل النمو سنوياً %	عدد السكان بالمليون لسنة ٢٠٠٥	معدل نمو السكان مستويًا %
الولايات المتحدة	١٢,٤١٦	% ٢,١	٢٩٩,٨	% ٠,٩
كندا	١,١١٣	% ٢,٢	٣٢	% ٠,٩
المكسيك	٧٦٨	% ١,٥	١٠٥,٧	% ١,٠
الإجمالي	١٤,٢٩٧			

ثانياً: دول الاتحاد الأوروبي (European Union) (E U)

الملكة المتحدة	٢,١٩٨	% ٢,٥	٦٠,٢	% ٠,٤
فرنسا	٢,١٢٦	% ١,٦	٦١	% ٠,٢
إيطاليا	١,٧٦٢	% ١,٣	٥٣,٦	% ٠,١
ألمانيا	٢,٧٩٥	% ١,٤	٨٢,٧	% ٠,١(-)
اليونان	٢٢٥	% ٢,٥	١١,١	% ٠,٢
إسبانيا	١,١٢٥	% ٢,٥	٤٣,٤	% ٠,٦
أيرلندا	١٨٣	% ٢,٧	١٠,٥	% ٠,٣
قبرص	١٥	% ٤	٠,٨	% ١
الدانمارك	٢٥٩	% ١,٩	٥,٤	% ٠,٢
لوكسمبورج	٣٦	% ٣,٣	٠,٥	% ١,١
بلجيكا	٣٧١	% ١,٧	١٠,٤	% ٠,٢
هولندا	٦٢٤	% ١,٩	١٦,٣	% ٠,٢
فنلندا	١٩٣	% ٢,٥	٥,٢	% ٠,٣
النمسا	٣٠٦	% ١,٩	٨,٣	% ٠,٣
إيرلندا	٢٠٢	% ٦,٢	٤,١	% ١,٥
السويد	٣٥٨	% ٢,١	٩	
الإجمالي	١٢,٧٧٨			

ثالثاً: مجموعة الثمان (الدول الصناعية الكبرى) (G٨)

الولايات المتحدة	١٢,٤١٦	% ٢,١	٢٩٩,٨	% ٠,٩
كندا	١,١١٣	% ٢,٢	٣٢,٣	% ٠,٩
الملكة المتحدة	٢,١٩٨	% ٢,٥	٦٠,٢	% ٠,٤
فرنسا	٢,١٢٦	% ١,٦	٦١	% ٠,٢
ألمانيا	٢,٧٩٥	% ١,٤	٨٢,٧	% ٠,١(-)
إيطاليا	١,٧٦٢	% ١,٣	٥٨,٦	صفر
اليابان	٤,٥٣٤	% ٠,٨	١٢٧,٩	% ٠,١(-)

روسيا	٦٧	٧٦٤	%٠.٨	١٤٤	%٠.١
الإجمالي		٢٧.٧٠٨			
رابعا: مجموعة أمريكا الشمالية (النافذة للدخل القومي للاتحاد الأوروبي)					
الولايات المتحدة	١٢	١٢.٤١٦	%٢.١	٢٩٩,٨	%٠.٩
كندا	٤	١.١١٣	%٢.٢	٣٢,٣	%٠.٩
الإجمالي		١٣.٥٢٩			

المصدر: تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨

تابع جدول رقم (٢) دراسة مقارنة بين إجمالي الدخل القومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول لسنة ٢٠٠٥ في التقرير الصادر سنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧

خامساً: دول متوسطة التنمية مع مقارنتها بمصر

الدولة ومرتبعة التنمية	الدخل القومي بالملار ٢٠٠٥/دولار	معدل النمو سنوياً %	عدد السكان بالمليون لسنة ٢٠٠٥	معدل نمو السكان سنوياً %
مصر	٨٩	%٢.٤	٧٢.٨	%١.٧
روسيا	٧٦٤	%٠.١(-)	١٤٤	%٠.٥(-)
الصين	٢,٢٣٤	%٨.٨	١,٣١٣	٠.٦
الهند	٨٠٥	%٤.٢	١,١٣٤	%١.٤
إسرائيل	١٢٣	%١.٥	٦.٧	%١.٥
ماليزيا	١٣٠	%٣.٣	٢٥.٧	%١.٦
اليابان	٤,٥٣٤	%٠.٨	١٢٧.٩	%٠.١(-)
تركيا	٣٦٢	%١.٧	٧٢	%١.٢
إيران	١٩٠	%٢.٣	٦٩.٤	%١.٣
باكستان	١١٠	%٢.٥	١٥٨	%١.٩
اندونيسيا	٢٨٧	%٢.١	٢٢٦	%١.١

المصدر: تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٨/٢٠٠٧

جدول رقم (٣) دليل التنمية البشرية

البيانات	مصر	الدول العربية	أمريكا	إسرائيل
دليل التنمية البشرية ٢٠٠٥	٠.٧٠٠	٠.٦٨	٠.٩٥	٠.٩٣
العمر المتوقع عند الولادة ٢٠٠٥	٧١.٤	٦٧.٥	٧٧.٩	٨٠.٣
معدل نمو الأمية للكبار (١٥ سنة فما فوق) ٢٠٠٥	٧١.٤	%٧٠.٣	-	٩٧.١
نسبة المطلبية في التطعيم الأساسي والثانوي و العالى ٢٠٠٥	%	%٦٥.٥	٩٣.٣	%
السجل المطلبية في التطعيم الأساسي والثانوي و العالى ٢٠٠٥	٧٦.٩	٦٧.٦	%	٨٩.٦
الدخل القومي لكل نسمة بالدولار ٢٠٠٥	%	٠.٧١	٤١٨٩	%
دليل العمر المتوقع	٤٣٣٧	٠.٦٦	٠	٢٥٨٦
دليل التعليم	٠.٧٥	٠.٦٧	٠.٨٨	٤
دليل الناتج المحلي الإجمالي	٠.٧٣	-	٠.٩٧	٠.٩٢
	٠.٦٢	-	١.٠٠	٠.٩٥
	٢-	-	٢-	٠.٩٢
				-

				الدخل القومي لكل نسمة بعد خصم دليل التنمية البشرية
--	--	--	--	--

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ص ٢٣٢

علامة (-) في هذا الجدول والجدول التالية تعني خلو التقرير من البيان

جدول رقم (٤) اتجاهات دليل التنمية البشرية

إسرائيل	أمريكا	الدول العربية	مصر	البيان
٠.٨٠٤	٠.٨٦٨		٠.٤٣٩	عام ١٩٧٥
٠.٨٢٩	٠.٨٨٩		٠.٤٨٨	عام ١٩٨٠
٠.٨٥٠	٠.٩٠٢		٠.٥٤١	عام ١٩٨٥
٠.٨٦٧	٠.٩١٧	البيان غير مدرج	٠.٥٨٠	عام ١٩٩٠
٠.٨٩٠	٠.٩٣٠		٠.٦١٣	عام ١٩٩٥
٠.٩١٨	٠.٩٤٠		٠.٦٥٤	عام ٢٠٠٠
٠.٩٢٧	٠.٩٤٨		٠.٧٠٢	عام ٢٠٠٤
٠.٩٣٠	٠.٩٥٠		٠.٧٠٠	عام ٢٠٠٥

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ص ٢٢٩

يلاحظ أن دليل التنمية البشرية في الدول المتقدمة يرتفع بنسبة ٣٠% عنه في مصر و الدول النامية

جدول رقم (٥) دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس

إسرائيل	أمريكا	مصر	البيان
٢٣	١٢	١١٢	دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس
٠.٩٣	٠.٩٥	٠.٧٠٠	القيمة
٨٢.٣	٨٠.٤	٧٣	المعدل المتولد عند الولادة
٧٨.١	٧٥.٢	٦٨.٥	٢٠٠٥
			إناث
%٩٧.٧	-	%٥٩.٤	
%٩٧.٧	-	%٨٣	
			ذكور
%٩٢	%٩٨	-	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة < ١٥ سنة
%٨٧	%٨٩	-	٢٠٠٥
			إناث

٢٠١٧ ٣١٣٤٥	٢٥٠٠٥ ٤٠٠٠٠	١٦٣٥ ٧٠٢٤	ذكور مجموع نسبة الالتحاق بالمدارس في كل المستويات ٢٠٠٥ إناث ذكور متوسط الدخل المقدر بالدولار ٢٠٠٥ إناث ذكور
---------------	----------------	--------------	---

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٨/٢٠٠٧

جدول رقم (٦) الاتجاهات السكانية والديموغرافية

البيانات	مصر *(١١٢)	العربية الدول	أمريكا *(١٢)	إسرائيل *(٢٣)
إجمالي عدد السكان	٣٩,٢ مليون	١٤٤,٤ مليون	٢٢٠,٢ مليون	٣,٤ مليون
١٩٧٥	٧٢,٨ مليون	٣١٣,٩ مليون	٢٩٩,٨ مليون	٦,٦ مليون
٢٠٠٥	٨٦,٢ مليون	٣٨٠,٤ مليون	٣٢٩ مليون	٧,٨ مليون
٢٠١٥	٩٦,٢ مليون	٤١٨ مليون	٣٧٩ مليون	٨,٦ مليون
نسبة الزيادة السكانية ١٩٧٥-	٢٠١	٢٠٦	٠,٩	٩١,٦
٢٠٠٤	١,٧	١,٩	٧٣,٧	٩١,٩
٢٠١٥	٤٣,٥	٤١,٨	٨٠,٨	٢٧,٩
نسبة سكان الحضر	٤٢,٧	٥٥,١	٨٣,٧	٢٦,٢
١٩٧٥	٤٥,٤	٥٨,٢	٢٠,٨	١٠,١
٢٠٠٥	٣٣,٣	٣٥,٨	١٩,٨	١١,٥
٢٠١٥	٣٠,٧	٣٢,١	١٢,٣	٣,٨
تقدير	٤,٨	٣,٩	١٤,١	٢,٩
٢٠١٥	٥,٦	٤,٤	٢	٢
نسبة السكان تحت ١٥ سنة	٥,٩	٦,٧	٢	٢
٢٠٠٥	٣,٢	٣,٦		
تقدير				
٢٠١٥				
نسبة السكان ٦٥ سنة فأكثر				
٢٠٠٥				
تقدير				
٢٠١٥				
معدل الخصوبة (عدد المواليد للمرأة)				
١٩٧٥-١٩٧٠				
٢٠٠٥-٢٠٠٠				

* مرتبة مقياس التنمية البشرية موضحة بين قوسين

المصدر: تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ص ٢٤٥

جدول رقم (٧) موقف توصيل المياه والصرف الصحي والتغذية

إسرائيل	أمريكا	الدول العربية	مصر	البيان
-	%١٠٠	%٦١	%٥٤	نسبة السكان المستفيدين بمرافق الصرف الصحي
-	%١٠٠	%٧١	%٧٠	١٩٩٠
%١٠٠	%١٠٠	%٨٤	%٩٤	٢٠٠٥
%١٠٠	%١٠٠	%٨٦	%٩٨	نسبة السكان المستفيدين بمصدر مياه عذبة
-	-	%١١	%٤	١٩٩٠
-	-	%١٠	%٣	٢٠٠٥
-	%١	-	%٩	نسبة السكان ناقصي التغذية
-	%١	-	%١٦	١٩٩٢-١٩٩٠
%٨	%٨	-	%١٢	٢٠٠٥-٢٠٠٠
				نسبة الأطفال ناقصي الوزن تحت سن ٥ سنوات
				٢٠٠٥-١٩٩٥
				نسبة الأطفال ناقصي الطول تحت سن ٥ سنوات
				٢٠٠٥-١٩٩٥
				نسبة الأطفال عند الولادة ناقصي الوزن
				٢٠٠٥-١٩٩٨

المصدر: تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٨/٢٠٠٧

جدول رقم (٨) الالتزام بالصحة: الموارد وسبل الحصول والخدمات

إسرائيل	أمريكا	الدول العربية	مصر	البيان
%٦,١	%٦,٩	-	%٢,٢	الإنفاق الصحي
%٢,٦	%٨,٥	-	%٣,٧	٢٠٠٥
١٩٧٢	٦,٩٦	-	٢٥٨	العام (نسبة من الناتج المحلي)
%٩٥	%٩٣	%٨٥	%٩٨	الخاص (نسبة من الناتج المحلي)
%٩٦	%٩٣	%٨٦	%٩٧	الإنفاق الصحي للفرد بالدولار
				الأطفال بعمر سنة ومحصولون

من النسب	٥٩%	٧٤%	٧٦%	-
من الحصبة	٧٤%	٧٤%	٩٩%	-
معدل شيوع وسائل منع الحمل	٥٤	-	٢٥٦	٣٨٢
الولادات تحت إشراف صحي	٧٠%	٧١%	١٠٠%	١٠٠%
الأطباء لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة	٩٨%	٨٦%	١٠٠%	١٠٠%
نسبة السكان المخدمين بمرفق الصرف الصحي				
نسبة السكان المخدمين بمرفق مياه الشرب				

المصدر: تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ص ٢٤٩ - ٢٥٣

من الدلالات المقلقة بالنسبة لمستوى و نوعية الرعاية الصحية فإن نسبة الإنفاق على الخدمات الصحية من الناتج المحلي لمصر هي ٢,٥% بينما ترتفع هذه النسبة في إسرائيل إلى ٦,١% و أمريكا إلى ٦,٨% أي أكثر من الضعف. و لا شك أن الرعاية الصحية تزيد من التنمية الانسانية و الاداء و الانتاج و الكفاءة و التقدم. و ينعكس هذا كذلك من حيث نصيب الفرد من حيث الإنفاق الصحي سنوياً و هو ٢٣٥ دولار بالمقارنة بإسرائيل التي يرتفع فيها نصيب الفرد إلى ثمان أضعاف و في أمريكا إلى ٢٤ ضعفاً. و يؤكد هذا الموقف المقلق الاحصاء الخاص بعدد الأطباء لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة فهو في مصر ٥٤ و في إسرائيل سبعة أضعاف (٢٨٢) و في أمريكا خمسة أضعاف أي ٢٥٦ طبيب لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة.

جدول رقم (٩) تفاوتات في صحة الأمهات و الأطفال في مصر

مصر	البر
٣١%	ولادات تحت إشراف صحي ماهر
٩٤%	شريحة الأقر ٢٠%
٩١%	شريحة الأغني ٢٠%
٩٢%	أطفال عمرهم سنة واحدة و محصنون بالكامل
١٦%	شريحة الأقر ٢٠%
٨%	شريحة الأغني ٢٠%
٧٦%	أطفال نون الخامسة و أقل في الطول عن المعدل الطبيعي
٣٠%	شريحة الأقر ٢٠%
٩٨%	شريحة الأغني ٢٠%
٣٤%	شريحة الأقر ٢٠%
	شريحة الأغني ٢٠%

في	معدل وفيات الرضع شريحة الأقر ٢٠%
في	شريحة الأغني ٢٠%
في	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة شريحة الأقر ٢٠%
في	شريحة الأغني ٢٠%

المصدر: تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨

يوضح الجدول التفاوتات و المفارقات العجيبة و المزجة في احصاءات صحة الأمهات و الأطفال، و منحا أن نسبة الأطفال دون الخامسة و الأقل في الطول عن المعدل الطبيعي في شريحة الـ ٢٠% الأقل فقراً من الأسر هي ١٦% و هي ضعف النسبة في شريحة الأسر الـ ٢٠% الأغني. و يتفق هذا الموقف المزج في الاحصاءات الخاصة بمعدل وفيات الرضع، فهي ٧٦% في شريحة الأسر الـ ٢٠% الأقر و هي أكثر من الضعف بالنسبة للأسر الأغني (٣٠%). و ترتفع النسبة بالنسبة لوفيات الأطفال دون الخامسة فهي ٩٨% في شريحة ٢٠% الأقر و تنخفض إلى حوالي الثلث في شريحة الأسر ٢٠% الأغني.

جدول رقم (١٠) مدى الالتزام بالصحة والموارد وتوصيل المرافق

إسراء نيل	أمريكا	البحرين العربية	مصر	اليمن
٦.١	%٦.٦	-	%٢.٢	نسبة الإنفاق على الصحة من الدخل القومي العام ٢٠٠٥
%	٨.٥	-	%٣.٧	٢٥٨
٢.٦	%	-	٢٥٨	نسبة الإنفاق على الصحة من الدخل القومي الخاص ٢٠٠٥
%	٦.٦٦	%٨٦	%٦٨	٢٠٠٥
١٩٧	%٦٣	%٨٦	%٩٧	قيمة الإنفاق على الصحة من الدخل القومي لكل نسمة ٢٠٠٥
٢	%٩٣	-	%٢٩	نسبة التطعيم لعمر سنة واحدة لمرض السيل ٢٠٠٥
%٩٥	-	-	%٥٩	٢٠٠٥
%٩٦	%٧٦	%٧٤	%٧٤	نسبة التطعيم لعمر سنة واحدة لمرض الحصبة ٢٠٠٥
-	%٩٩	-	٥٤	٢٠٠٥
-	٢٥٦	-	-	نسبة الأطفال المصابون بالإسهال وتم معالجتهم (٥ سنوات فما فوق)
%٩٩	-	-	-	٢٠٠٥-١٩٩٤
٣٨٢	-	-	-	نسبة استخدام وسائل منع الحمل ٢٠٠٥-١٩٩٥
-	-	-	-	نسبة الولادة تحت إشراف طبي ٢٠٠٥-١٩٩٥
-	-	-	-	عدد الأطباء لكل ١٠٠ ألف نسمة ٢٠٠٥-١٩٩٠

المصدر: تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ص ٢٥٩ - ٢٦٣

جدول رقم (١١) أهم الأزمات والمخاطر الصحية

البيان	مصر	الدول العربية	أمريكا	إسرائيل
انتشار الإيدز من سن ١٥ إلى ٤٩ سنة كنسبة	٠,١ > (٠,٢ >)	٠,٢ (٠,٢ >)	٠,٦ (٠,٤ >)	(٠,٢ >)
٢٠٠٥	-	-	-	-
استخدام موانع الحمل ٢٠٠٥-١٩٩٨	-	-	-	-
سيدات	-	-	-	-
رجال حالات الملاريا لكل ١٠٠ ألف نسمة	-	-	-	-
٢٠٠٥	-	-	-	-
نسبة الأطفال تحت سن ٥ سنوات المستخدمين لتلمسية في الأسرة	٣٥	١٢٥	٤	٧
٢٠٠٥-١٩٩٠	%٦١	-	%٨٥	%٨٠
نسبة الأطفال تحت سن ٥ سنوات المستخدمين لأدوية علاج الملاريا	%٨٠	-	%٧٠	%١٨
٢٠٠٥-١٩٩٠	%١٨	-	%١١	%٣٢
علاج الملاريا	%٤٠	-	%٢٤	-
٢٠٠٥-١٩٩٠	-	-	-	-
حالات السل لكل ١٠٠ ألف نسمة	-	-	-	-
نسبة الحالات المكتشفة ٢٠٠٥	-	-	-	-
نسبة الحالات المعالجة ٢٠٠٥	-	-	-	-
نسبة انتشار التدخين بين الكبار	-	-	-	-
نسبة	-	-	-	-
٢٠٠٥-٢٠٠٢	-	-	-	-
رجال	-	-	-	-
٢٠٠٥-٢٠٠٢	-	-	-	-

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٨/٢٠٠٧

جدول رقم (١٢) عدم المساواة في مجال صحة الأم والطفل

مصر	اليابان
٢٠٠٥	سنة الدراسة
%٥١	نسبة الولادات تحت إشراف طبي
%٦٦	لأقل ٢٠%
%٦١	لأغنى ٢٠%
%٩٢	نسبة الأطفال في سن عام والمطمئنين بالكامل
%٢٤	لأقل ٢٠%
%٨	لأغنى ٢٠%
%٧٦	نسبة الأطفال ناقصي الطول تحت سن ٥ سنوات
%٣٠	لأقل ٢٠%
%٩٨	معدل وفياة الأطفال لكل ١٠٠٠ مولود حي
%٣٤	لأغنى ٢٠%
	معدل الوفياة تحت سن ٥ سنوات لكل ١٠٠٠ من الولادات الحية
	لأقل ٢٠%
	لأغنى ٢٠%

المصدر: تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ص ٢٥٥ - ٢٦٣

جدول رقم (١٣) الالتزام بالتعليم والإنفاق العام

البيان	مصر	الدول العربية	أمريكا	إسرائيل
الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الدخل القومي	٣.٩%		٥.١%	٦.٥%
١٩٩١	-		٥.٦%	٧.٣%
٢٠٠٥-٢٠٠٢	-		١٢.٣%	١١.٤%
الإنفاق العام على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي	-	البيان غير مترج	١٥.٣%	%
١٩٩١	-		%	١٣.٧%
٢٠٠٥-٢٠٠٢	-		-	-
الإنفاق على التعليم حسب المستوي كنسبة من كل المستويات	-		-	-
التعليم الأساسي	١٩٩١		-	٤٧%
٢٠٠٥-٢٠٠٢	-		-	٣٠%
التعليم الثانوي	١٩٩١		-	-
٢٠٠٥-٢٠٠٢	-		-	١٧%
التعليم العالي	١٩٩١		-	-
٢٠٠٥-٢٠٠٢	-		-	-

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨

جدول رقم (١٤) عدم المساواة بين الجنسين في التعليم

البيان	مصر	الدول العربية	أمريكا	إسرائيل
تعليم الكبار				
نسبة الإناث لسن ١٥ عام أو أكثر	٥٩.٤%	٥٩.٧%	-	٩٥.٩%
٢٠٠٥	%	%	-	%
نسبة الإناث الكبار للذكور في التعليم	٧١%	٧٤%	-	٩٧%
٢٠٠٥	٧٨.٩%	٨٠.٤%	-	٩٩.٦%
نسبة تعليم الشباب (١٥ - ٢٤) الإناث	%	%	٩١%	%
٢٠٠٥	٨٨%	٨٩%	٩٦%	١٠٠%
نسبة تعليم الإناث للشباب للذكور	٩٤%	-	٩١%	%
٢٠٠٥	٩٧%	-	١٠٢%	٩٨%
نسبة تعليم الإناث في التعليم الأساسي	٧٧%	-	٩٦%	١٠١%

٢٠٠٥	٠,٩٤	-	١,٣٩	%٨٩
نسبة الإناث للذكور في التعليم الأساسي	-	-	-	١
٢٠٠٥	-	-	-	%٦٥
نسبة تعليم الإناث في التعليم الثانوي	-	-	-	١,٣٣
٢٠٠٥	-	-	-	
نسبة الإناث للذكور في التعليم الثانوي	-	-	-	
٢٠٠٥	-	-	-	
نسبة الإناث في التعليم العالي	-	-	-	
٢٠٠٥	-	-	-	
نسبة الإناث للذكور في التعليم العالي	-	-	-	
علم ٢٠٠٥	-	-	-	

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٨/٢٠٠٧

جدول رقم (١٥) التعليم والقيود بالمؤسسات التعليمية

اليمن	مصر	السعودية العربية	أمريكا	إسرائيل
نسبة تعليم الكبار ١٥ سنة أو أكثر	٤٧,١	٤٩,٨	-	٩١,٤
١٩٩٠	%	%	-	%
٢٠٠٥	٧١,٤	٧٠,٣	-	٩٧,١
نسبة تعليم الشباب ١٥ : ٢٤ سنة	٦١,٣	٦٦,٤	%٩٧	٩٨,٧
١٩٩٠	%	%	%٩٢	%
٢٠٠٥	٨٤,٩	٨٥,٢	%٨٩	٩٩,٨
نسبة القيد في التعليم الأساسي	%٨٤	-	-	%٩٢
١٩٩١	%٩٤	%٨٣	-	%٩٧
٢٠٠٥	%٨٢	%٥٩	%١٦	%٨٩
نسبة القيد في التعليم الثانوي	%٧٩	-	-	%٨٩
١٩٩١	%٩٩	-	-	%١٠٠
٢٠٠٤	-	-	-	%٢٨
نسبة الأطفال المقتردين حتى السنة الخامسة	-	-	-	
١٩٩١	-	-	-	
٢٠٠٣	-	-	-	
نسبة التعليم العالي في تخصصات العلوم والرياضة والهندسة	-	-	-	
٢٠٠٥-١٩٩٨	-	-	-	

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٨/٢٠٠٧

من المؤشرات المتعلقة أن معدل الامام بالقراءة و الكتابة في مصر لدى الشباب (١٥-٢٤ سنة) لسنة ٢٠٠٤ هو ٨٤.٩% بينما هو في اسرائيل ٩٩.٨% و أمريكا ١٠٠%. و في نفس السياق المزعج لدلالات الأرقام فإن نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي ٧٩% و في اسرائيل ٩٠%.

جدول رقم (١٦) الفقر البشري و فقر الدخل

اليونان	مصر	الكويت	تركيا	المكسيك	ماليزيا
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	١١٢	٣٣	٨٤	٥٢	٦٣
ترتيب دليل الفقر البشري	٤٤	-	٢١	٩	١٥
نسبة السكان عند الولادة بعدم العيش إلى الأربعين	٧.٨%	٢.٥%	٨.٩%	٦%	٤.٣%
معدل الأمية لدى البالغين	٢٨.٦%	٦.٧%	١٢.٦%	٩%	%
نسبة السكان المتمتعون بالحصول على الدوام على مياه صالحة للشرب	%	-	%	٣%	١١.٣%
نسبة الأطفال دون الوزن الطبيعي حسب أعمارهم (دون الخامسة)	٢%	-	٤%	%	%
سكان تحت خط الفقر	٩%	-	٤%	٤.٤%	١%
دولار يومياً	٣.١%	-	٣.٤%	٢٠.٤%	١١%
دولار يومياً	٤٣.٩%	-	١٨.٧%	%	٢%
دولار يومياً	%	-	%	٢٠.١%	٩.٣%
نسبة السكان تحت خط الفقر قوياً	١٦.٧%	-	٢٧%	%	%
الترتيب حسب دليل الفقر مع طرح الترتيب حسب خط الفقر	١٨	-	١	١٠	٩

المصدر: تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٨/٢٠٠٧

عدد سكان العالم في ضوء المؤشرات الديموغرافية لـ ١٧٧ دولة التي يشملها التقرير:

عام ١٩٧٥ ٤,٠٦٨,١٠٠ نسمة

عام ٢٠٠٤ ٦,٣٨١,٠٠٠ نسمة

عام ٢٠١٥ (المتوقع) ٧,٢١٠,٣٠٠ نسمة

يتضح من الجدول أن معدل الأمية لدى البالغين في مصر ٢٨.٦% و هو في تركيا ١٢.٦% و ماليزيا ١١.٣% و المكسيك ٩% و الكويت ٦.٧%. وأن نسبة السكان تحت خط الفقر بدخل أقل من دولارين يومياً

هي ٤٣.٩% في مصر و هي ضعف النسبة في تركيا و المكسيك و هي دول نامية و بها نفس عدد السكان. و نسبة السكان تحت خط الفقر قومياً هي ١٦.٧% في مصر و ٢٧% في تركيا و ٢٠.١% في المكسيك. و يتضح من توقعات زيادة سكان العالم خلال العشر سنوات القادمة أن عدد سكان العالم سيزيد بنسبة حوالي ١٥%.

جدول رقم (١٧) المشاكل و المخاطر الصحية الرئيسية في ٢٠٠٥

إسرائيل	أمريكا	الدول العربية	مصر	البرازيل
٧١.٦	٧١.٥	٥١.٩	٥١.١	النسبة المتوقعة مع عدد الولادة
٧٩.٧	٧٧.٤	٦٦.٧	٦٩.٨	١٩٧٥-١٩٧٠
٢٤	٢٠	١٣٢	١٥٧	٢٠٠٥-٢٠٠٠
٥	٧	٣٨	٢٦	معدل الوفاة لدى الأطفال عند الولادة لكل ١٠٠ ألف نسمة
٢٤	٢٠	١٢٩	١٥٧	١٩٧٠
٥	٦	٤٦	٢٨	٢٠٠٤
٩٢.٣	%٨٧	٧٣.٥	٨٠.٢	معدل الوفاة لدى الأطفال تحت سن ٥ سنوات لكل ألف نسمة
%	٧٩.١	%	%	١٩٧٠
٨٥.٨	%	٦٦.٤	٧٠.٤	٢٠٠٥
%	٨	%	%	احتمال الحياة حتى سن ٦٥ عند الولادة
٥	١٧	-	٨٤	٢٠٠٥-٢٠٠٠
١٧	-	-	٨٤	ذكرت
				ذكور
				نسبة وفاة الأم عند الولادة لكل ١٠٠ ألف نسمة
				حالات تم التبليغ عنها علم
				٢٠٠٥-١٩٨٥
				حالات تم تقديرها
				علم ٢٠٠٠

المصدر: تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ص ٢٦٣

جدول رقم (١٨) قلة الدخل والموارد البشرية في الدول النامية (مصر)

مصر	اليان
٥٥	معدل الفقر في الموارد البشرية : المرتبة
%٣٠.٩	القيمة :
%٧.٨	احتمال عدم البقاء بعد سن ٤٠ على قيد الحياة
%٤٤.٤	٢٠٠٥/٢٠٠٠
%٢	معدل الأمية للكبار ١٥ سنة فما فوق
%٦	٢٠٠٥
%٣.١	نسبة السكان بدون مورد مسحي لمياه الشرب
%٤٣.٩	٢٠٠٢
%١٦.٧	الأطفال ناقصي الوزن ٥ سنوات فأقل
١٨	٢٠٠٥-١٩٩٠
	نسبة السكان تحت خط الفقر : دولار يوميا
	٢٠٠٥-١٩٩٠
	: ٢ دولار في اليوم
	٢٠٠٥-١٩٩٠
	نسبة السكان تحت خط الفقر القومي
	٢٠٠٥-١٩٩٠
	مرتبة الفقر في الدخل بعد تنزيل مرتبة الفقر في الدخل

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٨/٢٠٠٧

جدول رقم (١٩) مؤشرات الأداء الاقتصادي

اليان	مصر	الدول العربية	أمريكا	إسرائيل
الدخل القومي / مليار دولار	٨٩.٤	تقديري	١٢٤١٦.٥	١٢٣.٤
٢٠٠٥	٣٢١.٤	١٠٤٣.٤	٥	٤
/ ما يعادل دولار	١	تقديري	١٢٤١٦.٥	١٧٩.١
٢٠٠٥	١٢.٧	١.١٥	٥	١
الدخل القومي لكل نسمة / دولار	٤٣٣٧	٣٦٥٩	٤١٨٩.٠	١٧١٩
٢٠٠٥	٦٧١٥	٦٧١٥	٤١٨٩.٠	٤
/ ما يعادل دولار	٢.٨	%٠.٧	%٢	٢٥٨٦
٢٠٠٥	%	%٠.٧	%٢	٤
الدخل القومي لكل نسمة : نسبة النمو السنوي	٢.٤	% ٢.٣	%٢.١	%١.٨
%	%	-	٤١٨٩.٠	%١.٥
٤٣٣٧	-	-	٢٠٠٥	٢٥٨٦
٢٠٠٥-١٩٧٥	٢.٠٥	-	-	٤

٢٠٠٥	%٢,٦ %٣,٤	-	-	٦,٦ % ٤,٩ %	٢٠٠٥-١٩٩٠ أعلى دخل قومي ٢٠٠٥-١٩٧٥ سنة أعلى دخل نسبة معدل التغير السنوي في أسعار السلع الاستهلاكية ٢٠٠٤-١٩٩٠ ٢٠٠٥-٢٠٠٢
%٦,٦ %١,٣					

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ص ٢٧٧

جدول رقم (٢٠) التبادل التجاري ٢٠٠٥

البيان	مصر	العرب العربية	أمريكا	إسراء يل
نسبة السلع والخدمات المستوردة من الدخل القومي	٢٩	%٣٦	١١	%٤٥
١٩٩٠	%	%٣٨	%	%٥١
٢٠٠٥	٣٣	%٣٨	١٥	%٣٥
٢٠٠٥	%	%٥٤	%	%٤٦
نسبة السلع والخدمات المصدرة من الدخل القومي	٢٠	%٧٣	١٠	%١٣
١٩٩٠	%	%٨٧	%	%٤
٢٠٠٥	٣٠	-	١٠	%٨٧
٢٠٠٥	%	%١٤	%	%٨٣
نسبة الصادرات الخام من السلع المصدرة	٥٧	-	٢١	%١٠
١٩٩٠	%	-	%	%١٠
٢٠٠٥	٦٤	%٢	١٥	١٣,٩
٢٠٠٥	%	-	%	%
نسبة الصادرات المصنعة من السلع المصدرة	٤٢	-	٧٥	١١٨
١٩٩٠	%	%	%	%
٢٠٠٥	٣١	%	٨٢	%
نسبة الصادرات ذات التقنيات العالية من السلع المصدرة	-	-	٣٤	%
١٩٩٠	٥,٦	%	٣٢	%
٢٠٠٥	٥,٠	%	١١٢	%
معدل التغير في التجارة باعتبار عام ١٩٨٠ -				
٢٠٠٤	١٠٠			

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ص ٢٨٧ - ٢٨٨

جدول رقم (٢١) عدم العدالة في الدخل أو الاستهلاك

إسرائيل	أمريكا	السودان العربية	مصر	اليمن
٢٠٠١	٢٠٠٠		١٩٩٩	نسبة المسح التصيب في الدخل أو الاستهلاك
%٢,١	%١,٩		%٣,٧	في الشريحة ١٠% الأفقر
%٥,٧	%٥,٤	اليمن	%٨,٦	في الشريحة ٢٠% الأفقر
٤٤,٩	%٤٥,٨	غير	%٤٣,٦	في الشريحة ١٠% الأغنى
%	%٢٩,٩	مدرج	%٢٩,٥	في الشريحة ٢٠% الأغنى
٢٨,٨				مقاييس عدم العدالة
%	%١٥,٩		%٨	الشريحة من ١٠% الأغنى التي هي ١٠%
	%٨,٤		%٥,١	الأفقر
١٣,٤	٤٠,٨		%٣٤,٤	الشريحة من ٢٠% الأغنى التي هي ٢٠%
%				الأفقر دليل جني
%٧,٩				
٣٩,٢				
%				

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٨/٢٠٠٧

جدول رقم (٢٢) استخدام وتطوير التكنولوجيا ٢٠٠٥

اليابان	مصر	الدول العربية	أمريكا	إسرائيل
عدد خطوط التليفونات لكل ألف نسمة	١٤٠	١٠٦	٦٠٦	٤٢٦
عدد خطوط المحمول لكل ألف نسمة	١٨٤	٢٨٤	٦٨٠	١١٢٠
استخدام الإنترنت لكل ألف نسمة	٦٨	٨٨	٦٣٠	٤٧٠
براءات الاختراع لكل مليون نسمة	١	-	٢٤٤	٤٨
الإنفاق على البحوث والتطوير كنسبة من الدخل القومي	٠,٢%	-	٢,٧%	٤,٥%
عدد الباحثين في مجال البحوث والتطوير لكل مليون نسمة	٤٩٢	-	٤٦٠٥	-

المصدر: تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ص ٢٧٥

و قد وردت البيانات الآتية عن بعض الدول المتقدمة لعام ٢٠٠٥ موضحة التالي حسب نسبة الاتفاق على البحث من الدخل القومي ثم عدد الباحثين لكل مليون نسمة:

السويد: ٣,٧% / ٥٤١٦ باحث – اليابان: ٣,١% / ٥٢٨٧ باحث – فرنسا: ٢,٢% / ٢٢١٣ باحث – المملكة المتحدة: ١,٩% / ٢٧٠٦ باحث – ألمانيا: ٢,٥% / ٣٢٦١ باحث – كوريا: ٢,٦% / ٣١٨٧ باحث – روسيا: ١,٢% / ٣٢١٩ باحث – كندا: ١,٩% / ٣٥٩٧ باحث.

جدول رقم (٢٣) الطاقة والبيئة

اليابان	مصر	الدول العربية	أمريكا	إسرائيل
استهلاك الطاقة الكهربائية للفرد (ك.و.س) ٢٠٠٤	١٤٦٥	١٨٤١	١٤٢٤٠	٦٩٢٤
نسبة الزيادة ١٩٩٠ - ٢٠٠٤	٩٢%	٧,٢%	١١,٩%	٦٢,٨%
نسبة استخدام الطاقة الكهربائية ٢٠٠٥ - ٢٠٠٠	٩٨%	(-) ٨٨	١٠٠%	٩٧%
نسبة الغلات من مساحة الوطن	٠,٢%	(-) ٨٨	٤٤,٤	٨,٢%
نسبة التغير في...	٣,٥%	(-) ٠,٦%	٠,١%	٠,٧%
	١,٥		٢٣٤٠	١٩,٥
	٦١,٢			

٢٠٠٥ - ١٩٩٠				
		٤٧٧,١		نسبة التغيير السنوي
%٣٩,٢	%٢٣,٧		%١,٥	٢٠٠٥ - ١٩٩٠
%٥١,٢	%٤٠,٧	%١,٣	%٤٩,٢	عدد السكان بدون كهرباء بالمليون
%٦,٦	%٢١,٨	%٥٤,٢	%٤٥,٣	إجمالي الطاقة المتاحة
%٣,٧	%١,٥	%٤٠,٢	%١,٩	٢٠٠٥
-	%٣,٢	%٠,٤	%٢,٣	أنواع الطاقة
-	%٩	%٣,٨	-	الفحم (النسبة)
				البتروول (النسبة)
				الغاز الطبيعي (النسبة)
				الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية الأرضية)
				الطاقة من المخلفات
				الطاقة النووية

المصدر: تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ص ٣٠٨

ملحوظة: يعتبر ارتفاع استهلاك الفرد للكهرباء أحد معايير التقدم والتنمية.

جدول رقم (٢٤) أولويات الإنفاق العام

إسراء فيل	أمريكا	الجدول العربية	مصر	البرلمان
٦,٥	%٥,١		-	الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الدخل القومي
%	%٥,٩		%٣,٩	١٩٩١
٦,٩	%٦,٩	البرلمان	%٢,٥	٢٠٠٥ - ٢٠٠٢
%	%٥,٣	غير مبرر	%٤,٥	الإنفاق العام على الصحة كنسبة من الدخل القومي
٦,١	%٤,١	مدرج	%٢,٨	٢٠٠٥ - ٢٠٠٣
%	-		%٧,١	الإنفاق على الدفاع كنسبة من الدخل القومي
٤,٥	-		%٢,٨	١٩٩٠
%				٢٠٠٥
٩,٢				قيمة إجمالي خدمة الدين كنسبة من الدخل القومي
%				١٩٩٠
-				٢٠٠٥
-				

المصدر: تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ص ٢٩٦

جدول رقم (٢٥) مؤشر تمكين المرأة

إسرائيل	أمريكا	الدول العربية	مصر	اليونان
٢٣	١٢		٧٣	مرتبة تمكين المرأة
٠,٦٥٦	٠,٨٠٨	اليونان	٠,٢٦٢	مؤشر تمكين المرأة
%١٤,٢	%١٥	غير	%٣,٨	نسبة عدد المقاعد في البرلمان للمرأة
%٢٩	%٤٢	متزوج	%٩	نسبة الوظائف القيادية والإدارية
%٥٤	%٥٥		%٣٠	والتشريعية للمرأة
٠,٦٤	٠,٦٢		٠,٢٣	نسبة الوظائف المهنية والتقنية للمرأة
				النسبة التقديرية لدخل المرأة الذي يدخل الرجل

المصدر: تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨

جدول رقم (٢٦) اللامساواة بين الجنسين في النشاط الاقتصادي

إسرائيل	أمريكا	الدول العربية	مصر	اليونان
٥٠,١	%٥٩,٦	%٦١,٨	%٢٠,١	النشاط الاقتصادي للإناث
%	%٨٢	%٦٤	%٢٧	- النسبة العامة
%٨٥				- النسبة بالمقارنة للرجال
				نسبة العمالة في القطاعات الاقتصادية
				- الزراعة ٢٠٠٥-١٩٩٥
	%١	-	%٣٩	سيدات
%١	%٢	-	%٢٨	رجال
%٣				٢٠٠٥-١٩٩٥
%١١	%١٠	-	%٦	سيدات
%٣٢	%٣٠	-	%٢٣	رجال
	%٩٠	-	%٥٥	سيدات
%٨٨	%٦٨	-	%٤٩	رجال
%٦٤				٢٠٠٥-١٩٩٥
				سيدات
				رجال

المصدر: تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ص ٣٤٠

جدول رقم (٢٧) البطالة و العمل في القطاع غير الحكومي

إسرائيل	أمريكا	السعودية العربية	مصر	البيان
٢٤٦	٧,٠٠٢		٢,٢٤١	عدد العاطلين بالألف
%٩	%٤.٦		%١١	٢٠٠٦
-	%١٠.٦		-	نسبة العاطلين من القوة العاملة
-	%٩.٢	البيان غير مدرج	-	نسبة العاطلين من الشباب (مسن ١٦ - (٢٤)
-	%١٠.٧		-	نسبة البطالة الطويلة المدى للإناث
%٢	-		%٣٠	نسبة البطالة الطويلة المدى للرجال
%٢٢	-		%٢٠	نسبة العاطلين في قطاع الزراعة
%٧٦	-		%٥٠	٢٠٠٥
٢,٤٩٤	-		١٨,١١٩	نسبة العاطلين في قطاع الصناعة
				٢٠٠٥
				نسبة العاطلين في قطاع الخدمات
				٢٠٠٥
				إجمالي التوسع العمالة بالألف
				٢٠٠٥

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٨/٢٠٠٧

جدول رقم (٢٨) المشاركة السياسية للمرأة

إسرائيل	أمريكا	السعودية العربية	مصر	البيان
١٩٤٨	-١٩٢٠		١٩٥٦	عام الحصول على حق المشاركة
١٩٤٨	١٩٦٥		١٩٥٦	أول عام للترشيح في الانتخابات
١٩٤٩	١٧٨٨	البيان غير مدرج	١٩٥٧	أول عام للانتخاب أو التعيين في البرلمان
١٦.٧	١٩١٧		%٥.٩	نسبة المرأة في وزراء
%	%١٤.٣		%٤	٢٠٠٥
%٧	%٢		%٢.٩	عدد مقاعد المرأة في البرلمان كنسبة من الإجمالي
%١٥	%١٥		%٦.٨	١٩٩٠ في مجلس النواب (الشعب)
-	%١٤			٢٠٠٥
				في مجلس الشيوخ (الشورى)
				٢٠٠٥

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٨/٢٠٠٧

جدول رقم (٢٩) تدفق المعونة ورأس المال والديون

اليونان	مصر	الدول العربية	أمريكا	إسرائيل
قيمة المعونة التنموية الرسمية (مليون دولار)	٨٦٣,٨	٨٣٢٠,٣	-	٤٤٠
٢٠٠٣	١٣,٢	٢٧,٥	-	٦٥,٨
٢٠٠٣	%١٢,٦	%٦,٨	-	%٢,٦
٢٠٠٣	%١,١	%١,٦	-	%٠,٤
المعونة كنسبة من الدخل القومي	%١,٧	%٠,٥	-	%٠,٣
١٩٩٠	%٠,٣	%١,٧	-	%٣,٣
٢٠٠٣	%٠,٢-	%٠,١-	-	-
٢٠٠٣	%٠,٧-	%٠,١-	-	-
نسبة الاستثمار الخارجي المباشر من الدخل القومي	%٧,١	%٤,١	-	-
١٩٩٠	%٣,٤	%٢,٥	-	-
٢٠٠٣	-	-	-	-
٢٠٠٣	-	%١٥,٥	-	-
تدفقات أخرى كنسبة من الدخل القومي				
١٩٩٠				
٢٠٠٣				
إجمالي قيمة خدمة الدين : - كنسبة من الدخل القومي				
١٩٩٠				
٢٠٠٣				
- كنسبة من قيمة السلع والخدمات المصدرة والدخل المحوالة من الخارج				
١٩٩٠				
٢٠٠٣				

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ص ٣٤٢ - ٣٤٤

جدول رقم (٣٠) الموقف من الاتفاقات الدوائية لحقوق الانسان و تواريخ تصديق الدول

اليونان	مصر	الدول العربية	أمريكا	إسرائيل
الاتفاقية الدوائية لمنع وعقاب جرائم الابادة البشرية ١٩٤٨	١٩٥٢ ١٩٦٧		١٩٨٨ ١٩٩٤	١٩٥٠ ١٩٧٩

١٩٩١	١٩٩٢	اليابان غير منزج	١٩٨٢	الاتفاقية الدولية لمنع كافة أنواع التفرقة العنصرية ١٩٦٥
١٩٩١	١٩٧٧		١٩٨٢	الاتفاقية الدولية عن الحقوق الفردية و السياسية ١٩٦٦
١٩٩١	١٩٨٠		١٩٨١	الاتفاقية الدولية عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و ١٩٦٦
١٩٩١	١٩٩٤		١٩٨٦	اتفاقية منع كافة أنواع التمييز و التفرقة ضد المرأة ١٩٧٩
١٩٩١	١٩٩٥		١٩٩٠	الاتفاقية الدولية ضد التعذيب و القسوة و الامتهان و العقاب غير الانساني ١٩٨٤

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ص ٣٥٠

جدول رقم (٣١) البطالة في دول المجموعة الأوروبية

أمريكا	اليابان
٧٥٩٨,٨	عدد السكان بالآلاف
	٢٠٠٥
٥,١%	معدلات البطالة :
٥,١%	كافة
١٠,٠%	٢٠٠٥
١١,٣%	المعدل السنوي للبطالة كنسبة من القوة العاملة ١٩٩٥-٢٠٠٥
٨,٢%	نسبة البطالة للنساء بالمقارنة للرجال
١٠,٨%	٢٠٠٥
١٢,٦%	معدل البطالة للشباب (١٥-٢٤ عام) كنسبة من القوة العاملة
	٢٠٠٥
	معدل البطالة للعاملات الثريات بالنسبة للذكور
	٢٠٠٥
	البطالة طويلة المدى كنسبة من البطالة الإجمالية للنساء
	٢٠٠٣
	البطالة طويلة المدى للرجال كنسبة من البطالة الإجمالية
	٢٠٠٣

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨

جدول رقم (٣٢) الموقف من الاتفاقات الدولية للبيئة و تواريخ تصديق الدول

البيان	مصر	الدول العربية	أمريكا	إسراءيل
بروتوكول كارتيجينا للأمان العضوي (Biosafety) ٢٠٠٠	٢٠٠٣	-	-	-
الإطار العالمي للتغير المناخي ١٩٩٢	١٩٩٤	-	١٩٩٢	١٩٩٦
بروتوكول كيوتو للتغير المناخي ١٩٩٧	٢٠٠٥	-	١٩٩٨	٢٠٠٤
اتفاقية التنوع العضوي (Biodiversity) ١٩٩٢	١٩٩٤	البيان غير مدرج	١٩٩٣	١٩٩٥
اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون ١٩٨٨	١٩٨٨	-	١٩٨٦	١٩٩٢
بروتوكول مونتريال عن المواد المهددة لطبقة الأوزون ١٩٨٨	١٩٨٨	-	١٩٨٨	١٩٩٢
اتفاقية ستوكهولم عن الملوثات العضوية المستدامة ١٩٨٩	٢٠٠٣	-	٢٠٠١	٢٠٠١
اتفاقية قانون البحار The Law of the Sea ١٩٨٢	١٩٨٣	-	-	-
اتفاقية مكافحة التصحر ١٩٩٤	١٩٩٥	-	٢٠٠٠	١٩٩٦

المصدر: تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ص ٣١٦

جدول رقم (٣٣) اللاجئين والتسلح

إسرائيل	أمريكا	الدول العربية	مصر	البيان
-١٥٠	-	-	-	اللاجئون في السجون داخل البلاد
٣٠٠	٣٧٩	تقديري	٨٩	٢٠٠٥
١	١	٧٥٥	٦	اللاجئون في السجون بالبلاد
١				٢٠٠٥
	٤١٥		١٧٠٠	اللاجئون من أوطانهم بالبلاد
٢٦٥	٣٨٧	-	٥٩٦	٢٠٠٥
١٤٢٢	٧١٠١	-	(٠)	قيمة التعامل في الأسلحة التقليدية
١٦٠	%٣٠	-	(٠)	لولا: المصدر -تورد بالملين دولار
%٢		-		١٩٩٤
				٢٠٠٥
				ثانياً: المصدر بالملين دولار
				٢٠٠٥
				النسبة خلال الأعوام
				٢٠٠٥-٢٠٠٠

المصدر: تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٨/٢٠٠٧

جدول رقم (٣٤) تدفقات المعونة ورأس المال الخاص

و الدين في مصر و الدول العربية لعام ٢٠٠٤

الدول العربية	مصر	البيان
		المساعدات الإنمائية الرسمية
١١,١٦٣	١,٤٥٧,٧	إجمالي المعونات بالملين دولار
٢	٢٠,١	٢٠٠٥
٣٥,٩	%١٢,٦	تصريف القروض في المساعدات بالدولار
%٢,٧	%١,٨	٢٠٠٥
%٠,٦		المساعدات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
	%١,٧	١٩٩٠
%٠,٥	%١,٦	
%١,٥	٠,٢	٢٠٠٥
-	٠,٣	صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من الناتج

		المحلي	١٩٩٠
	%٧.١	الإجمالي	٢٠٠٥
-	%٢.٩		
-	%٢٣.٧		
%٢١.٣	%٦.٨	تدفقات أخرى	١٩٩٠
%٨.٥		من الناتج المحلي	٢٠٠٥
		إجمالي خدمة الديون	
		- كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	١٩٩٠
			٢٠٠٥
		- كنسبة من صادرات السلع والخدمات	١٩٩٠
			٢٠٠٥

المصدر : تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٨/٢٠٠٧

٣.١٤ تقييم ثاقب لتعداد ٢٠٠٦

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في ٢٠٠٧/٤/٤ النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، والذي أختتم في نهاية عام ٢٠٠٦. ولقد مضى على أول تعداد عام تم في مصر في عام ١٨٨٢ حوالي قرن وربع-- حيث كان عدد سكان مصر حينئذ أقل من عشر سكانها الحاليين-- وتم خلالها كل عشر سنوات إجراء ثلاثة عشر تعداداً عاماً للسكان، وهي التعدادات في الأعوام ١٨٨٢، ١٨٩٧، ١٩٠٧، ١٩١٧، ١٩٢٧، ١٩٣٧، ١٩٤٧، ١٩٦٠ (الوحدة مع سوريا في ج.ع.م)، ١٩٦٦، ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦، ٢٠٠٦. ولقد اهتمت الدولة منذ هذا الوقت المبكر، الذي كانت فيه معظم الكيانات السياسية والقومية الحالية غير موجودة، بإجراء التعداد لكونه قاعدة المعلومات الأساسية والضرورية لإعداد خطط الإنماء والإعمار والتنمية البشرية. ولم لا وقد تم على هدى التعدادات إعادة تخطيط وتطوير القاهرة والإسكندرية وغيرها من المدن وإنشاء أول محور عمراني لمجموعة المدن الجديدة المخططة على محور قناة السويس ليصبح أول محور وشريان حيوي للنقل والمواصلات والعمران والتنمية خارج وادي النيل لأول مرة في تاريخ البلاد، ولا زال منذ ١٨٦٩ تاريخ افتتاح القناة، يحقق ويدعم أهداف النمو الاقتصادي والتعمير والتنمية في مصر والمنطقة والعالم، وكان للوطن مصدر خير كثير وخطر كبير خلال فترة المائة وخمسين عاماً المنصرمة.

ولقد تم الإعلان عن النتائج الأولية للتعداد العام ٢٠٠٦ في وسائل الإعلام لتشير إلى كثير من المؤشرات التي يمكن لنا أن نقيّمها مبدئياً ونستنبط منها الدلالات والتوجهات المساعدة على إعداد الدراسات، وصياغة المخططات، وبلورة البرامج التنموية وإعداد المشروعات التنفيذية، في كافة المجالات وعلى جميع المحاور في كل القطاعات. ومن المهم قبل أن نحلل الاحصاءات والمعلومات المعلنه عن التعداد العام لعام ٢٠٠٦، أن نشير إلى بعض البيانات الواردة في تقرير التنمية البشرية حول العالم لعام ٢٠٠٦ الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. فقد ورد فيه أن عدد سكان مصر كان ٣٩.٣ مليون نسمة في عام ١٩٧٥، أي أنه تضاعف خلال ثلاثين عاماً إلى ٧٧ مليون في عام ٢٠٠٦، وأنه من المتوقع أن يرتفع إلى ٨٨.٢ مليون في عام ٢٠١٥ بمعدل زيادة سنوية يصل إلى ١.٨%. ومن الواضح أنه بعد حرب ١٩٧٣ حدثت تغيرات جذرية في مصر سواء سكانية أو سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو سلوكية أو أخلاقية في غاية الخطورة والتأثير على حركة العمران والإنماء والسكان، كما هو الحال في معظم دول العالم التي عانت من الحروب وتوابعها على المدى القصير أو المتوسط أو البعيد. وهذه التوابع والأنعكاسات قد رصدتها وقيمتها العديد من الدراسات والأبحاث الصادرة عن مختلف المعاهد والمؤسسات العالمية والمحلية. ومن المفيد في هذا المجال إلقاء الضوء على بعض المعلومات الأخرى الواردة في نفس التقرير عن عدد السكان ومعدلات الزيادة

السنوية في بعض الدول المتقدمة وفي منطقة الشرق الأوسط والتي تقترب في عدد السكان مع مصر في عام ٢٠٠٤ وكان ٧٢،٤ مليون نسمة بمعدل زيادة ١،٨ أسنوياً، وفرنسا كان عدد السكان ٦٠،٣ مليون بمعدل ٠،٣، والمملكة المتحدة ٥٩،٥ مليون بمعدل ٠،٣% أيضاً، وإيطاليا ٥٨،٠٠ مليون بمعدل زيادة سنوية صفر%، وألمانيا ٨٢،٦ مليون نسمة بمعدل زيادة صفر% كذلك، بينما وصل عدد سكان إيران ٦٨،٨ مليون نسمة بمعدل زيادة سنوية ١،٤%، أما تركيا فعدد سكانها ٧٢،٢ مليون نسمة بمعدل زيادة سنوية ١،٢%. ولهذه الأرقام والنسب مغزى كبير ودلالات بليغة ومعان عميقة وقوة مؤثرة على حملة التقدم ومعدلات التنمية ورؤى المستقبل.

وقد تبين من الأرقام المعلنة أن عدد سكان الجمهورية في تعداد ٢٠٠٦ هو ٧٦،٤٨٠،٤٢٦ نسمة، منهم ٧٢،٥٧٩،٠٣٠ نسمة داخل الجمهورية وفي الخارج ٣،٩٠١،٣٩٦، بزيادة ٢٤،٣٧% عن تعداد عام ١٩٩٦ الذي قدر به عدد السكان ٦١،٤٩٢،٩١٤ منه ٥٩،١١٢٩١٤ نسمة بالدخل وكان يعمل في الخارج ٢،١٨٠،٠٠٠ نسمة. ويتضح هنا أن معدل الزيادة السنوية للسكان خلال العشر سنوات الماضية ٢،٤% من ناحية أخرى فقد زاد السكان بالخارج ١،٧٢١،٣٩٦ نسمة بنسبة سنوية ٤٤%، مشيراً إلى زيادة معدلات الهجرة الخارجية عن الزيادة العامة للسكان (٢٤،٣٧%) من أجل العمل والسعي لتحسين مستوى المعيشة والاستقرار خاصة في الدول المتقدمة سواء في أوروبا أو أمريكا الشمالية.

وأكد التعداد على استمرار زيادة نسبة سكان الريف عن سكان الحضر، فقد بلغ عدد سكان الريف ٤١،٠٢٦،٥٧٩ بنسبة ٥٧،٣٦% بينما سكان الحضر ٣٠،٩٤٩،٦٨٩ بنسبة ٤٢،٦٤%. وكان تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٦ للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة قد أشار إلى أن هذه النسبة كانت ٤٣،٦% في عام ١٩٧٥ وانخفضت إلى ٤٢،٧% في عام ٢٠٠٤، ومن المتوقع أن ترتفع إلى ٤٥،٤% في عام ٢٠١٥. إن الاتجاه هو إزدياد معدل الهجرة الأفقية من الريف إلى الحضر، مما يتطلب بناء مدن جديدة واعداد خطط التنمية العمرانية الشاملة حتى لا تنعاطم ويتفاقم سرطان العشوائيات وما يستتبعه من التهام للأراضي الزراعية وأمراض التخلف والتخدي والالتزام وغياب الحدود والقيم والأمان والسلام الاجتماعي والانتاجية الفاعلة.

ومن جهة أخرى فقد أكد التعداد ما سبق تسجيله في تعداد ١٩٩٦ وهو أن نسبة الذكور تمثل ٥١،١٢% والإناث ٤٨،٨٨% من إجمالي السكان أي بزيادة ٢،٤% وهي مباشرة ابتداء بالفراج أزمة العنوسة، وهو أمر لا يجب التجمل في استقراء التوقعات منه، اللهم إذا استقنينا المؤشرات الإيجابية من زيادة عدد الأسر إلى ١٧،٢٦٥،٥٦٧ أسرة في تعداد ٢٠٠٦ بنسبة زيادة ٣٥،٩٢٥% عن تعداد ١٩٦٩. ولقد أوضح ذلك التقرير

تفصيلاً يبين أن عدد الأسر في الحضر ٧.٥٧١.٥١٢ أسرة بنسبة زيادة ٣٢.٧% بينما ارتفعت هذه النسبة إلى ٣٨.٦٢% تمثل ٧.٥١٤.٠٥٥ أسرة بالريف، مما يدل على الميل إلى الاستقرار وتكوين الأسرة بالريف بمعدل ونسبة أعلى مما هو الموقف عليه في الحضر، وهو أمر مستقر ومعروف حسب للتعدادات السابقة والدراسات الاجتماعية للمجتمع المصري. من جهة أخرى فقد أظهرت نتائج التعداد ٢٠٠٦ ارتفاع عدد حالات الطلاق إلى ٤٣٧.٩٥٣ مقابل ٢٦٤٣١٦ في تعداد ١٩٩٦ بزيادة تصل إلى ١٧٣.٦٣٧ بمعدل زيادة ٣٩.٦٤%. ويمثل هذا حالات الطلاق المسجلة فقط وليس كل الحالات الفعلية والتي قد تصل إلى ضعف هذا المعدل، وهو مؤشر خطير ونذير ومثير، برغم زيادة عدد الأسر في الريف والحضر المسجلة، والتي يضاف إليها الأسر الغير مسجلة الناتجة عن أنواع الزواج الأخرى العرفي وخلافه والتي بلغت نسب ذكوية خاصة في الجامعات والمدارس حسب الدراسات المنشورة في وسائل الاعلام المختلفة.

ومن أهم الاحصاءات الواردة في نتائج تعداد ٢٠٠٦ الأولية هو عدد السكان في الفئات الصغيرة السن المؤثرة على الخدمات الاجتماعية والعمالة والاسكان والإنفاق العام والدعم. إذ أن نسبة الأفراد أقل من ٦ سنوات (١٠,٧٠٧,٢٦٠ نسمة) هي ١٤% من إجمالي السكان ومن ست سنوات حتى أقل من ١٠ سنوات ٦,٩٥%, والأفراد من ١٠ سنوات لأقل من ١٥ سنة ١٠,٧٤%, وبذلك يكون إجمالي السكان تحت ١٥ سنة ٣١,٧٤%, أي أن ٣٢% أو حوالي ثلث عدد السكان أقل من ١٥ سنة. أما فئات السن من ١٥ لأقل من ٦٠ سنة نسبتها ٦١,٩% من إجمالي السكان أي بما يعادل ٤٤,٩٦٢,٧٠٩ أي حوالي ٤٥ مليون نسمة، تمثل القوة العاملة الضاربة من سكان الداخل، والذين أظهرت إحصاءات القوة العاملة الفعلية هي أقل من نصف هذا العدد (٢١,٩١٧,٤٣٠). إن المرء ليعجب أن حوالي ربع عدد السكان يعول المجموع مقدراته بـ ١٩,٣٢٩,٨٧٧ بالمقارنة بـ ١٥,٩٢٧,٦٣٦ في تعداد ١٩٩٦، بينما ترتفع هذه النسبة إلى ٦٠% في الدول المتقدمة، وهو ما يقدر الموقف الصعب لجهود التنمية في الدول النامية أو المتخلفة. أما فئات السن فوق ٦٠ سنة فتتمثل ٦,٣٧% من إجمالي عدد السكان أي ما يعادل ٦,٦٢٣,٢٨٤ مليون نسمة وهي فئات السن المحالة إلى التقاعد، وتعتبر خارج وعاء القوى العاملة وتحتاج إلى كثير من الخدمات الصحية والثقافية والترويحية، والرعاية الاجتماعية والعمرانية والحضارية، وتمثل حوالي ضعف ما كانت عليه منذ عشر سنوات. وباعتبار زيادة العمر المتوقع للذكور إلى حوالي ٧٤ عاماً والإناث لحوالي ٧٦ عاماً بسبب تحسن الرعاية الصحية، فإن زيادة العمر تتطلب زيادة الاعتمادات اللازمة للتأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي والرعاية الاجتماعية. ولقد أثرت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية خلال السنوات الماضية على حجم الأسرة، خاصة بسبب التطور الإعلامي والتعليمي والصحي والسكاني، فانخفض متوسط عدد أفراد الأسرة في مصر في كل من الحضر والريف فيما بين تعدادي ١٩٩٦ ووصل إلى ٣,٩٤ فرد في الأسرة عام ٢٠٠٦ في الحضر مقابل ٤,٢٩ عام ١٩٩٦، بينما انخفض عدد أفراد الأسرة في الريف من ٤,٩٥ في عام ١٩٩٦ إلى ٤,٣٧ في عام ٢٠٠٦. وهذا الانخفاض سينعكس على خطط الإسكان والتعمير والتنمية والخدمات والمرافق والإنفاق والدعم.

ومن أخطر المؤشرات الواردة في تعداد ٢٠٠٦ بالرغم من جهود الدولة في مجال محو الأمية هو زيادة نسبة الأمية وهي الأعلى بين الدول العربية ومن الأعلى في العالم النامي، فما زال في مصر ١٦.٨٠٦.٦٥٧ نسمة لا يعرفون القراءة والكتابة أي بنسبة ٢٩.٢٣% من السكان في فئات العمر من ١٠ سنوات فأكثر، وهناك ٤ سنوات غير معروف وقعها على النسبة وهي الفرق بين ٦ سنوات وبدء التعداد لرصد الأميين وهو ١٠ سنوات! وقد أوضح التعداد لأول مرة نسبة المتسربين من التعليم وهي ظاهرة خطيرة، لأنه في الواقع يجب إضافتهم إلى عدد الأميين، بعد أن تم رصدهم لسنة أو أكثر في عداد المنخرطين في قطاع التعليم. ولقد سجل التعداد أعدادهم بحوالي ٨٨٤.٧٧٦ متسرب منهم ٣٩٠.٥٠٩ في الحضر و٤٩٠.٢٦٧ في الريف. وهذا الرقم يبدو ضئيل (٥%) بمقارنته بنحو ٢٠ مليون طالب وطالبة، بينما هو جد خطير في ظل توفر ١٠٠٠٠٠٠ عضو هيئة تدريس في حوالي ٣٥ جامعة حكومية وخاصة، و ٥٦١.٠٠٠ مدرس (أم هم ١٢٩٨٠.٠٠٠). وتقتضي الأمانة كذلك إضافة إلى عدد الأميين الموصوفين بالمتعلمين ويعانون فعلاً من ظاهرة أمية المتعلمين، كالحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية أو الإعدادية ولا يجيدون القراءة والكتابة وأعدادهم تدخل في الملايين. فالمشكلة خطيرة والدلائل متذرة محزنة، ذلك أنه بدون إصلاح مستوى نوعية ومحتوى التعليم ستسلب خلط التنمية البشرية الشاملة في مقتل.

أما البطالة فقد رصد التعداد نسبتها بحوالي ٩.٣٠% في ٢٠٠٦ (٢.٤٠٠.١٠٨ نسمة) مرتفعة عن معدلها المسجل في تعداد ١٩٩٦ بنسبة ٨.٩٥% (١.٥٣٨.٠٠٨ نسمة). ومن الواضح أنه لكي تنخفض نسبة البطالة إلى ٥% نحتاج إلى استثمارات لإيجاد فرص عمل جديدة تعادل ١٠٠ مليار جنيه باعتبار تكلفة الفرصة الواحدة ١٠٠٠٠٠ جم، وهذا أمر حتمي لأن نسبة البطالة الفعلية قد تكون ضعف هذه النسبة، دون ذكر البطالة المقنعة، وأن ترك المشكلة تتفاقم سيكون له آثار خطيرة على المجتمع وعلى خطط التنمية والسلام والأمان الاجتماعي. إن هناك مفارقات واختلافات وتضاربا في التقارير الرسمية عن نسبة البطالة؛ فقد أعلن الجهاز المركزي للمحاسبات في تقريره السنوي أمام مجلس الشعب أن نسبة البطالة هي ١٠.٥% طبقاً لأرقام وزارة المالية، بينما أعلن البنك المركزي أنها ١١.٢%. أي الأرقام أصدق!!!

ولقد أشار التقرير عن التعداد العام إلى الزيادة السكانية الكبيرة في القاهرة الكبرى والتي يقطنها خمس سكان مصر، أما محافظة القاهرة فقد ارتفع عدد سكانها إلى ٧.٨ مليون نسمة، بينما تعاني محافظات الحدود الخمس من نقص خطير في عدد السكان والكثافات السكانية، فهي أقل المحافظات سكاناً؛ ففي شمال سيناء يقطن ٠.٣٤% ومطروح ٠.٣٢% والبحر الأحمر ٠.٢٩% والوادي الجديد ٠.١٩% وجنوب سيناء ٠.١٥%. وهذا الأمر جد خطير، ذلك أن محافظات الحدود تمثل خط الدفاع الأول عن أمن الوطن،

والاستقرار فيها واستيطانها وإنمائها يمثل أفضل استثمار في الدفاع عن الوطن وتأمين حدوده والزود عن حياضه. ويلاحظ أن نصيب الفرد من الانفاق العام في القاهرة الكبرى يبلغ أضعاف نصيب الفرد في المحافظات الأخرى وخاصة محافظات الحدود. والواجب يقضى، والعدل يؤكد، على ضرورة وحتمية تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص وعدم تمييز مواطن على أخيه في توزيع الخدمات والاستثمارات في كافة أرجاء الوطن. ومن الإنصاف الإشارة إلى اهتمام الدولة في الفترة الأخيرة بتوزيع متكافئ للخدمات والاهتمام بالاستثمار والتنمية في محافظات الصعيد التي عانت أيضاً من التهميش أو غيابه النسيان في خطط التنمية الشاملة في كافة أرجاء البلاد.

من جهة أخرى فإن الأمر المثير، والملفت للنظر، بمناسبة الانتخابات الرئاسية الحالية في فرنسا، هو مشاركة ٤٤ مليون نسمة من المواطنين في الانتخابات من عدد السكان البالغ ٦٠ مليون نسمة، أي حوالي ٧٥% من السكان يشارك في تقرير مصير الوطن، بينما شارك في مصر هذا العام في الاستفتاء حوالي ١٢ مليون ناخب من ٧٧ مليون أي حوالي ١٦%. وهو أمر يحتاج إلى جهد كبير وتجاوب فاعل ومشاركة إيجابية من كافة من أجل تحقيق التوعية والانتماء، والمساهمة الفعالة من جميع المواطنين في إرساء قواعد الديمقراطية وتقرير مصير الأوطان.

ولقد أشار تقرير النتائج الأولية لتعداد ٢٠٠٦ إلى أن الهرم السكاني في مصر شاب، باعتبار أن ٣٢% أقل من ١٥ سنة وفي الحقيقة أنه وصف ببغي النجميل، فالهرم السكاني متفطح وعدد السكان تحت سن ١٥ غير منتج ويحتاج إلى تدبير الاستثمارات والاعتمادات الضرورية واللازمة للخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والغذائية والثقافية والرياضية وغيرها. ويجب للأمانة أن نشير أن الأهرامات السكانية لمعظم الدول النامية هي أهرامات شابة أيضاً وتعاني دولها من مشاكل التنمية والفقر والتخلف والمرض والامية!! وكان الأمل أن توضح نتائج التعداد فئات السن من ١٥-٢٥ وهي التي تمثل أعداد المتخرطين في مراحل التعليم الثانوي والفني والجامعي، وهي فئات غير منتجة، وتحتاج كذلك إلى كثير من الدعم والخدمات الواجبة لإعدادها للانضمام إلى القوى العاملة المدربة والمنتجة. كما أن هذه الشريحة يمكن الاستدلال منها على أعداد السكان المحتاجين إلى فرص عمل جديدة وإلى الوحدات السكنية المطلوب إنشاؤها لاستقرارها. وإذا أضفنا هذه الفئة والتي تقدر نسبتها بحوالي ١٠% سيكون إجمالي نسبة السكان غير المنتجة والمحتاجة إلى كافة الخدمات الاجتماعية الواجبة هو ٤٢% (٣٢% + ١٠%)، وهي بالتأكيد عبء كبير على خطط التنمية الخمسية واستثمارات الدولة للمستقبل.

إن التقييم الشامل والنظرة العامة للنتائج الأولية لتعداد عام ٢٠٠٦ تؤكد على الحقائق الآتية:

- زيادة عدد السكان بنسبة الربع (٢٤.٢٧%) خلال عشر سنوات منذ تعداد ١٩٩٦.
- زيادة عدد الأسر في الريف والحضر بنسبة ٣٥.٩٢%.
- زيادة عدد الذكور (٥١.١٢%) عن الإناث (٤٨.٨٨%).
- ارتفاع معدلات المطلق (٣٩.٦٤%) عن معدلات تعداد ١٩٩٦.
- زيادة الأمية رغم جهود واستثمارات نحو الأمية فوصلت إلى ٢٩.٢% وهي أعلى معدلات الأمية بين الدول العربية ويمثل تراجعاً بنحو ١٠% عن تعداد ١٩٩٦.
- زيادة نسبة المتسربين من التعليم.
- زيادة معدل البطالة إلى ٩.٣٠% مقابل ٨.٩٥% في تعداد ١٩٩٦.
- ارتفاع كثافة وعدد السكان في العاصمة وتمثل أكثر من ٢٠% من عدد السكان بينما تعانى محافظات الحدود من نقص عدد السكان وانخفاض الكثافة السكانية، ولهذه الظاهرة دلالات وتبعات على التنمية والاستقرار والتأمين.

__ إن زيادة نسبة عدد السكان فوق سن الستين (٦.٢٧%) يتطلب التوسع ومضاعفة الخدمات والرعاية الاجتماعية والصحية والثقافية والترويحية والاعتمادات المخصصة للتأمينات الاجتماعية والصحية خاصة من ارتفاع السن المتوقع للذكور والإناث بسبب تحسن الرعاية الاجتماعية والصحية وغيرها.

- ارتفاع أعداد حملة المؤهلات الجامعية إلى ٩,٥٦% من السكان بدلاً من ٥,٦٨% في تعداد ١٩٩٦، بصرف النظر عن نوعية وجودة وكفاءة التعليم!؟

- ارتفاع عدد مبانى القطاع الخاص إلى ١١,٠٢٢,٦٧٢ في ٢٠٠٦ بنسبة ٦٥,٥٦% من جملة المباني، مقابل ٨,٧٧١,٤٤٢ بنسبة ٩٢,٦٣% في تعداد ١٩٩٦، وكذلك زيادة عدد الشقق بنسبة ٨٢,١٨%. وأكد التقرير أيضاً أن نسبة الوحدات المتمتع بشبكات المياه النقية هي ٩٥%، والطاقة الكهربية تعادل ٩٩% من الإجمالي، والصرف الصحي فقط ٥٠%؟! __ أظهر التقرير زيادة معدلات الهجرة الأفقية من الريف إلى الحضر مما يصعد من أزمات انتشار واستفحال أزمات العشوائيات والنهام الأراضى الزراعية الخصبة حول المدن، ويعقد من تحديات " تأريف الحضر وتحضير الريف!!؟"

إن النتائج الأولية لتعداد ٢٠٠٦ لها دلالات خطيرة ويجب قراءتها واستنباط النتائج الأمينة والواقعية منها والتي لا تتجمل، حتى نضع أمانينا على أرض الواقع، ونبدأ بإعداد خطط التعمير والتنمية المتوازنة والواقعية لكافة فئات السن في كافة القطاعات وجميع المجالات سياسياً واجتماعياً وسكانياً واقتصادياً وثقافياً وعمرانياً. فالتعداد هو قاعدة البيانات الأساسية التي نستطيع أن نخطط بناء عليها مستقبلاً أفضل...

وتبقى كلمة أخيرة...: أن كثيراً من المراقبين لخطط التنمية في المجتمعات النامية يشيرون إلى أنه من أسباب التأخر والتخلف وببطء عجلة التنمية هو أن البيانات والمعلومات المترفرة إما أنها غير صحيحة أو غير سليمة أو غير أمينة أو مزيفة ولا يعتمد عليها. وأرجو أن يكون جهاز التعداد - وقد أنفق أكثر من مئة مليون جنيه على إعداد التعداد- قد جند وعبا عاملين يتمتعون بالأمانة والمهنية والدقة والشفافية والإخلاص في جمع وتسجيل البيانات والمعلومات ولم تغشاهم الغفلة أو القهولة أو التزوير التي نعاني منها في بعض المواقع المختلفة. أن الشفافية والأمانة كانت تستوجب عدم حجب الاحصاءات الخاصة بالأقباط والمقيمين غير المصريين (٦%) لأي أسباب كانت، وقد سجلتها التعدادات السابقة، مهما كانت الادعاءات والأسباب، وذلك لأهميتها لإنجاز التخطيط والأنماء الشاملين!

إن الأمانة تقضي والواجب ينادي أن نشد أزرنا، وتحشد جهودنا، ونكرس طاقتنا، ونسخر إمكانياتنا، لبناء مستقبل أكثر إشراقاً وأوسع أفقاً وأرحب مجالاً وأوفر رخاء من أجل أجيال مصر الشابة والشامدة، الصاعدة والواعدة. وعلى الله قصد السبيل...

أبريل ٢٠٠٧

الفصل الرابع : التعليم

- | | |
|---|-----|
| أزمة العلم والعلماء | ٤.١ |
| الأوضاع المتردية للتعليم و البحوث العلمية | ٤.٢ |
| المعرفة الذكية والتنمية الغنية | ٤.٣ |
| تقييم الموقف الجامعي ٢٠٠٩ | ٤.٤ |
| مستوى الجامعات وأمل التقدم | ٤.٥ |

١.٤ أزمة العلم والعلماء

منذ عام مضى تملك اليأس الباب الكثيرين عندما نشر المعهد العالي للتعليم بجامعة شنغهاي بالصين تقريره السنوي عن أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم، والذي فضح حالنا بخلوه من أي جامعة مصرية أو عربية، مؤكداً بذلك تدنى مستوى الجامعات المتخلف في مصر والعالم العربي والعالم الإسلامي والعالم الأفريقي على حد سواء. ورب ضارة نافعة. وجرجرت جماعات الغيورين أذيالها حسرة وكماً وخيبة والماء، وعتاباً ولوماً! وليت الصياح والعويل يفيد، وليت الماضي التليد يعود، وليت المقالات والتبريرات بالغوث تجود! لقد اجتاحت الصحف والدوريات الآراء والتحقيقات، وتبارت وسائل الإعلام المسموعة والمرئية في بث البرامج واللقاءات حول أزمة التعليم والعلماء، وتردى مستوى العلم والأدباء، وتخلف أحوال التنمية والإنماء، وتقفى الجهل والامية الحقيقية على كافة المستويات وفي مختلف المجالات. وبينما تسابقت تصريحات بعض المسؤولين في توضيح المواقف وتفسير الأسباب الصماء وكثف المبررات العرجاء، وحشد التحليلات بأنواع التجميل والتعليل، وزيف الشرح والتأويل، سرعان ما خمدت النيران وتبددت الغيوم وسكنت الجوارح، "وعادت ريمة لعانتها القديمة" بسرعة نسيان الآلام والتغاضي عن الكوارث والأحزان، وليس في الإمكان أحسن مما كان!!

إلا أن المعهد الصيني لم يتوان عن إصدار تقريره السنوي مجدداً في الأونة الأخيرة موضعاً أسس التقييم في اختيار قائمة الخمسمائة جامعة الأول في العالم، بعد أن أعاد تقييم وتلويز قائمته السابقة (جدول رقم ١). ولم يأت التقرير بجديد ملفت بالنسبة للعالم العربي، وظاهر اسم مصر لأول مرة وقد اقترن باختيار جامعة واحدة وهي جامعة القاهرة، لتصبح مع جنوب أفريقيا هما الدولتان الوحيدتان في القارة السوداء. ومن خلال نظرة مئآتية وتحليل هادف للتقرير السنوي الأخير للمعهد الصيني عن الخمسمائة جامعة الأفضل عالمياً حسب معايير التقييم الموضوعية التي نشرها المعهد، يتضح أن الدراسة علمية وموضوعية وهادفة ولم يجمال المعهد فيها الصين أو آسيا، وإنما أكد الحقائق المعروفة من موقف الجامعات المتميزة في العالم خاصة في أمريكا وأوروبا. فقد أظهرت الدراسة أن ٤٣٣ جامعة من الخمسمائة الأول المختارة (بنسبة حوالي ٨٧%) توجد في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان، بالإضافة إلى هذا فإن ٣٥٠ جامعة (حوالي ٧٠%) من الجامعات الخمسمائة الأول تقع في دول مجموعة الثمان المؤثرة في الاقتصاد الدولي والأكثر تقدماً في العالم. وهذا له دلالة واضحة على أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحضاري والإنساني يركز على التقدم العلمي والفكري. والعكس صحيح، فالدول النامية والمتخلفة تعاني من تدنى التنمية الاقتصادية والثقافية والعلمية والاجتماعية والبشرية. ومن هنا تنتضح أزمة العلم والعلماء وتخلف البحوث والإنماء، وغياب التفوق في العالم النامي. انه ليس بالغريب أو من قبيل الصدفة أن معظم الإنجازات والاكتشافات

العلمية والاختراعات التقنية ونتاج التقدم العلمي والفكري والثقافي يتم تحقيقه في الجامعات والمعاهد المتميزة في قائمة الخمسمائة الأول في الدول الأكثر تقدماً علمياً واقتصادياً وتكنولوجياً وحضارياً. كذلك، فإنه ليس بالمفاجأة حصد رياضي هذه الدول أغلب الميداليات الأولمبية، كما شاهدنا في أثينا منذ عامين!

من جهة أخرى فإن جمهورية الصين ذات المايار نسمة، ورغم ارتفاع معدل النمو الاقتصادي مؤخراً إلى حوالي ١٢%، قد أظهر التقرير السنوي للمعهد الصيني أنها تضم تسعة جامعات فقط من الخمسمائة الأول عالمياً، بينما أن جمهورية الصين الوطنية (تايوان)، وجزيرة هونج كونج - وقد كانت منذ عشر سنوات تابعة للتاج البريطاني، وما زالتا تتبع الأنظمة والسياسات الغربية ويعيش فيها أكثر من عشرين مليون نسمة - تفخران أن بهما عشر جامعات من الجامعات الأفضل وأن مستوى دخل الفرد بهما أضعاف ما هو عليه في الصين الشعبية. وبالتوازي مع هذا الاتجاه فإن مرفق الهند التي يعيش فيها حوالي المليار نسمة كذلك تعاني من مستويات متدنية من الفقر والجهل المزمن، ورغم ما تشهده من تطور اقتصادي وصناعي وسياسي وامني في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلا أنه تم اختيار جامعتين فقط بها ضمن قائمة الخمسمائة الأول عالمياً. ورغم السعة الطيبة العالمية للعلماء الهنود ومراكز البحوث الهندية المتقدمة، فإنه قد يعزى اختيار جامعتين فقط من الهند ضمن القائمة إلى عدم نشر الأبحاث باللغة الإنجليزية في الدوريات العالمية المعروفة، وهو أيضاً السبب من وراء عدم فوز العلماء الهنود بجواز عالمية علمية في التخصصات المختلفة. ويمكن لنا عند فحص أسس التقييم العلمي التي نشرها المعهد الصيني أن نستنتج أن نفس هذه الأسباب والمبررات وراء اختيار جامعتين فقط من روسيا ضمن قائمة الخمسمائة الأفضل، ورغم عضويتها لمجموعة الثمان ولكنها إحدى الدول الكبرى وإحدى قطبي العالم قبل انهيار الاتحاد السوفيتي في التسعينات (جدول ٢).

إن حجم الدخل القومي لمجموعة النافتا (NAFTA) بأمريكا الشمالية يزيد على ٢١ تريليون دولار، وهو يعادل تقريباً مجموع دخل الدول الأوروبية، ومن هنا يتضح التناقص الحاد بين دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا اقتصادياً وعلمياً وثقافياً وحضارياً. ومن الطبيعي أن يعكس هذا التقدم الاقتصادي الضخم تألق جامعاتها ومعاهدها العلمية الرائدة في مجال البحوث وحصد جوائز نوبل سنوياً في التخصصات المختلفة، الأمر الذي أكدته تقرير المعهد الصيني عن الجامعات الخمسمائة الأول عالمياً باختيار ٢٩٠ جامعة (٣٨%) في أمريكا الشمالية واختيار ٢٠٥ جامعة في أوروبا (شاملة دول شرق أوروبا) بنسبة ٤١%. (جدول ٣).

إن اختيار مصر ضمن الدول التي تضم الجامعات الخمسمائة الأول بإدراج اسم جامعة وحيدة منها وهي جامعة القاهرة، وهي أيضاً الدولة الوحيدة المختارة في العالم العربي، مدعاة للغناء والرضى للوهلة الأولى. حتى نطالع الحوار في جريدة الأهرام المنشور في ٤ سبتمبر ٢٠٠٦ مع رئيس جامعة القاهرة الذي

أشار فيه إلى أن سبب الاختيار هو تطوير الموقع الإلكتروني للجامعة، وتضمنه حصول ثلاث من خريجيها على جوائز نوبل وهم نجيب محفوظ ومحمد البرادعي وياسر عرفات. وهو أمر دعم موقف الجامعة العلمي لكون الحصول على جائزة نوبل هو أحد أسس تقييم الجامعات. وليت الجامعة ما أفصحت عن المكثون، لأن تميز الجامعة علمياً يكون بحصول هيئات التدريس بها أو خريجيها على جوائز نوبل أو ما يعادلها علمياً في التخصصات والأبحاث الأكاديمية المختلفة، كما هو الحال في منح جائزة نوبل للدكتور أحمد زويل في جامعة كاليفورنيا أو علماء هارفارد، أو معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في كامبردج الذي يفخر بوجود ٢٥ أستاذاً به حاصل على جائزة نوبل في التخصصات المختلفة. إن حصول نجيب محفوظ على جائزة نوبل لم يكن بسبب كونه خريج جامعة القاهرة أو أسويط وإنما لتجدر إنتاجه الفكري ورواياته في الواقع المصري والمجتمع المحلي. كذلك فإن حصول ياسر عرفات على جائزة نوبل للسلام كان لأسباب سياسية وقتئذ بعد توقيع اتفاقية أوسلو، وحصول البرادعي مع وكالة الطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة في فيينا على جائزة نوبل للسلام كان لأسباب سياسية أيضاً وليس بسبب كونه خريج جامعة القاهرة!

من جهة أخرى تتميز دول شمالي حوض البحر المتوسط (خاصة اليونان وإيطاليا وفرنسا وإسبانيا) بوجود ٥٥ جامعة (١١%) من الجامعات الخمسمائة الأفضل عالمياً، بينما تعاني دول جنوب المتوسط، وهي ضمن العالم العربي، من خلوها من الجامعات الأول ما عدا مصر التي تم اختيارها في التقرير الصيني الأخير، بينما امتازت إسرائيل باختيار سبع جامعات منها في قائمة التقرير الصيني. ومن هنا يتضح عمق الهوة بين دول شمالي وجنوبي المتوسط علمياً واقتصادياً وحضارياً وثقافياً. ومن الضروري الاهتمام بالدائرة المتوسطية وتحقيق التواصل والتفاعل والتكامل وتفعيل التعاون الاقتصادي والحضاري بين دول الشمال والجنوب وخلق مجتمعات متكاملة تتخطى حول حوض البحر المتوسط الذي انبثقت من حوله الحضارات الإنسانية قاطبة.

من ناحية أخرى فإن دول القارة الأفريقية الغنية بالموارد الطبيعية تعاني من التخلف والحروب والتفرقة والصراعات والجهل والأمراض (٤٠ مليون مصاب بالإيدز) وتحظى فقط بوجود خمس جامعات (مصر وجنوب أفريقيا) أي حوالي ١% من الجامعات الخمسمائة الأول. وبالتالي مع ذلك فإن دول الجنوب الأخرى الواقعة في أمريكا اللاتينية تعاني أيضاً من فقر مستوى الجامعات بها إذ لا تضم غير ستة جامعات متميزة فقط برغم إمكاناتها ومواردها الطبيعية والثقافية والبشرية الغنية (جدول رقم ٢).

ولكي تواجه الحقائق ونجابه أزمة العلم والعلماء، ومن أجل أن نبدأ الإصلاح الضروري والحماسي للتعليم والبحث العلمي، لا بد من مواجهة مشاكل الواقع وأزماته بشجاعة وأمانة، ذلك أن بداية العلاج تبدأ من سلامة تشخيص العلة والاعتراف بالحق فضيلة. وينبغي أن نصارح ونعترف ونقر ونواجه ونكاشف أنفسنا أولاً. إن

مصر ودول العالم العربي مستوردة لفكر وثقافة وأنظمة وإنتاج دول العالم الأخرى خاصة العالم الغربي، الذي أضحت حكوماته وسياساته تتحكم في غذاء ومأكل وماوى وحركة الحياة في مصر ودول المنطقة وغيرها من الدول شمالاً وجنوباً، شرقاً وغرباً، وليس لديها اختيار وليس لديها بديل، وأصبحت البرامج والمشروعات والخطط والقرارات مسيطراً عليها ومتحكماً فيها من غير الخاصة من أمريكا، القطب الأوحداً! وقديماً ردد الأجداد المثل المعروف "اللي ياكل من فاسه يفكر براسه"، ومن حيث أن الأمر كذلك فإنه أصبح من الصعب الامتثال من فلك الغرب وتحكمه، ان لم تتأتى السيطرة الذاتية على المقدرات والموارد والإمكانات والأنظمة والاحتياجات والقدرات والآليات الكائنة في والذابعة من دول المنطقة.

ان اختيار جامعة أو أكثر ضمن قائمة الخمسمائة الأول عالمياً ليس فقط بالضرورة هو معيار التقدم أو التفوق العلمي، إنما هو أحد الشواهد والدلالات على المستوى الرفيع العلمي والأكاديمي، أو مدى ارتفاع البحث العلمي والتفوق الأكاديمي في دولة ما لمعارج الرقى والعلو والتفوق. ذلك أن المعايير التي اعتمدها ونشرها المعهد الصيني واستلذ إليها في اعداد تقريره السنوي تشوبها بعض المآخذ والعيوب وبعض نواحي القصور والسلبيات. ذلك أن المحك الأهم والاختبار الأقوم هو الامتياز العلمي والتفوق الأكاديمي والسبق البحثي والفكري والإمكانات والموارد البشرية والمادية والتقنية والعلمية المتوفرة والمتوقعة؛ الأمر الذي تؤكد الانجازات والجوائز العلمية المحكمة علمياً وعالمياً، دون تجميل أو مبالغة أو إخفاء للحقائق أو مداراة أسباب التخلف ومظاهر التردى العلمي والانهباء الفكري والفراغ البحثي الشائعة في أغلب جامعات العالم النامي النائم، بالرغم من التواجد الشكلي لما يطلق عليه اسماً فقط مراكز أو معاهد البحوث فيه. ولقد استند معيار جودة التعليم الذي اعتمده المعهد الصيني إلى حصول خريجي الجامعة على جوائز نوبل والتفوق في التخصص، وقد غفل المعهد عن حقيقة أنه ليس بالضرورة أن يتقدم العلماء من خريجي الجامعات خاصة في الدول النامية بأبحاثهم إلى مؤسسة جوائز نوبل بالسويد لتقييمها وكثير من الأبحاث قد تتم بلغة غير الانجليزية سواء في الصين أو روسيا أو الهند أو العالم العربي. ولقد تم التقييم الفنى لهذا المعيار بنسبة ١٠%. وأكد معيار امتياز أعضاء هيئة التدريس في الجامعة على حصولهم على جوائز نوبل والتفوق في التخصص، وكذلك بالنسبة للباحثين المبدعين الذين يتم تقديرهم علمياً ودولياً. وهنا أيضاً ينطبق القصور الوارد أعلاه وعدم امكان نشر الأبحاث وتحكيمها دولياً على علماء الدول خارج العالم الغربي. ولقد قدر المعهد الصيني هذان المعياران بنسبة ٢٠% لكل منهما.

واهتم المعهد الصيني بذكر امتياز الأبحاث العلمية والنشر العلمي المحكم في سجل العلوم والعلوم الاجتماعية والفنون والانسانيات، وهناك قصور وسلبيات في هذا المعيار خاصة بالنسبة للعلماء في الدول النامية. وتم تقييم المعيار بنسبة عشرين في المائة. وقد عزى رئيس جامعة القاهرة تدنى درجة التقييم إلى مستوى منخفض للجامعة لسبب فقدانها درجات في ثلاث معايير، وأن الأبحاث العلمية في العلوم الانسانية تتم

باللغة العربية وليست بالانجليزية، مما أدى إلى تدنى الدرجات التي حصلت عليها الجامعة في التقييم !! ولقد اهتم المحيار الرابع لتقييم الجامعات حسب تقرير المعهد الصينى إلى حجم الجامعة ومدى تميز الأداء الأكاديمى بالنسبة لحجم الجامعة أو المعهد وتم تقدير ذلك بنسبة ١٠ % (جدول رقم ١).

وبرغم هذه المأخذ على معايير التقييم فما زال للتقييم ايجابياته وللتقرير دلالاته وللدراسة مصداقيتها، والتي توجب علينا استنباط النتائج منه والعمل على النهوض من كبوتنا وتجنب قصور العلم وتدهور مستوى التعليم وأخلاقيات العلماء والباحثين، والارتقاء إلى مدارك التفوق والتقدم العلمي المشهود. وهناك الكثير من النواقص والقصور والسلبيات التي تشوب العملية التعليمية وتقوض أركان البحث العلمى التي زخرت بها المقالات والأبحاث فى الكثير من الصحف والإذاعات والدوريات، ولا مناص من سجاية المشكلة ومواجهة الأزمة بشجاعة وتقان وتجرد وموضوعية وهادفية من أجل رفعة مصرنا العزيزة وحتى نتبوا مكانها وتمتحن مكانتها اللانقة بماضيها وحضارتها ومستقبلها.

إن تجربة ماليزيا وطفرتها الاقتصادية - حسب ما أكد رئيس الوزراء السابق مهاتير محمد - استندت ابتداء إلى إصلاح التعليم، وهكذا فى أمريكا حيث صدر تقرير اللجنة الرئاسية عن التعليم "الوطن فى أزمة" وكذلك فى إنجلترا وفرنسا والصين وروسيا وغيرها. وهناك قرارات أساسية ومحورية لابد من اتخاذها ووضعها موضع التنفيذ، وسأوجزها فى كلمات برفيقة: اصلاح فوري لنظام التعليم قبل الجامعى، مدخل جديد للقبول فى الجامعات بامتحانات القبول وليس بالتنسيق أو بمجاميع الثانوية العامة المنتفخة والمستقلة / اصلاح التعليم الجامعى / تفرغ كامل للهيئة التعليمية والبحثية بعوائد مجزية / الغاء الذئب أو الاعارة لعدة جهات / عدم انشاء جامعات خاصة بدون توفير امكانياتها المادية والبشرية الخاصة بها دون السماح باستعاتتها ببيئات التدريس من جامعات الدولة التي استثمرت الدولة فى إعدادها السنين ومئات الملايين / اعادة النظر فى لجان الترقية الحالية التي تعانى من المجاملات والأبحاث المنقولة أو الشكلية وأن يتم التحكيم ببيئات خارجية وليس بمصريين فى الخارج / توفير الاعتمادات اللازمة لشراء الكتب والدوريات وتطوير المعامل والتجهيزات وغيرها الكثير...

إن التعليم سواء العام أو الخاص أو الجامعى، هو أحد مرافق الدولة الأخرى كالنقل والصحة، قد أوشك على الانهيار كما تدل على ذلك حوادث القطارات المميتة. إن ظاهرة الخصخصة والمؤسسات الخاصة فى المدارس والمستشفيات والجامعات تجنى الملايين وساعدت على تردى المستويات وتخلف الأطر والأنظمة والبرامج فى المؤسسات العامة بالإضافة إلى تفرغها من كوادرها ومواردها البشرية القادرة والثرية. إن

النذر خطيرة والدلالات المحذرة كثيرة والمؤثرات ماحقة والنتائج ساحقة. ولا مناص من صحوه فأنفة تفيقنا من غفوتنا وتنقذنا من عثرتنا، فالأمر مصيري والخطب جال، ولات ساعة وندم.

جدول رقم (١)

المعايير المعتمدة من المعهد العالي للتعليم بجامعة شنغهاي بالصين في ترتيب أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم

الوزن النسبي للتقييم	المجال	المؤشر	المعيار	
١٠%	الخريجون	خريجو الجامعات الحاصلون على جوائز نوبل والتفوق في التخصص	جودة التعليم	١.
٢٠%	الجوائز	أعضاء هيئة التدريس الحاصلون على جوائز نوبل التفوق في الاختصاص	امتياز هيئة التدريس	٢.
٢٠%	التقدير العلمي	الباحثون المبدعون وتم تقديرهم علمياً ودولياً في ٢١ تخصص عام		
٢٠%	الطبيعة والعلوم	المقالات المنشورة في دوريات الطبيعة والعلوم الدولية	الأبحاث العلمية	٣.
٢٠%	العلوم المختلفة	المقالات والبحث العلمي المحكم في سجل العلوم وسجل العلوم الاجتماعية والفنون والانسانيات		
١٠%	الحجم	الأداء الأكاديمي بالنسبة لحجم الجامعة أو المعهد	حجم الجامعة	٤.

المصدر: منقول عن التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦ الصادر عن المعهد العالي للتعليم بشنغهاي بالصين

جدول رقم (٢) عدد الجامعات ودولها المختارة ضمن قائمة أفضل ٥٠٠ جامعة

رقم	الدولة	عدد أفضل الجامعات والمعاهد المختارة
١.	الولايات المتحدة الأمريكية	١٦٧
٢.	المملكة المتحدة	٤٣
٣.	ألمانيا	٤٠
٤.	اليابان	٣٢
٥.	إيطاليا	٢٣
٦.	كندا	٢٢
٧.	فرنسا	٢١
٨.	استراليا	١٦
٩.	هولندا	١٢
١٠.	السويد	١١
١١.	الصين	٩
١٢.	كوريا الجنوبية	٩
١٣.	إسبانيا	٩
١٤.	سويسرا	٨
١٥.	المانيا	٧
١٦.	بلجيكا	٧

رقم	الدولة	عدد أفضل الجامعات والمعاهد المختارة
.١٧	إسرائيل	٧
.١٨	الصين (هونغ كونج)	٥
.١٩	الصين (تايبوان)	٥
.٢٠	الدانمارك	٥
.٢١	فنلندا	٥
.٢٢	نيوزيلندا	٥
.٢٣	البرازيل	٤
.٢٤	النرويج	٤
.٢٥	جنوب أفريقيا	٤
.٢٦	إيرلندا	٣
.٢٧	اليونان	٢
.٢٨	المجر	٢
.٢٩	الهند	٢
.٣٠	بولندا	٢
.٣١	روسيا	٢
.٣٢	سغافورة	٢
.٣٣	هولندا	٢
.٣٤	الأرجنتين	١

رقم	الدولة	عدد أفضل الجامعات والمعاهد المختارة
٣٥	شيلي	١
٣٦	التشيك	١
٣٧	مصر	١
٣٨	المكسيك	١
	الإجمالي	٥٠٠

جدول رقم (٣)

توزيع أفضل الجامعات المختارة حسب القارات

القارة	عدد الدول	النسبة
١. أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا والمكسيك)	١٩٠	%٣٨
٢. أمريكا اللاتينية (الجنوبية)	٦	%١
٣. أوروبا	٢٠٥	%٤١
٤. آسيا	٧٣	%١٥
٥. أفريقيا	٥	%١
٦. جنوب الباسيفيك (أستراليا ونيوزيلندا)	٢١	%٤
٧. الإجمالي	٥٠٠	%١٠٠

المصدر: التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦ الصادر عن المعهد العالي للتعليم بشنغهاي

أفضل الجامعات في دول العالم المتقدم في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان ضمن الخمسة = ٤٣٣
نسبة أفضل الجامعات المختارة الواقعة في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان ٨٧%

نسبة أفضل الجامعات في دول مجموعة الثمان (G٨) = ٧٠%

عدد الجامعات في مجموع الدول الثمان الصناعي المتقدمة = ٣٥٠

وتشمل حسب الترتيب التنازلي في قائمة المعهد الصيني و ٩٩% منها في الغرب:

١٦٧	أمريكا
٤٣	المملكة المتحدة
٤٠	ألمانيا
٣٢	اليابان
٢٣	إيطاليا
٢٢	كندا
٢١	فرنسا
٢	روسيا

٤.٢ الأوضاع المتردية للتعليم و البحوث العلمية

٢٠٠٨/٢٠٠٧

منذ حوالي العامين أصدر المعهد العالي للتعليم بجامعة شنغهاي بالصين تقريره السنوي لعام ٢٠٠٦ عن أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم و الذي كشف للكافة تدني مستوى التعليم الجامعي في الدول العربية و الاسلامية و الافريقية على حد سواء. و لم يختلف مضمونه عن التقرير السنوي السابق لعام ٢٠٠٥ إلا في ظهور اسم مصر لأول مرة باختيار جامعة واحدة و هي جامعة القاهرة، لتتضم إلى جنوب أفريقيا، و التي برزت فيها أربعة جامعات، ليصبح إجمالي الجامعات في القارة السوداء خمسة جامعات فقط! و لقد أظهر التقرير أن العالم المتقدم، و يشمل دول شمال أمريكا و أوروبا و اليابان، يضم ٤٣٣ جامعة من الخمسمائة جامعة الأفضل عالمياً (بنسبة ٨٧%)، كما اتضح من الدراسة ان مجموعة الدول الثمان المتقدمة الأكبر تأثيراً على الاقتصاد العالمي تقع فيها ٣٥٠ جامعة من الخمسمائة الأفضل عالمياً (بنسبة ٧٥%)، و هذه دلالة واضحة تثبت ان التقدم الاقتصادي يتراكم مع التقدم الاجتماعي و الثقافي و الحضاري و الإنساني و الذي يدعمه و يدفعه التقدم العلمي و الفكري. (جدول رقم ١)

من ناحية أخرى، فإن نفس هذه الحقيقة تكشف الأوضاع المتردية في الدول النامية، و المتدهورة اقتصادياً و تنموياً في قارات أفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية، التي تعاني من التخلف الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و العلمي و الفكري و الإنساني، و هو أمر يعكس الأحوال المتردية للتعليم العالي و البحوث العلمية فيها، و من الطبيعي إذن غيابها عن قائمة و قيمة و قمة الجامعات الخمسمائة الأفضل عالمياً المختارة. من الواضح و من المنطقي إذن أنه ليس من قبيل الصدفة أن معظم الانجازات و الاكتشافات و الاختراعات العلمية و التقنية و الانتاج العلمي و الفكري المتقدم يتم تحقيقه في الجامعات و المعاهد المتميزة التي شملتها قائمة الجامعات الخمسمائة الأفضل عالمياً، و التي تسطع في أرجائها نجوم العلماء و المبدعين و المفكرين المتألقين الذين حصدوا حتى الآن معظم جوائز نوبل في كافة الفروع خلال المائة عام المنصرمة منذ أنشئت هذه الجوائز المرموقة. و ليس من قبيل الحظ أو الصدفة كذلك أن معظم ميداليات الألعاب الأولمبية خلال الدورات الماضية، و آخرها منذ أربع سنوات في أثينا، قد حصدها رياضيو دول العالم المتقدم أيضاً!

من جهة أخرى فقد صدر في آخر عام ٢٠٠٧ عن مركز البحوث المتقدمة و التابع لوزارة التعليم في إسبانيا، و الذي يضم أكثر من ١٢٦ معهداً و مركزاً للبحوث منتشرة في إسبانيا، و يعتبر في مقدمة معاهد البحوث الأوروبية، تقريراً مماثلاً عن أفضل مائتي جامعة و كذلك أفضل ٥٠٠ جامعة عالمياً. و لقد أكدت دراسة المركز الإسباني ما جاء في التقارير الصينية من مؤشرات و دلالات، و استندت إلى معايير مشابهة

في اختيار الجامعات الأفضل عالمياً وهي أسس علمية هادفة اشتملت على جودة التعليم، و امتياز و تميز الهيئة التعليمية، و الأبحاث العلمية المنشورة في الدوريات العالمية و حجم الجامعة، إلا أنها تضمنت مؤشرات أكثر تحظيراً و إيلاًماً لمدى التخلّف و التردّي لموقف التعليم العالي و البحوث في العالم النامي، و مدى اتساع الهوية و ارتفاع التفوق و التألّق لجامعات العالم المتقدم، بالمقارنة بما جاء في تقرير جامعة شنغهاي. فلقد ضمت أمريكا الشمالية و أوروبا حوالي ٤٥٠ جامعة (٩٠%) من الخمسمائة الأفضل عالمياً بالمقارنة بحوالي ٣٩٥ جامعة (٧٩%) في التقرير الصيني في العام السابق (٢٠٠٦)، بينما ضمت كل من آسيا و أمريكا اللاتينية و أفريقيا ٣٠ جامعة فقط (٦%) في التقرير الأسباني (عام ٢٠٠٧) و تضمن التقرير الصيني (عام ٢٠٠٦) ٨٤ جامعة (١٧%)، جدول رقم ٢.

أما بالنسبة للمنتى جامعة الأفضل عالمياً فقد أكد التقرير الأسباني الأخير (جدول رقم ٤) أن أمريكا الشمالية تضم ١٢٣ جامعة منها (٦١.٥%) و أوروبا ٦٣ جامعة (٣١.٥%)، أما دول العالم النامي في قارات آسيا و أمريكا اللاتينية فاتها تضم ثمان جامعات (٤% فقط) و لم تحظ القارة السوداء باختيار أي جامعة منها !! و تميزت الولايات المتحدة باختيار ١٠٤ جامعة منها (٥٢%) ضمن قائمة المنتى جامعة الأفضل عالمياً تلتها ألمانيا باختيار ٢٠ جامعة منها (١٠%) و كندا بها ١٥ جامعة (٧.٥%) و المملكة المتحدة فيها ١١ جامعة (٥.٥%) و هولندا ٨ جامعات (٤%). أي أن هذه الدول الخمس تضم ٨٠% من المنتى جامعة الأفضل عالمياً حسب التقرير الأسباني (٢٠٠٧)!! جدول رقم ٣.

بالإضافة إلى هذه المعلومات الملفتة للناسمة و الساطعة عن تميز و تألّق الجامعات و التعليم الجامعي و البحوث العلمية في المعاهد و المراكز الأفضل عالمياً، فقد أشار التقرير إلى الأوضاع المحزنة و المؤسفة عن موقع الجامعات المتأخر في مصر و العالم العربي حسب التصنيف ضمن الخمسة آلاف جامعة الأفضل عالمياً. ولقد فازت بالمراتب المتميزة كل من جامعة الملك فهد للبترول و ترتيبها ١١٢٨ و تلتها جامعة طهران ١٣٧٣، ثم الجامعة الأمريكية في بيروت ١٤١٨ و الجامعة الأمريكية بالقاهرة ١٧٠٤ و جامعة الامارات ٢٥٦٤ و جامعة القاهرة ٣٢٩٣ و الأكاديمية العربية للعلوم و التكنولوجيا ٣٧٠٦ و جامعة المنصورة ٤٣٩٢ و جامعة عين شمس ٥٠٦٢، جدول رقم ٥.

و لقد أكد التقرير أن السبق العلمي الدول المتقدمة و تألّق جامعاتها مرتبط بالكيان، و بعدد العلماء و الباحثين فيها، و معدل الانفاق على التعليم و البحوث كنسبة من الدخل القومي. و لقد أظهر الجدول رقم ٤، الذي تم الرجوع فيه إلى إحصاءات تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ٢٠٠٧، عدد السكان و الدخل مقترنا بالجامعات الأفضل في الدول المتقدمة. إلا أن تميز تلك الجامعات لم يأت من فراغ، بل يستند إلى الجموع المتميزة من هيئات التدريس و الباحثين و الموازنات الضخمة المخصصة للبحوث و التي تصل إلى حوالي ٥% من الدخل القومي بينما هي نسبة ضئيلة لا تتعدى ٠.٢% في مصر.

إن المحك الأهم هو الامتياز العلمي و التفوق الأكاديمي و المسبق البحثي و التألق الفكري و وفرة الامكانيات و الموارد البشرية و المادية و العلمية و التقنية، و هي الحقيقة التي تؤكد انجازات العلمية و الاكتشافات العملية و الجوائز العلمية المحكمة علمياً و عالمياً بشفاافية و أمانة كاملة بدون تجميل أو مبالغة أو تشويه أو تزوير أو خداع أو اخفاء للحقائق، أو مداراة لأسباب التخلف و مظاهر التردّي العلمي و الانهيار الأخلاقي و الفراغ الفكري و الشعارات الخادعة. وهذه الأمور مألوفة و تلك المواقف معروفة في أغلب جامعات العالم النامي النائم! و ليس خافياً على الجميع، الكافة و الخاصة على حد سواء، أن النواقص و القصور و السلبيات التي تشوب التعليم الجامعي و البحوث العلمية قد أسهبت في حصرها و تقييمها الدراسات و التحقيقات العلمية و الإعلامية و التي شملت مجموعات ضخمة من الأسباب و المسببات تشمل: الأعداد الكبيرة و الامكانيات القليلة و هجرة العلماء و الباحثين، تدني الرواتب، قلة المراجع، قصور الموارد، عدم توفر المكان و ضعف الامكانيات، قصور التعليم قبل الجامعي، ضعف المناهج، تخلف المقررات، نقص المهارات، سوء نظام الامتحانات، التقييم العاجز، ضمور موازنات التعليم، قلة الموارد المالية و المادية، عدم الالمام باللغات الأجنبية للاطلاع و البحث العلمي، عدم ربط التعليم الجامعي باحتياجات التنمية البشرية و الانماء، التلقين و عدم التركيز على الفهم و الاستيعاب، و أد المبادرة الذاتية و تقييد المبادرة الشخصية، المحاباة و المجاملة، الأبعاد السياسية لنظام التعليم، التسبب و عدم الجودة في العملية التعليمية، التوسع في منح الدرجات العلمية و درجات التفوق دونما سند علمي أكيد، قصور نظام تقييم و تعيين أعضاء هيئة التدريس، التوسع في الجامعات الخاصة دون توفيرها أعضاء هيئة التدريس القديرة و القادرة أو تزويدها بالموارد المادية و العلمية اللازمة و اعتمادها على الإعارات و الندب من الجامعات الحكومية، و ذلك لاستيعاب الناجحين في الثانوية العامة، بينما الجامعات الخاصة في العالم المتقدم على رأس قائمة الجامعات الأفضل. بالإضافة إلى ذلك فهناك عوامل مثبتة مثل تدني الثواب و غياب أو قصور العقاب، و نقص المتابعة، و قصور التقييم، و اللاتمام و اللامانة، و سرقة الأبحاث، و التسبب و عدم الالتزام، و غياب الولاء و اختفاء الشفافية، و الاهتمام بالشعارات و الشكل على حساب الهادفة و الموضوعية، و السعي وراء الرزق من مصادر غير أكاديمية، عدم دعم القطاع الخاص للبحوث العلمية و العمالية الأكاديمية، سعي الطلبة للحصول على الشهادات و الاجازات العلمية من أجل العمل أو المركز الاجتماعي فقط دون اهتمام بالمحتوى العلمي أو الفكري. و هناك الكثير من الأسباب الأخرى التي وردت في الدراسات الرسمية و غيرها و التي أسهمت، و لازالت، في تردي الأوضاع الجامعية و تخلف البحوث العلمية، و التي لا بد من التعامل معها بكل حزم و جدية.

و برغم بعض المآخذ و الملاحظات على معايير التقييم التي استند إليها كل من التقرير الصيني و التقرير الإسباني الأخير إلا أنه لا زال للتقييم إيجابياته و كشفه لحقائق معروفة عن موقف التعليم العالي و البحث العلمي في العالم العربي و العالم الإسلامي بوجه عام (جدول رقم ٥)، فقد أظهرت الحقائق و المؤشرات التي طالما زودتها التقارير و التحقيقات و الدراسات المنشورة و المعروفة للكافة. و هذه التقارير العالمية عن

أفضل ما نرى و خمسمائة عالمياً لها شفافتها و مصداقيتها و إيجابياتها و التي توجب علينا استنباط النتائج منها و العمل على النهوض من كبوتنا و الانطلاق نحو صحوة أمينة شاملة تتجنب السلبيات و تلتاقي القصور و توقف التدهور في مستوى التعليم الجامعي و تردي أخلاقيات و سلوك و أداء العلماء و الباحثين و تلتزم بارتقاء معارج التفوق و التقدم العلمي.

إن ما حققته الدولة الإسلامية ماليزيا من تقدم علمي و اقتصادي في خلال العقدين الماضيين يثبت أنه في إمكان الدول النامية في القارات الثلاث، المتخلفة اقتصادياً و اجتماعياً و ثقافياً و علمياً، ان تنهض من سباتها و أن تضرب المثل في التغلب على أسباب التخلف، و أن تمتلك زمام التقدم العلمي و الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي، كما حققته دول أخرى مجاورة في جنوب شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية و سنغافورة و هونج كونج و الصين و اندونيسيا، و غيرها من النور الوائبة، فليس هناك بديل عن تخطي الصعاب و هزيمة التخلف و التردي و الانبطاح، حسب المثل القائل إذا كانت هناك الإرادة فسنجد الطريق. إن دول العالم العربي و الإسلامي تمتلك من الموارد البشرية و المادية و من الحضارات الزاهرة بالإنجازات ما يدفعها إلى التصميم و العزم على النهوض من أحوالها المتردية و اتباع الاستراتيجيات و الأهداف و اعتماد الخطط و السياسات و البرامج و المشروعات الهادفة و المتكاملة و الشاملة التي تدفعها إلى آفاق التطور و التقدم و التفوق. انه لا مناص من البدء فوراً في إصلاح شكل و مضمون و أهداف و سياسات و برامج التعليم العام و الخاص و توفير الامكانيات و الاعتمادات اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة و المتكاملة طمباً و اقتصادياً و اجتماعياً و ثقافياً و انسانياً، و حتى نطمح للحاق بركب الجامعات الأفضل عالمياً. و لا يغير الله ما يقوم حتى يغيروا ما بانفسهم!

جدول رقم (١)

بيان بعدد و نسبة الجامعات ضمن الخمسة الافضل عالمياً على مستوى القارات

حسب التقرير الآسياني ٢٠٠٧ و التقرير الصيني ٢٠٠٦

العدد و النسب حسب تقرير شنغهاي ٢٠٠٦		النسبة	عدد الجامعات حسب التقرير الآسياني ٢٠٠٧	القارة	مسل
١٩١	%٣٨	%٤٧.٤	٢٣٨	أمريكا الشمالية (أمريكا/ كندا)	١
٢٠٥	%٤١	%٤٢.٢	٢١١	أوروبا	٢
٧٣	%١٥	%٢.٥	٢٠	آسيا	٣
٦٠	%١	%١.٨	٩	أمريكا اللاتينية	٤
٢١	%٤	%٤.٢	٢١	منطقة الأوقيانوس	٥
٥٠	%١	%٠.٢	١	أفريقيا	٦
٥٠٠	%١٠٠	%١٠٠	٥٠٠	الإجمالي	

المصدر : مركز البحوث المتقدمة، إسبانيا، ٢٠٠٧

جدول رقم (٢)

بيان بعدد و نسبة الجامعات ضمن المائتين الأفضل عالمياً على مستوى القارات

في التقرير الإسباني ٢٠٠٧

النسبة	عدد الجامعات ضمن أفضل ٢٠٠	القارة	معدل
%٦١,٥	١٢٣	أمريكا الشمالية (أمريكا/ كندا)	١
%٣١,٥	٦٣	أوروبا	٢
%٢,٥	٥	آسيا	٣
%٣	٦	أمريكا اللاتينية	٤
%١,٥	٣	منطقة الأوقيانوس	٥
-	-	أفريقيا	٦
%١٠٠	٢٠٠	الإجمالي	

المصدر: مركز البحوث المتقدمة، إسبانيا، ٢٠٠٧

جدول رقم (٣)

بيان بعدد و نمية الجامعات ضمن المائتين الأفضل عالمياً على مستوى الدول

نسبة الانفاق على التلميم و البحوث من الدخل القومي	عدد السكان/ مليون (٢٠٠٥)	النسبة	عدد الجامعات ضمن أفضل ٢٠٠ في التقرير الأمياني	الدولة	المرتبة
٥.٦%	٢٩٩	٥٢%	١٠٤	الولايات المتحدة	١
٤.٦%	٨٢	١٠%	٢٠	ألمانيا	٢
٥.٢%	٣٢	٧.٥%	١٥	كندا	٣
٥.٤%	٦٠	٥.٥%	١١	المملكة المتحدة	٤
٥.٤%	٩	٥.٥%	٨	هولندا	٥
٤.٧%	٢٠	٤%	٦	استراليا	٦
٧.٤%	٩	٣%	٥	السويد	٧
٦%	٧	٢.٥%	٤	سويسرا	٨
٣.٦%	١٢٧	%	٣ (في كل ٣)	اليابان/النرويج	٩
٧.٧%	٨/٥٨/٤٣	٢%	٦ (في كل ٣)	أستراليا/إيطاليا/النمسا	١٠
٤.٣/٤.٧%	١٠٧/٦	٣%		النمرك/هونج كونج/تشيكيا	١١
٥.٥%		٦%		فنلندا/تايوان/بلجيكا/البرازيل/الصين	١٦
٤.٤%	١٠/٢٠/٥		١ (في كل ١٥)	اسرائيل/سغافورة/المكسيك/روسيا	١٧
	١٨٦				٢٥-
	١٣١٣	٤.٥%			

١٦,١/١٦,٥	١٤/١٦,٧	%		
١٦,٩/٤,٤	١٠,٤			
٦,١	١٤٤			
١٥,٤/٣,٧				
٣,٦				
			٢٠٠	
		%١٠٠		

المصدر : مركز البحوث المتقدمة، إسبانيا، ٢٠٠٧

جدول رقم (٤)

بيان بعدد و نسبة الجامعات ضمن الخمسمائة الأفضل عالمياً على مستوى القارات

نسبة الإنفاق على التعليم و البحوث	الدخل التقني/ملا ييار دولار (٢٠٠٥)	عدد السكان/ مليون (٢٠٠٥)	التقرير العالمي ٢٠٠٦		التقرير الإسباني ٢٠٠٧		الدولة	تسلسل
			النسبة	عدد الجامعات	النسبة	عدد الجامعات		
٥,٩	١٢٤١٦	٢٩٩	٢٨,٢	١٦٧	٣٨,٢	١٩١	الولايات المتحدة	١
٤,٦	٢٤٢٩	٨٢	١٠,٤	٤٥	١٠,٤	٥٢	ألمانيا	٢
٥,٤	٢٠٠١	٦٠	٦,٨	٤٣	٧,٨	٣٩	فرنسا	٣
٥,٢	١٠٧٠٨	٣٢	٥,٤	٢٢	٥,٤	٢٧	المملكة المتحدة	٤
٤,٣	١١٧٩	٤٣	٤,٤	٩	٤,٤	٢٢	كندا	٥
٤,٧	٦٤٦	٢٠	٣	١٦	٣	١٥	إسبانيا	٦
٥,٩	١٨٤٩	٦١	٤,٢	٢١	٢,٤	١٢	أستراليا	٧
٣,٦	٣٩٩٥	١٢٧	٦,٤	٣٢	٢,٤	١٢	بريطانيا	٨
٤,٧	١٢٧٢	٥٨	٤,٦	٢٣	٢,٢	١١	اليابان	٩
٥,٤	٥٣٣	١٦	٢,٤	١٢	٢,٢	١١	إيطاليا	١٠
٧,٤	٢٩٢	٩	-	-	٢,٢	١١	هولندا	١١
٦	٢٦٥	٧	١,٦	٨	١,٤	٧	السويد	١٢

الترتيب ٢٠٠٧	الترتيب الأسبقي ٢٠٠٧	الترتيب المسبقي ٢٠٠٦	عدد السكان/ مليون	الدولة	نسبة الانفاق	
					القومي/ملي	العلمي
١٣	٧	٥	٥	سويسرا	٦.٥	١٦٨
١٤	٧	٥	١	فنلندا	٥.٢	٢٤١
١٥	٥	٧	٨	تايوان	٥.٥	٢٧٧
١٦	٥	٥	٥	النمسا	٨.٥	١٨٤
١٧	٥	٥	٧	الدنمارك	٤.٢	٢٤١
١٨	٥	٧	١٠	هولندا	٦.١	٢٢٦
١٩	٤	٤	١٨٦	بلجيكا	٤.٤	٧٩٦
٢٠	٤	٩	١٣١٣	البرازيل	١.٩	٢٢٣٤
٢١	٤	١	١٠	الصين	٤.٤	١٢٤
٢٢	٤	٤	٥	تشيكيا	٧.٧	٢٩٥
٢٣	٤	٧	٦.٧	النرويج	٦.٩	١٢٣
٢٤	٤	٣	٤	اسرائيل	٤.٨	٢٠١
٢٥	٣	٢	١٠	ايرلندا	٥.٥	١٠٩
٢٦	٣	٢	٣٨	المجر	٥.٥	٣٠٣
٢٧	٢	٢	٤	بولندا	٣.٧	١١٦
٢٨	٢	١	١٠.٤	سنتاغورة	٥.٤	٧٦٨
٢٩	٢	٢	١١	المكسيك	٤.٣	٢٢٥
٣٠	٢	٩	٤٨	اليونان	٤.٦	٧٨٧
٣١	٢	٥	٤	كوريا الجنوبية	٦.٥	١٠٩
٣٢	٢	-	٧٣	نيوزيلندا	٣.٧	٣٦٢
٣٣	١	-	١٣	تركيا	٥.٣	١٣
٣٤	١	١	٣٨	استونيا	٣.٨	١٨٣
٣٥	١	١	١٦	الأرجنتين	٣.٥	١١٥
٣٦	١	-	-	تايبي	-	-
٣٧	١	-	٢	السرب	١	٣٤.٤
٣٨	١	-	٠.٣	سلوفينيا	٨.١	١٥.٨
٣٩	١	٤	٤٨	ايسلندا	٥.٤	٢٣٩
				جنوب افريقيا		

المصدر : مركز البحوث المتقدمة، اسبانيا، ٢٠٠٧

ملحوظة:

الدخل القومي في اسرائيل ١٢٣.٤ مليار دولار و نسبة الانفاق على التعليم و البحث العلمي ٦.٩% و عدد سكانها ٦.٧ مليون، بينما الدخل القومي في مصر ٨٩.٤ مليار دولار و نسبة الانفاق على التعليم والبحث العلمي ٠.٢% و عدد سكانها (٢٠٠٥) ٧٣ مليون.

جدول رقم (٥)

ترتيب الجامعات في الشرق الأوسط و شمال افريقيا

الترتيب عالمياً	الترتيب إقليمياً	اسم الجامعة	الترتيب
١١٢٨	الاولى	جامعة الملك فهد للبترول	١
١٣٧٣	الثانية	جامعة طهران	٢
١٤١٨	الثالثة	الجامعة الأمريكية في بيروت	٣
١٧٠٤	الرابعة	الجامعة الأمريكية في القاهرة	٤
٢٥٦٤	٢١	جامعة الامارات	٥
٣٢٩٣	٢٩	جامعة القاهرة	٦
٣٧٠٦	٣٧	الأكاديمية العربية	٧
٤٣٩٢	٥١	جامعة المنصورة	٨
٥٠٦٢	٦٣	جامعة عين شمس	٩
٥٣٧٤	٧٤	الجامعة الإلمالية بالقاهرة	١٠
٦١٨٠	٩٧	جامعة الزقازيق	١١
٦١٩٨	٩٨	جامعة أسيوط	١٢

المصدر : مركز البحوث المتقدمة، أسبانيا، ٢٠٠٧

٤.٣ المعرفة الذكية والتنمية الغنية

إن التعليم الهادف والمؤثر يتعامل مع الإنسان، كل الإنسان، ذهنياً وفكرياً ومعنوياً وجسدياً، ليشحن ملكاته، ويفجر إبداعاته، ويطلق طاقاته، وبضائع إمكاناته، ويرهف إحساساته، ويرتقي بوجدانه وطموحاته. والاهتمام بالتطوير المستمر للتعليم هو ركيزة التوجهات القومية للتنمية الإنسانية الشاملة في المجتمعات المتقدمة من اليابان شرقاً إلى أمريكا غرباً. واستهدفت عملية تطوير التعليم النوع والكيف، والشكل والمضمون، من أجل خدمة أهداف الإنماء والتقدم الشاملة والمتكاملة. وأقد تغيرت وتطورت الأهداف والتوجهات من الاهتمام في حقبة الاقتصاد الصناعي خلال القرنين الماضيين بالتنمية والتقدم لتحقيق التعامل والتفاعل المنتج بين الإنسان وموارد المكان، إلى الاقتصاد التكنولوجي، والمسمى أيضاً بالمعلوماتي أو الخدمي (Cyber economy)، في العصر الحاضر والمستند إلى التفاعل والتعامل بين المجتمعات الإنسانية بعد زوال حدود الزمان والمكان وثورة المعلومات والاتصالات والمواصلات، مع ظهور قضايا وتحديات غير مسبوقة تؤثر في الإنسانية جمعاء، مثل الطاقة والبيئة والفقر واختلال الموازين وقصور توزيع الدخل ونقص الموارد الطبيعية والاقتصادية والاستغلال والاحتلال والأطماع والحاجة والجوع والأوبئة وظهور الهيمنة الجديدة وغيرها، وغيرها... واشتعلت المنافسات واحتدمت المقارنات وتضاربت الصراعات وتشابكت المصالح داخل المجتمعات المتقدمة وبينها وبين المجتمعات الفقيرة والنامية، التي تعاني كذلك وتقاسى من صراعاتها وحروبها وأزماتها المدمرة والقاسية من فقر ومرض وجوع واستغلال واستبداد وضيق. وأصبح المجتمع الدولي في عصر العولمة منقسم إلى فريقين مجتمع الشمال الغني وله نادي مجموعة الثمان للدول المتقدمة، ومجتمع الجنوب وله نادي في مجموعة ٧٧ والصين (الآن ١٣٥) للدول النامية والفقيرة بالإضافة إلى المجموعة ١٥. والهوة واسعة وحقيقية، والمفارقات كثيرة وعميقة، فمثلاً فإن ثروة أكثر ١٠ أفراد غناً في العالم تعادل الدخل القومي لخمسين من الدول الفقيرة يسكنها ربع سكان العالم، وتكفي لتوفير جميع احتياجاتهم الأساسية.

ولقد أثبتت الدراسات العلمية أن التعليم والمعرفة الذكية هي من أسس تحقيق التقدم، وأنها تسهم باستمرار في ازدياد معدلات ومؤشرات ذكاء السكان (IQ) وفاعلية وكفاءة القوى العاملة في المجتمعات المتقدمة، الأمر الذي تقتصر إليه المجتمعات النامية والفقيرة. ولقد أكدت دراسة مقارنة على بعض المجتمعات المتقدمة خلال الثلث الأخير من القرن الماضي، وشملت كل من إنجلترا وأمريكا وكندا والنرويج وهولندا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا وأستراليا واليابان، إن الزيادة السنوية في الدخل القومي ومعدل التقدم الاقتصادي قد صاحبها بالتوازي زيادة مكافئة في مؤشرات ومعدلات الكفاءة والفاعلية في مؤشرات التعليم والمعرفة الذكية. وقد أظهرت الدراسة أعلى المعدلات في الذكاء (IQ) المصاحب لارتفاع الدخل القومي في اليابان ثم ألمانيا وفرنسا وبلجيكا والنرويج وأمريكا وإنجلترا، وبرهنت أن المعرفة الذكية لا تنتمي إلى أرض أو مجتمع أو ثقافة محددة، بل إن عصر العولمة شجع انتشار الشركات العالمية المتعددة الجنسيات بعيداً عن الحدود مستفيدة من تدنى الأجور، إلا أنها تحافظ على نفس مستوى الإنتاج والجودة العالية في مختلف القارات سواء

في مجال الصناعة (المباني/ الإلكترونيات / الأجهزة...) أو الاقتصاد (الإدارة / التأمين / البنوك/...) أو الخدمات أو المطاعم أو المشروبات أو السليحة أو حتى صناعة التعليم (١)، مع الالتزام بالمعدلات والقياسات والمواصفات والإنتاجية والأداء والفاعلية والجودة في كل موقع وكل مكان. وأصبحت مواقع الإنتاج للشركات العالمية في الغالب جزر منعزلة في بيئتها في الدول المختلفة دون أن تقود أو تؤثر في مستوى أو جودة الصناعة أو الخدمات المحلية (شرم الشيخ والگردقة، دبي في الإمارات، شنغهاي وهونج كونج في الصين، وغيرها...)

إن المؤشرات واضحة والدلالات فاضحة والأدلة دامغة، فالدول الفقيرة تزداد فقرا بسبب غياب منظومة التعليم الفعال والمعرفة الذكية عن أهداف وسياسات وبرامج التنمية الشاملة، ذلك أن قطاعات الخطة والموازنة التوعوية منفصلة رأسيا بجدران عازلة من حيث الاستثمارات والبرامج والسياسات والخطط والمشروعات ولا توجد تفاعلات وتعاملات بينية أفقية على كافة المستويات! ورغم مجانية التعليم في مصر، ينفق أولياء الأمور عشرات المليارات على الدروس الخصوصية من الحضانات حتى الجامعة اهتماما فقط ليس بزيادة معدلات ذكاء أبنائهم وإثراء معرفتهم، وإنما بتلقيهم وتدريبهم على كيفية جمع أعلى الدرجات في الامتحانات وإعداد الملخصات، مما يسهم في تقليص الذكاء وكبح الملكات. والنتيجة المريرة والسدمة الكبيرة هي إضافة مليون فرد سنويا إلى سوق العمل من غير المتعلمين وغير المهملين وغير القادرين بلا أمل في عمل! كيف إذن يتم الإعمار والإنماء والتقدم والبناء؟ لقد أظهرت الدراسة الصينية مؤخرا للجامعات حول العالم تحديد أفضل ٥٠٠ جامعة، منها ١٧٠ في أمريكا والباقي في أوروبا، وفي ٦ دول في آسيا (منها إسرائيل)، وجنوب أفريقيا فقط في أفريقيا، ولا يوجد منها جامعة واحدة في مصر أو العالم العربي!

إن مصر على عتبة مرحلة إصلاح وتغيير شامل تاريخية في كافة المجالات تتطلب تعديلا جوهريا في البنى السياسية والتشريعية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية. ولقد آن الأوان أن نصحو ولا نغفو، وأن نهيب وأن نجد زودا عن مكائنا ومكاننا، وحفاظا على قيمتنا وقامتنا، وقد كنا رواد ورمس النهضة والتقدم في البلاد العربية خلال النصف قرن الماضي. ويقتضى الأمر أن نتعلم من أخطائنا ونقتدى بتجارب غيرنا مثل اليابان وماليزيا وسنغافورة وأمريكا وألمانيا في التطوير والارتقاء النوعي والكيفي في التعليم وفي المعرفة الذكية، ومواجهة المشاكل السكانية والاجتماعية بجرأة وشجاعة وحرية وشفافية، مما سيؤدي مآلا إلى المعرفة الذكية القادرة على إنجاز وإنفاذ التنمية الإنسانية الغنية.

٤.٤ تقييم الموقف الجامعي ٢٠٠٩

صدر مؤخراً عن المعهد العالي للتعليم بجامعة شنغهاي بالصين التقرير السنوي لعام ٢٠٠٩ عن أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم. ويعتبر هذا التقرير هو السابع منذ بدء إصدار هذه الدراسة الأكاديمية القيمة منذ عام ٢٠٠٢. وقد كشفت الدراسة للكافة مرة أخرى هبوط مستوى التعليم الجامعي في الدول العربية والإسلامية والأفريقية على حد سواء. ولم يختلف مضمونها عن التقارير السنوية السابقة إلا في اختفاء جامعات مصر من التصنيف وبقاء جنوب أفريقيا فقط، والتي برزت فيها ثلاث جامعات ليصبح إجمالي الجامعات في القارة السوداء ثلاث جامعات! ولقد أظهر التقرير أن العالم المتقدم، ويضم ٤٦٠ جامعة من الخمسمائة جامعة الأفضل عالمياً (بنسبة ٩٢%)، يشمل جامعات من دول شمال أمريكا (٥٩%)، وأوروبا (٣١%)، واليابان (٢%). كما اتضح من التقرير أن مجموعة الدول الثمان المتقدمة (أصبحت عشرين الآن)، ذات التأثير الأكبر على الاقتصاد العالمي يبلغ دخلها القومي ٦٠% من الإجمالي العالمي ويسكنها ١٤% من سكان العالم، تمتاز بتألق ٣٤٥ جامعة من الخمسمائة الأفضل عالمياً (بنسبة ٦٩% بدلاً من ٧٥% في التقارير السابقة). وهذه دلالة واضحة تؤكد أن التقدم الاقتصادي يتوكل مع التقدم الاجتماعي والثقافي والحضاري والإنساني والذي يدعّمه ويدفعه التقدم العلمي الإبداعي والفكري والفني والحضاري.

من جهة أخرى، فإن نفس هذه الحقيقة تكشف الأوضاع المتردية في الدول النامية، المتدهورة اقتصادياً وتنموياً في قارات أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، إذ تعاني من التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعلمي والفكري والإنساني، وهو أمر يعكس الأحوال المتردية للتعليم العالي والبحوث العلمية فيها، ومن الطبيعي إذن غيابها عن قائمة وقيمة وقامة الجامعات الخمسمائة الأفضل عالمياً المختارة. ومن الواضح، والمنطقي كذلك أنه ليس من قبيل الصدفة أن معظم الإنجازات والاكتشافات والاختراعات العلمية والتقنية والإنتاج العلمي والفكري المتقدم يتم تحقيقه في الجامعات والمعاهد المتميزة التي شملتها قائمة الجامعات الخمسمائة الأفضل عالمياً، والتي تسطع في أركانها نجوم العلماء والمبدعين والمفكرين المتألقين الذين حصدوا حتى الآن معظم جوائز نوبل في كافة الفروع خلال المائة عام المنصرمة، منذ أنشئت هذه الجوائز المرموقة. وليس من قبيل الحظ أو الصدفة أن معظم ميداليات الألعاب الأولمبية خلال الدورات الماضية، ولآخرها العام الماضي في بكين، قد حصدها رياضيو دول العالم المتقدم أيضاً.

ويتحليل التقرير الصيني عن أفضل عشرين ومائة ومئتان وثلاثمائة وأربعمائة وخمسمائة جامعة عالمياً ينضح الآتي (جدول رقم ١):

- أن أفضل ٢٠ جامعة عالمياً تقع في الولايات المتحدة وبها ١٧ جامعة أي ٨٥%، واثنان في المملكة المتحدة وواحدة في اليابان.
- أن أفضل ١٠٠ جامعة عالمياً تقع في أمريكا الشمالية وبها ٥٥ جامعة، بنسبة ٥٥%، والاتحاد الأوروبي ٣١%، واليابان ٥%، وكندا ٤%، وأستراليا ٣%، وكل من روسيا وإسرائيل واحدة (جدول رقم ٢)
- أن أفضل مائتا جامعة عالمياً تقع في أمريكا الشمالية وبها ٩٠ جامعة (٤٥%)، وكندا ٦ (٣%)، والاتحاد الأوروبي ٧٩ (٣٩,٥%)، وآسيا والباسيفيك ٢٢ (١١%) أما أفريقيا فلا تضم جامعات مميزة.
- تضمن التقرير جامعة واحدة في أفريقيا تقع في جنوب أفريقيا ضمن تصنيف أفضل ٣٠٠ جامعة عالمياً. واتضح أن هناك دولة واحدة من العالم العربي هي المملكة العربية السعودية وتقع فيها جامعة واحدة ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة على مستوى العالم.
- تضمن التقرير ثلاث جامعات في كل دولة واحدة تقع في العالم الإسلامي وهي المملكة العربية السعودية وتركيا وإيران ضمن تصنيف أفضل ٥٠٠ جامعة عالمياً. كما تضمن إسرائيل ضمن إقليم آسيا والباسيفيك، وبها جامعة واحدة ضمن أفضل ١٠٠ جامعة عالمياً وسبع جامعات ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة عالمياً.
- يوضح التقرير حقائق تستدعي الانتباه بالنسبة لتمييز الدول المتقدمة بوقوع أفضل الجامعات بها وكذلك بالنسبة لدول مجموعة الثمان، والتي تم توسيعها مؤخراً إلى عشرين. فالولايات المتحدة تقع بها ٥٥% من أفضل الجامعات وتنتج ربع الإنتاج العالمي ويسكنها ٥% من سكان العالم، بينما دول الاتحاد الأوروبي الخمس وعشرين بها ٣١% من أفضل الجامعات وتنتج ٣١% من الدخل القومي العالمي ويقطنها ٧% من سكان العالم، أي أن دول أوروبا وأمريكا الشمالية تفرد بوجود ٩٠% من أفضل الجامعات عالمياً، وتنتج ٦٠% من الدخل القومي العالمي ويقطنها ١٤% من سكان العالم.
- في إقليم آسيا والباسيفيك، تميز اليابان على الصين والهند، فتقع بها ٣١ جامعة من أفضل ٥٠٠ جامعة عالمياً وتنتج ٨% من الإنتاج العالمي ويسكنها ٢% من سكان العالم، بينما تزخر الصين بحوالي ٢٠% من سكان العالم وبها ٦ جامعات ضمن الخمسمائة الأفضل وتنتج ٦% من الإنتاج العالمي، وتليها الهند ويقطنها ١٧% من سكان العالم وتضم ٣ جامعات فقط من الخمسمائة الأفضل وتنتج ٢% من الناتج العالمي.
- ويمثل الاتحاد الروسي القطب الشرقي بجامعةتين فقط ضمن الخمسمائة الأفضل عالمياً، وينتج ٢,٧% من الإنتاج العالمي، ويقطنه ٢,١% من سكان العالم.

ومن حيث توزيع أفضل الجامعات حسب الأقاليم الجغرافية عالمياً، فقد أبرز التقرير أن الأمريكتين بها حوالي ٦٠% من أفضل ١٠٠ جامعة عالمياً، وتضم أوروبا ٣٢%، ودول آسيا والباسيفيكي تسع فقط، ولا تضم أفريقيا أية جامعة من الجامعات الأفضل عالمياً. ومن حيث تميز الدول أكاديمياً فتضم الولايات المتحدة ٥٥ من أفضل مائة جامعة، وتنتج حوالي ٢٤% من الإنتاج العالمي المقدر بحوالي ٤٠ تريليون دولار ويسكنها ٤.٥% من سكان العالم. من ناحية أخرى، تضم دول الاتحاد الأوروبي ٣٢ جامعة من أفضل مائة جامعة وتنتج ٣١% من الدخل العالمي ويسكنها ٧% من سكان العالم، بينما تضم دول آسيا والباسيفيكي تسع جامعات من المائة الأفضل وتنتج ٢٦% من الإنتاج العالمي ويقتننها ٤٥% من سكان العالم. أما أفريقيا فلا توجد بها جامعة واحدة ضمن الأفضل مائة. (جدول رقم ٣)

ولقد أكد التقرير أن السياق العلمي للدول المتقدمة وتلقى جامعاتها مرتبط بالكيان والمكونات والتنظيم، ويعدد العلماء والباحثين فيها، ومعدل الإنفاق على التعليم والبحوث كنسبة من الدخل القومي. ولقد أظهر الجدول رقم ٢، الذي تم الرجوع فيه إلى إحصاءات أحدث تقرير صادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، عدد السكان والدخل مقترناً بالجامعات الأفضل في الدول المتقدمة. إلا أن تميز تلك الجامعات لم يأت من فراغ، بل يستند إلى الجموع المتميزة من هيئات التدريس والباحثين والموازنات المخصصة للمؤسسات للبحوث والتي تتعدى نسبة ٥% من الدخل القومي، بينما هي نسبة ضئيلة لا تتعدى ٠.٢% في مصر.

معايير وأوزان أسس التقييم الأكاديمي

اعتمد التقرير في التقييم على عدة مؤشرات عن المستوى والأداء العلمي والبحثي شاملاً الخريجين وإنجازاتهم العلمية والهيئة التعليمية الحاصلة على جوائز عالمية مثل نوبل والميداليات العلمية العالمية، وعدد وإنتاج الباحثين العلمي وأعمالهم المنشورة في المجلات والدوريات العلمية المحكمة عالمياً، وكذلك الأبحاث المسجلة في مجلدات الأبحاث العالمية المحكمة، والأداء والإنتاج الأكاديمي / ثسمة. وقد تم رصد نسبة لكل معيار من معايير التقييم موضحة في الجدول المرفق.

وبرغم بعض المآخذ والملاحظات على معايير التقييم التي استند إليها التقرير الصيني، إلا أنه لا زال للتقييم إيجابياته وكشفه لحقائق معروفة عن موقف التعليم العالي والبحث العلمي في العالم العربي والعالم الإسلامي والنامي بوجه عام، فقد أظهرت الحقائق والمؤشرات التي طالما أوردتها التقارير والتحقيقات والدراسات المنشورة والمعروفة للكافة. وهذه التقارير العالمية عن أفضل ٢٠ ومائة ومائتان وخمسمائة عالمياً لها شفافيتها ومصداقيتها وإيجابياتها، والتي توجب علينا استنباط النتائج منها والعمل على النهوض من

كيوتنا والانتلاق نحو صحوة أمينة شاملة تتجنب السلبيات، وتتلافى القصور، وتوقف التدهور في مستوى التعليم الجامعي وتردي أخلاقيات وسلوك وأداء العلماء والباحثين، وتلتزم بارتقاء معارج التفوق والتقدم العلمي.

إن المحك الأهم هو الامتياز العلمي والتفوق الأكاديمي والسبق البحثي والتألق الفكري ووفرة الإمكانيات والموارد والموارد البشرية والمادية والعلمية والتقنية، وهذه هي الحقيقة التي تؤكد إنجازات العلمية والاكتشافات العملية والجوائز العالمية المحكمة علمياً وعالمياً بشفافية وأمانة كاملة، وذلك بدون تجميل أو مبالغة أو تشويه أو تزوير أو خداع أو إخفاء للحقائق، أو مداراة لأسباب التخلف ومظاهر التردي العلمي والانهياب الأخلاقي والفراغ الفكري والشعارات الخادعة. وهذه الأمور ملوثة وتلك المواقف معروفة في أغلب جامعات العالم النامي النائم! وليس خافياً على الجميع، الكافة والخاصة على حد سواء، أن النواقص والقصور والسلبيات التي تشوب التعليم الجامعي والبحوث العلمية قد أسهبت في حصرها وتقييمها الدراسات والتحقيقات العلمية والإعلامية، والتي شملت مجموعات ضخمة من الأسباب والمسببات تشمل: الأعداد الكبيرة والإمكانيات القليلة وهجرة العلماء والباحثين، تدني الرواتب، قلة المراجع، قصور الموارد، عدم توفر المكان وضعف الإمكانيات، قصور التعليم قبل الجامعي، ضعف المناهج، تخلف المقررات، نقص المهارات، سوء نظام الامتحانات، التقييم العاجز، ضمور موازنات التعليم، قلة الموارد المالية والمادية، عدم الإلمام باللغات الأجنبية للاطلاع والبحث العلمي، عدم ربط التعليم الجامعي باحتياجات التنمية البشرية والإنماء، التلقين وعدم التركيز على الفهم والاستيعاب، وأد المبادرة الذاتية وتقييد المبادرة الشخصية، المحاباة والمجاملة، الأبعاد السياسية لنظام التعليم، التسبب وعدم الجودة في العملية التعليمية، التوسع في منح الدرجات العلمية ودرجات التفوق دونما سند علمي أكيد، قصور نظام تقييم و تعيين أعضاء هيئة التدريس، التوسع في الجامعات الخاصة دون توفير أعضاء هيئة التدريس القادرة والقادرة أو تزويدها بالموارد المادية والعلمية اللازمة واعتمادها على الإعانات والندب من الجامعات الحكومية، وذلك لاستيعاب الناجحين في الثانوية العامة. إن الجامعات الخاصة في العالم المتقدم على رأس قائمة الجامعات الأفضل. بالإضافة إلى ذلك هناك عوامل مثبطة مثل تدني الثواب وغياب أو قصور العقاب، ونقص المتابعة، وقصور التقييم، والانتماء واللامعة، وسرقة الأبحاث، والتسبب وعدم الالتزام، وغياب الولاء واختفاء الشفافية، والاهتمام بالشعارات والشكل على حساب الهادفة والموضوعية، والسعي وراء الرزق من مصادر غير أكاديمية، عدم دعم القطاع الخاص للبحوث العلمية والعملية الأكاديمية، سعي الطلبة للحصول على الشهادات والإجازات العلمية من أجل العمل أو المركز الاجتماعي فقط دون اهتمام بالمحتوى العلمي أو الفكري.

إن ما حققته الدولة الإسلامية ماليزيا من تقدم علمي واقتصادي في خلال العقدين الماضيين يثبت أنه في إمكان الدول النامية في القارات الثلاث، المتخلفة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وعلمياً، أن تنهض من سباتها

وأن تضرب المثل في التغلب على أسباب التخلف، وأن تمتلك زمام التقدم العلمي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كما حققته دول أخرى مجاورة في جنوب شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة وهونج كونج والصين وإندونيسيا، وغيرها من النماذج الواثبة. فليس هناك بديل عن تخطي الصعاب وهزيمة التخلف والتردي والانتحاح، حسب المثل القائل إذا كانت هناك الإرادة فسجد الطريق. إن دول العالم العربي والإسلامي تمتلك من الموارد البشرية والمادية ومن الحضارات الزاخرة بالإنتاجات ما يدفعها إلى التصميم والإرادة والعزم على النهوض من أحوالها المتردية واتباع الاستراتيجيات والأهداف واعتماد الخطط والسياسات والبرامج والمشروعات الهادفة والمتكاملة والشاملة، والتي تدفعها إلى آفاق التطور والتقدم والتفوق. إنه لا مخلص من البدء فوراً في إصلاح شكل ومضمون وأهداف وسياسات وبرامج التعليم العام والخاص، العام والجامعي، وتوفير الإمكانيات والاعتمادات اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة طمياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وإنسانياً، وحتى نطمح للحاق بركب الجامعات الأفضل عالمياً. ولا يغير الله ما

جدول رقم (١) عدد أفضل الجامعات حسب الأقاليم الجغرافية

العدد من أفضل ٥٠٠	العدد من أفضل ٤٠٠	العدد من أفضل ٣٠٠	العدد من أفضل ٢٠٠	العدد من أفضل ١٠٠	العدد من أفضل ٢٠	الأقليم
١٨٤	١٦٢	١٣٤	٩٩	٥٩	١٧	الأمريكتا ن
٢٠٨	١٧٠	١٢٥	٧٩	٣٢	٢	أوروبا
١٠٦	٦٧	٤٢	٢٢	٩	١	آسيا و الباسيفيك
٣	٢	١				أفريقيا
٥٠١	٤٠١	٣٠٢	٢٠٠	١٠٠	٢٠	الإجمالي

المصدر : تقرير الصين عن أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم عن عام ٢٠٠٩

جدول رقم (٢) بيان بنسب توزيع الجامعات الأفضل حسب الدولة ونسبة نخلها وسكانها إلى العالم

نسبة عدد السكان من سكان العالم	نسبة النخل القومي من النخل العالمي	نسبة الجامعات من الأفضل ٥٠٠	نسبة الجامعات من الأفضل ١٠٠	الأقليم
				أمريكا الشمالية

نسبة عدد السكان من سكان العالم	نسبة الدخل القومي من الدخل العالمي	نسبة الجامعات من الأفضل الـ ٥٠٠ الأفضل	نسبة الجامعات من الأفضل الـ ١٠٠ الأفضل	الاقليم
٤.٥	٢٣.٦	٣٠.٣	٥٥	الولايات المتحدة
٠.٥	٢.٣	٤.٤	٤	كندا
١.٦	١.٨	٠.٢	—	المكسيك
٦.٦	٢٧.٧	٣٤.٩	٥٩	الاجمالي
				أمريكا الجنوبية
٢.٩	٢.٧	١.٢	—	البرازيل
٠.٣	٠.٣	٠.٤	—	شيلي
٠.٦	٠.٥	٠.٢	—	الأرجنتين
٣.٨	٣.٥	١.٨	—	الاجمالي
				الاتحاد الأوروبي
٠.٩	٤.٤	٨	١١	المملكة المتحدة
١.٢	٦.١	٨	٥	ألمانيا
٠.٩	٤.٧	٤.٦	٣	فرنسا
٠.١	٠.٨	٢.٢	٣	السويد
٠.١	٠.٨	١.٦	٣	سويسرا
٠.٢	١.٤	٢.٤	٢	هولندا

نسبة عدد السكان من سكان العالم	نسبة الدخل القومي من الدخل العالمي	نسبة الجامعات من الأفضل ٥٠٠	نسبة الجامعات من الأفضل ١٠٠	الاقليم
٠.١	٠.٦	٠.٨	٢	الدنمارك
٠.١	٠.٥	١	١	فنلندا
٠.١	٠.٧	٠.٨	١	النرويج
٠.٩	٣.٨	٤.٢	—	ايطاليا
٠.٧	٢.٧	٢.٢	—	اسبانيا
٠.١	٠.٧	١.٤	—	النمسا
٠.٢	٠.٨	١.٤	—	بلجيكا
٠.١	٠.٥	٠.٦	—	ايرلندا
٠.٢	٠.٦	٠.٤	—	اليونان
٠.١	٠.٣	٠.٤	—	المجر
٠.٦	٠.٩	٠.٤	—	بولندا
٠.٢	٠.٤	٠.٤	—	البرتغال
٠.٢	٠.٤	٠.٢	—	التشيك
٠.٠٣	٠.١	٠.٢	—	سلوفاكيا
٧.٠٣	٣١.٢	٤١.٢	٣١	الإجمالي
				آسيا و الباسيفيك
١.٩	٨.٢	٦.٢	٥	اليابان

نسبة عدد السكان من سكان العالم	نسبة الدخل القومي من الدخل العالمي	نسبة الجامعات من الأفضل ٥٠٠	نسبة الجامعات من الأفضل ١٠٠	الاقليم
٢.١	٢.٧	٠.٤	١	روسيا
١٩.٨	٦.٤	٦	—	الصين
١٧	٢	٠.٤	—	الهند
٠.٧	١.٥	١.٨	—	كوريا الجنوبية
٠.١	٠.٣	٠.٤	—	سنغافورة
٠.٣	١.٧	٣.٤	٠.٣	استراليا
٠.١	٠.٢	١	—	نيوزيلندا
١.١	٠.٦	٠.٢	—	إيران
٠.٤	٠.٨	٠.٢	—	المملكة السعودية
١.١	١.٣	٠.٢	—	تركيا
٠.١	٠.٣	١.٤	١	اسرائيل
٤٤.٧	٢٦	٢١.٦	٧.٣	الإجمالي
				أفريقيا
٠.٧	٠.٥	٠.٦	—	جنوب أفريقيا
٠.٧	٠.٥	٠.٦	—	الإجمالي
١٣.٦	٥٨.٩	٧٦.١	٩٠	الاتحاد الأوروبي وأمريكا

نسبة عدد السكان من سكان العالم	نسبة الدخل القومي من الدخل العالمي	نسبة الجامعات من الـ ٥٠٠ الأفضل	نسبة الجامعات من الـ ١٠٠ الأفضل	الاقليم
٦٢.٨٣	٨٨.٩	١٠٠	٩٧.٣	الإجمالي العام

المصدر: تقرير الصين عن أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم عن عام ٢٠٠٩

جدول رقم (٣) بيان بنسب توزيع أفضل مائة جامعة عالمياً ونسبة الدخل والسكان إلى العالم

نسبة عدد السكان من سكان العالم	نسبة الدخل القومي من الدخل العالمي	نسبة الجامعات من الـ ١٠٠ الأفضل	الاقليم
٦.٦	٣١.٢	٥٩	الأمريكتان
٧.٠٣	٣١.٢	٣٢	أوروبا
٤٤.٧	٢٦	٩	آسيا و الباسيفيك
—	—	—	أفريقيا

المصدر: تقرير الصين عن أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم عن عام ٢٠٠٩

*بلاحظ أن الدخل القومي للامريكتين يقارب دخل الدول الأوروبية و يبلغ حوالي ١٢ تريليون دولار سنوياً، و أن دول آسيا الباسيفيك يقطنها حوالي ٤٥% من سكان العالم المقدر عددهم بحوالي ٦.٧ مليار نسمة.

جدول رقم (٤) مقارنة بين نسبة عدد الجامعات الأفضل والدخل وعدد السكان

الاقليم / الدولة	النسبة من أفضل ١٠٠ جامعة	النسبة من أفضل ٥٠٠ جامعة	النسبة من الدخل العالمي	النسبة من سكان العالم
الأمريكتان	٥٩	٣٦,٧	٣١,٢	١٠,٤
الاتحاد الأوروبي	٣١	٤١,٢	٣١,٢	٧,٠٣
الصين	—	٠,٦	٦,٤	١٩,٨
روسيا	—	٠,٤	٢,٧	٢,١
الهند	—	٠,٤	٢	١٧
الإجمالي	٩٠	٧٩,٣	٧٣,٥	٥٦,٣٣

المصدر : تقرير الصين عن أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم عن عام ٢٠٠٩

جدول رقم (٥) مقومات وأسس وأوزان التقييم للجامعات الخمسمائة الأفضل عالميا

المعيار	المؤشر	الوزن
جودة التعليم	حصول الخريجين على جوائز عالمية مثل نوبل وغيرها	١٠

الوزن	المؤشر	المعيار
٢٠	حصول هيئة التدريس على جوائز عالمية مثل نوبل و غيرها	مستوى هيئة التدريس
٢٠	التقدير العلمي المحكم للباحثين في ٢١ حقلاً من حقول المعرفة	
٢٠	الأبحاث المنشورة في مجلة العلوم و الطبيعة	الإنتاج البحثي
٢٠	الأبحاث المنشورة و المسجلة في سجل الأبحاث المحكمة	
١٠	أداء المعهد الأكاديمي / نسمة	الأداء/نسمة
١٠٠		الإجمالي

المصدر : تقرير الصين عن أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم عن عام ٢٠٠٩

٤.٥ مستوى الجامعات وأمل التقدم

لقد جذب اهتمامي في الصيف الماضي تقرير التنمية البشرية حول العالم لعام ٢٠٠٤، الصادر عن برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة في نيويورك. وقد أوضح التقرير موقف التنمية البشرية في ١٧٧ دولة، وتم تقييمها في مجالات الإنجازات والتطور والتقدم حسب مقياس التنمية البشرية، الذي استند على عدة عناصر هامة مثل السكان وطول العمر وفنائه والصحة والتعليم والمعرفة والخدمات الاجتماعية والمرافق الصحية والموقف الاقتصادي (من حيث مستوى الدخل والبطالة) والمشاركة الفعالة من فئات المجتمع المختلفة في جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وكذلك استند التقييم إلى مدى استخدام الطاقة ومعدلات التلوث والتكنولوجيا المعاصرة والاتصالات والبحث العلمي ومشاركة وتمكين المرأة ومدى انحسار الفجوة ومشاركة الشباب في التنمية وفرص العمل والبيئة وغيرها.

لقد احتلت الدول الأوروبية والأمريكية المراتب الأولى في المقياس ووقعت مجموعة الثماني للدول المتقدمة ضمن البلاد العشرين الأول، وكان ترتيب مصر ١٢٠. وشدد التقرير على تأزم الموقف في الدول النامية عامةً والدول الأفريقية خاصة، ومطالب بضرورة أحداث إصلاح وتغيير جذريين فوراً في جميع المجالات والقطاعات والمستويات والاتجاهات والأبعاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وتعليمياً وصحياً وصرانياً. ولقد ربطت في مقالي المنشور في صحيفة الأهرام في ٢٠٠٤/٨/٣٠ بين مقياس التنمية البشرية الوارد في التقرير المذكور وبين حصص الدول الأوروبية والأمريكية ذات المرتبات المتقدمة في المقياس لمعظم ميداليات الدورة الأولمبية في أثينا، إذ حصلت الدول العشرين الأول في المقياس على معظم الميداليات ولم تفز ثلثي الدول المشاركة في الدورة باي ميدالية.

ورغم أن الأمر كان متوقفاً وليس بالغريب، فقد كان نشر الأهرام في ٢٠٠٥/١/٣١ لتقرير علمي محايد حول مستوى الجامعات في العالم، أعده معهد التعليم العالي بجامعة جياو تونج بشنغهاي بالصين وقبلاً مؤثراً ومؤملاً لما أبرزه من حقائق ودلالات. فقد أكد التقرير على ما سبق أن كشفه تقرير الأمم المتحدة والدراسات والتقارير الدولية الأخرى، غير أنه أخصص بإلقاء الضوء على الموقف العلمي للجامعات في العالم! وتم اختيار وترتيب أفضل ٥٠٠ جامعة على مستوى العالم في ٢٠٠٤. ولم يتم اختيار جامعة من منطقتنا! ومن حيث أن الجامعات هي منارات العلم والمعرفة وقاطرات التطور والتقدم ولكونها ركائز الحضارة الإنسانية ومنفعة الموارد البشرية والكفاءات المهنية والكوادر العلمية والعملية المسنولة عن بناء الأمم ومواجهة التحديات وتحقيق الآمال بكافة القطاعات والمجالات، فإن القصور فيها وترديها وتخلفها عن مواكبة ركب الحضار والتنمية الشاملة وهبوط مستواها عن المستويات العالمية الواجب تحقيقها هو بمثابة إنذار خطير وتحذير مرير بالأزمات والمصاعب التي تواجهها الأمة.

لقد بنت الجامعة الصينية تقييمها للجامعات حول العالم واختيار الخمسمائة الأفضل والعشرين الأعظم على معايير علمية محددة، اشتملت على كفاءة التعليم ومستواه، والأساتذة الحائزين على تقدير وجوائز عالمية مثل جائزة نوبل، ونتائج الأبحاث العلمية وتلك الأبحاث المنشورة في دوريات علمية مشهورة لها، وعدد التخصصات وعدد الطلاب وغيرها من المعايير العلمية. ولا يوجد هناك شك في نزاهة وحياد الجامعة الصينية التي أصدرت التقرير، خاصة عندما أشارت إلى أحرار أمريكا قصب السبق في عدد الجامعات المتميزة ضمن الخمسمائة الأفضل من خمسة وثلاثين دولة (١٧٠ جامعة تمثل ٣٤%) وتم اختيار ١٧ جامعة أمريكية من ضمن العشرين العظمى (٨٥%)، وتليها إنجلترا واليابان. وقد أظهر التقرير قائمة الدول التي توجد بها الجامعات الأفضل بعد الولايات المتحدة وتشمل ٢١ دولة أوروبية و ٦ دول آسيوية بينها إسرائيل و ٤ دول من أمريكا اللاتينية، ودول المحيط الهادئ (أستراليا ونيوزيلندا) أما القارة السوداء فلا يوجد بها إلا جنوب أفريقيا فقط!

ولم يكن من الصعب عند تحليل التقرير التعرف على أسباب الفقر العلمي والمستوى الضعيف الخفيف للجامعات في الدول النامية، وهو بلا شك يعكس الموقف في مصر!؟ لقد أظهر التقرير عدد قليل من الدول النامية رغم أنها تضم معظم سكان العالم، التي يوجد بها عدد محدود من الجامعات الأفضل. ومن أسف أن الدول العربية والإسلامية مع ثرواتها المادية والبشرية لا تضم أي جامعة ضمن لائحة الخمسمائة المقومة!؟ ورغم أن تقارير الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية قد تضمنت دلالات وإشارات واضحة إلى تدهور موقف التعليم وإلى أزمة التعليم وضعف مستوى المعلمين والمتعلمين، وأنه لا أمل في أعلاء ورفع مستوى التنمية البشرية دون النهوض بمستوى التعليم، وبالتوازي مع المحاور التنموية الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية، إلا أن هذا التقرير قد سلط الضوء الساطع الكاشف عن الحالة السيئة والمستوى المتخلف إن جذور المشكلة ليست فقط نابعة من نظام التعليم أو خطط الدولة، إنما تتحمل الأسرة والمجتمع والموقف الاقتصادي والاجتماعي نفس المسؤولية، كذلك هناك أبعاد أخرى مثل المؤثرات السلبية للأزمات الطاحنة والتكدس وقلة الفرص وتدني المرتبات والقصور الخطير لاعتمادات الأبحاث وغياب الإمكانيات المتاحة وتفشي ظاهرة "استاذ الشنطة" جرياً وراء كسب العيش، مع ضيق الموارد وقصور الإمكانيات وعجز نظام الثواب والعقاب وهبوط وسقوط الحالة الأخلاقية للسلوك والتعامل والأداء وغيرها.....

لقد كان الأمل معقوداً على أن يساعد إنشاء الجامعات الخاصة، أو غيرها بالاشتراك مع مؤسسات خارجية، على حل أزمات المكان والموارد والكوادر والتخصصات والإمكانات والطاقات العاجزة في التعليم العالي الحكومي، وقد وصل عددها إلى عشرة بالإضافة إلى العشرين للدولة... إلا أنها زادت الطين بلة والموقف علة مع علة!! واعتمدت المؤسسات الجامعية "الجديدة" على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية، واهتمت خاصة بالتخصصات قليلة الاستثمارات عظيمة العائد، بغية تحقيق هدف مشترك واحد: جمع أعلى الأرباح والعوائد!! وهكذا انتشر سرطان الدروس الخصوصية من المهدي إلى اللحد، من مستوى الحضارة إلى الجامعة، وبهذا تبعد سراب مجانية التعليم إلى غياهب الظلام والماضي والنسيان، واستشرت

أمية التعليم والمتعلمين في الملايين من الدارسين والمعلمين ومن "المزهلين" والعاملين!! أي مستوى أذن لأي تعليم؟ لمن؟ ولماذا؟ ومتى؟ وأين؟

إن الموقف جلل والتحديات عظام والمهام جسام، والأزمات عسيرة والمشاكل كثيرة، ولا بد من المواجهة الجريئة وتبني الامتقارات الجسورة والسياسات والتشريعات المتطورة والبرامج الطموحة لأحداث تغيير جوهري وجذري، ولن يجدي إتباع إصلاحات شكلية أو تغييرات تقليدية تدور في دوائر مفرغة لا طائل منها ولا خير فيها. لقد حانت ساعة الحسم ولا مجال للتأجيل أو التأويل أو التهليل أو التعليل! إن مستقبل مصر والأجيال الصاعدة العظمى والجوعى بلا مأوى أمانة في أعناقنا جميعاً أياً كان موقعنا. وعلى الله قصد السبيل ...

٢٠٠٥/٥/١

الفصل الخامس : البيئة و المناخ

- ٥.١ الاحتباس الحراري ومستقبل الإنسان في هيلجندام
- ٥.٢ بداية النهاية؟ للدمار الشامل أنواع وأشكال وبدائل!
- ٥.٣ التغير المناخي ومستقبل التنمية البشرية ٢٠٠٧
- ٥.٤ موقف تغير المناخ في مصر ٢٠٠٧
- ٥.٥ تحديات التغيرات المناخية من كيوتو الي مونتريال
- ٥.٦ للدمار الشامل أنواع وأشكال وبدائل
- ٥.٧ دلالات منذرة ومحذرة من الكوارث النووية
- ٥.٨ قمة العالم للمناخ ومستقبل البشرية
- ٥.٩ تحديات المواجهات مع الأعاصير

٥.١ الاحتباس الحراري ومستقبل الإنسان في هيلجندام

طلما واجه العالم التغير المناخي والاحتباس الحراري وتداعياته الكارثية على البشرية من خلال مؤتمراته ومؤثراته دون طائل، برغم تغير المكان والزمان، بدءاً من إنشاء برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة في نيروبي في السبعينات إلى المؤتمرات الدولية والإقليمية والوطنية الكثيرة التي عقدت ونقشت مشاكل البيئة وتحدياتها. ولقد عقدت قمة الأرض الأولى في ريو دي جانيرو بالبرازيل في أوائل التسعينات، وتم فيها إقرار أجندة ٢١ لمواجهة دولية لمشاكل البيئة والتنمية والمناخ حسب برنامج زمني محدد. إلا أن معظم التوصيات لم توضع موضع التنفيذ؟!، كما تبين ذلك من قمة الأرض الثانية التي عقدت في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا بعد مرور ١٠ سنوات في مطلع القرن الحالي.

وعقدت الأمم المتحدة مؤتمر كيوتو باليابان في نهاية القرن الماضي والتزمت الدول الموقعة على البروتوكول بتخفيض معدلات انبعاث ثاني أكسيد الكربون والغازات الأخرى الملوثة للجو لما تسببه من تعاطف مشاكل التغير المناخي والاحتباس الحراري والتنوع البيولوجي وذلك بحلول عام ٢٠١٢. إلا أن الولايات المتحدة، وهي الدولة العظمى المتسببة في حوالي ٢٥% من الانبعاثات الغازية العالمية، خاصة ثاني أكسيد الكربون، قد خذلت المجتمع الدولي برفضها تنفيذ توصيات البروتوكول، وذلك لتأثيرها السلبى على حركة التنقل والإنتاج الصناعي-- حسبما ذكر الرئيس الأمريكى بوش!! ولقد ثبتت للكافة، خاصة الخبراء والمتخصصين، أن ارتفاع معدلات الانبعاثات الغازية، خاصة من الدول المتقدمة صناعياً، قد ساهمت في تازم مشكلة الاحتباس الحراري وإلى نتائج وكوارث طبيعية شملت جميع أنحاء العالم خلال السنوات القليلة الماضية. ولقد تم رصد علمي لزيادة ذوبان الجليد في القطبين الشمالي والجنوبي من جراء ارتفاع درجة حرارة الجو حول العالم بمعدل ٣.٥ درجة فهرنهايت، مما أدى إلى ارتفاع مستوى المحيطات والبحار، وتهديد الشواطئ وزيادة معدلات النحر لها، وغرق دلتا الأنهار. بالإضافة إلى هذا فقد لوحظ الارتفاع الكبير في معدلات التصحر وكثرة الأعاصير المدمرة للإنسان والعمران، من كاترينا في لويزيانا وغيرها من ولايات الجنوب الأمريكى، إلى التسونامي في إندونيسيا، إلى جونو مؤخراً في خليج عمان، وما صاحبها جميعاً من قتلى ودمار وفيضانات جارفة. كذلك شهدنا حول العالم زلازل ساحقة (باكستان - إيران - تركيا - اليونان - الصين - المغرب....) وبراكين ماحقة قد حسدت آلاف الأرواح ودمرت آلاف الديار ومحت معالم الاستثمار والإعمار.

وقد غضبت مختلف منظمات المجتمع المدني من تجاهل الدول الصناعية الكبرى لحقوق الإنسان وتدميرها لمستقبل الأجيال بسبب رفضها الالتزام العملي " برغم الالتزام القانوني" بمقررات بروتوكول كيوتو، فتم تنظيم المؤتمرات وتجمعات الاحتجاج والمظاهرات خلال انعقاد المؤتمرات الدولية سواء في مونتريال أو لندن أو واشنطن أو باريس أو هيلجندام أو غيرها من المدن. وحتى في الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها فقد تبنى نائب الرئيس السابق آل جور حركة مدنية كبيرة، وبالتنسيق مع لحزاب الخضراء حول العالم، تطالب بمواجهة الاحتباس الحراري وضرورة الحد منه من أجل الحفاظ على مستقبل الأجيال القادمة،

خاصة إذا كانت قمم الأرض المتعاقبة، والمؤتمرات والاتفاقات الدولية والإقليمية، قد اهتمت ميدانياً وأكدت شكلياً على التنمية المتواصلة والمستدامة.

ولقد زاد من تحديات الأزمة وتدهور مشاكل التغير المناخي والاحتباس الحراري ما حذرت منه كثير من الدراسات الأكاديمية والتقارير العلمية المتخصصة من احتمال جفاف بعض أنهار العالم كنهير الماكوتج في فيتنام و النيل في السودان و مصر و غيرها من الأنهار والبحيرات في الدول المختلفة حول العالم، وذلك بسبب استمرار هذه الظاهرة بالإضافة إلى ارتفاع مستوى المحيطات التي ستمحو من الوجود عدداً من الدول و الجزر و دلتا الأنهار، بالإضافة إلى انحسار الغابات و انخفاض الأكسجين و تعاضم التصحر!!.

أي مستقبل مظلم هذا الذي يتهدد البشرية جمعاء؟ أليس هذا أكثر فتكاً وخطراً وظلماً من أسلحة الدمار الشامل؟!.

ولقد أكد الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك في مؤتمر عالمي عقد في باريس في مارس الماضي على ضرورة الالتزام أولاً بعدم زيادة معدلات الانبعاث الغازية الحالية، و العمل جدياً على تخفيضها للنصف في فترة زمنية محددة، مع اعتماد آليات جادة للمراقبة و الالتزام و التطبيق. و قد أكدت دول الاتحاد الأوروبي، و مشاركة من كندا و اليابان، على الالتزام بتخفيض معدلات انبعاث ثاني أكسيد الكربون إلى النصف بحلول عام ٢٠٥٠ م. و قد تضامنت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل مع الرئيس شيراك و وضعت هذه القضية العالمية ضمن أهم موضوعات قمة الثمانية G٨ و التي عقدت في ٦/٧/٢٠٠٧ م في هيلجندام Heiligendamm الواقعة في شمال ألمانيا على بحر البلطيق. و قد توقع الكثير من المراقبين مقاومة أمريكا للتوجه الأوروبي و مقررات بروتوكول كيوتو، خاصة عندما أطن الرئيس بوش مؤخراً عن مبادرة جديدة، و ذلك قبل انعقاد قمة الثماني، عن اقتراح أمريكا تنظيم اجتماع لمجموعة من الخمس عشر دولة الأكثر تلويثاً للمناخ من أجل اتفاق على استراتيجية جديدة، خارج إطار الأمم المتحدة، ذات أهداف طويلة المدى للحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون!؟.

إلا أن الله غالب على أمره، و "تغير المناخ" في قمة الثماني في هيلجندام، وخرجت المستشارة الألمانية المضيفة بعد الاجتماع لتعلن لوسائل الإعلام عن إنجاز كبير للقمة بموافقة أمريكا على استراتيجية التوجه الأوروبي من حيث المبدأ بوقف زيادة الانبعاثات الغازية عند المعدلات الحالية أول، أ ثم العمل على تخفيضها للنصف بحلول عام ٢٠٥٠، وذلك تحت مظلة الأمم المتحدة، وليكون ذلك استمراراً وتواصلاً مع مقررات و بروتوكول كيوتو التي سنتهي في ٢٠١٢!.

ويرغم أن القمة لم تتوصل إلى أرقام محددة، إلا أن الاتفاق كان على الأهداف والمبادئ الاستراتيجية، مع ترك التفاصيل والأرقام للتفاوض حولها فيما بعد عن طريق اللجان والخبراء والمختصين. ويرغم ما يعنيه هذا الانفراج "المناخي" و الاتفاق البيئي من إنجاز وإيجابيات ميدانية خاصة بعدول أمريكا عن موقفها الرافض لكيوتو و عن مبادئها الوايدة، و قبول العمل على الحد من الانبعاثات الغازية، إلا أن البيانات و التصريحات

و الاتفاقيات المبدئية سرعان ما تتلاشى و تختلط مع غيوم الفكر و المصالح و تتبدد عند المناقشة العملية للأمر القانوني و آليات التنفيذ و المراقبة و السيادة و الالتزام و توقيع العقوبات على المخالف و غيرها.

وقد يستغرق الأمر عدة سنوات من اللجان والاجتماعات!، وقد يحل عام ٢٠١٢ موعداً لنهاية بروتوكول كيوتو دونما التوصل إلى اتفاق واقعي وعملي يلتزم به الكافة، الكبير قبل الصغير، خاصة عند تغير الوجوه وتبدل الحكومات حسب حركة تداول السلطة والديمقراطية في الدول المختلفة.

و رغم أن مستقبل الكرة الأرضية ومستقبل البشرية و الحضارة الإنسانية تتهدده تحديات الاحتباس الحراري الكارثية، إلا أنه يحدثنا الأمل إلى أن نصحو وأن نمحو ما ارتكبه المجتمعات الصناعية في حق الإنسان وأن نشب وأن نهيب للدفاع عن منجزات الحضارة، وأن نتطلع إلى أفاق الأمل، ومستقبل الأجيال، فالالتزام ليس فقط بالتوقف عن زيادة معدلات الانبعاثات الغازية الحالية، بل الحد منها تدريجياً بالجهد إلى الطاقة النظيفة والطاقة المتجددة، وإحلالها تدريجياً محل مصالح الشركات والحكومات في استهلاك البترول أو الفحم كمصدر أساسي للطاقة. إن تأمين مستقبل الأجيال القادمة وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة يستوجب هذا الالتزام والحد من التلوث بكافة أنواعه الهوائي والمائي والصوتي والأخلاقي والبصري والحضاري والسلوكي والجسدي والمدني وغيرها. ومن الضروري الحفاظ على التوازنات الطبيعية والتنوع البيولوجي من أجل الإنسانية جمعاء ومستقبل البقاء كرماء، وصون الأمانة الإلهية في قريتنا الكونية!

إن مستقبل وأفاق الإعمار في مصر تستوجب منا استراتيجية قومية للطاقة النظيفة ومصادر المياه البديلة، خاصة بعد انخفاض منسوب المياه الجوفية بسبب زراعة الصحاري وحديقة حصنتنا في مياه النيل - إن لم يهدد وجودها الجفاف لا قدر الله - مع توقع زيادة عدد السكان إلى ١٥٠ مليون نسمة عام ٢٠٥٠، والواجب يقضي بضرورة الحد من الانبعاثات الغازية، خاصة بعد اعتماد مجلس الشعب لبروتوكول كيوتو، وأن نعمل بجد مع المجتمع الدولي حسب خطة طموح وبرنامج رائد نحو منع التلوث بجميع أشكاله سواء الجوي (السحابة السوداء بالقاهرة والعواصف الترابية طول العام)، أو البحري (تلوث الشواطئ)، أو النهري (تلوث مياه النيل والبحيرات)، أو السمعي (الضوضاء الجارفة في المدن)، أو البصري (فوضى البناء والتخطيط والألوان والأشكال والطرز المعمارية والإعلان والإعلام)، أو العمراني (العشوائيات وتأريف الحضر وتحضير الريف!)، وغيرها من أنواع التغير المناخي والاحتباس والتلوث والتلويث أياً كانت، وأيضاً كانت! والواجب يقضي أن يتم ذلك بالتعاون مع الهيئات الدولية المعنية حسب خطط متمسلة وبرنامج زمني ومكاني شامل، خاصة إذا تيقننا أن سواحلنا الشمالية مهددة وأن التصحر يبتلع أراضينا الزراعية، وأن مياه النيل مهددة بالجفاف وأن وحش الاستثمار والإعمار يلتهم بشرامة أراضينا الزراعية وإنجازتنا الحضارية دون اهتمام بمصادر الحياة أو المياه، أو الحفاظ على التراث أو حقوق الإنسان أو صون أمانة المكان. لقد لاحظ لحظة القرار والأبرام، ولات ساعة مندم!!

٥.٢ بداية النهاية؟ للدمار الشامل أنواع وأشكال وبدائل!

في إطار المؤتمر العالمي التاسع للبيئة المنعقد في مدينة ميلانو بإيطاليا التقى ممثلو ١٩٨ دولة ليبحث القضايا والمشاكل المهددة للبيئة في العالم وخاصة الموقف بالنسبة لإتفاقية كيوتو التي صدر بها إعلان كيوتو عام ١٩٩٧ بهدف الحد من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري من جراء الأثار السلبية الخطيرة التي ستعود على جميع دول وشعوب العالم بأرخم العواقب وأدهى المصائب. لقد عقد المؤتمر الدولي العزم في إطار برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة الأمل في كيوتو على اتخاذ إجراءات محددة والتزامات قاطعة على خفض الغازات الملوثة للهواء وبالتالي انحصار ظاهرة الاحتباس الحراري والتأثيرات المهددة لبيئة الإنسان والحيوان والنبات.

ولقد حذرت الإتفاقية من استمرار إرتفاع درجة حرارة الجو حول العالم والتي من المتوقع زيادتها بمعدل ستة درجات خلال العقود القادمة والتي ستؤدي لا محالة إلى تعاضم وانتشار الكوارث والإسراع في القضاء على حضارة الإنسان وبداية النهاية في جميع دول العالم سواء المتقدمة أو النامية أو الفقيرة. وأصبحت إتفاقية كيوتو على ضرورة قيام الدول الأعضاء بمسعى التوقيع واعتماد الإتفاقية بأسرع وقت لمجابهة التحديات والمخاطر المتصاعدة، وخاصة بالنسبة للدول المتقدمة الصناعية الكبرى المسببة لأغلب الغازات الملوثة للهواء خاصة الولايات المتحدة والتي ينتج عنها نسبة ٣٠% من إجمالي الملوثات الجوية، وروسيا والصادر عنها ١٧%، وتشترط الإتفاقية على ضرورة توقيع مجموعة الدول المسببة على الأقل لنسبة ٥٥% من الملوثات على الإتفاقية قبل اعتمادها والبدء في التنفيذ بهدف خفض نسبة التلوث بنسبة ٨% بحلول عام ٢٠١٢ ونسبة ٢٠-٤٠% بحلول عام ٢٠٢٠، بالمقارنة بمستويات ونسب التلوث في عام ١٩٩٠.

إلا أن المجتمع الدولي اصيب بخيبة أمل كبيرة عندما أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش في عام ٢٠٠١ رفض الولايات المتحدة التوقيع على إتفاقية كيوتو لتعارضها مع مصالح بلاده الاقتصادية وأثارها السلبية على أنشطتها الصناعية ووسائل المواصلات. وفي نفس الوقت بقيت روسيا تراقب الموقف دون التزام، حتى أعلنت خلال مؤتمر قمة الأرض في جوهانسبرج في سبتمبر ٢٠٠٢ عن نيتها التوقيع على الإتفاقية. وبالرغم من هذا فاجأ مندوب روسيا العالم خلال المؤتمر التاسع للبيئة في ميلانو في أول ديسمبر الحالي بعدم رغبة بلاده في التوقيع على إتفاقية كيوتو نتيجة الأثار السلبية الكبيرة التي ستعود على الاقتصاد والتنمية الروسية من خلال تطبيق الإتفاقية (الأهرام ٢/٤/٢٠٠٣)، بينما تراقب الهند والصين الموقف للنظر فيما ستؤول إليه الأمور! وبهذا انضمت روسيا إلى كل من الولايات المتحدة وأستراليا وكندا مما سيجيب الإتفاقية في مقتل! وهي الإتفاقية الأساسية في الإتفاقية العالمية التي أقرتها الأمم المتحدة لمواجهة التغير المناخي والتي ستصبح أيضا غير ذات مفعول أو فعالية. وبهذا تتجمع الغيوم المنيرة ببداية النهاية للحضارة الإنسانية.

إن الأثار المترتبة على عدم اعتماد اتفاقية كيوتو كثيرة ومريرة وخطيرة ومدمرة. أولها هو استمرار الارتفاع في حالة المناخ العالمي وتعاضم التغيرات الجوية وارتفاع معدلات ومستويات الاحتباس الحراري من جراء ارتفاع درجة حرارة الهواء الكوني، وبناء عتبة ارتفاع حدوث مخاطر الكوارث الطبيعية في مختلف قارات العالم. (في بداية ديسمبر تعرض الجنوب الفرنسي إلى أمطار وفيضانات مدمرة لم يحدث لها مثيل منذ مائة عام ووصفها الرئيس الفرنسي جاك شيراك بفيضان القرن)، ولقد أثبتت الأبحاث والدراسات العلمية ونلك الصادرة عن الأمم المتحدة الظواهر والكوارث الطبيعية الآتية:

- الأمطار الغزيرة والفيضانات في مختلف أنحاء العالم في مواقع خطيرة لم تحدث من قبل
- استمرار ذوبان الجليد في القطبين الشمالي والجنوبي وبمعدلات أسرع من قبل.
- نتيجة لارتفاع درجة حرارة الجو وتسجيل ارتفاع مناسيب المياه في المحيطات والبحار مما أدى إلى غرق الكثير من الأقاليم الساحلية في مختلف مناطق العالم وضياع الاستثمارات والتجمعات العمرانية والسياحية الواقعة بطول الشواطئ المغمورة.
- زيادة حدوث الزلازل المدمرة والهزات الأرضية وما يصاحبها من ضحايا ودمار وخسائر اقتصادية وعمرانية واجتماعية.
- ازدياد عدد الأعاصير والعواصف المدمرة.
- كثرة وتفاقم الكوارث الطبيعية من حرائق في الغابات وتدمير للمحاصيل نتيجة الأجواء الجافة والتغير المناخي المفاجئ.
- زيادة ظاهرة التصحر وتحول الكثير من المناطق الزراعية المنتجة إلى صحاري جرداء كما هو الحال في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.
- زيادة تآكل طبقة الأوزون مما أدى إلى كوارث طبيعية وتهديد خطير لصحة الإنسان.
- زيادة كميات أول وثاني أكسيد الكربون قد أثر على حياة الإنسان والحيوان والنبات، كما أنه ثبت أن زيادة معدلات إزالة أشجار الغابات وحرائق الغابات وتفاقم ظاهرة التصحر على حساب المساحات الخضراء، قد أدى إلى انخفاض نسبة الأوكسجين في الجو، وما لذلك من دلالات سلبية على حياة وصحة وأداء الكائنات الحية.

من ناحية أخرى وبالتوازي مع التدهور والاثار المدمرة الناتجة عن التغير المناخي والاحتباس الحراري، وبالرغم من إعلان الأمم المتحدة أجندا ٢١ وتوصيات مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢، وتوصيات مؤتمر قمة الأرض والتنمية في جوهانسبرج بجنوب إفريقيا عام ٢٠٠٢، فإن الموقف فيما يتعلق بالتنوع الحيوي BIODIVERSITY يدعو إلى القلق ويحق جرس الإنذار بمزيد من المخاطر والكوارث. ذلك أن التوصيات الصادرة عن المجتمع الدولي في المؤتمرين أكدت على ضرورة قيام دول العالم بحماية التنوع الحيوي والحفاظ على البيئة الطبيعية بأشكالها ومواقعها وأطبعها المختلفة، وحثت وثائق المؤتمرين الحكومات على التعاون من أجل وقف تدهور وفقدان التنوع الحيوي والطبيعي حول العالم، دون

النظر إلى تأثير ذلك على أوضاع ومستوى التنمية، وطالبت التوصيات دول العالم بتكريس الاهتمامات والجهود والاستثمارات المتاحة من أجل:

- ١- وقف انتشار التصحر وما يصاحبه من ضياع الموارد الزراعية والحيوانية وفقدان أشكال وأنواع ومظاهر الحياة النباتية والحيوانية.
- ٢- حماية وتأكيد التنمية المتواصلة لمناطق الغابات.
- ٣- الحفاظ على وتشجيع حماية المناطق الطبيعية والحياة الحيوانية والنباتية من التآكل والإشعاع، وحماية التربة.
- ٤- الحفاظ على وحماية مظاهر الحياة البحرية وحماية الشواطئ من النحر والتآكل.
- ٥- دعم وتشجيع الأبحاث في موضوعات التنوع الحيوي والبيئة والحماية الطبيعية.

ومن أسف لا يوجد هناك حتى الآن ما يثبت أى تقدم أو إنجاز من قبل الحكومات المختلفة خلال العشر سنوات بين مؤتمري قمة الأرض ١٩٩٢ - ٢٠٠٢ مما يضاعف من الكوارث والأزمات ويضاعف من معدلات التدهور المناخي والاضمحلال البيئي والتردى الحيوي لكافة أنواع ومجالات الحياة الطبيعية.

وفى إطار جهات أخرى منذرة بالظلام والهلاك وبالتوازي مع محور التدهور الطبيعي والبيئي والمناخي، نجد أن الإنسانية مهددة بكوارث وتحديات خطيرة أخرى مفعمة بسوء النوايا وأدهى الخطايا وبجسامة الإهمال وزيف الأقوال وشر الأفعال، النابعة من المصالح الطاغية والسياسات الغاشمة والانهيار الظالم والهيمنة المسيطرة لبعض الدول المتقدمة، وتشمل هذه الجهات الخطيرة المتسببة فى ملايين الضحايا وفى إهدار وخراب ودمار يتساوى مع ذلك الناتج عن أسلحة الدمار الشامل الأمثلة الخطيرة والمنذرة الآتية:

١- إن أسلحة الدمار الشامل سواء التقليدية المعطورة لتكون أكثر فتكا وتدميرا أو الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية (WMD)، يعلم الكافة أن الدول الكبرى، وعلى رأسها القطب الأرحل الولايات المتحدة الأمريكية وهى التى قامت باختراع وتطوير وإنتاج وتسويق تلك الأسلحة لمن تراه من الدول الحليفة والصديقة، وتم توقيع المعاهدات والاتفاقيات الدولية وامتداد القرارات اللازمة من مجلس الأمن لمنع بعض الدول النامية من الحصول على تلك الأسلحة أو إنتاجها أو تخزينها، أما الدول المارقة المخالفة فقد تمت ممارسة الضغوط والتهديدات عليها وتضمينها ضمن "محاور الشر"، واستصدار القرارات لحصارها وتطبيق العقوبات والحظر عليها.

٢- وبينما يزداد ثراء وتقدم الدول الغنية تردى الدول النامية الفقيرة إلى غياهب الفقر والجوع والحاجة والمرض والمعاناة والتخلف والاضمحلال والبأس وضياع الآمال. ولقد أدى ذلك إلى تفشى العنف والكراهية والشعور بالظلم والحقد وانتشار أعمال المقاومة والقتل والمسلب والنهب. ولقد تسببت السياسات الظالمة للاحتلال والاستغلال والظلم والحرمان والفرقة العنصرية والدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية إلى أعمال المقاومة وتحدى رموز

ومؤسسات وإنجازات الحضارة الإنسانية في مختلف الدول والمدن دون تفرقة أو تمييز، وتمثل كارثة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في مركز التجارة العالمي بنيويورك التي شجبتها مختلف دول العالم مثلا لثمة الإرهاب والعنف وأحد مظاهر الخراب والدمار الشامل.

إن التوجهات والسياسات العالمية قد توحدت لمواجهة وإعلان الحرب الشاملة عليه في كل مكان إلا أن جذور الإرهاب والمقاومة والأسباب التي فجرت هذه الأعمال المنحدية لحضارة الإنسان والمزهقة لأرواح آلاف البشر في مختلف القارات والبلدان لازالت قائمة ومؤثرة وقاعلة في كافة الأقطار. ومن أسف أنه تم خلط حركات المقاومة المشروعة والتحرير بأعمال جماعات التطرف والتدمير ولن يكون التدخل العسكري فعالا ومانعا لها إذ أنه حتى الآن فإن الحملات العسكرية على الإرهاب لم تقض على الطالبان أو القاعدة أو بن لادن أو صدام حسين، بل يكمن الحل في إجتثاث الجذور وإصلاح السياسات وتطبيق البرامج التنموية والتقوية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وإنسانيا وحماية حقوق الإنسان بكل عدل وإنصاف في كل مكان.

٣- إن انتشار وباء الإيدز AIDS/HIV في أفريقيا ثم آسيا وباقي قارات العالم أصبح مصدر تهديد خطير بحصد ملايين البشر وهو ما يعادل أيضا أسلحة الدمار الشامل فتكا وقتلا وتدميرا. ولقد أثبتت الإحصاءات أن مرض الإيدز يؤدي إلى وفاة ٩٠٠٠ شخص يوميا (ضعف ضحايا كارثة ١١ سبتمبر في نيويورك) في الدول الفقيرة خاصة في أفريقيا. ولقد ثبت أن هناك الآن حوالي ٤٠ مليون مريض بالإيدز يعيش ٣٠ مليون منهم في إفريقيا، ويؤكد الخبراء أن الرقم الفعلي للمصابين بالإيدز أضعاف هذا العدد.

إن الأدوية الفعالة حاليا والتي تم تطويرها في الدول المتقدمة باهظة التكلفة بالنسبة لمرضى الإيدز بالدول الفقيرة والتي يحتاج العلاج اليومي لما قيمته دولار واحد بينما لا يزيد دخل العائلة عن هذه القيمة. ولقد وصف أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان وباء الإيدز بأنه أكثر فتكا وأخطر أثرا من أسلحة الدمار الشامل ولقد أيده نيلسون مانديلا الرئيس السابق لجنوب أفريقيا عندما وصف الإيدز بكارثة عالمية وسلاح عالمي فتاك وذلك خلال تجمع حاشد في كيب تاون في نهاية شهر نوفمبر الماضي من أجل تعبئة الجهود والموارد لعلاج الإيدز وإنتاج الأدوية بسعر مناسب لعلاج فقراء المرضى في الدول النامية. ولقد تقدمت منظمة الصحة العالمية ببرنامج طموح سمي ٣×٥ لعلاج ثلاثة ملايين من مرضى الإيدز حتى عام ٢٠٠٥ بتكلفة حوالي خمسة مليارات دولار يتم جمعها عن طريق حملات دولية لجمع التبرعات. غير أن التحدي لمواجهة هذا الخطر الداهم الذي يحصد الآلاف يوميا ولا زال يهدد صحة الإنسان في كثير من دول العالم الثالث.

٤- تشكل الحروب المحلية في الدول النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية مصدر خطر متصاعد على الأمن والسلام الإقليمي والعالمي، ولقد ثبت أن مذات الألوف من السكان الأبرياء تسقط ضحايا فيما لا يقل عن اثني عشر حربا جارية في عدد من دول هذه القارات دون أن تجد نهاية لمسلسل العنف والإرهاب والقتل والدمار. وتسببت هذه الحروب المحدودة

إلى توقف عجلة التنمية والتخلف الإقتصادي والاجتماعي، وسقوط الأبرياء وتهديد أمان واستقرار المجتمع وضياح الأمل في المستقبل الواعد. وتنتشر هذه البؤر المشتعلة من دول أمريكا الوسطى إلى أيرلندا وأستراليا وروسيا وتركيا والجزائر والكونغو ورواندا والصومال والسودان وأنجولا والعراق وأفغانستان وكوريا واندونيسيا وسيلان والفلبين، ولا ننسى المذابح في البوسنة وكوسوفو والشيشان وغيرها. إن مثل هذه الحروب والصراعات المحلية تخفي وراءها مخطبتها ومحركيها وداعميها وتحصد سنويا مئات الألوف، بل ملايين البشر، وتؤدي إلى هجرة ملايين اللاجئين إلى الدول المجاورة، وتعتبر أكثر فتكا وتدميرا وإهدارا بالمجتمع الإنساني من أسلحة الدمار الشامل التقليدية.

٥- إن استمرار انتشار زراعة وصناعة وتجارة وتوزيع التبغ والمخدرات والإدمان المستقله والمقزائد في العالم، بعد ثبوت تدميرها لصحة وحياة الإنسان خاصة في دول الشرق الأوسط وأمريكا الوسطى، يعتبر من أسلحة الدمار الشامل لصحة الإنسان وحياة الشباب والمجتمع الإنساني قاطبة، كما تؤدي إلى استئراء أنشطة ومخططات شبكات المافيا والجريمة تحت أشكال وهياكل ومؤسسات وأنظمة مختلفة الأشكال والأنواع والألوان تتعامل في مئات المليارات من الدولارات وتشجع وتساند عمليات غسل الأموال ودعم الجريمة وإحماء والصراعات والحروب والنزاعات.

ولقد تم الإعلان مؤخرا بعد الحملة العسكرية في العام الماضي عن تضاعف مساحة زراعات المخدرات في أفغانستان عن المساحة المنزرعة في عهد الطالبان. ولا شك أن تقسى إدمان المخدرات والتدخين يعتبر أحد أسلحة الدمار الشامل المدمر لكيان وحياة وموارد الأفراد والجماعات والمجتمعات والمؤثرة سلبيا على التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن أغلب سكان العالم يعيش الآن في الدول النامية الفقيرة (مجموعة السبعة والسبعين) وهي السوق المفتوحة لمنتجات وخدمات وعمليات وتداخلات الدول الغنية أعضاء نادي مجموعة الثمان للدول الصناعية المتقدمة. إن العنصرية في التنمية تتمثل في الهوة السحيقة الفاصلة بين دول الشمال ودول الجنوب، ودول العالم الغنى والعالم الفقير متحديا المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان في الحرية والعدالة والمساواة.

إن آراء هنتنجتون وفوكوياما عن صراع الحضارات وبداية النهاية أمسك ضيقة المفاهيم، قاصرة المعاني، منحازة المتأرك، محدودة الأفق.

وأخيرا وفي إطار هذه الجبهات والمحاور الشاهرة والراعية لأسلحة الدمار الشامل الحقيقية والشبيهة، والتي تهدد حياة الإنسان وسلامه وأمانه واستقراره ومستقبله.

هل لازال يوجد أمل في المستقبل الواعد؟!

هل يوجد هناك أمل في أن يأمن الإنسان على غده؟

هل هناك أمل في أن يجد الفقراء والمحرومون طعاما يغذيهم أو مسكننا يأويهم أو ماء نقيا لشربهم؟

هل هناك من يحميهم من أسلحة الدمار الشامل بكافة أشكالها وأنواعها معلنة أو خفية؟

هل هناك مستقبل للثلاثة مليارات نسمة الذين سيولدون خلال العقود الثلاث القادمة للحياة دون تهديد أو مخاطر أسلحة الدمار الشامل المعروفة النووية أو الكيماوية أو البيولوجية أو الممثلة لها كالاختباس الحراري، أو الإرهاب أو الحروب الصغيرة أو وباء الإيدز أو التلوث أو المخدرات وغيرها من مظاهر التلوث البيئي والطبيعي والبصري والسمعي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والاخلاقي والسلوكي؟؟

وإذا كانت المخاطر والمهددات والكوارث والحروب تحصد الملايين سنويا ومثلهم من الضحايا وتهدر ثروات الأمم وتهدد استمرار إنجازات الحضارة الإنسانية في كل مكان،

هل يمكن تجاهل أن هذا التردي والدمار والضياع والهلاك يعتبر بداية النهاية للإنسان؟

هل هناك من مخرج؟

هل هناك من صحوة وإصلاح وإنقاذ؟

وأين الطريق إلى أفق الأمل والمستقبل الواعد؟

ولا مناص من الالتزام بميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واحترام التعهدات والاتفاقات والمواثيق الدولية، ولا يوجد بديل من التعاون والتفاعل بين كافة المجتمعات والحكومات على إنقاذ الإنسان في كل مكان من كافة المخاطر والمهددات دون تفرقة من حيث الجنس أو النوع أو اللون أو المعتقدات أو الأصل من أجل تأمين حياة حرة كريمة سالمة آمنة.

إن عزم الأمور واجب والنوايا الصادقة متوفرة والموارد كثيرة والتحديت خطيرة والمهام جسام • إلا أن الإنسان والمجتمعات البشرية لها حقوق الحياة وتكليفات مقدسة من الله، وهي على النهوض والتغيير قلادة وجديرة •

٥.٣ التغير المناخي ومستقبل التنمية البشرية ٢٠٠٧

صدر في ديسمبر ٢٠٠٧ التقرير السنوي لبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة بعنوان: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨، الحرب على التغير المناخي، والتضامن الإنساني في عالم منقسم - "Human Solidarity in a Divided World" Development Report ٢٠٠٧/٢٠٠٨: Fighting Climate Change

ويعتبر هذا هو التقرير الثامن عشر في سلسلة تقارير برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة عن التنمية البشرية أو التنمية الإنسانية حول العالم منذ بدء صدورها في نيويورك عام ١٩٩٠. وهي تقارير شاملة فاحصة ونقطة ومقيمة في منهج علمي قدير يشارك فيه العلماء والباحثون المتخصصون في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإنسانية. ويعتمد التقرير على دراسة وتحليل وتقييم الأبعاد والمشاكل والتضايقات والتحديات الكثيرة التي تتفاعل وتتصاعد وتواجه وتتصدى وتحاصر جهود التنمية البشرية المتكاملة، خاصة في الدول الفقيرة النامية أو الأقل نمواً والتي تعاني وتئن من مصاعب وأزمات وتحديات الفقر والجهل والمرض وقصور الموارد والإمكانات والقدرات.

ولقد صدر حتى الآن سبعة عشر تقريراً وأخرها التقرير الصادر في نوفمبر ٢٠٠٦ تحت عنوان: "أبعد من الندرة: القوة والفقر والأزمة العالمية" والذي يعنى بشكل خاص بإلقاء الأضواء الكاشفة على أبعاد وجذور أزمة المياه العالمية والتي إن لم يتم حلها فستعوق ندرة المياه، خاصة في الدول الفقيرة والنامية، مسيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية - Millennium Development Goals - مما سيؤدي إلى تهديد تقدم التنمية البشرية الشاملة. ورغم اقتناع كافة أن الحصول على مياه نظيفة من أجل الحياة هو حاجة بشرية أساسية وحق إنساني جوهري وحيوي، إلا أنه لا زال في العالم ما يربو على مليار شخص لا يحصل على مياه نظيفة صالحة للشرب. وهناك أيضاً أكثر من مليار شخص يعيش على أقل من دولار واحد يومياً، وهناك ما يربو على مليارين ونصف نسمة يفتقرون ويموتون من سبل ووسائل الحصول على نظام صرف صحي ملائم يقوهم الموت من الأمراض والأوبئة المنتشرة في مختلف قارات العالم. ولقد أدى عدم توفر مياه نظيفة وسوء، أو قصور، أو عدم توفر أنظمة الصرف الصحي، إلى وفاة حوالي مليونين من الأطفال سنوياً، وهي ثلثي أكبر سبب لوفاة الأطفال عالمياً.

ومن هذا المنطلق كان اهتمام برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة بإصدار تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦ ليلقي الأضواء الكاشفة على أزمة المياه العالمية وتأثيرها على التنمية البشرية وعلى حياة الإنسان خاصة في الأقاليم الفقيرة والمتخلفة إنمائياً، مؤكداً على التأثير الخطير لنقص المياه كما ونوعاً على النمو السكاني والعمراني والتطور الصناعي واحتياجات التنمية الزراعية وعلى الصراعات المحلية والإقليمية والدولية، كما هو الحال بالنسبة للبترول والطاقة، وعلى الاستقرار والأمن الإقليمي والعالمي وعلى الأوضاع والعلاقات الدولية.

إن صدور التقرير السنوي الأخير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ديسمبر ٢٠٠٧ عن محاربة التغير المناخي، و الذي استغرق إعداد دراسته أكثر من عام، يأتي مواكباً لمؤتمر الأمم المتحدة للمناخ الذي عقد في بالي بإندونيسيا في منتصف ديسمبر ٢٠٠٧، واعتمد فيه المؤتمر بعد جهد جهيد "خريطة طريق بالي" - "Climate Change: Bali Road Map" - والتي تتضمن النظام الذي سيتبعه العالم لمكافحة الاحتباس الحراري وما يتبعه من تغيرات مناخية سلبية تؤثر على الإنسان في كل مكان. وقد أكد الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الساعات الأخيرة للمؤتمر بعد إقناع وفد الولايات المتحدة، الممتسبة في أكثر من ٢٠% من الانبعاثات الغازية عالمياً، على التصويت لصالح الرأي الجامع لممثلي الدول وعلى ضرورة إطلاق مفاوضات النظام المقبل لمكافحة الاحتباس الحراري في مؤتمر أقصاء أبريل ٢٠٠٨ على أن يتم إنجازه نهائياً بحلول عام ٢٠٠٩ قبل انتهاء مفعول بروتوكول كيوتو لمواجهة الاحتباس الحراري الذي صدر في عام ١٩٩٧، والذي رفضت الولايات المتحدة التصديق عليه. وقد نجح المؤتمر في بالي في إصدار نص نهائي يطالب الدول الغنية بتعزيز دورها في توفير التكنولوجيا النظيفة والتمويل اللازم لمساعدتها في مكافحة ارتفاع درجة حرارة الأرض. بالإضافة إلى هذا تم اتفاق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على تحديد عام ٢٠٢٠ كموعدا استراتيجي لخفض الانبعاثات الحرارية بنسبة تتراوح بين ٢٥ - ٤٠%. وكان بروتوكول كيوتو قد حدد عام ٢٠١٢ لخفض الانبعاثات بنسبة ٢٥%. ولقد تصدر تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ عن مكافحة التغير المناخي إشارة بالغة الخطورة أن التغير المناخي يدفع العالم إلى كارثة بينية ذات تأثيرات دائمة مدمرة على التنمية البشرية. وأكدت أن ملايين الفقراء حول العالم يهدد التغير المناخي حياتهم وأمنهم واستقرارهم وجهودهم التنموية، كما هو أيضاً يهدد حياة ومستقبل أجيال المستقبل في كل مكان. إن الاصرار على مكافحة التغير المناخي والاحتباس الحراري هو أيضاً التزام بتوفير الأمن والسلامة والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان وتأكيد على النكاف والتضامن الإنساني من أجل مستقبل آمن وكريم لبني الإنسان. إن الحرب ضد التغير المناخي يمكن الانتصار فيها فقط عند اتحاد الحكومات والشعوب في إيجاد الحلول وحشد الجهود وإنجاز الأفعال لمواجهة الخطر الداهم المترعبص بالجميع في كل مكان. ولقد بلور التقرير المؤثرات والدلالات الآتية عن التغير المناخي والاحتباس الحراري:

- إن الانبعاثات الغازية الصادرة عن النشاط الإنساني في أجواء الأرض خلال عام ٢٠٠٨ ستبقى فيها حتى عام ٢١٠٨.
- إن هناك مخاطر محدقة كارثية من ذوبان طبقات الجليد في القطب الشمالي وفي جرينلاند وفي القطب الجنوبي في انثار كتيكا مما سيؤدي إلى غرق دول عديدة بالإضافة إلى تغير مسار تيار الخليج الدافئ في الأطلنطي مما سيؤدي إلى كوارث مناخية على أوروبا وأمريكا.
- إن التغير المناخي بدأ بالفعل في التأثير المدمر على مناطق مختلفة من العالم خاصة في المجتمعات الفقيرة. إن ارتفاع حرارة الجو بمعدل ثلاث درجات خلال العقود القادمة سيؤدي إلى ارتفاعات حرارية أكبر في بعض المناطق قد تصل إلى الضعف، مما سيؤدي إلى مضاعفة معدلات الجفاف

والتصحّر، وإلى عواصف استوائية وإلى ارتفاع منسوب سطح البحر على مساحات كبيرة من إفريقيا، وعلى غرق جزر كثيرة وسواحل عديدة لمسافات كبيرة تهدد الزراعات والمستوطنات البشرية مما سيؤثر سلباً وكارثياً على الدخل القومي لعدد كبير من الدول الفقيرة، وعلى دخول الأفراد الذين يعيشون حالياً تحت خط الفقر.

- لا يمكن لدولة واحدة مواجهة ومكافحة التغير المناخي منفردة. إن المواجهة المشتركة للدول في مكافحة التغير المناخي واجب مشترك ملزم للكافة وهو ليس اختيار لها.
- إن هناك حاجة ماسة لحشد الجهود وتفعيل التعاون بين الحكومات والمجتمعات لمواجهة التأثيرات الخطيرة للتغير المناخي على جهود التنمية. وللأسف فإن النزاعات والصراعات الملاحقة والمتأججة حالياً مع عدم توفر أو قصور الموارد، وغياب التنسيق وضعف السياسات ونقص الإمكانيات قد أبطأت الجهود للمكافحة وبالتأكيد كبحت جهود التنمية، رغم تحقيق بعض الانجازات في فيتنام وموزمبيق، اللتان نجحتا في تحقيق معدلات الفقر والارتفاع بمستوى ونوعية التعليم والرعاية الصحية، والخوف الغالب هو أن يؤثر التغير المناخي سلباً على مثل هذه الجهود والنجاحات التنموية.

ومن هنا فإن مكافحة الفقر ومكافحة التغير المناخي يجب أن تتواكبا ويتم الربط والتنسيق والتكامل بينهما، ذلك أن المجتمعات الفقيرة هي الأكثر تأثراً من التغير المناخي حتى إذا تم إحراز تقدم في تحجيم الانبعاثات الغازية الآن.

- إن تحجيم الانبعاثات الغازية يمكن أن يؤثر في وقف الانزلاق في حالة التغير المناخي. ويجب تحقيق ذلك بأسرع ما يمكن خاصة من جانب الدول الغنية. إن هذا الهدف يعتبر عنصراً أساسياً من حربنا ضد الفقر من أجل تحقيق أهداف الألفية التنموية - Millennium Development Goals.

ولقد اهتم التقرير في فصوله الأربعة عن التغير المناخي بأبعاد المشكلة المترابكة بدءاً من:

١. تحديات التغير المناخي في القرن الواحد والعشرين

وتشمل التغير المناخي والتنمية البشرية، علوم المناخ وسيناريوهات المستقبل، مقياس تأثيرات الانبعاثات الكربونية في عالم غير متوازن وغير متساوي الظروف والإمكانيات، تجلب خطورة التغير المناخي وخریطة للحد من الانبعاثات، استمرار الحال والأوضاع المترتبة على ذلك، لماذا ضرورة للتفعيل ومكافحة خطورة التغير المناخي.

٢. مخاطر التغيرات المناخية للمناخ في عالم غير متساوي وغير متوازن

التغير القلبي للمناخ ومنزقات التنمية الضعيفة، والمشاكل التقليدية ومخاطر التغير المناخي الجديدة - رؤية للمستقبل.

٣. تجنّب التغير المناخي الخطير واستراتيجيات التفعيل

تحديد أهداف العمل والتفعيل، تحديد قيم وأسعار لانبعاثات الكربون ودور الأسواق والحكومات، الدور الحرج للتدخل وتحقيق الانضباط والدور الحكومي، والدور الفعال للتعاون الدولي.

٤. التكيف مع الواجبات المترتبة - الالتزام والتفعيل الوطني والتعاون الدولي

التحديات الوطنية والمحلية، التعاون الدولي على التكيف والاهتمام بمكافحة التغير المناخي، خاتمة وتوصيات.

ولقد انتهى التقرير إلى عدة توصيات وتوجهات ومؤشرات هامة مؤكدة على الحقائق الآتية:

١. أن فقراء العالم والأجيال القادمة لا يمكن أن تسمح أو تطبق بالتخاذل وعدم الاكتراث واللامبالاة من مختلف المنظمات والمؤسسات والحكومات حيال مشكلة التغير المناخي.
٢. مع نهاية القرن الواحد والعشرين ستواجه كوارث بيئية خطيرة ذات تأثيرات مدمرة وملاحقة، وأن هذا ليس من قبيل التنبؤ بل هو أمر محتمل واحتمال ممكن.
٣. إن ارتفاع درجة حرارة الجو ٣ - ٤ درجات سلسيوس سيؤدي إلى غرق مناطق شاسعة وحمية تهجير ٣٣٠ مليون نسمة.
٤. هناك اتجاه لبعض الاستثمارات تفضل استخدام طاقة الفحم بدلاً من البترول لتقليل الانبعاثات، الأمر الواجب تشجيعه.
٥. لا بد من جهد غير مسبوق من التعاون الدولي المشترك لمكافحة تحديات ومهددات التغير المناخي الخطير.
٦. تفعيل أسواق الكربون (لتبادل الأنصبة في الانبعاثات بين المنتج وغير المنتج) يعتبر شرط ضروري للانتقال إلى اقتصاديات قليلة الإنتاج للكربون ولا بد من الإسراع في هذا التحرك وتفعيله فوراً.
٧. نحن ننزلق الآن إلى عالم التفرقة العنصرية من حيث التنمية وإنتاج الكربون (الانبعاثات) وأضرار المنتج الغني بالمستهلك الفقير الذي ليس له ناقة ولا جمل في إحداث التغير المناخي الخطير وهو الخاسر الأول والضحية الأولى.
٨. ليس هناك مثل أكثر وضوحاً من موقف التغير المناخي في إثبات أن الثراء الاقتصادي لا يعني بالضرورة التقدم الإنساني.

ويمكن تلخيص أهم التوصيات في الآتي:

١. لابد من إيجاد أطر مشتركة وخطط فعالة لتنسيق وتفعيل مواجهة التغير المناخي الخطير في إطار بروتوكول كيوتو حتى ٢٠١٢ وفي إطار اتفاقية بالي حتى ٢٠٢٠.
٢. تفعيل سياسات لتحقيق انبعاثات الكربون وأجندا للتنفيذ والالتزام.
٣. تقوية أطر التعاون الدولي وآلياته وفعالياته.
٤. الاهتمام بمحورية مواجهة التغير المناخي ضمن إطار كيوتو (ثم بالي الآن) بالتكامل مع التعاون والمشاركة الدولية لتخفيض وتقليص الفقر عملاً بالحكمة الصينية: "عندما يزرع جيلاً شجرة تستظل بها الأجيال التالية" – "One generation plants a tree; the next generation gets the shade" Chinese proverb

٥.٤ موقف تغير المناخ في مصر ٢٠٠٧

لقد سعدت وشرفت منذ بداية الستينات بإجراء البحوث والدراسات في مجال البيئة والعمران. ولم يكن في هذا الحين أي دراسة أو حديث أو اهتمام بموضوع البيئة. ولقد بدأت اهتمامات العالم بالبيئة من خلال المؤتمرات في ستوكهولم ومونتريال، ولعب موريس سترونج دوراً هاماً خاصة في مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد حول هذا الموضوع. وانتهى المجتمع الدولي إلى ضرورة إنشاء هيئة مختصة بالبيئة تابعة للأمم المتحدة هي برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة UNEP ومقره نيروبي، وكان أول المسؤولين فيه هو موريس سترونج ثم تبعه الدكتور مصطفى كمال طلبه. ولقد تضاعف اهتمام العالم بقضايا البيئة الكثيرة والمتشعبة والتي تغطي كافة مناحي الحياة الإنسانية، وتؤثر في صحة وحياة ومستقبل الإنسان في كل مكان، عسارياً وتنموياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً.

وتم رصد، منذ أكثر من عقدين، قضايا ومشاكل الجفاف والتصحر وتحلل طبقة الأوزون وكافة التغيرات البيئية والمناخية المختلفة وعقدت المؤتمرات والندوات الدولية والإقليمية والوطنية وقمم الأرض في ريو دي جانيرو في ١٩٩٠ وجوهانسبرج في ٢٠٠٠ مهتمة بقضايا البيئة والتنمية والتلوث وغيرها. وتم الاتفاق على توصيات ضمن "أجندا ٢١" والتي لم تلتزم بها كثير من الدول، كما ظهر من المقابلة في جوهانسبرج بعد مضي ١٠ سنوات من قمة ريو. إلا أن التدهور السريع في الأحوال المناخية والتغير الملحوظ في المناخ تم تسجيله علمياً كما تمت ملاحظة وتسجيل الآثار الناتجة عن التغير المناخي والإجراءات الواجب اتخاذها حياله وضمان عدم تدهور الموقف. ولقد تم رصد ارتفاع درجة الحرارة ورصد ذوبان الجليد في القطبين وقمم المرتفعات الجليدية وكذلك الارتفاع الأكيد في منسوب مياه البحار والمحيطات، مما يؤدي إلى غرق الأراضي والمناطق الساحلية. وكان من الآثار الخطيرة الناتجة عن ذلك مشاكل تنموية وعسارانية واجتماعية واقتصادية وصحية، مثل انتشار الملاريا، وتزحزح أحزمة المطر في اتجاه الشمال وزيادة العواصف والأعاصير والأمطار الكاسحة وتغير التوزيع الجغرافي وتصحر مناطق شاسعة في أفريقيا وآسيا.

وتتم متابعة موقف التغير المناخي سنوياً من خلال مؤتمرات دولية يحضرها وزراء البيئة منذ عام ١٩٩٥. وعقد المؤتمر الخامس عشر هذا العام في بالي بإندونيسيا وتم التوصل فيه إلى "خارطة طريق بالي" للتعامل مع تحديات ومخاطر التغير المناخي.

ولقد أظهرت الدراسات البيئية الخاصة برصد تأثيرات التغير المناخي في مصر أن ارتفاع منسوب سطح البحر هو حقيقة ثابتة أمام السواحل المصرية. وتشير التقديرات إلى ارتفاع سطح البحر في نهاية القرن الواحد والعشرين في مصر بحوالي من ٤٠ - ٥٠ سم في جميع البحار وأنها ستقل إلى ٢٥ - ٣٥ سم في مصر بحلول عام ٢٠٥٠. وتهدف وزارة البيئة إلى إعداد خطط خمسية لدراسة الموقف ومتابعة وإعداد الخطط والخطوات لتنفيذ إجراءات المكافحة والحماية الواجبة.

ولقد أشارت الدراسات إلى أن الأسكندرية التي تضم ٤٠% من الصناعة في مصر ستتأثر تأثيراً كبيراً بعد الدلتا بفرق مناطقها الواطئة، وذلك أن منطقة محرم بك وسموحة والمناطق حول مريوط وفي أبيس تنخفض بحوالي مترين عن سطح البحر، وأن غرق هذه المناطق بسبب ارتفاع سطح البحر سيؤثر على فقدان الإنتاج الصناعي وعلى التجمعات العمرانية. كما أكدت الدراسات على أن ارتفاع درجات الحرارة سيؤثر على المواسم الزراعية وعلى الإنتاج الزراعي، مما يتطلب إجراء دراسات علمية متخصصة لفترة نمو المحاصيل ومدى تحملها ارتفاع درجات الحرارة ونسب ملوحة أكبر. ويتوقع كبار علماء البيئة أن هطول الأمطار على مضبة الحيشة قد يزيد بنسبة ٣٠% أو يقل بنسبة ٦٩%. وفي حالة الانخفاض فإن ذلك سيكون له آثار مدمرة على مصر. من ناحية أخرى فإن الحلول متوفرة لحماية المناطق المنخفضة في الدلتا وفي محافظات البحيرة والإسكندرية ببناء جسور وأعمال هندسية، كذلك المنفذة في هولندا لحماية المناطق الواطئة، وهي أعمال هندسية قابلة للتنفيذ، باهظة التكاليف، ولا بد من عمل الدراسات والتجارب وإعداد الأطر القانونية والتنفيذية والخطط والبرامج ومرحلة التنفيذ الزمنية مع رصد الاعتمادات اللازمة باعتبار أن الآثار الناتجة عن التغير المناخي هي قضية أمن قومي وهي قضية مستقبل التنمية ومستقبل الأجيال القادمة. ولعلنا نستفيد من تجربة ألمانيا للحد من الانبعاثات الغازية من السيارات خاصة أن عدد السيارات المسجلة في مصر يزيد على أربعة ملايين مركبة. فقد تم تحديد مناطق خصراء في المدن لا تدخلها إلا السيارات ذات الترخيص الأخضر والصادر عنها أقل انبعاثات، كما تم تحديد نظام لمنع ترخيص السيارات والمركبات ذات الانبعاثات المرتفعة، وهناك حوافز لتشجيع استخدام أنظمة النقل العام السريعة مع حظر استخدام السيارات ذات الأرقام الفردية والزوجية في بعض أيام الأسبوع لخفض كثافة السيارات على الطريق مع تقليل التلوث الجوي والانبعاثات الغازية في الغلاف الجوي لقريتنا الكويتية...

٥.٥ تحديات التغيرات المناخية من كيوتو الي مونتريال

عقد في بداية ديسمبر الحالي في مدينة مونتريال بكندا ولمدة أسبوعين مؤتمر الأمم المتحدة عن التغيرات المناخية، لمناقشة التغير المناخي الملحوظ حول العالم والمتسبب في تآزم ظاهرة الاحتباس الحراري، والعمل على التوصل إلى توجه موحد بين وفود ١٩٠ دولة مشاركة، وبلورة موقف فعال وسياسة مستدامة. ذلك أن عام ٢٠١٢ هو موعد انتهاء بروتوكول كيوتو الذي تم التوصل إليه في التسعينات لمواجهة التحديات والتهديدات والمخاطر الناجمة من ظاهرة الانبعاث الغازي والاحتباس الحراري.

ولقد واجه المشاركون مصاعب كثيرة لإقرار صيغة توفيقية بسبب معارضة الدول الصناعية الكبرى، خاصة الولايات المتحدة، والتي رفضت التوقيع على بروتوكول كيوتو لآثاره السلبية على الإنتاج الصناعي واستخدام المركبات المختلفة، والتي تمثل الغازات الملوثة المنصبة منها وخاصة ثاني أكسيد الكربون حوالي ٢٥% من إجمالي الانبعاثات الغازية حول العالم. وفي الساعات الأخيرة وبعد أسبوعين من النقاش وتآزم المواقف توصل المؤتمر الي صيغة موحدة وقاعدة مرنة مشتركة لمواجهة التلوث اعتمدها جميع الدول وصولا الي مواجهة التحديات المناخية التي تهدد البشرية جمعاء بعواقب وخيمة وكوارث عظيمة.

ولقد نصت اتفاقية كيوتو على التزام الدول الموقعة عليها بالتحكم بدءا من عام ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٢ في معدلات الانبعاثات الغازية الصادرة عن النشاطات الصناعية وآلات الاحتراق في المركبات وغيرها، بحيث لا تزيد عن المستويات المسجلة في عام ١٩٩٤. ولقد أقرت ١٢٧ دولة بروتوكول كيوتو من ضمنها مصر، والتي أقرها مجلس الشعب في بداية ٢٠٠٥. إلا أن الولايات المتحدة لا زالت مصرة على عدم التوقيع وعدم الالتزام بكيوتو وهي أكبر دولة ملوثة، رغم موافقة الاتحاد السوفيتي عليها العام الماضي فقط، وتشترط الاتفاقية على أن تفعيل الاتفاقية يبدأ فور توقيع ٥٥% من الدول الصناعية عليها خاصة أمريكا وروسيا، وهكذا يظل التحكم والاحتباس الحراري شبه مجمد أو معطل مما يزيد تآزم الموقف المناخي وزيادة الاحتباس الحراري وتعاطم الكوارث والمخاطر على مناخ الأرض والإنسان.

وقد انقسمت مواقف وفود المائة وتسعين دولة المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي في مونتريال هذا الشهر، والذي اشتركت فيه مصر رسميا بوفد رأسه وزير البيئة - ماجد جورج - الي ثلاثة توجهات: الأول يشمل ثلاثين من الدول الصناعية الموقعة والملتزمة ببروتوكول كيوتو، والثاني للدول الصناعية الصاعدة مثل الصين والهند والبرازيل، والتي تدعم حاليا بمعدلات نمو اقتصادي وتقدم صناعي مرتفعة تزيد عن ٨% سنويا، وهي مهتمة باعتماد الوسائل والطرق المختلفة للتحكم في التلوث الناتج عن الغازات المنبعثة بدون إيطاء لعجلة التوسع النشط في التنمية الصناعية والاقتصادية، والثالث يشمل دول

العالم الثالث النامي الناتج والتي تقل الانبعاثات الغازية الملوثة المسدرة منها عن المعدلات العالمية نظرا لتخلف تقنيات التقدم وببطء معدل النمو الاقتصادي وقصور النشاط الصناعي بها. وهذه الدول يمكن أن تبني شهادات انخفاض الانبعاثات فيها الي الدول الصناعية النشطة ذات المعدلات المرتفعة بمقابل مادي. ويمكن لمصر الاستفادة من هذه الميزة، بعد أن تم إقرار الاتفاقية هذا العام، ببيع الشهادات إلى الدول ذات المعدلات العالية مما يعود عليها بعائد مالي يزيد عن ٢٠ مليون دولار سنويا. كما أن التوقيع على الاتفاقية سيتيح لمصر نقل التكنولوجيا النظيفة والاستفادة من الخبرات والإمكانات والمعلومات المتقدمة للتحكم في الانبعاثات في أنشطتها الصناعية وكذلك بالنسبة لآلات الاحتراق بالمركبات باستخدام الوقود النظيف.

إن الموقف العالمي الحالي للانبعاثات الغازية والاحتباس الحراري قد أسهم بشكل ملحوظ في تغيير مناخ الأرض ورفع درجة حرارة المحيطات والبحار، ولقد حذر علماء مركز الفضاء الأمريكي NASA وأندرس الخبراء بزيادة واستمرار تدهور الموقف علي وحول الأرض، وأن معدل ذوبان الجليد في القطبين الشمالي والجنوبي في ازدياد مستمر، مما سيؤدي مآلا ولا محالة إلى اختفائهما تماما في نهاية هذا القرن نتيجة للزيادة السنوية المحترقة في الانبعاثات الغازية، ومن ثم الارتفاع التدريجي والمستمر لدرجة حرارة الأرض.

إن مظاهر ودلائل التغير المناخي والاحتباس الحراري الخطير نعيشها ونرى تأثيرها المدمر ووقعها المؤثر متضاعفا عاما بعد عام في أنحاء المعمورة، وهو يشمل التحديات والمخاطر الطبيعية الآتية:

- إن استمرار التغير المناخي وارتفاع درجة حرارة الجو وتفاقم مشكلة الاحتباس الحراري قد تسبب في انتشار ظاهرة الصوبة الجوية في مختلف قارات العالم. فنحن في مركب واحدة نتكلم نفس المصير والويلات العاصفة بالقرية الكونية.
- زيادة كم ونوع الكوارث الطبيعية السنوية حول الكرة الأرضية مثل الفيضانات العارمة في أوروبا وآسيا وإفريقيا وأمريكا.
- زيادة عدد وشدة الأعاصير الخطيرة، كما حدث هذا العام بسبب إعصار كاترينا وإعصار ريتا بأمريكا وما نتج عنها من كوارث وفيضانات ودمار وألوف الضحايا، وقبل ذلك موجة المد العاتبة التسونامي التي عصفت بجنوبي شرق آسيا، مخلفة بعدها الدمار والهلاك والتشريد في إندونيسيا، وتايلاند، وسريلانكا، والهند، وماليزيا وغيرها.
- استمرار ذوبان طبقات الجليد في القطبين الشمالي والجنوبي وكذلك ذوبان وانهيار جبال الثلج العائمة في الشمال مما يفتح عنه مباشرة ارتفاع في منسوب المياه في المحيطات والبحار، وتهديد الحياة البحرية والجوية، الأمر الذي سيؤدي أيضا لإغراق السواحل المنخفضة ودلتا عدة انهار، وما يستتبعه من دمار واختفاء العديد من المدن والقرى الساحلية وتشريد الآلاف وضواحي الكيانات العمرانية والطبيعية.

- انتشار حرائق الغابات واحترق آلاف الهكتارات من الأثجار التي تعتبر المصدر الرئيسي للأكسجين اللازم لاستمرار حياة الإنسان والحيوان والنبات، كما شاهدنا في أمريكا وأوروبا وآسيا وأفريقيا.
- انتشار ظاهرة التصحر واختفاء آلاف الهكتارات من المراعي والغابات والأراضي الزراعية المنتجة تحت كثبان الرمال المتحركة بسبب التغير المناخي، وزيادة ارتفاع درجة حرارة الأرض وندرة سقوط الأمطار مما يهدد الحياة الحيوانية، والموارد الطبيعية، والأراضي الزراعية الخصبة والمنتجة، مصدر رزق الملايين في أفريقيا وآسيا والأمريكتين.
- زيادة عدد وقوة الزلازل وتوابعها حول الأرض في القارات وتحت قاع المحيطات بالإضافة إلى ثورات البراكين المدمرة في مختلف مناطق العالم، مما يتسبب في الدمار والتشريد والتلوث ومئات الآلاف من الضحايا. ولا زالت آثار هذه الكوارث المريعة حية في الأذهان وصاعقة للوجدان وطاحنة للإنسان خاصة ما حدث مؤخرا في باكستان وإيران وتركيا واليونان وغيرها.
- استمرار واتساع تقرب الأوزون، خاصة فوق القطب الشمالي مما يهدد حياة وصحة الإنسان والحيوان والنبات في مختلف أرجاء العالم ويخل بالتوازن البيئي والدورة الحياتية للطبيعة المخلقة ويفجر الكوارث البيئية والتغيرات المناخية المهلكة.

ويرغم أن الولايات المتحدة هي أكبر الدول المسببة لهذا التغير المناخي المهتد لمختلف مناحي الحياة، لا زالت تصر على رفض التوقيع على كيوتو وتضع العراقيل أمام إجماع الدول في مونتريال، إلا أن مراكز الأبحاث والعلماء بجامعةها قد أكدوا أن التغير المناخي والاحتباس الحراري الناتج عنه سيتسبب في حدوث كوارث مدمرة حول الأرض، وحذروا بأن الزيادة السنوية المستمرة لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري وهي ثاني أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكبريت والميثان والتي ستمجّل لا مناص من انفجار القنبلة الموقوتة للدمار والضياع والهلاك، بقوة ساحقة وتوابع ساحقة لا تبقى ولا تذر، أشد بكثير وأمر من تأثير أسلحة الدمار الشامل سواء نووية أو كيميائية وبيولوجية.

إنه لأمر محير لا يقبله أي عقل ويرفضه أي منطق، ذلك أن الدول الصناعية الكبرى التي تنادي بالحرية والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص، وتؤكد على ضرورة سيادة القانون وحقوق الإنسان والعلم والمنطق والسلام والحضارة والمدنية، تعاني من ازدواج المعايير، فهي نفسها التي تصر على عدم الالتزام بكيوتو أو مونتريال، وهي المسببة للاحتباس الحراري وما يتبعه من كوارث تهدد الغالبية العظمى من سكان العالم البالغ عددهم ٦.٥ مليار نسمة والمتوقع زيادته الي تسعة مليارات بعد ثلاثين عاما، وإذا استمر الإهمال وبقيت

الأحوال علي ما هي عليه فلن يجد الإنسان خلال العقود القادمة سكنا يحويه أو طعاما يأكله أو ماء نقياً يشربه.

وقد يعجب الإنسان من أن المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة قد أغفلت أو أهملت سواء في كيوتو أو مونتريال أو غيرها من المؤتمرات الدولية والإقليمية الأخرى مثل قمة الأرض في ريودي جانيرو أو جوهانسبرج، أن هناك كوارث ودواهي ومخاطر أخرى تهدد الإنسانية كالاختباس الحراري بل أعظم وأدهى وأمر، مسئولة عنها الدول الصناعية الكبرى أيضاً، وتسببت في التلوث والبوار وهلاك الملايين ودمار العمران مثل أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية التي اخترعتها واستخدمتها خلال القرن الماضي، وكذلك التلوث الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والأخلاقي والبيئي (تشرنوبل / الشوشان / ثري مايل أيلاند ...) والصحي (الإيدز يحصد ٩٠٠٠ يوماً ويعاني منه ٤٠ مليون نسمة معظمهم في أفريقيا والعلاج باهظ التكلفة ومتوفر في الغرب) وكذلك التلوث العمراني والبصري والصوتي.

وفي كافة أحوال وأنواع التلوث والدمار والبوار والعيور، فإن معظم الضحايا أبرياء وأغلبهم فقراء في دول العالم الفقير، المحتاج، الجائع، المريض المتطلع الي النماء وهو أيضا السوق الواسعة لبيع منتجات الأغنياء.

والأمل معقود أن يحترم الجميع العهود وأن يوفوا بالوعود وينضموا الي كيوتو ومونتريال لتواجه معاً تحديات كوارث الاختباس الحراري والتغير المناخي وغيرها الكثير من المنايا المهددة والمنذرة لحضارة الإنسان.

والواجب يقضي أن نتصدى معاً للمظاهر والمخاطر والمحاذير الأخرى المطبقة علي حياة الإنسان ومستقبل العمران من مظاهر التلوث وأسلحة الدمار الشامل بكافة أنواعها وأشكالها ومراميتها، من أجل مستقبل أكثر إنصافاً وأماناً وأثرى أخلاقاً وإيماناً من أجل الحفاظ علي حياة وصحة وسعادة ورخاء الإنسان، كل الإنسان، ومستقبل الأجيال في كل مكان.

٥.٦ للدمار الشامل أنواع وأشكال وبدائل

إبـقـلم: د. محـسن محـرم زهـران أستاذ التخطيط جامعة الإسكندرية

كـضـايا و آراء

٤٢٧٨٦ السنة ١٢٢٠ العدد ٢٠٠٤ يناير ٢٨ ٢٠٠٤ من ذي الحجة ١٤٢٤ هـ الأربعاء

في إطار جبهات منذرة بالظلام والهلاك وبالتوازي مع محور التدهور الطبيعي والبيئي والمناخي، نجد أن الإنسانية مهددة بـكوارث وتحديات خطيرة مفعمة بسوء النيات وأدهى الخطايا وبجسامة الإهمال وزيف الأقوال وشر الأفعال، التابعة من المصالح الطاغية والسياسات الغاشلانيحيـاز الظالم والهيمنة المسيطرة لبعض الدول المتقدمة، وتشمل هذه الجبهات الخطيرة المتسببة في ملايين الضحايا وفي إهدار وخراب ودمار يتساوي مع ذلك الناتج عن أسلحة الدمار الشامل الأمثلة الخطيرة والمندرة الآتية

١ - أسلحة الدمار الشامل سواء التقليدية المطورة لتكون أكثر فتكا وتدميرا أو الأسلحة النووية والكيميائية البيولوجية (WMD) ويعلم الجميع أن الدول الكبرى وعلـي رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي قامت باختراع وتطوير وإنتاج وتسويق تلك الأسلحة لمن تراء مدول الحليفة والصديقة، وتم توقيع المعاهدات والاتفاقيات الدولية واستصدار القرارات اللازمة من مجلس الأمن لمنع بعض الدول النامية من الحصول علي تلك الأسلحة أو إنتاجها أو تخزينها، أما الدول المارقة المخالفة فقد تمت ممارسة الضغوط والتهديدات عليها وتضمينها محاور الشر واستصدار القرارات لحصارها وتطبيق العقوبات والحظر عليها.

٢ - بينما يزداد ثراء وتقدم الدول الغنية تنزدي الدول النامية الفقيرة إلي غياهب الفقر والجوع والحاجة والمرض والمعاناة والتخلف والاضمحلال واليأس وضياح الأمل. ولقد أدي ذلك إلي تفشي العنف والكرامية والشعور بالظلم والحقد وانتشار أعمال المقاومة والقتل وب والنهب.

ولقد أدت السياسات الظالمة للاحتلال والاستغلال والظلم والحرمان والتفرقة العنصرية والدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية إلي أعمال المقاومة وتحدي رموز ومؤسسات وإنجازات الحضارة الإنسانية في مختلف الدول والمدن دون تفرقة أو تمييز، وتمثل كارثة ١١ سبت ٠٠١ في مركز التجارة العالمي بنيويورك التي شجبتها مختلف دول العالم مثلا لقمة الإرهاب والعنف وأحد مظاهر الخراب والدمار الشامل

إن التوجهات والسياسات العالمية قد توحدت لمواجهته وإعلان الحرب الشاملة عليه في كل مكان إلا أن جنور الإرهاب والمقاومة والأسباب التي فجرت هذه الأعمال للمتحدية لحضارة الإنسان والمزهقة لأرواح آلاف البشر في مختلف القارات والبلدان مازالت قائمة ومؤثرة وفاعلة في كل الأقطار.

ومن أسف أنه تم خلط حركات المقاومة المشروعة والتحرير بأعمال جماعات التطرف والتدمير ولن يكون التدخل العسكري فعالا وماتما لها إذ إنه حتى الآن فإن الحملات العسكرية علي الإرهاب لم تقض علي الطالبان أو القاعدة أو بن لادن أو صدام حسين، بل يكمن الحل في اجتثاث اذور وإصلاح السياسات وتطبيق البرامج التنموية والتقويمية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وإنسانيا وحماية حقوق الإنسان بكل عدل وإنصاف في كل مكان.

٣ - إن انتشار وباء الإيدز في إفريقيا ثم آسيا وباقي قارات العالم أصبح مصدر تهديد خطيرا بحصد ملايين البشر وهو ما يعادل أيضا أسلحة الدمار الشامل فتكا وقتلا وتدميرا

ولقد أثبتت الإحصاءات أن مرض الأيدز يؤدي إلي وفاة ٩٠٠٠ شخص يوميا (ضعف ضحايا كارثة ١١ سبتمبر في نيويورك) في الدول الفقيرة خاصة في إفريقيا، ولقد ثبت أن هناك الآن نحو ٤٠ مليون مريض بالإيدز يعيش ٣٠ مليوناً في إفريقيا، ويؤكد الخبراء أن مصابين بالإيدز أضعاف هذا العدد.

إن الأدوية الفعالة حاليا والتي تم تطويرها في الدول المتقدمة باهظة التكلفة بالنسبة لمرضي الإيدز بالدول الفقيرة والتي يحتاج العلاج اليومي لما قيمته دولار واحد بينما لا يزيد دخل العائلة علي هذه القيمة.

ولقد وصف أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان وباء الإيدز بأنه أكثر فتكا وخطر أثارا من أسلحة الدمار الشامل ولقد ايده نيلسون مانديلا الرئيس السابق لجنوب إفريقيا عندما وصف الإيدز بكارثة علمية وسلاح عالمي فتاك وذلك خلال تجمع جاشنر في كيب تاون في نهاية شهر نوفمبر من أجل تعبئة الجهود والموارد لعلاج الإيدز وإنتاج الأدوية بسعر مناسب لعلاج فقراء المرضى في الدول النامية.

ولقد تقدمت منظمة الصحة العالمية ببرنامج طموح سمي ٣*٥ لعلاج ثلاثة ملايين من مرضي الإيدز حتي عام ٢٠٠٥ بتكلفة نحو خمسة مليارات دولار يتم جمعها عن طريق حملات دولية لجمع التبرعات، غير أن التحدي لمواجهات هذا الخطر الداهم الذي يحصد الآلاف يوميا ويصيب تحالفاً نسمة يوميا مازال يهدد صحة الإنسان في كثير من دول العالم الثالث.

٤ - تشكل الحروب المحلية في الدول النامية في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية مصدر خطر متصاعدا علي الامن والسلام الاقليمي والعالمي، ولقد ثبت ان مئات الالوف من السكان الابرياء يسقطون ضحايا لما لا يقل عن اثنتي عشرة حربا جارية في عدد من دول هذه القارات ان تجد نهاية لمسلسل العنف والارهاب والقتل والدمار، وتسببت هذه الحروب الممدودة الي توقف عجلة التنمية والتخلف الاقتصادي والاجتماعي وسقوط الابرياء وتهديد أمان واستقرار المجتمع وضياح الامال في المستقبل الواعد

وتنتشر هذه البؤر المشتعلة من دول أمريكا الوسطي الي أيرلندا واسبانيا وروسيا وتركيا والجزائر والكونغو ورواندا والصومال والسودان وانجولا والعراق وافغانستان وكوريا والندونيسيا وسيلان والفلبين، ولا ننسى المذابح في البوسنة وكوسوفو والشيشان وغيرها

إن مثل هذه الحروب والصراعات المحلية تخفي وراءها مخططيها ومحركيها وداعميها وتخصد سنويا مئات الالوف بل ملايين البشر وتؤدي الي هجرة ملايين اللاجئين الي الدول المجاورة وتعتبر اكثر فتكا وتميرا وإهدارا بالمجتمع الانساني من اسلحة الدمار الشامل التقليدية.

٥ - إن استمرار انتشار زراعة وصناعة وتجارة وتوزيع التبغ والمخدرات والادمان المستحل لها في العالم بعد ثبوت تدميرها لصحة وحياة الانسان خاصة في دول الشرق الاوسط وامريكا الوسطى يعتبر من اسلحة الدمار الشامل لصحة الانسان وحياة الشاب والمجتمع الانساني قاطبة كما تؤدي الي استئثار شبكات المافيا والجريمة تحت اشكال وهياكل ومؤسسات وانظمة مختلفة الاشكال والانواع والالوان تتعامل في مئات المليارات من الدولارات وتشجع وتساعد عمليات ضييل الاموال ودعم الجريمة والصراعات والحروب والنزاعات.

ولقد تم الاعلان مؤخرا عن تضاعف مساحة زراعات المخدرات في افغانستان بعد الحملة العسكرية عن المساحة المنزوعة في عهد الطالبان ولا شك ان تفشي امان المخدرات والتدخين يعتبر احد اسلحة الدمار الشامل المدمر لكبان وحياة وموارد الافراد والجماعات والمجتمعات والمؤثرة سلبيا علي التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن أغلب سكان العالم يعيش الآن في الدول النامية الفقيرة (مجموعة السبعة والسبعين) وهي السوق المفتوحة لمنتجات وخدمات وعمليات وتدخلات الدول الغنية اعضاء نادي مجموعة الثماني للدول الصناعية المتقدم

إن العنصرية في التنمية تتمثل في الهوة السحيقة الفاصلة بين دول الشمال ودول الجنوب، ودول العالم الغني والعالم الفقير متحديا المباديء الاساسية لحقوق الانسان في الحرية والعدالة والمساواة

إن آراء هنتجتون وفوكوياما عن صراع الحضارات وبداية النهاية امست ضيقة المفاهيم، قاصرة المعاني، منحازة المدارك، محدودة ال

وأخيرا وفي اطار هذه الجبهات الشاهرة لاسلحة الدمار الشامل الحقيقية والشبيهة، والتي تهدد حياة الانسان وسلامه وأمانه واستقراره ومستقبله، هل مازال يوجد امل في المستقبل الواعد

هل يوجد هناك امل في ان يأمن الانسان علي غده ؟

هل هناك من يحميه من اسلحة الدمار الشامل بكافة اشكالها وانواعها معلنة أو خفية؟

هل يمكن تجاهل ان هذا الترددي والدمار والضياع والهلاك يعتبر بداية النهاية للانسان هل هناك من

مخرج ؟ هل هناك من صحوة واصلاح وإنقاذ ؟

ولئن الطريق الي آفاق الامل والمستقبل الواحد ؟

ولا مخلص من الالتزام بميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واحترام التعهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية، ولا يوجد بديل من التعاون والتفاعل بين كافة المجتمعات والحكومات علي إنقاذ الإنسان في كل مكان من كافة المخاطر والمهددات دون تفرقة من حيث الجنس او النواو اللون أو المعتقدات أو الاصل من أجل تأمين حياة حرة كريمة سالمة آمنة. أن عزم الامور واجب والنيات صادقة والموارد كثيرة والتحديات خطيرة إلا أن الشعوب علي حق وصدق وهي قادرة وجديرة

٥.٧ دلالات منذرة ومحذرة من الكوارث النووية

في صبيحة الجمعة ١١ مارس ٢٠١١، في شمالي اليابان، زلزلت الأرض من زلزالها، وأخرجت الأرض بعض أنقالها، وفجع الإنسان مما لحق بها، إذ تعرضت منطقة سنديا ويامادا لكارثة مزدوجة من زلزال مدمر، بلغت قوته ٩.٠ على مقياس ريختر، ثم تبعه مد تسونامي هادر بإرتفاع عشرة أمتار، صصف بعشرة آلاف من السكان والضحايا فقتلها وبالمدن والقري فمحاها، وبالمنشآت والأشجار فسحقها، وبالأبراج والديار فسواها ودحاها. وتوالت التوابع والنكبات من غضب الأرض وهزاتها، ومن ثورة الطبيعة وضرباتها، عندما كتباعت الانفجارات والحرائق في أربع من المفاعلات النووية الست في محطة الطاقة النووية في فوكوشيما القريبة، فتسربت منها الإشعاعات النووية الخطيرة المهددة لحياة الإنسان والحيوان، والأخضر واليابس. وتعتبر هذه الكارثة المروعة في اليابان وما صاحبها من قتل وتشريد وإندثار ودمار، وإنفجارات وإنذار، هي الأسوأ في تاريخ اليابان المعاصر منذ هزيمة الحرب العالمية الثانية والتي تم حسمها بإلقاء القنابل الذرية وتدمير هيروشيما ونجازاكي في ٦ و ٩/٨/١٩٤٥.

وتتعرض اليابان دائما للهزات الأرضية، إذ تستقر جزرها على تلاقي ثلاث من صفائح القشرة الأرضية، مماعودها باستمرار على التعامش معها، والحرص على تشييد مبانيها طبقا لمعايير وقواعد وأسس إنشائية صارمة تواجه بهامثل هذه الهزات. إلا أن الزلزال الأخير هو الأدهى والأشد، والأخطر والألد، ويعتبر سابع أعلى وأعنى زلزال في تاريخ الأرض المسجل. وقد سبقه منذ عدة أسابيع زلزال آخر أقل تدميرا في كريست تشيرش في نيوزيلندا، وتبعه زلزال ثالث هذا الأسبوع بين ميانمار وتايلاند بإقليم جنوب شرق آسيا. ولقد أشار المراقبون وخبراء البيئة إلى أن ظواهر التغير المناخي والاحتباس الحراري لها دلالاتها المنذرة وتناجها المحذرة في تكرار الكوارث الطبيعية العاتية، من زلازل وفيضانات وعواصف وبراكين ثائرة، وموجات مد بحرية تسونامي مدمرة. وهذه الكوارث سيزداد إيقاعها، ويستقل دمارها، إذا لم تتخذ دول العالم، وعلى الأخص الدول المتقدمة والصناعية، إجراءات حاسمة لتقليل الانبعاثات الغازية، المتمثلة في ثاني أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكبريت والميثان وغيرها، خلال العقود الآتية من القرن الواحد والعشرين. وشدد العلماء على ضرورة الإتفاق على والإلتزام بإتفاقية للأمم المتحدة للإحتباس الحراري تكون هادفة وشاملة وملزمة للكافة. إلا أن مؤتمرات الأمم المتحدة في كيوتو باليابان، وفي كوبنهاجن بالدنمارك، وفي مونتريال بكندا وفي نيويورك وأمريكا وفي كاتكون بالمكسيك، لم تتوصل الي توافق دولي عليها حتى الآن.

إن المؤشرات التحذيرية الخطيرة للكارثة اليابانية في سنديا توضح بجلاء أن حجم المصيبة أدهى من أسوأ التوقعات، والمتمثل في عشرات الآلاف من القتلى والمصابين، ومثلهم من المفقودين، وفي تدمير العديد من التجمعات العمرانية وفي سلسلة الانفجارات والحرائق في المفاعلات النووية في محطة الطاقة النووية في فوكوشيما وتسرب الإشعاعات النووية في المناطق المحيطة، مما حدى بالسلطات اليابانية إلى إجلاء المناطق المحيطة بها من السكان حتى مسافة ٣٠ ميل من المحطة. ولقد تسربت الإشعاعات إلى المزروعات و

المنتجات الزراعية ومياه الشرب حتى وصلت إلى العاصمة طوكيو على بعد ١٥٠ ميل من المحطة النووية. وتم تقدير قيمة الخسائر البشرية والمادية والاقتصادية والاجتماعية بما يزيد عن ٣٠٠ مليار دولار.

ويتساءل المرء في حيرة أنه برغم المعايير والقواعد والأسس والمعدلات الدقيقة وإحتياطات الأمن المتقنة التي تتمسك بها اليابان في التصميم والتنفيذ والتشغيل والإدارة في كافة مناحي الحياة، خاصة في الصناعة والتعمير والإنماء، وبالتأكيد في المحطات النووية، إلا أن ذلك لم يمنع من درء المخاطر وتجنب الدمار في كارثة الزلزال ثم انفجارات المفاعلات النووية؟!

إن هذا الإنذار الخطير يجدد المحاذير ويؤكد المخاوف من خطورة إنشاء المفاعلات النووية في المناطق العمرانية وتهديدها الأكيد لحياة ومستقبل الإنسان في جميع أنحاء المعمورة، وعلى الأخص في الدول التي لا تتوفر فيها معايير الأمان وقواعد الإلتقان وإحتياطات سلامة الإنسان والحفاظ على الكيان؟! ألم يكن إنفجار وتسرب الإشعاعات النووية في مفاعل تشيرنوبل في الإتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٧٥، وما صاحبه من ضحايا ودمار وتلوث بمثابة إنذار مبكر وإخطار محذر؟ ألم يكن حادث تسرب الأشعاعات النووية من مفاعل ثري مايل أيلاند في بنسلفانيا بالولايات المتحدة عام ١٩٧٦ إنذار متكرر مؤثر ومحذر، برغم أنه لم يكن بخطورة إنفجار تشيرنوبل؟! ومن المرجح أنه وقعت حوادث نووية مماثلة و تسربات إشعاعية مشابهة في مفاعلات أخرى حول العالم، ولكن لم يعلن عنها، وربما تظهر لنا من التسريبات الإعلامية المتتالية من ويكيليكس؟!

وتشير تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا إلى أن الولايات المتحدة تولد ٥٠% من الطاقة الكهربائية من مفاعلات نووية، وفرنسا ٨٠%، وإنجلترا ٧٠%، وألمانيا ٥٠%. وعقب كارثة تشيرنوبل الخطيرة وحادث ثري مايل أيلاند بانرت الدول الأوروبية ودول شمال أمريكا بمراجعة الإحتياطات والمعايير والأسس الواجبة لتحقيق الأمان في محطاتها النووية. ولقد شددت أحزاب الخضر في ألمانيا وإنجلترا وإسكاتدينفايا وأمريكا بضرورة الحفاظ على البيئة ومنع مصادر التلوث المهددة لحياة الإنسان الصادرة عن الأشعاعات المتسربة من المفاعلات النووية. ونادت بضرورة التحول إلى الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة من أجل توليد الطاقة الكهربائية بدلا من المحطات النووية. ولقد أدت كارثة فوكوشيما الأخيرة في اليابان إلى تشديد المطالبة بالتخلص التدريجي من المفاعلات النووية وإعادة تقييم الموقف الخاص بالطاقة النووية تقييما جذريا، مع ضرورة اللجوء إلى الطاقة الشمسية كطاقة نظيفة. وقد بدأ هذا التوجه فعلا في التطبيق في مختلف الدول، إذ أن الطاقة الكهربائية المولدة من الطاقات المتجددة بلغت نسبتها في إنجلترا ٦%، وألمانيا ١٢%، والسويد والنرويج وفنلندا ٢٠%. أما في منطقة الشرق الأوسط فمزال مفاعل ديمونة في النقب في إسرائيل، والمحطات النووية الجارية تنفيذها في إيران، تمثل تهديدا جديا لدول المنطقة في ضوء كارثة اليابان الأخيرة. ومن حيث أن بعض الدول العربية الخليجية قد بدأت فعلا في اعتماد خطط لبناء مفاعلات نووية لإنتاج الطاقة الكهربائية، فإنه بات من الضروري إعادة النظر في هذا التوجه في ضوء المحاذير والمخاطر المتصلة بإنشاء المحطات النووية.

وأقمت مصر برنامجها النووي لأمر ما خلال الثلاثين سنة الأخيرة بعد أن خصصت له موقعا على الساحل الشمالي في منطقة الضبعة على بعد ١٨٠ كم تقريبا من الإسكندرية، والتي يقطنها حاليا ٦ مليون نسمة. إلا ان الانفجار السكاني (٨٥ مليون نسمة في مصر حاليا سيصل إلى ١٠٠ مليون في ٢٠٢٠)، وتصاعد الحاجة إلى المزيد من الطاقة الكهربائية قد دفع الدولة إلى تجديد اهتمامها وعزمها على إنشاء محطة نووية بقدرة ١٢٠٠ ميجاوات على نفس الموقع بالضبعة بتكلفة تقديرية أولية تفوق ٤ مليار دولار. وقامت الحكومة قبل ثورة ٢٥ يناير بوضع برنامج للتنميط بطرح مناقصة للتصميم والتنفيذ خلال صيف ٢٠١١. إلا ان الظروف السياسية والاقتصادية والبيئية والسكانية وكارثة فوكوشيما وما صاحبها من كوارث نووية تتطلب ضرورة إعادة النظر، وأهمية تقييم الموقف بشكل كامل وشامل، قد يستلزم ضرورة إلغائه حفاظا على السكان والمكان والموارد.

إن هذا الأمر أصبح ملحا وضروريا في ضوء ما هو شائع في كافة مناحي الحياة في مصر، من تسبب وتواكل وعدم إلتقان، وممارسات غير ملتزمة وغير منضبطة في كثير من أصال التصميم والتنفيذ والتشغيل والإدارة في قطاعات الإنتاج والإتماء والإعمار، خاصة بعد كارثة اليابان الخيرة. من جهة أخرى فإن الإسكندرية تقع ضمن المنطقة الثالثة زلازل، وسبق ان تعرضت إلى كوارث وزلازل عديدة على مدى التاريخ البعيد والقريب، وأحدثها وقع في ١/٤/٢٠١١ بقوة ٦ على مقياس ريختر، مما يعد حفزا قويا، ودافعا قويا، وهدفا استراتيجيا لصرف النظر كلية عن مشروع محطة الضبعة المقترح. ويستوجب الأمر ان حتمية اللجوء إلى توليد الطاقة الكهربائية المطلوبة من محطات كهرومائية، يتم تنفيذها في اطار اعتماد وتنفيذ مشروع منخفض القمارة بالمسحراء الغربية، بالتوازي مع إنشاء محطات مائية أخرى على قناطر النيل في الوجهين البحري والقبلي. ومن الضروري كذلك استخدام الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة من الرياح والأمواج وباطن الأرض على امتاع صحاري مصر المترامية شرقا وغربا وجنوبا.

إن الأمر جد خطير ولا بد من أن نتعلم من الدلالات والمحانير المنذرة بأوخم العواقب، وأن نستفيد من تجارب وأخطاء الآخرين حفاظا على الإنسان والكيان والعمران، ومن الراجب ان نعلم أن نعلم وننفذ استراتيجية قومية طموحة للطفقة، وخطط شاملة متعددة المراحل والحلقات، والمستويات والتوجهات، بهدف تحقيق مستقبل واعد وأمن، وماجد وسالم لمصر المستقبل.

٥.٨ قمة العالم للمناخ ومستقبل البشرية

تنظم هيئة الأمم المتحدة في العاصمة الدانماركية كوبنهاجن خلال الفترة من ٧-١٨/١٢/٢٠٠٩ المؤتمر العالمي لقمة المناخ Climate Change Summit، الذي تشترك فيه ١٩٢ دولة، ويشارك فيه أكثر من ١٠٠ رئيس دولة وحكومة. وتعد هذه القمة الآن في وقت حاسم من أجل مجابهة تعاضم ظواهر الاحتباس الحراري، ومواجهة تدرى تواجها المنمرة في كافة أنحاء الأرض والكون. ومن المعروف أن اتفاقية كيوتو قد أوشكت على الانتهاء في عام ٢٠١٢، دون الالتزام بمقرراتها الهامة للحد من الاحتباس الحراري في موافيت محددة، خاصة من قبل الدول الصناعية الكبرى المسؤولة عن أغلب الانبعاثات الغازية المتسببة في تفاقم الظاهرة المنمرة للاحتباس الحراري.

ولقد نصت اتفاقية كيوتو على التزام الدول الموقعة عليها بالتحكم بدءاً من عام ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٢ في معدلات الانبعاثات الغازية الصادرة عن النشاطات الصناعية وآلات الاحتراق في المركبات وغيرها، بحيث لا تزيد عن المستويات المسجلة في عام ١٩٩٤. ولقد أقرت ١٢٧ دولة بروتوكول كيوتو من ضمنها مصر. إلا أن الولايات المتحدة أصرت على عدم التوقيع وعدم الالتزام بكيوتو، وهي أكبر دولة ملوثة، رغم موافقة الاتحاد السوفيتي عليها. وتشرط الاتفاقية على أن التنصّل يبدأ فور توقيع ٥٥% من الدول الصناعية عليها خاصة أمريكا وروسيا، وهكذا يظل التحكم والاحتباس الحراري شبه مجمد أو معطل مما يزيد تأزم الموقف المناخي وزيادة الاحتباس الحراري وتعاضم الكوارث والمخاطر على مناخ الأرض والكون والإنسان.

وقد انقسمت موافق وفود المائة وتسعين دولة المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي في مونتريال منذ عامين، إلى ثلاث توجيات: الأول يشمل ثلاثين من الدول الصناعية الموقعة والملتزمة ببروتوكول كيوتو، والثاني للدول الصناعية الصاعدة مثل الصين والهند والبرازيل، والتي تميزت بمعدلات نمو اقتصادي وتقدم صناعي مرتفعة خلال هذا العقد، وهي مهتمة باعتماد الوسائل والطرق المختلفة للتحكم في التلوث الناتج عن الغازات المنبعثة بدون إبطاء لعجلة التوسع النشاط في التنمية الصناعية والاقتصادية، والثالث يشمل دول العالم الثالث النامي الذائم والتي تقل الانبعاثات الغازية الملوثة الصادرة منها عن المعدلات العالمية نظراً لتخلف تقنيات التقدم، وبطء معدل النمو الاقتصادي، وقصور النشاط الصناعي بها. وهذه الدول يمكن أن تباع شهادات انخفاض الانبعاثات فيها إلى الدول الصناعية النشطة ذات المعدلات المرتفعة بمقابل مادي. وكان من الممكن لمصر الاستفادة من هذه العيزة، ببيع الشهادات إلى الدول ذات المعدلات العالية، بعائد مالي يزيد عن ٢٠ مليون دولار سنوياً. كما كان من المتاح لها نقل التكنولوجيا النظيفة والاستفادة من

الخبرات والإمكانات والمعلومات المتقدمة للتحكم في الانبعاثات في أنشطتها الصناعية وكذلك بالنسبة لآلات الاحتراق بالمركبات باستخدام الوقود النظيف.

إن الموقف العالمي الحالي للانبعاثات الغازية والاحتباس الحراري قد أسهم بشكل ملحوظ في تغيير مناخ الأرض ورفع درجة حرارة المحيطات والبحار، ولقد حذر علماء مركز الفضاء الأمريكي NASA وأندريه الخبراء بزيادة واستمرار تدهور الموقف علي وحول الأرض، وأن معدل ذوبان الجليد في القطبين الشمالي والجنوبي في ازدياد مستمر، مما سيؤدي مآلا ولا محالة الي اختفائهما تماما في نهاية هذا القرن نتيجة الزيادة السنوية المطردة في الانبعاثات الغازية، ومن ثم الارتفاع التدريجي والمستمر لدرجة حرارة الأرض. ولقد أكد الخبراء أن الزيادة السنوية المستمرة لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري وهي ثاني أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكبريت والميثان والكلور والفلور وغيرها ستعجل بلا شك من انفجار القنبلة الموقوتة للدمار والضياع والهلاك، بقوة ساحقة وتوابع ماحقة لا تبقى ولا تذر، أشد بكثير، وأدهي وأمر، من تأثير أسلحة الدمار الشامل سواء نووية أو كيميائية وبيولوجية.

ويرغم اختلاف بعض العلماء والمتخصصين والمراقبين مع التوقعات الكارثية للاحتباس الحراري في المستقبل القريب، فقد أكد العلماء وكذلك تقارير مراكز البحوث ومحطات الرصد حول العالم أن مظاهر ودلائل التغير المناخي والاحتباس الحراري الخطير نعيشها ونرى تأثيرها المدمر ووقعها المؤثر متضاعفا عاما بعد عام في أنحاء المعمورة، وهو يشمل التحديات والمخاطر الطبيعية الأنية:

- إن استمرار التغير المناخي وارتفاع درجة حرارة الجو وتفاقم مشكلة الاحتباس الحراري قد تسبب في انتشار ظاهرة الصوبية الجوية في مختلف قارات العالم. فنحن في مركب واحد تتقاسم نفس المصير والويلات العاصفة بالقوية الكونية. ولا زالت السحابة السوداء تخيم كل خريف على سماء القاهرة، متسببة في هلاك ٥٠٠٠ مواطن سنوياً، دوتما أمل في حل حاسم!
- زيادة كم ونوع الكوارث الطبيعية السنوية حول الكرة الأرضية مثل السيول والفيضانات العارمة في أوروبا وآسيا وإفريقيا وأمريكا ولا زالت كارثة السيول في جدة خلال موسم الحج مؤخرا عالقة في الأذهان.
- كثرة وشدة الأعاصير الخطيرة، كما يذكرنا إعصار كاترينا بأمريكا وماتنج عنه من كوارث وفيضانات ودمار وألوف الضحايا. وقبل ذلك موجة المد العاتية التسونامي التي صفت بجنوبي شرق آسيا، مخلقة بعدها الدمار والهلاك والتشريد في إندونيسيا، وتايلاند، وسيريلانكا، والهند، وماليزيا وغيرها.
- استمرار ذوبان طبقات الجليد في القطبين الشمالي والجنوبي، وكذلك ذوبان وانهار جبال الثلج العائمة في الشمال، ينتج عنه مباشرة ارتفاع في منسوب المياه في المحيطات والبحار، وتهديد الحياة البحرية والجوية، الأمر الذي سينتج عنه أيضا إغراق السواحل المنخفضة

- ونلتنا عدة انهيار، وما يستتبعه من دمار واختفاء العديد من المدن والقرى الساحلية وتشريد الآلاف وضياع الأقاليم الكيانات العمرانية والزراعية والطبيعية.
- انتشار حرائق الغابات واحترق آلاف الهكتارات من الأشجار التي تعتبر المصدر الرئيسي للأكسجين اللازم لاستمرار حياة الإنسان والحيوان والنبات، كما شاهدنا في أمريكا وأوروبا وآسيا وأفريقيا.
 - انتشار ظاهرة التصحر واختفاء آلاف الهكتارات من المراعي والغابات والأراضي الزراعية المنتجة تحت كثبان الرمال المتحركة بسبب التغير المناخي، وزيادة ارتفاع درجة حرارة الأرض وندرة سقوط الأمطار مما يهدد الحياة الحيوانية، والموارد الطبيعية، والأراضي الزراعية الخصبة والمنتجة، مصدر رزق الملايين في أفريقيا وآسيا والأمريكيتين.
 - زيادة عدد وقوة الزلازل وترباعها حول الأرض في القارات وتحت قاع المحيطات، بالإضافة الي ثورات البراكين المدمرة في مختلف مناطق العالم، مما يتسبب في الدمار والتشريد والتلوث ومئات الآلاف من الضحايا. ولا زالت آثار هذه الكوارث المريعة حية في الأذهان وصاعقة للوجدان وطاحنة للإنسان خاصة ما حدث مؤخرا في باكستان وإيران والصين وتركيا واليونان والجزائر والمغرب وغيرها.
 - استمرار واتساع ثقب الأوزون، خاصة فوق القطب الشمالي مما يهدد حياة وصحة الإنسان والحيوان والنبات في مختلف أرجاء العالم، ويخل بالتوازن البيئي والدورة الحياتية الطبيعية المغلقة، ويفجر الكوارث البيئية والتغيرات المناخية المهلكة.

وقد يعجب الإنسان من أن المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة قد أغفلت أو أهملت سواء في كيوتو أو مونتريال أو غيرها من المؤتمرات الدولية والإقليمية الأخرى مثل قمة الأرض في ريودي جانيرو أو جوهانسبرج، أن هناك كوارث ودواهي ومخاطر أخرى تهدد الإنسانية كالاختياص الحراري بل أعظم وأدهى وأمر، مسنولة عنها الدول الصناعية الكبرى أيضا، وتسببت في التلوث والبوار وهلاك الملايين ودمار العمران مثل أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية التي اخترعتها واستخدمتها خلال القرن الماضي، وكذلك التلوث الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والأخلاقي والبيئي (تشرنوبل / الشيشان / ثري مايل آيلند...) والصحي، وكذلك التلوث العمراني والبصري والصوتي.

ويبدو أن هذا الموقف قد تغير الآن في تدارك المجتمع الدولي الأوضاع والكوارث البيئية المتكررة، والتي لا تبقى ولا تذر، شرقا او غربا، غنيا أو فقيرا! فلقد تبدل موقف الولايات المتحدة الأمريكية والمسببة في ٢٥% من الانبعاثات الغازية حول العالم، فقد أكد الرئيس باراك أوباما تأييد ومشاركة بلاده في قمة كوبنهاجن، وحضوره شخصيا. كما سيشارك فيها أيضا نائب الرئيس الأسبق آل جور، راند الحملة القومية

الخضراء لمواجهة ظواهر وآثار التغير المناخي والاحتباس الحراري. ومن المؤمل أن يتغير موقف أمريكا من الرفض الى التأييد للموقف الأوروبي، الذي تنزعه ألمانيا والمملكة المتحدة والدول الإسكندنافية، والمساند لأهداف ومقررات اتفاقية كيوتو المنتهية. ومن المتوقع أن يتم التوصل في ختام القمة الى تبنى اتفاقية عالمية جديدة بديلة عن كيوتو بشأن خطوات محددة وملزمة لتخفيض الانبعاثات الغازية، والحد من الاحتباس الحراري الجاثم على صدر ومستقبل البشرية جمعاء!

ولقد أوصت الأمم المتحدة، في ضوء توصيات الخبراء والأزمات المتوقعة مستقبلياً، بضرورة التزام الدول الموقعة (٤) على خفض الانبعاثات الغازية بنسبة ٢٠% بحلول عام ٢٠٢٠. من مستواها عام ١٩٩٤، وبنسبة ٨٠% بحلول عام ٢٠٥٠. ولا مناص من الالتزام وإيجاد آلية للتنفيذ والرقابة والجزاء والتفعيل! ومن الضروري الأعمال الدقيق للاتفاقية الجديدة، خاصة في ضوء آخر الدراسات التي توقعت ارتفاع درجة حرارة الجو من ٢-٥ درجات، مما سيتسبب في ارتفاع ٥٩ سم في منسوب المحيطات والبحار حتى نهاية القرن الحالي! وأن هذا التغير الكارثي ليس بسبب دورة طبيعة للمناخ العالمي، وإنما نتيجة لأنشطة الإنسان الغير مسؤولة ونتائجها السالف ذكرها. وستنص الاتفاقية على انشاء صندوق تموله الدول الصناعية بتريليون دولار حتى عام ٢٠٢٠، وذلك لتعويض ودعم الدول الفقيرة المتضررة من نواتج الاحتباس الحراري.

لقد أشارت بعض الدراسات والتقارير المتخصصة أن الاحتباس الحراري سيتسبب في غرق أجزاء من السواحل الشمالية، مع تصحر لبعض الأراضي الزراعية، وانخفاض الإنتاج الزراعي نتيجة لارتفاع منسوب المياه الجوفية وزيادة ملوحتها. إن مستقبل وأفاق الأنماء والأعمار في مصر يستوجب اعتماد استراتيجية قومية للأنماء والأعمار على كافة أرجاء مصر، متكاملة مع خطة طموحة للطاقة النظيفة، مع الاستفادة من الموارد المتاحة في الصندوق الوارد في الاتفاقية، باعتبار مصر من الدول المتضررة. ولا مناص من الحد من الانبعاثات الغازية بكافة أنواعها في المناطق العمرانية والزراعية، بالتوازي مع إنهاء التلوث البيئي أرضاً وبحراً ونهراً وجواً. ومن الضروري القضاء على التلوث العمراني والبصري والصوتي والأخلاقي والاجتماعي والسلوكي والأعلاني والأعلامي، وذلك حسب خطة قومية شاملة، ومرحلة زمنية ومكانية متكاملة.

٥.٩ تحديات المواجهات مع الأعاصير



المواجهة

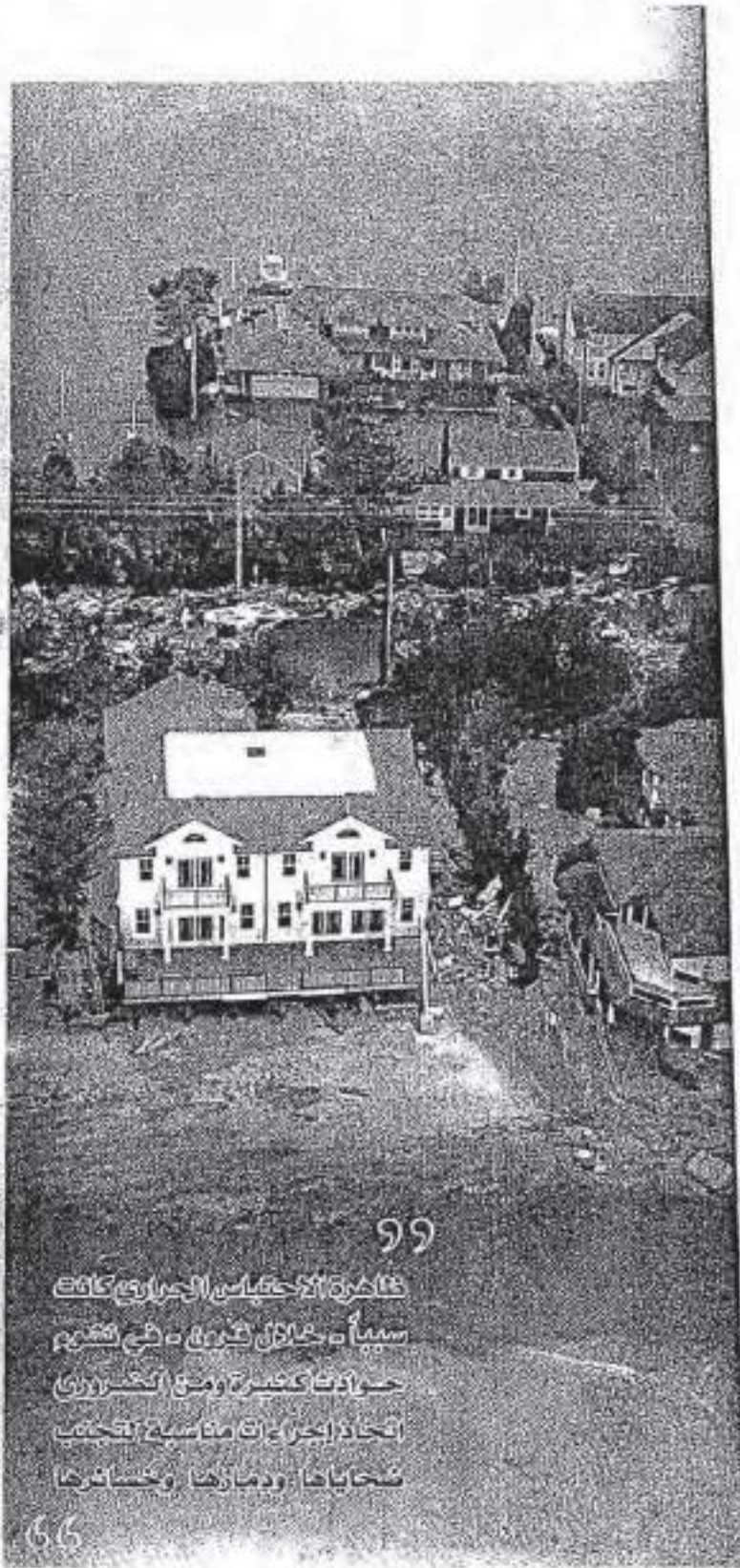
التضحت خطورة إعصار (سالدي) فيما لحق من دمار في دول البحر الكاريبي؛ إذ خلف مئات الضحايا، إضافة إلى تدمير التجمعات السياحية والترفيهية والسكانية، مما أدى إلى تدمير شامل وحاسل كبير في مناطق عدة في المدن الأمريكية.

واستعداداً لذلك كان الرئيس الأمريكي باراك أوباما قد أعلن وضع عدة ولايات كمناطق كوارث كبرى لتستحق الدعم الفيدرالي المادي والبشري، مع تعبئة الإمكانيات الفيدرالية والمحلية لمواجهة التهديدات المتوقعة للمدن الأمريكية من الإعصار، وذلك قبل يومين من وصوله إلى شاطئ مدينة (اتلانتيك سيتي) في ولاية نيوجرسي، وتم اتخاذ إجراءات احتياطية عديدة ومهمة لمواجهة تهديدات الإعصار العاتق وقد اعياته الماحقة، ومنها:

- إغلاق المدارس والإدارات الحكومية والبورصة في نيويورك.
- إيقاف شبكات نقل الركاب تحت الأرض أو السطحية.
- إخلاء 350 ألف نسمة من المناطق الشاطئية المعرضة لكارثة الإعصار.
- إبحار السفن الراسية في الموانئ إلى عرض البحر وبخاصة التابعة للبحرية الأمريكية.
- إعلان حالات الطوارئ في المستشفيات والصليب الأحمر والندفاع المدني.
- استدعاء الحرس الوطني لمساعدة العاملين في الإدارات الخدمية والمرافق الحثية، ولتأمين المناطق المخلاة.
- منع استخدام السيارات الخاصة في الطرقات إلا في حالات الطوارئ.
- توجيه شبكات ووسائل الإعلام لنشر تطورات الموقف أولاً فاولاً.

إعصار هائل

وضرب الإعصار الهائل ميناء الثلاثاء 2010/10/30 مشاطق نيوجرسي ونيويورك، مدمراً الشواطئ ومراسي السفن واليخوت والتجمعات الشاطئية



فاخرة الاحتفالات الجوارح كانت
سبباً في مخازن كبرى في كشمير
حوادث كثيرة ومع اختزوري
اتحاد الجرحى انما مناسيب القحط
ضحايها ودمارها وحسائرهما

٦٦





ضربت الفيضانات مساحات كبيرة من المدن الأمريكية

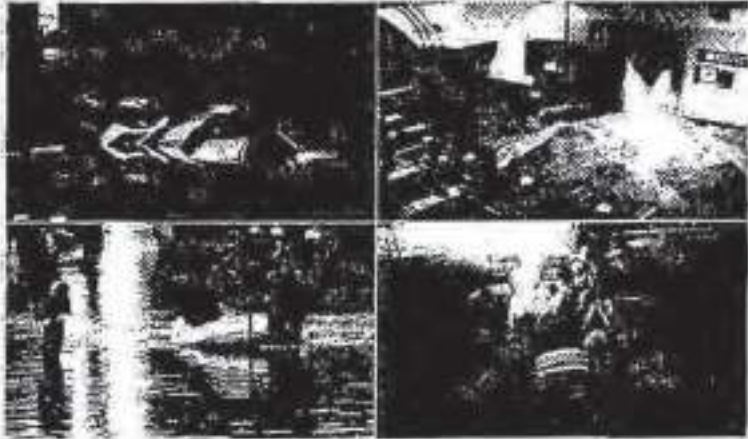
وموجات المد البحري، التي تم تسبق لها مثيل في تاريخ الساحل الشرقي. وسرعان ما تحركت فرق الإسعاف والإغاثة لإنقاذ السكان المحاصرين وإطفاء الحرائق التي اندلعت في نحو مئة منزل، وبادرت فرق إصلاح المرافق إلى العمل لإعادة التيار الكهربائي إلى نحو عشرة ملايين نسمة، والعمل على استعادة العمل في شبكات النقل والمرافق، ورفع الأنقاض والأشجار التي اقتلعها الإعصار وسحب المياه من الأنفاق والمنازل الغرق. وقدرت السلطات المعنية قيمة الخسائر والتعويضات في البداية بنحو 50 مليار دولار، ثم رفعتها إلى 50 ملياراً

والمجمعات السكنية الساحلية. وغمرت الأمطار مع موجة المد البحري الشوارع بكميات هائلة من المياه، بلغ ارتفاعها عدة أقدام، كما أقرقت الأمطار أنفاق المترو والسيارات التي تربط مانهاتن بثيودورك والأحياء والولايات المجاورة. واجتاحت الفيضانات الماروما سدات المتلال والشوارع خلال فترة الإعصار التي استمرت 12 ساعة من الأمطار والفيضانات الغزيرة

قدرة السلطات المعنية قيمة خسائر وتعويضات إعصار ساندي في البداية بنحو 15 مليار دولار ثم رفعتها إلى 50 ملياراً

66

أوجه الإخفاق والقصور على الرغم من الإنذار التكرار للمنظمات المسبقة والتحذيرات المتكررة من مخاطر التغير المناخي على كل المستويات من مختلف دولياً مستفاداً للأحداث التي حدثت والتي كان من الضروري على الحكومات الأمريكية التخفيف من حدتها من أجل تجنب الكثير من الخسائر البشرية



التقارير



على الخططين لبراك أهمية وسائل النقل عند حدوث الكوارث

٦٦

• تركيب شبكات صرف خاصة للمواضع
مستقلة عن شبكات الصرف الصحي في
المناطق الساحلية.

• إعادة تخطيط وتنفيذ الواجبات
والأشرطة العمرانية على السواحل المعرضة
للكوارث الطبيعية، من أجل تجنبها الدمار
بين جراء الكوارث والأعاصير.

• مشاركة المواطنين من خلال إنشاء
فرق مدنية مساهمة لسلطات المختصة
لتواجهة الأزمات والمخاطر وحالات
الطوارئ.

• إنشاء إدارات متخصصة لتوجيه
الأزمات والكوارث، متخصصة بالإمكانيات
المادية والتقنية والبشرية، مع التأكيد
على عقد دورات تدريبية دورية على
مدار العام لتفادي من أهبتها الدائمة
واستعدادها المستمر لمواجهة أي طارئ
أو كارثة.

• سن القوانين ووضع اللوائح والاشتراطات
والإجراءات والأنظمة المؤكدة على ضرورة
قيام المؤسسات العامة وقربها، وخاصة
المدارس والمستشفيات والمباني الحكومية
والإدارية، وتلك الخاصة بالتجارة والأعمال

المراسي الخاصة بسحبها إلى البروتغروتها
مؤقتا حتى انتهاء الإعصار.

• تخزين وبيع وتثبيت الأشجار
الكبيرة الواقعة على الطرق الرئيسية،
وقرب المنازل، من أجل منع سقوطها وقت
الإعصار، وتدميرها للمنازل والسيارات
وقتل المواطنين، والتسبب في قطع
خطوط الكهرباء المعلقة، ذلك أن كثيرا
من الفئحايا سقطوا بسبب سقوط هذه
الأشجار على سياراتهم ومنازلهم.

٦٦

من الضروري إعادة تخطيط
السواحل العمرانية
المعرضة للكوارث الطبيعية
من أجل تجنبها الدمار
بسبب الكوارث والأعاصير



64

الندوة العالمية
المدى ٢٠١٣ - ديسمبر ٢٠١٣



عشرات المنازل تضررت بالإعصار وتشرذم أصحابها

٩٩
هزيمانات سائدي اجتاحت
مئات المناطق خلال 12 ساعة من
الأمطار والفيضانات الغزيرة
وموجات المد التي لم يشهدها
الساحل الشرقي إطلاقاً

لويديانا، والزلازل التسونامي الماحق في اليابان. إن تكرار مثل هذه الكوارث الطبيعية يؤكد أن ظاهرة الاحتباس الحراري كانت سبباً خلال هذا القرن في نشوء كثير من الكوارث المروعة والزلازل المدمرة والمصائب المتكررة، ومن الضروري، والأمر كذلك، أن نتخذ من الإجراءات والاحتياطات والاستعدادات ما يجنبنا ضحاياها ودمارها وخسائرها. ■

صانع، وتعبئة وتدريب العاملين فيها سبباً وستتبعها لمواجهة الطوارئ وقت وقوع الكوارث والأعاصير والحرائق والكوارث غيرها. كما هي الحال لركاب السفن المسفرة للمحيطات أو المطارات، ولا بد من اعتماد التمويل السنوي المستمر والتلزم لتديمومتها.

توفير أو إخفاق

من خلال هذا التحليل النقدي يتضح مدى توفير أو إخفاق السلطات المعنية في حشد وتعبئة الإمكانيات والموارد المتاحة وكيفية الاستعداد والإعداد من أجل مجابهة وتحدي الكوارث والأعاصير، والتي من الضروري على الحكومات والمسئولين المعنية الاستعداد بها والافتاء بتجاهاتها، مع تجنب أوجه الإخفاق والتقصير التي صاحبها، ونتج عنها تكبد الدولة والمواطنين خسائر بشرية ومادية فادحة.

والواجب يتلخس أن يستفيد الجميع من دروس هذا الإعصار وقبوره حول العالم، وآخرها الإعصار كاترينا في



65

الصفحة الأولى
العدد 15 - ديسمبر 2012

الفصل السادس : موضوعات عامة

- | | |
|---|-----|
| ثورة ٢٥ يناير وخطة طريق المستقبل | ٦.١ |
| مستقبل الماء والإنماء | ٦.٢ |
| صراع البقاء و محاور التفرقة و تحديات التنمية | ٦.٣ |
| تداعيات سبتمبر | ٦.٤ |
| الاتحاد الأوروبي قدوة للعربي! | ٦.٥ |
| الثورة التكنولوجية المعاصرة ومستقبل التقدم والتنمية الإنسانية | ٦.٦ |
| تواصل الحضارات هو المبتغى | ٦.٧ |

٦.١ ثورة ٢٥ يناير وخطة طريق المستقبل

فاجأ شباب مصر العالم بثورته السلمية في ٢٥ يناير ٢٠١١ في مختلف المدن المصرية بالتنظيم الملفت لتتابع حركة تصعيدها وتواصل حركاتها وعناصرها وتقاطعا باستخدام تقنيات الاتصالات. وبدأ نفاطها من القاهرة ثم الاسكندرية والسويس والمنصورة شمالاً، وأسبوط وسوهاج والأقصر جنوباً حتى أنمرت تحقيق أول مطالبها في ١١/٢/٢٠١١ بتنحي الرئيس وتهوى النظام. ولاحظ الجميع في مصر والمنطقة العربية ودول العالم أن شرارة الثورة التونسية في ديسمبر الماضي قد ألهبت وفجرت الثورات والتظاهرات والتجمعات الغاضبة في مختلف الدول العربية بدءاً من الجزائر ثم اليمن والبحرين وليبيا وغيرها لا محال.

وفي الحقيقة أن الثورة الشبابية المصرية كانت لها مقدمات، ابتداءً من تظاهرات السادس من ابريل ٢٠٠٨، وتكوين التجمعات والحركات الراقصة، مثل (كفاية) وغيرها، والتي طالبت بسرعة التغيير والإصلاح وتلبية الوعود التي ملل انتظار تحقيقها دون انصاف أو انجاز. ولقد انتقلت قوى الشعب المختلفة وتجمعت وناذت بالإصلاح المياسي والاقتصادي والاجتماعي، مع إنهاء حالة الطوارئ وإطلاق الحريات، وتوفير فرص العمل لملايين الشباب المعطل. وكذلك اعتصمت من أجل رفع الأجور مع القضاء على الرشوة والفساد والمحسوبية وتحكم رجال الأعمال والمصالح الخاصة في حياة الغالبية العظمى التي تعاني من الفقر المدقع، ومن أزمة الإسكان المستشرية ومن العشوائيات المنسية، في ظل ضياع الآمال في مستقبل أفضل وحياء حرة كريمة آمنة. ويشير المراقبون إلى أن جموع شباب ثورة ٢٥ يناير في مختلف المدن المصرية تقع في الفئات العمرية من ١٥ إلى ٣٥ سنة (حوالي ١٥ مليون نسمة) وتمثل ٤٤% من سكان مصر حسب تعداد ٢٠٠٦ (٨٥ مليون نسمة حالياً)، أغلبهم من خريجي المعاهد والجامعات الأثرين. ولقد تبخرت أحلامهم لسنوات طويلة واستولى الضياع والحرمان واليأس عليهم في الحصول على عمل كريم وسكن آمن ومستقبل واعد، فنفذ صبرهم واستشاط غضبهم من عيون لا ترى وأذان لا تسمع وأفئدة لا تعي. ويات الطلب الأهم ينحصر في تلبية حقوق الإنسان الأساسية من حق التعبير وحق التجمع والمطالبة باختيار حر لممثلي الشعب في انتخابات عامة شفافة ونزيهة وتحقيق مطالبه الشرعية وآماله العريضة. ورصد العالم بإكبار وافتخار ما حققه شباب مصر من مختلف الأعمار والتوجهات والمعتقدات والفئات من الرجال والنساء، في تلاحم شعبي مهيب، وانتماء وطني رافع في ثورة سلمية متصاعدة الحلقات والنبرات والوقفات على مدى ثمانية عشر يوماً، من جمعة الغضب إلى جمعة التحدي إلى جمعة الرحيل إلى جمعة الانتصار، مما يعتبر مثلاً يحتذى أكبره الكافة من قادة ومحلين وكتاب ومفكرين في كافة دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء.

ورغم ما صاحب ثورة الشباب في يناير من تضحيات وضحايا ومن تخريب ودمار ومن خسائر اقتصادية، مقدرة بعشرات المليارات من الجنيهات، سواء في البورصة المصرية أو في رحيل المستحقين أو

في تعملل صجلة الانتاج، الا أن تألق قيمة الوحدة الوطنية وعوائد قوة التلاحم الشعبي والتكاتف الفئوى وفورة روح الانتماء وصحوه الولاء للوطن، الذى تمثل فى الحماس الرائع للجموع الهادرة من الرجال والنساء، والأغنياء والفقراء، الملوحين بأعلام مصر فى كافة أرجاء الوطن نعدال قيمته بمئات المليارات لو أنفقت لخلق هذا النسيج الوطنى العظيم فى القلوب والوجدان الذى خلقته ثورة الشباب لأخفقت!، خاصة بعد اختفاء هذه الروح الوثابة والقوة الوطنية الساحقة فى عقود مضت، وأدت إلى هجرة الوطن وضياح الأمل ونكران الانتماء واختفاء الولاء واندثار الوفاء، "وألّف بين قلوبهم لو أنفقت ما فى الأرض جميعاً ما ألّفت بين قلوبهم، ولكن الله ألّف بينهم، انه عزيز حكيم."

ولقد أشار بعض المراقبين أن ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ قد أشعلتها مجموعات من شباب الطبقة الوسطى فقط، وأنها انحصرت فى المدن الكبرى، ولا تعبر عن فئات المواطنين فى الأقاليم الأخرى. ولقد تناسى هؤلاء أن معظم الثورات حول العالم قد أشعلها أبناء المدن من الشباب أصحاب المثاليات والأمال فى مستقبل أفضل، كما تشهد على ذلك ثورة عرابى عام ١٨٨١ وثورته ١٩١٩ فى مصر، التى وحدت بين المسلمين والأقباط ورجال الأزهر والمطلبة والعمال والفلاحين والرجال والنساء، وكذلك جموع الثائرين خلال حريق القاهرة فى ١٩٥٢/١/٢٦. وكان الشباب وقود الثورة الأمريكية فى بوسطن ونيويورك وبرينستون وفيلاديلفيا عام ١٧٧٦، والثورة الفرنسية فى باريس عام ١٧٨٩، والثورة البولشوفية عام ١٩١٧ فى موسكو وليننجراد، وفى بودابست فى المجر فى ١٩٥٦. وكذلك كانت ثورات الشعوب الأوروبية فى الثلث الأخير من القرن الماضى مثل البولندية فى ١٩٧١، والثورة التشيكية فى براغ، والرومانية فى بوخارست، والروسية فى موسكو، والثورة الألمانية وإسقاط سور برلين فى ألمانيا الشرقية، والبرتغالية فى أوكرانيا عام ٢٠٠٤. فدائماً الشباب هم القوى الضاربة لاشعال الثورات ضد القمع والظلم والكبت والحرمان.

وإذا كان انتصار أكتوبر ١٩٧٣ قد أيقظ المشاعر لمحو هزيمة يونيو ١٩٦٧، وأدى إلى الإحساس بالنخار ومحو الانكسار، إذ رفع الأبعاد الروحية والنفسية والعاملية والقومية للإنسان المصرى. إلا أن ما تبعه من انفتاح أتاح للثراء الفاحش وزاد من معاناة الأغلبية، وسرعان ما أطفأ جذوة الحماس وأضاع فورة الأمل. وكانت لانقفاضة يناير ١٩٧٧، التى أطلقت عليها السلطات حينئذ (انقفاضة اللصوص)، بداية إنذار واحتقان، ومقدمات الغضب، وفراغ الصبر، وضياح الأمل، وفقدان الثقة، الأمر الذى لم يفتن إليه الحاكم وقتئذ. ثم هاجرت جحافل المصريين للمسي وراء الرزق فى الخارج، خاصة فى البلاد العربية، بحثاً عن أى عمل والرضا بالفتات وأقل القليل والصبر على استمرار الانكار وتدهور الأحوال. ولقد كان الشعاع السائد قبل أكتوبر ١٩٧٣ أن "لا يعلو صوت فوق صوت المعركة"، إلا أنه عند انتهاء المعركة استمر عملياً نفس الشعاع بأن "لا يعلو صوت فوق صوت السلطة". ومن هنا كان تقييد حقوق الإنسان فى المعرفة والتعبير والتصويت والمطالبة بتحقيق الأمال والطموحات المستحقة. ولقد ظهرت للكافة نية السلطات فى تكميم الأفواه وحجب المعلومات، من خلال السيطرة، والتوجيه الملزم لوسائل الاعلام المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية، حتى وصل إلى أوج ممارسته فى ٢٠١١/١/٢٨ بقطع وسائل الاتصال عن طريق شبكات المحمول والأترنت وبعض الخطوط الأرضية، واتهام بعض القنوات الفضائية بالتهويل والتضليل والإثارة، بينما

قنوات الإعلام القومية لا تعكس مجريات الأمور على أرض الواقع ولا تنقل إلى المواطنين الأحداث الجارية لتجمعات الملايين الثائرة بميدان التحرير وفي مختلف مدن مصر.

إلا أن ثورة ٢٥ يناير الشبابية أثبتت فعلا أن للصبر حدود، وأن الوقت قد آن لفك القيود والمطالبة بالحسم والوفاء بالوعود. وبالعكس ما أحدثه انتصار أكتوبر ١٩٧٣ من زهو وأمل وفخر مشاعر، وانفراجات وطنية وعاطفية ونفسية، فإن ثورة يناير ٢٠١١ أحدثت زلازل محورية ذات أبعاد جوهريّة سواء وطنية أو عاطفية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، جمعت ووحدت شعب مصر في كافة الأرجاء، شمالاً وجنوباً، وشرقاً وغرباً، في طوفان جارف يطالب بتغيير أساسى شامل للنظام وللكيان. فلم يعد مقبولاً الكمون والخنوع والرضى والقنوع بإصلاح النسيج المهترئ للنظام، بل صرخة مدوية لولادة كيان جديد، يخالف جذرياً النظام القديم من حيث الأهداف والأطر، والاستراتيجيات والسياسات، والبرامج والآليات والفعاليات، وليس بغرض تغيير مظهرى خادع للأشخاص أو الرموز أو الأشكال أو المؤسسات.

إن روح التكاتف والتوحد والانتماء والتضحية التي فجرتها ثورة ٢٥ يناير دفعت ثمنها دماء حوالي ٤٠٠ من الشهداء و٥٠٠٠ من المصابين، وهي كفيّلة بأن تدفع بدماء جديدة وتحولات واعدة، ومشاعر فياضة وآمال عريضة، في جسد الوطن ووجدان المواطنين. فلكل ثورة شهداؤها وضحاياها، ولكل زهرة أشواكها، ولكل بركان نوره وناره، ولكل زلزال ثوابعه. وستظل الثورة المصرية مثلاً لا مثيل له في تاريخ مصر والمنطقة، وستصبح ملهماً لشعوب العالم أجمع. إن هذا الموقف البطولي لشعب مصر امتدحه الرئيس أوباما في أمريكا وميركل في ألمانيا وأوردغان في تركيا بأنه درس ومثل ملهم لهم جميعاً إذ قال: "اليوم كلنا مصريون". إن هذه الروح الوطنية المتدفقة كفيّلة بإزكاء حب الوطن والتفاني من أجله في القلوب والعقول، ومن الواجب إذن أن تكون أيضاً ثورة على الضياع والتواكل، والفساد والاستغلال، والرشوة والاحلال، وأن تؤكد في قلب كل مصري ضرورة الوفاء والعطاء، والانتماء والولاء، ليس قولاً بل فعلاً في توجهاته وأدائه، وصلته، وسلوكه وعلاقته. ولا بد لها، والأمر كذلك، أن تؤكد في القلوب والعقول، والأقوال والأفعال، رفض المعطيات المقررة والثوابت الجامدة من الآخرين التي لا تمثل طموحات الملايين، وأن الدين لله والوطن للجميع. وأنه أن الأوان أن تقضي على التوجيه المنادى بأنه "إذا أردت الاستقرار فلا بد من الاستمرار". وأن يرفض الكافة استمرار التخلف عن الشعوب الأخرى سواء في المنطقة العربية أو العالم، والرضى بالقليل مع الصبر صبر الذليل! وكما استفادت ثورة الشباب من ثورة الاتصالات التكنولوجية وثورة المعلومات، فيجب أن تستثمرها أيضاً من أجل تحقيق التقدم والتطوير الواجب في كافة المجالات، فلا حجب ولا قيود عليها ولا تدخل فيها بعد اليوم. ومن الواجب التمسك بوحدة الهدف وتوحد المصير، والإصرار على تحقيق المطالب الشرعية للأهداف القومية والشعبية، والحذر من استغلالها أو انتكاسها من قبل البعض أو امتصاص انطلاقها الثورية بمعنى الزمن حتى تنطفئ جذوتها وتتهادى عجلتها وتستكين طفرتها. إن الغايات الكبرى تستوجب انطلاقات كبرى وأعمال عظيمة. وكما نادى نيوتن في نظريته المعروفة "لكل فعل رد فعل يساويه وبضاده في الاتجاه"، فإن الحذر واجب والانطلاق فرض من أجل تحقيق الآمال وتلبية الطموحات. أنه فرض عين على كل مواطن تستوجب منه إلغاء الممارسات السلبية المتفشية في نفوس المواطنين من لا

مبالاة وتراكل، وتسبب وفساد، وأنانية وانعزال، وخضوع وخنوع، ولأمانة ولاضميرية، وأنانية واستغلال، واستباحة لأموال وأعراض الآخرين، وتفشى الرشوة والنهب، والسرقة والتضليل والنفاق والتعليل، وغيرها من أمراض وأفات اجتماعية وسلوكية مدمرة لا شك لروح الوحدة والائتماء، والانجاز والعطاء، والتي أطلقتها ثورة يناير العظيمة.

لقد أجمع شباب ثورة ٢٥ يناير، وبمشاركة الجمعيات والحركات المطالبة بالتغيير، على مجموعة من المطالب الشرعية تركز على تغيير شامل في النظام وأطره الدستورية والتشريعية، مع انتخاب برلمان جديد في انتخابات حرة ونزيهة، وعلى بناء مصر جديدة شكلاً وموضوعاً، ترتقي معارج التقدم والرفعة بما يليق بحضارتها التليدة وتاريخها المجيد. ولا بد للدستور الجديد والنشريات المنبثقة عنه والمفصلة له أن يرسم طريق الحياة الحرة الكريمة لأبناء الوطن كافة، وأن تتولى الحكومة المدنية الجديدة وضع الاستراتيجيات والسياسات والأمور والبرامج والمشروعات المترجمة والممكنة للطوحات والأحلام العريضة التي ضحى من أجلها شباب الثورة وشهدائها. والهدف الأسمى هو تحقيق الآمال في حياة حرة كريمة لأبناء مصر في كل مكان تمسودها المساواة وتكافؤ الفرص ومواجهة التحديات وتلبية التطلعات، بعد سنوات من الضياع واليأس والحرمان واليؤس.

ولقد رأيت عرض تصوري لخطة طريق طموح من أجل تحقيق الاستراتيجيات والأهداف القومية المطلوبة لمرحلة التحديات المستقبلية تتضمن التخطيط والتنفيذ والتفعيل الجاد لمطالب ثورة الشباب الشعبية تلتزم بها الدولة بكافة أجهزتها ومؤسساتها، وكذلك جموع المواطنين حكماً ومحكومين في كافة القطاعات والمستويات. وترتكز خطة طريق المستقبل على المقومات الأساسية الآتية:

أولاً: إعداد وتفعيل مخطط قومي لتعمير وتنمية كافة أقاليم مصر شمالاً وجنوباً، وشرقاً وغرباً، على طول محاور موازية للمحور التقليدي للوادي والدلتا وبموازاة الساحل الشمالي على البحر المتوسط، والساحل الشرقي على البحر الأحمر، تتيح فرص عمل للمواطنين في مجالات الصناعة والزراعة والسياحة والخدمات، وضرورة استقطاب وتعمير الأراضي المنسية في سيناء وفالصحراء الغربية والشرقية وفي الجنوب، ذلك أن الأرض المهجورة مدعاة لأطماع الغير في الداخل والخارج.

ثانياً: إعداد وتنفيذ خطة قومية للمياه والطاقة في ضوء عدم كفاية نصيب مصر المحدود من مياه النيل المقننة بحوالي ٥٥ مليار م^٣ مع احتمالات نقصانه بسبب مطالبات شركائنا في حوض النيل لإعادة توزيع الأنصبة مع يزوغ دولة جنوب السودان الجديدة. وقد يمثل ذلك في إعادة دراسة مشروع منخفض القطارة كمصدر للمياه والطاقة وإنشاء محطات تحلية المياه على طول السواحل الشمالية والشرقية. وفي مجال الطاقة وعدم كفاية الموارد البترولية، من الواجب اعطاء أولوية قصوى للطاقة الشمسية والطاقة المتجددة في إنتاج

الكهرباء وتحلية المياه مع الترشيد الحاسم في استخدامات الطاقة في المجالات الترفيهية والترويحية والهامشية.

ثالثاً: إعداد تشريعات جديدة للأراضي تتيح تشجيع الاستثمار والاستثمار المثمر في الأعمار والبناء والألماء والاستقرار في المناطق والمحاور الجديدة مع إيجاد فرص عمل وإنتاج للشباب.

رابعاً: إعداد خطة قومية للاكتفاء الذاتي من محاصيل القمح والذرة مع تجريم تبوير الأراضي الزراعية في الوادي والدلتا ومنع وتحرير استخدامها للتعمير والتوسع العمراني. فمصر هبة النيل منذ فجر التاريخ، ومن الواجب الاهتمام بالزراعة كقاعدة اقتصادية أساسية للتنمية المستدامة مع التركيز على التوسع الزراعي رأسياً وأفقياً في كافة أرجاء البلاد، وعلى ضرورة الاهتمام بالتنمية الزراعية والعمرانية، خاصة على محور الواحات في الصحراء الغربية، حسب المخطط المقترح المقدم في هذا الشأن، وكذلك استثمار فعال لمشروع توشكى مما يؤدي إلى استثماره استثماراً مجزياً بعد إنفاق المليارات عليه بلا عائد ملحوظ حتى الآن.

خامساً: استخدام المعونات الخارجية مع الموارد المحلية في إنشاء وإنتاج الصناعات الأساسية والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر، والابتعاد عن الصناعات الاستهلاكية قصيرة المدى كما هو شائع حالياً، مع التركيز على الصناعات الشديدة الاستخدام للأيدي العاملة، ذلك أن الموارد البشرية رأس مال وطني ثمين ينبغي جذب واستغلاله وتحفيزه لتحقيق الأهداف القومية.

سادساً: التركيز الواجب على جودة ونوعية التعليم في كافة مراحل كهدف قومي واستراتيجي حيوي، كما انبثقت التجربة الماليزية والصينية وغيرها من تجارب الدول المتقدمة، بالتوازي مع الارتقاء بنوعية ومستوى الخدمات الصحية والاجتماعية والإدارية والخدمية في مختلف القطاعات والمستويات.

سابعاً: لا بد من اعتماد قيم وأسس ضبط الجودة Quality Control والتأكيد على الجودة Quality Assurance في الإنتاج وفي التنفيذ في كافة مناحي الحياة مع رفض ما هو دون المستوى سواء في الإدارة أو التعليم أو التصنيع أو التشييد أو البناء أو الإنتاج. فأغلب المنتجات المصرية في الأسواق العربية غير مقبولة شكلاً وموضوعاً ومستوى التنفيذ في قطاع المقاولات سواء في إنشاء الطرق أو المباني هابط ومتدهور ومنفلت سواء للشركات العامة أو الخاصة، وهكذا بالنسبة للقطاعات المختلفة الأخرى. ومن حيث أن الأمر كذلك، لماذا الشكوى إذن من غزو المنتجات الصينية السوق المصرية في كافة المجالات بجودة أعلى وأسعار أقل؟!!

ثامناً: ومن الواجب إنشاء أجهزة لمتابعة ومراقبة والتأكد من مستويات ونوعيات وأداء وإنتاج في الهيئات والمؤسسات والأجهزة المختلفة سواء كانت إنتاجية أو خدمية ورفض أي ممارسات أو منتجات لا تترقى إلى

المستوى العالمى المطلوب للاداء والإنتاج. فزيادة الأجور لابد أن ترتبط بارتفاع وجودة الإنتاج مع الالتزام بتميز المعطاء وتحمل المسؤولية وضرورة المساءلة!

تاسعا: الاهتمام بالمشروعات القومية التى تستفيد من تشجيع رؤوس الأموال الخارجية، عربية كانت أو أوروبية أو آسيوية أو أمريكية، مع توفير الاستثمارات الحكومية لصالح مشروعات تخدم دافعى الضرائب، مع تيسير حقوق الانتفاع لمدد محدودة أطول، حسب ما هو متبع فى بعض الدول العربية وغيرها، مثل مشروعات انشاء الطرق والكبارى والمطارات والتجمعات السكنية والقرى السياحية، وأيضا فى مجال الزراعة والصناعة، مما يتيح فرص عمل أكثر وأكبر للشباب، ويرفع من الاستثمارات الأجنبية، ويضاعف من فرص التصدير ويدعم ميزان المدفوعات. ولا بد من تحقيق التأمين والاستقرار وارساء دعائم الثقة والطمأنينة والأمن والسلام.

عاشرا: من الضروري اعتماد الحكام والمسئولين على أهل الخبرة وليس أهل الثقة، وفتح المجال لإبداء الراى وإطلاق الرضى دون خوف أو رادع. ولا بد والأمر كذلك أن يقلع أولياء الأمر من المسئولين عن رشوة المواطنين خاصة فى عام الانتخابات لكسب أصواتهم، وذلك بإلغاء المخالفات أو زيادة التيسيرات، وغيرها من الممارسات التى أقسدت ضمانات وسلوك وعلاقات المواطنين مع أجهزة الدولة، مما شجع على الرشوة والفساد فى أغلب المصالح والمؤسسات. ولا مناص من اعتماد وتفعل مبدأ الثواب والعقاب، والمنع والمنع، خاصة بعد أن يتم رفع الأجور والمرتبات بما يلىق بمستويات المعيشة والأسعار. ولقد لجأت بعض الوزارات والمؤسسات فى السنوات الأخيرة إلى رفع الأجور والمكافآت فقط تحت تهديد قيام العاملين بالاضراب أو الاعتصام، وهذا منهج خطير مرفوض، فلا بد أن يكون المسئول ايجابى ومتفاعل مع واقع الأمور، ويبادر بالمبادرة والمبادرة بالحل فى إطار مخطط متكامل وأن يكون مسلكه وأدواه ايجابى (proactive) وليس كرد فعل (reactive) تحت طائل الاعتصام أو التحدى أو استيعاب الضغوط أو امتصاص الغضب كما كانت الأحوال.

إن المرحلة الجديدة تتطلب تضافر الجهود وتوحيد الصفوف وشحن الهمم واستثمار روح الانتماء والولاء للوطن من أجل تحقيق المصالح العليا للبلاد وتلبية المطالب الحقة للمواطنين. وأجهزة الدولة لابد أن تعمل لخدمة المواطنين وتكون منهم وبهم ولهم وليس لصالح فرد أو فئة أو نظام. هذا هو الهدف الأسمى!

إن التحديت جسم، والشلال هادر، والتيار جارف، لكن حماس الشباب وانطلاقتهم تندفع بقوة المارد، وعزيمة القائد، وإيمان العابد. فالأفاق واعدة، والإمكانات قادرة، والجموع راصدة وصامدة. وعلى الله قصد السبيل.

٦.٢ مستقبل الماء والإتماء

أن تعامل المصريين مع الماء يتم عن سقفة وتبذير، وجهل وإهدار، وكأنه مورد لا ينفذ، أو معين لا ينضب، أفلا يتفكرون؟ أفلا يتدبرون؟ ... أن استخدام المياه في الريف والحضر يعكس للمراقب حجم الضياع والإهدار، ويكشف للكافة مدى الغفلة والإهمال! ونشاهد ذلك في نظام وأسلوب ري الحقول بالراحة، والتخلص من الفائض في شبكات المصارف، أو في غسل الطرقات والسيارات، أو في ملاعب الجولف والبحيرات، والجداول والنافورات، في مختلف التجمعات، سواء في العمران القديم أو الجديد. أن مستقبل الماء والإتماء يحمل الكثير من النذر، ويدق أجراس الخطر، لمن يريد أن يعتبر!

لقد استمرت مفاوضات دول حوض النيل الثمان منذ عام ٢٠٠١، دون التوصل إلى مبادرة حوض النيل (Nile Basin Initiative, NBI)، بهدف توزيع أنصبة إيراد النهر بين دول المنبع ودول المصب، و إلى إدارة استخدام المياه و تعظيم الاستفادة من إيراد أطول نهر في العالم. غير أن دول المنبع الأربع تطالب الآن بتصيب أكبر من المقرر في اتفاقية التصرف في إيراد النهر الموقعة منذ منتصف القرن الماضي، مما سيؤدي إلى تخفيض نصيب مصر البالغ ٥٥.٥ مليار م^٣، ونصيب السودان وهو ١٨.٥ مليار م^٣، واللذان يمثلان حوالي ٨٦% من إيراد النهر السنوي المقدر بحوالي ٨٤ مليار م^٣. ولا مناص من إصرار مصر على الحصول على نصيبها التاريخي العادل والوارد في الاتفاقية الحالية، عند استئناف المفاوضات بين وزراء المياه في دول الحوض خلال هذا الصيف في الإسكندرية.

إن الانفجار السكاني المنفلت سيصل بتعداد السكان في مصر إلى ١٠٠ مليون نسمة في عام ٢٠٢٠، وحوالي ١٥٠ مليون نسمة في عام ٢٠٥٠، مما سيطلب ضرورة توفير حوالي ٦٠ مليار م^٣ من المياه سنوياً في العقد القادم، من أجل مواجهة استخدامات السكان والعمران والتنمية الاقتصادية الزراعية والصناعية، ذلك أن التصيب الحالي لن يكفي ولن يفي، اللهم إلا إذا تم اعتماد خطة قومية عاجلة تدير وتحكم الاستخدام الرشيد للمياه، مع الحرص في الاستهلاك وتجريم الإهدار والتشديد على الإتماء والإعمار. إن الأمر جد خطير، والموقف يحتم التحذير!

وفي نفس الوقت فقد فوجئ الخبراء والعلماء بالتقرير الأخير لهيئة الاستشعار عن بعد، والمستند إلى صور الأقمار الصناعية الحديثة، والذي يدق ناقوس الخطر، محذراً أيضاً من الاستمرار المخيف لمعدل استهلاك الأراضي الزراعية وضياعها نتيجة للامتداد الأخطبوطي المتمسك للرقعة العمرانية للمدن والقرى في الوادي والدلتا. لقد كشف التقرير مثلاً أن إقليم شرق الدلتا قد خسرت حوالي ٣٠% من الأراضي الزراعية خلال العقدين الماضيين، وتبددت نسبة ٢٠% من أراضي الوادي والدلتا الزراعية خلال نفس الفترة!، بسبب الانتشار العمراني العشوائي! لقد نبه التقرير إلى خطورة اختفاء معظم الأراضي الزراعية خلال ٦٠ عاماً!، إذا استمرت معدلات الضياع الحالية، دون كبح جماح العمران المنفلت والمستند للرقعة الخضراء المحدودة!

لقد أصبح من الضروري سرعة إعداد واعتماد خطة قومية بيئية جسورة من أجل توجيه العمران إلى الصحراء، مع التجريم الصارم، والإيقاف الحازم لاستهلاك الأراضي الزراعية في الامتداد العمراني في الريف وحول الحضر. ومن المهم إعادة النظر في النظم الزراعية وأنماط استهلاك المياه والإقلال من زراعة المحاصيل الشربة للمياه كالأرز، ولا بد كذلك من منع الإسراف والإهدار الحالي في استخدام المياه في التجمعات العمرانية. إن الوضع الراهن يستوجب البحث عن مصادر جديدة للمياه ومواقع بديلة لزراعة المحاصيل سواء في مصر أو في دول المنيع، حيث وفرة المياه مثل السودان وأوغاندا وكينيا، أو حتى في كندا.

إن المرء ليتعجب من قرار وزارة الزراعة الأخير برفع نسبة الأراضي المسموح بالبناء عليها على طول طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي من ٢% إلى ٧%، مما سيتر عليها ١٠٠.٠٠٠ جنية عن كل فدان، بإجمالي ٢٠ مليار جنية، عائداً عن المساحات الخضراء المستفيدة من رفع نسبة البناء عليها. إن مثل هذه القرارات تتعارض مع الخطة الاستراتيجية القومية للإتماء والعمران، والتي تتطلب إعادة توزيع السكان، وخلق تجمعات عمرانية واعدة في كافة أرجاء الوطن. ومن الضروري فتح مجالات التنمية البيئية المستدامة في أقاليم جديدة، وإيجاد فرص عمل جاذبة، منتشرة في أنوية رائدة على محاور عمرانية جديدة، مع التمسك الكامل في الرؤى والأهداف والخطط بين كافة الوزارات والقطاعات والأقاليم، زماناً ومكاناً.

إن مستقبل الماء والإتماء يتطلب مواجهة جريئة لمشاكل السكان والإتماء والإعمار وخطط شجاعة لتحدي نقص المياه المنخر بأدهى النواتج وأخطر التوابع. إن اللجوء إلى موارد ومصادر جديدة لمواجهة العجز في المياه، يتطلب استراتيجية قومية شاملة تهدف إلى إنشاء محطات نووية لتحلية المياه، لتغطية احتياجات السكان والعمران على محاور سواحل البحرين المتوسط والأحمر. ومن المهم إعادة التفكير في تنفيذ مشروع منخفض القطارة، بهدف مضاعفة الأمطار، وإنتاج الطاقة، وخلق محاور ومناطق اقتصادية وعمرانية جديدة، بعيداً عن الوادي والدلتا. ولا بد من استكشاف إمكانات زراعة الرف القاري بعمق ١٢ ميل شمالاً وشرقاً، بطول سواحل مصر، حسبما أثبتته التجارب الرائدة في الولايات المتحدة منذ ٥٠ عاماً، وذلك بهدف تعظيم موارد الغذاء. إن استخدام التكنولوجيا الحيوية في استنباط سلالات لبذور محاصيل تسمح باستخدام مياه البحر في الزراعة، سيسهم في إنتاج الغذاء اللازم للملايين المتزايدة، ومواجهة احتياجاتها المتجددة. إن التحدي الأكبر للقرن ٢١ لشعوب العالم النامي هو توفير الغذاء والمأوى!

من حيث أن الأمر كذلك، فإن الواجب يحتم فتح مناطق ومجالات للإتماء والإعمار طبقاً لخطط واعدة وهادفة، وبناء على سياسات وبرامج جريئة وكاشفة، تستند إلى التوعية والترشيد، والمشاركة والتوجيه والتجديد، لكافة مرتكزات الموقف، ودراسة الإمكانيات المتاحة والموارد المتوفرة في مجالات الموارد الإنسانية والمياه والطاقة والإتماء والإعمار. فالكل مسئول والكل مسأله، فنحن نعيش في قارب واحد ومسيرنا واحد، والسلوك الفردي الأناني، والأداء الجماعي المنفلت، والعمل العام المتدني، يعادي أسس

التحضر والاستقرار، ويشوه منطلقات الولاء والانتماء، ويهدد الأمن والسلام، مما سيعود على الجميع بأرخم العواقب، إن عاجلاً أو آجلاً.

إن التحديات عظام، والمهام جسام، والأفاق واعدة، والأمال متجددة، والطموحات متصاعدة، ولا بد من مواجهة الأزمات، ومد الجسور، وعزم الأمور، وتفعيل التطوير، وإحداث التغيير.

بوتيرة، ٢٠٠٩

٦.٣ صراع البقاء و محاور التفرقة و تحديات التنمية

لقد مر أكثر من خمسين عاما منذ أن تبا جورج أروويل George Orwell في عام ١٩٤٨ بأن التطورات التكنولوجية و الاقتصادية و السياسية ستخلق عالما جديدا عجيبا. في هذا العالم سيتم تخليق بني البشر و إمتساخهم حسب معدلات و نماذج محددة و منضبطة يكون فيها البقاء للأفضل (كما أشار داروين من قبل) صحيا و عقليا و نفعا و طمعا. و لقد كان الانطباع السائد آنذاك أن هذا أضغاث أحلام و أوهام و يتويبا الخيال العلمي Science Fiction وربما بداية النهاية.

و لم يدر بخلد للكافة - سواء العالمية أو الذاتية- في الخمسينات أن سرعة الاكتشافات و الاختراعات و التقدم العلمي و التكنولوجي المذهل في العقود الأخيرة من القرن العشرين ستؤدي إلى تحويل يتويبا الخيال إلى إنجازات تقنية مبهرة و أحداث علمية مذهلة أثبتت صحة بعض نبوءات و أحلام أروويل الخيالية. و لقد برهنت علي وجودها و أثرها الفوري التي قلبت و غيرت حياة الإنسان نوعا و كيفا و كما و أداء في العالم الغربي المتقدم وبالذات في أمريكا التي أصبحت مبهرة في هذا المجال بريادتها و سبقها و بريقها و إنجازاتها و إيقاعها لشعوب العالم في القارات الأخرى قاطبة. و قادت الجامعات و المؤسسات و الشركات العظمى متعددة الجنسيات أبحاث التقدم العلمي و التكنولوجي حتى أن إحدى الجامعات (معهد ماساتشوستس التكنولوجي بكامبريدج بولاية ماسشوستس) MIT بها حوالي ثلاثين من هيئة التدريس حاملين لجائزة نوبل في الحقل المختلفة و تباهي أن من خريجها حوالي الستين من حاملي نفس الجائزة.

إلا أن سرعة خطي التقدم و التطور العلمي في العالم الغربي و اكبتها استمرار الجمود و التخلف و التأخر في دول العالم الأخرى خاصة العالم الثالث الناسي (النائم). إن الموقف العالمي الحاضر يعاني من التذبذب و التذبذب في مجالات التنمية و التطور بل الصراع من أجل البقاء و إمكان استمرار حياة للبشر ضد هجوم جحافل المرض و الفقر و الجهل و غياب الإرادة و المعاناة و معدلات انفجار السكان المرتفعة التي تلتهم محاولات التنمية اليائسة. فالنجوة بين العالم المتقدم و المتخلف تزداد اتساعا و عمقا و التحديات الصعبة يغلفها الظلام و الغيبوبة. إن هذه الفجوات الشاسعة و التحديات الصعبة هي بعينها ظلم مفرج و فقر مدقع و ألم مبرح بأي مقياس كان سواء لمعدل التقدم، أو متوسط الدخل، أو مستوى المعيشة، أو نوعية الحياة، أو مستوى و نوعية التعليم، أو نسبة الأمية، أو عدم توفر المعرفة و الثقافة و المعلومات، أو تنفي مستوي الخدمات الاجتماعية و المرافق المختلفة أو غياب فرص العمل و تحقيق الوعد بحياة أفضل أو احترام و حماية حقوق الإنسان. و الموقف الحاضر يعني للكافة مرارة الواقع بأن هذه الفجوات و الهوات تتسع باستمرار و بمعدلات أسرع مما كانت عليه و علي طول محاور عديدة و متنوعة و مزلمة في آن واحد رغم إعلان حقوق الإنسان و ميثاق الأمم المتحدة الذي وقته دول العالم في الأربعينات و رغم المثل و الأعراف و مبادئ الأديان السماوية السمحاء. فمحاور الفجوات و الهوات و العنصرية المتنوعة التي تؤدي إلى الصراع و الصدام و

الحقد تتمثل بدرجات مختلفة في نوعيات التفرقة و الفرقة والعنصرية (الأبارتيد) Apartheid بين القوي و التجمعات الأتية: الشمال و الجنوب الأغنياء و الفقراء (دول أو جماعات أو أفراد).... مجموعة اللثامني و مجموعة السبعة و السبعون، مجموعة الخمس عشر، البيض و السود أو الملونون، العالم المتقدم و العالم النامي، الدول الماتحة و الدول المدينة (بعض دول العالم الثالث علي شفا إعلان إفلاسها) من ضخامة الدين التي توزح تحت أعباء أنقالها، إن العالم الثالث يعاني من أنقال و تفرقة (الأبارتيد) Apartheid المتعددة الألوان و الأشكال والأوزان بالإضافة إلى أنواع التفرقة الفعلية – صراع الحضارات (Clash of Civilization) – و الخاصة باللون أو الجنس أو الفكر أو العقيدة أو اللغة أو الأوضاع الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو حقوق الإنسان. ولاشك أن هذه التفرقة والعنصرية والفجوات والهوات و التحديات تتبع من أسباب ومؤثرات ومرتكزات متنوعة ومختلفة قوية وعديدة بعضها ناتج عن التقدم الكبير و السريع و الثراء و الموارد و القدرات المادية العظيمة في الدول الغنية و التي قد تهدد بقاء وسلام وأمان العالم و البيئة الكونية وبالتأكيد حياة وبقاء العالم الفقير و النامي. ورغم "أجندا ٢١" لمؤتمر الأمم المتحدة في قمة الأرض في ريو دي جانيرو بالبرازيل في يونيو ١٩٩٢ وبروتوكول كيوتو في عام ٢٠٠٠ الملزم للدول الصناعية بالحد من تلويثها للهواء ومؤتمر قمة الأرض و التنمية الثاني في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا في سبتمبر ٢٠٠٢ ، والعديد من مؤتمرات الأمم المتحدة عن البيئة و التنمية فإن الموقف العالمي للبيئة يستمر في التدهور عاما بعد عام الأمر الذي نشهده في التغير الملحوظ في المناخ الكوني وتقلب الأحوال الجوية و الزيادة المطردة للكوارث البيئية المتكررة سنويا في جميع أنحاء المعمورة بسبب ارتفاع درجة الحرارة حول العالم وظاهرة الاحتباس الحراري (تأثير الصوبة الكونية) واتساع ثقب الأوزون وبسبب زيادة استخدام الوقود من البترول و التلوث الناتج من الصناعة والآلات والسيارات وغيرها وبسبب استنفاد الغابات وقطع أشجارها وانتشار الحرائق فيها. وتشير الدراسات العلمية وتقارير مراكز الأبحاث إلى الارتفاع المستمر لمستوي مياه البحر والمحيطات و زيادة معدل ذوبان الجليد في القطبين الشمالي و الجنوبي و تضاعف عدد الكوارث البيئية والسيول والفيضانات التي تهدد الأرواح والممتلكات في أوروبا و آسيا وأفريقيا والأمريكتين من ناحية و التي زيادة التصحر في أفريقيا و آسيا – من ناحية أخرى فإن البلاد النامية تعاني سنويا من زيادة التطور و التقدم الصناعي في العالم الصناعي والذي يرفض الحد من التلوث البيئي الناتج عنه تحديا لبروتوكول كيوتو الملزم له. بل أنه برغم موافقة أمريكا ومشاركتها في إقرار هذا البروتوكول إلا أن الرئيس بوش أعلن إحجام أمريكا عن الالتزام به!؟

من ناحية أخرى فإن التقدم العلمي المذهل في الهندسة الوراثية genetic Engineering وأبحاث البيوتكنولوجي Biotechnology قد فتحت آفاقا مبدعة جديدة واعدة ومتحدية في نفس الوقت، ذلك أن الدول الصناعية هي المستفيد الأول من نواتج هذه الأبحاث و الإنجازات العلمية الرائدة، بينما يغطي معظم سكان العالم البالغ عددهم ستة ونصف مليار نسمة في سبات عميق أو تخلف مزالم يذن من أمراض و أوبئة و فقر ومرض و جهل و يأس و مرارة و ضياع..... ولا أمل.

ولنتمعن في بعض المؤشرات و الدلالات الأتية:

إن أقل من سنس سكان العالم فقط ينعموا بالحصول علي مياه صالحة للشرب.
 إن حوالي مليار نسمة (سدس سكان العالم) يعاني من الجوع وسوء التغذية.
 هناك حوالي ٢٠٠ مليون طفل حول العالم يقل وزنهم عن المعدلات الطبيعية.
 إن حوالي ٤٠ مليون نسمة مصابون بمرض الإيدز منهم ٣٠ مليون في أفريقيا وحدها.
 أن هناك ثلاثة ملايين نسمة يموتون سنويا بسبب مرض الإيدز أو الأمراض الناتجة عنه.
 أن هناك حوالي مليار نسمة يعيش كل منهم علي أقل من دولار واحد يوميا. وهناك ٢ مليار نسمة يعيش كل منهم علي أقل من دولارين يوميا.

إن ثروة أغني ٢٥٠ شخص حول العالم تعادل إجمالي ثروة أفقر ثلاثة مليار نسمة فيه.

أن حوالي أربعين في المائة من الأراضي الزراعية في العالم النامي تتدهور حالتها سنويا بمعدل مطرد.

أن الحالة الصحية السيئة في معظم مناطق العالم الثالث متردية وتعاني شعوب كثيرة من تزايد الأوبئة المنتشرة و المستوطنة مما يؤدي إلى معدلات مرتفعة في وفيات الأطفال، وقصر معدل طول العمر، وقلة الإنتاجية، والتخلف الذهني، وزيادة نسبة وتعداد فئات السكان ذوي الحالات الخاصة. و ما لم يتم اتخاذ إجراءات جذرية و أساسية لكبح جماح التدهور وسوء الرعاية الصحية وعدم توفر العلاج و الأدوية بسعر مناسب و الإمكانيات الصحية اللازمة فمن المحتمل أن يموت حوالي نصف سكان الأرض في خلال العشرين سنة القادمة.

أن معدلات الزيادة السكانية و الانفجار السكاني في مجتمعات العالم الثالث (حوالي ٢.٥ - ٣%) تفوق بكثير معدلات النمو الاقتصادي (تراجع أو تقل عن ١%) وتجهض جهود التنمية الياينة بينما تزيد معدلات زيادة السكان للمجتمعات الغنية في العالم المتقدم بنسبة ضئيلة (أقل من ١% بل أن بعضها يتناقص) بينما تنمو معدلات النمو الاقتصادي بنسبة ٤-٦%.

تنتمي دول العالم المتقدم إلى نوادي الكبار في العالم الاقتصادي الذي ينتعش اقتصاديا بمعدلات مذهلة فمثلا أمريكا الشمالية تنتمي إلى النافتا (NAFTA) ودول أوروبا تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي (EU) الذي تزايد عدد الدول الأعضاء مؤخرا من ١٥ إلى ٢٥، من ناحية أخرى تنتمي دول العالم الثالث إلى منظمات مفككة ضعيفة فقيرة وتعيسة يغلب الشقاق و الفرقة و الصراعات علي علاقاتها (سواء منظمات مفككة، المؤتمر الإسلامي، الجامعة العربية، أو الأسيان، غرب آسيا، الاتحاد الإفريقي، الكوميسا في أفريقيا أمريكا اللاتينية). فهناك تفرقة و هوة بين نوادي الكبار و نوادي الصغار (نوع آخر من العنصرية).

تنتج الدول الكبرى أسلحة الدمار الشامل وتنتمي إلى نادي يحرم علي الصغار دخوله، وإذا دخلته إحدى الدول من الجانب الآخر يتهدد بقاؤها واستمرارها (محور الشر العراق، إيران، كوريا الشمالية،). إن دولة القطب الواحد التي تسود العالم الآن وليس في مقدور الآخرين الكثير الممكن عمله غير الصبر و الدعاء ببقاء موازنات ضخمة علي الدفاع تفوق قدرتها وتلتهم مواردها بعيدا عن جهود التنمية ومشروعات الإنماء والإعمار و التطور التي هي في أمس الحاجة إليها.

أن دول العالم الثالث مستوردة للتكنولوجيا و إنتاج العالم المتقدم فهي الأسواق المقترحة لاستيراد إنتاجه مع ضعف صادراتها مما يؤثر سلبا عليها في الارتفاع المستمر في مديونياتها ومواجهة مصاعب وكوارث اقتصادية خطيرة تهدد سلامتها و اقتصادها واستقرارها بل وجودها (المكسيك في التسعينات و الأرجنتين وبنزويلا والبرازيل ونيجيريا وساحل العاج وزيمبابوي وغيرها من الدول الإفريقية....)

أن أغلب الصراعات و الحروب ومناطق التوتر و التمرد مفتعلة ومتوطنة في العالم الناسي تشغل مجتمعاته وتبدد طاقاته وتستهلك موارده بينما يزعم العالم المتقدم باستقرار وأمان نسبي (١١ سبتمبر ؟) وانطلاق اقتصادي و اجتماعي وتعاون فعال.

يبلغ إجمالي إنفاق الدول المتقدمة علي الأبحاث العلمية و التكنولوجيا حوالي مائتان وخمسون مرة ما تنفقه جميع الدول انامية، ولقد شهد العقدان الماضيان زيادة الاستثمارات في الأبحاث في الدول الصناعية بواسطة الحكومات والجامعات والمؤسسات العلمية و الصناعية بمعدلات متصاعدة، فمثلا تم استثمار أحد عشر مليار دولار بمعرفة شركات البيوتكنولوجي خلال عام ٢٠٠٠.

ولقد نتج عن هذه الاستثمارات الضخمة إنجازات و اكتشافات مذهلة، فمثلا أحرز التقدم في مجال الصحة وتطوير أدوية تم اختبارها و استخدامها في علاج أمراض مستعصية مثل الإيدز و السرطان و الملاريا و السل وغيرها، وتم تطوير أكثر من ١٠٠ دواء مرتبطة بأبحاث DNA كما أثمرت الأبحاث عن حل شفرة الجين و الجينوم و استخدام الخلايا الجزعية ونخاع العظام في العلاج ونقل وزراعة الأعضاء و استنساخها. كما استخدمت تقنيات النانو Nanotechnology في التشخيص و العلاج وهو أمر كان يعد من أمور الخيال العلمي. وكما تم الاستنساخ في الحيوانات في الفئران و القرود والأغنام (النعجة دولي في عام ١٩٩٧) تم استنساخ الجنس البشري في آخر عام ٢٠٠٢ وهو ما يعد خطوة جريئة وثورة في تخليق الإنسان سيكون لها تواربها وأثرها الخطيرة علي المجتمعات والعلاقات الإنسانية والبشرية كافة في عالم المستقبل.

وفي مجال الزراعة ارتفعت الاستثمارات في الأبحاث للتطور النوعي و الكمي للمحاصيل و النباتات المختلفة و التي تربي آثارها أمامنا في كل مكان ومجال. وهناك حول العالم الآن حوالي ١٥٠ مليون فدان مزروعة بمحاصيل استخدمت فيها إنجازات أبحاث الهندسة الوراثية. تضاعف فيها الإنتاج عدة مرات عن المعدل الطبيعي كما أصبحت أكثر مقاومة للآفات وتم تطوير محاصيل تروي بمياه البحر المالحة وهو أمر قد يفتح آفاق إمكان الانتصار في الحرب علي الجوع بزرع قاع البحار و المحيطات من أجل التغلب علي نقص

المحاصيل و زيادة عدد السكان التي ستصل إلى عشرة مليارات بعد عشرين عاما، الأمر الذي يتطلب فعل ثورة جبارة للتصنيع الزراعي Agro-industrial Development و التي لن يتم تحقيقها بدون الاستثمار الفعال في الأبحاث و التنمية الطموحة.

غير أن هذه الإنجازات العلمية و التكنولوجية المبهرة ليست مجانية و متاحة للجميع، ذلك أنها محملة بالمشاكل و التحديات و المصاعب السياسية و الاقتصادية و الأخلاقية المرتبطة بها و كذلك بالمنطقة المانحة و من الملاحظ أن تواتج و فوائدها هذا التقدم قد خدمت في المقام الأول احتياجات و متطلبات العالم المتقدم الذي قام بتمويل و تطوير هذه المنجزات.

و الملاحظ أيضا أن احتياجات العالم المتقدم (دول الشمال الغنية) مختلفة نوعا و كما عن احتياجات العالم النامي (دول الجنوب الفقيرة) ذلك إن المواطنين بالعالم المتقدم يصرون على الجودة و المستوى و النوع و المتميز و الأكثر تطور و كفاءة و اقتصادا للوقت و الجهد و الإمكانيات بينما يحتاج المواطنون في العالم المتخلف إلى ضرورات الحياة و البقاء التي طالما حرّموا منها و تطلعوا إليها بأمل و صبر. و عندما تصل مثل هذه الإنجازات و التطورات العلمية و التقنية إليهم فإنهم يلهثون للحصول عليها رغم مخاطر ارتفاع كلفتها (ماديا و سياسيا و اقتصاديا و معنويا) أو ثمن الهيمنة أو التبعية أو المديونية المرتبطة باقتنائها و استمرار الحصول عليها و نولها و استخدامها (خذ مثلا أزمة تكلفة دواء الإيدز المرتفعة التي تناولتها الصحافة العالمية و استمرار موت الملايين في أفريقيا الذين لا يملكون ثمن الدواء المكتشف حديثا).

إن الموقف الحاضر يذكرنا مرة أخرى بأفكار أرويل Orwell أو ما تنبأ به هاكسلي Huxley في كتابه عالم جريء جديد (Brave New World) إذ لا شك أن الأبحاث الجارية في حمض DNA قد تؤدي إلى فضح أسرار الفرد و التعدي على حقوق الإنسان كما أن تلك الأبحاث التي أدت إلى استنساخ البشر Human Cloning مؤخرا و ما يسمى بتخليق الأطفال (Design Babies) قد صاحبها من ثورة و رفض من رجال الدين و القانون، ولا نعرف مدى التغييرات و التحديات للجنس البشري و المجتمع الإنساني الذي سيؤدي إليه هذا التطور الخلفي الجبار؟؟؟؟

من ناحية أخرى فإن التخليق الوراثي في المجال الزراعي و أبحاث الهندسة الوراثية و ما استتبعه من ثورة زراعية مبهرة قد ارتبط أيضا بما يسمى الاستعمار البيوتكنولوجي و التأثير الخطير في صحة و حياة الإنسان، و بينما تجري هذه التغييرات و التطورات و الإنجازات البراقة الواحدة في العالم المتقدم يبرز في أغلب سكان العالم تحت وطأة الفقر و التخلف و الحاجة و الظلم و الفقر و المعاناة الأمر الذي يولد العنف و الحقد و الإرهاب.

إن هذه الحالة من التخلف و الإحباط و الحاجة، و الصراع، من أجل استمرار البقاء هي التي تولد عدم الاستقرار و تنطلق منها المشاكل و التحديات و الأزمات و الحملات الإرهابية التي تهدد سلام و أمان و استقرار العالم المتقدم المهيمن المتمثل في عالم ذا قطب واحد متمكن و قادر. و ربما كان هذا وراء أفكار فرانسيس

فوكوياما Francis Fukuyama من قول ببداية النهاية للحرية المنتصرة The Triumphant Democracy Liberalism التي حرمت مئات الملايين من سكان العالم من حقوقهم الإنسانية الأساسية. لذلك طالب فوكوياما بتدخل الحكومات لضبط توجيه الأبحاث العلمية و التكنولوجيا حتى لا تجور على الجنس البشري وحقوق الإنسان وحاجات البشر. كما أكد على ضرورة الاهتمام بالأبعاد الدينية و الأخلاقية و الإنسانية في تمويل و توجيه و تطوير و إنتاج ثمار التطور و التقدم العلمي.

و الأمر يقتضي بناء الجسور عبر الفجوات و تقليص الهوات و تحجيم الفوارق و إزالة الصراعات بين العوالم المختلفة و المحاور المتعددة للفرقة بين سكان العالم و أنديته المتعارضة كما حلم يوما مارتن لوتر كنج في ندائه الشجاع في بداية الستينات "I have a dream".

إن كتابان هيتجتون Huntington و فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama عن سراع الحضارات Clash of Civilization و ما أثر مؤخرا بعد أحداث ١١ سبتمبر من دواعي الفرقة و الصراع الديني و الحضاري بين الثقافة الغربية و المجتمعات الإسلامية أظهرت على السطح حزمه من التحديات و المصاعب و الفجوات و الأزمات. وضعت الدول العربية و الإسلامية في موقف الدفاع عن حضارتهم التي أنارت الدنيا بإسهاماته الحضارية و الفكرية و العلمية. و تناسي البعض أن الحضارة الإنسانية استندت منذ بداية التاريخ على تواصل و تكامل و ترابط و استمرار للحضارات التي ساهمت في إزالة حدود الزمان و المكان و يسرت من الاتصال و التعامل بين الدول و المجتمعات. إن تجربة إنشاء الاتحاد الأوروبي الذي نجح في إزالة الحدود و تحقيق التكامل الاقتصادي الفعال بين دوله لأمثل و واضح للاتحاد و التكامل بين الدول رغم اختلاف اللغات و الثقافات و الأنظمة بين دوله التي حاربت بعضها عدة مرات خلال القرن الماضي و ما قبله. و يحتذي العالم الناسي بهذا المثل و يعيد تنظيم أولوياته و قدراته و إمكانياته لتحقيق تعاون و مشاركة و تبادل و تواصل أكثر فاعلية و أكثر إنتاجية و أكثر عطاء و بدلا من التباكي على اتفاقية الجات و ظلم اتفاقية التجارة العالمية WTO يركز على استثمارها لصالحه بتصدير إنتاج أفضل و الاهتمام بالإدارة و الجودة و المستوى و المشاركة و فتح الأسواق و التبادلات و استثمار رؤوس أمواله في دوله بدلا من استمرار دعم اقتصاد العالم المتقدم فالنمى الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية الشاملة المتكاملة المستندة إلى نظم تعليم متطورة و فكر مستنير هي مركبة التنمية الواعدة و التقدم التي أطلقت طاقات و قدرات العالم المتقدم. و لا بد من أن تتسع دوائرها و علاقاتها لتشمل أقاليم عده تحقق التكامل و التفاعل و المصالح المشتركة و المنافع المتبادلة مع تحجيم أسباب الخلاف و الفرقة و الصراع تم تغليفها و القضاء عليها و نهوها.

ليكن هناك توزيع أكثر عدلا لنواتج التقدم العالمي و التطور التكنولوجي لفائدة الجنس البشري في كل مكان لمحو الحقد و الظلم و الحاجة. ذلك أننا جميعا نعيش فوق أرض كوكب واحد تتأثر أركانه في عصر السرعة و تطور ثورة الاتصالات بأزماته و كوارثه و ثوراته التي لا يمكن حصرها في بلد أو إقليم بعينه فالكل يدفع الثمن لهذه الكوارث و الأزمات و النكبات.

لابد إذن من المشاركة والتعاون في أن واحد ليذوق الجميع طعم حلو ثمار التقدم في وقت البجوحة والتقدم والتطور التكنولوجي الواحد والمبهر لخير كل البشر في كل مكان.

٦.٤ تداعيات سبتمبر

لا شك أن كارثة سبتمبر ٢٠٠١ قد أطلحت بكثير من الثوابت والأبراج، وهزت العالم بأسره حكومات ومؤسسات ومجتمعات وأفراد... وجمعتهم على استنكارها والتدبير بمن قام بها وخطط لها وساندها أيا كان وأيضا كان. إن الهجوم لم يكن على أبراج أو مؤسسات في نيويورك أو واشنطن ولكن على رموز وإنجازات الحضارة الإنسانية والعالم المتقدم في كل مكان.

ولقد تزصعت الولايات المتحدة بكامل قياداتها ومؤسساتها الرسمية والاقتصادية والإعلامية والفكرية والشعبية... الحملة الدولية والتي انتظمت في عقدها الأمم المتحدة والدول في مختلف القارات وخالصة دول مجموعة الثمان والاتحاد الأوروبي وذلك من أجل التحرك لمواجهة والقضاء على الأفراد والجماعات المتطرفة المنزعة للعنف والإرهاب حول العالم. وتم توجيه الاتهام وإعلان الحرب على تنظيم القاعدة وجماعة الطالبان في أفغانستان وقادت أمريكا التحالف الدولي في الهجوم على أفغانستان، في ٢٠٠١/٩/٢٠٠٢، ثم طورت ذلك إلى تهديد دول محور الشر في كوريا الشمالية وإيران والعراق خلال الشهور الأخيرة، ثم إلى اتهام العراق بتطوير وإنتاج أسلحة الدمار الشامل سواء النووية أو الكيماوية أو البيولوجية التي قد تستخدم ضد أمريكا أو الدول الحليفة أو الصديقة لها.

ويرغم أن القادة والمؤسسات والشعوب في الدول النامية والفقيرة شجبت ونددت بأحداث ١١ سبتمبر، واستنكرتها الجماعات والمنظمات المكافحة من أجل التحرير وتقرير المصير واسترداد حقوقها الشرعية المغتصبة، إلا أنه للأسف ومن الظلم أن كثيرا من الدول والأنظمة المستبدة قد استغلت حملة الحرب على الإرهاب التي قادتها الولايات المتحدة لكي تهاجم كل مظاهر المقاومة والكفاح وحركات التحرير والاستقلال على أنها تنظيمات عنف وإرهاب يجب أيضا مقاومتها والقضاء عليها، برغم مساندة المجتمع الدولي وقرارات الأمم المتحدة ودعمها لها على الأقل معنويا وأخلاقياً. وفي الشرق الأوسط تحديدا تم وصف الانتفاضة المستمرة حوالي ثلاثة أعوام وتصنيف المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي واغتصاب لحقوق الشعب الفلسطيني طوال نصف قرن على أنها حركات إرهابية تتساوي مع الجماعات والمنظمات المرتكبة لكارثة ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، ومن ثم تتولى إسرائيل للتعامل معها بنفس العزم والحزم في شن الحرب الشاملة على الإرهاب. وانطلاقاً مع هذا التيار الجارف لاجتثاث جذور الإرهاب دولياً تم النظر والتعامل كذلك مع حركات المقاومة والتحرير في أوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا... وبذلك اتسم الموقف الحاضر بخلط الأوراق وقلب الحقائق وإحاق الظلم واليهوان والقهر والإبادة بمن أنصفهم إعلان حقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٦م ووعدهم بالحرية والعدالة والمساواة ومحو الفقر والمرض والحاجة والجهل، وإزالة الضيم والمعاناة.

وهكذا برز نظام عالمي جديد له قواعد ومقومات ومقاييس ومصالح واهتمامات وتوجهات مختلفة تساند القوى وتجرر على الضعيف. ولا بد هنا من الإشارة إلى أن الحرب على الإرهاب المنفذة عالمياً الآن بمساندة من قرارات مجلس الأمن كانت مصر قد طالبت بها منذ بداية التسعينات بعقد مؤتمر دولي لمقاومة الإرهاب وتعريفه ولجنتات جذوره إذ أنها قد عانت من ويلات وتكباته ولم يتحرك العالم لمواجهة الإرهاب إلا عندما أصابت الولايات المتحدة نفسها الكارثة المفجعة في سبتمبر ٢٠٠١م. رغم أنه قد سبق ذلك عدة عمليات إرهابية مماثلة سواء في نيويورك أو أوكلاهوما أو نيروبي، ورغم أن مجلس الأمن قد أصدر إعلاناً مؤخراً يدين الإرهاب، إلا أن الحاجة لازالت ماسة لعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة - كما طالبت مصر مراراً - وذلك حتى لا نهضم حقوق الشعوب والمجتمعات والتنظيمات المطالبة بحقوقها وحرّياتها ورفع الظلم والقهر والاحتلال والاستبداد عنها بغية تحقيق السلام والأمن والاستقرار والإنصاف للبشر في كل مكان.

لقد استغل البعض ذوى الغايات والنوايا المنحازة للعنصرية والتفرقة بين الشعوب أحداث سبتمبر لتأكيد الأفكار التي روج لها هيتلر وفوكوتون وفوكوياما حول صراع الحضارات، وانضم إليهم في الإعلان عن العداء وشن الهجوم على المسلمين والعرب والحضارة الإسلامية عدد من الكتاب والمفكرين والسياسيين في أمريكا وإنجلترا وهولندا وألمانيا وإيطاليا وغيرها من الدول الأوروبية، متهمين العرب والمسلمين بالعنف والإرهاب ومعاداة السامية ومعاداة الحضارة الغربية، باعتبار أن مرتكبي كارثة ١١ سبتمبر من المنظمات المسلمة المتطرفة في العالم العربي. لقد نسي هؤلاء جميعاً - أو تناسوا - أن هناك جماعات دينية متطرفة مشابهة تعيش في الأرض فساداً في مختلف الدول والقارات حول العالم، بعضها مسيحي أو يهودي أو بوذي أو هندوسي أو غير ذلك. إن الاتهامات الظالمة والمظلمة عن صراع أو صدام الحضارة الغربية مع الحضارة الإسلامية لا نفع منها ولا خير فيها إذ تغشاها الأخطاء والخطايا وتحمل سوء النوايا. إن كثيراً من العمليات الإرهابية وجرائم القتل والعنف والدمار المرتكبة في حق المجتمعات الإنسانية حول العالم لا تعترف بحدود الزمان أو المكان أو الثقافة أو الحضارة أو الدين أو اللغة أو اللون أو النوع. وإحقاقاً للحق وإنصافاً لذاكرة التاريخ فإن الحضارة الإسلامية قد أسهمت وشاركت في انطلاق الحضارات العالمية - والحضارة الغربية بالذات - مؤكدة على القاعدة المستقرة والمعروفة للكافة وهي ديمومة تواصل وتفاعل واستمرار الحضارات من منطلق التعاون والتناسق والتبادل والتكامل بغض النظر عن الاختلاف في الفكر أو العقيدة أو الثقافة أو المكان أياً كان وحيثما كان.

لقد زلزلت أحداث سبتمبر قواعد وأداء الاقتصاد العالمي في الشمال والجنوب في العالم المتقدم والعالم النامي، ودفعت ثمن هذه الأحداث الشعوب الفقيرة قبل الغنية!! وكما أشارت منظمات الأمم المتحدة والبنك الدولي فقد تسببت هذه الأحداث في زيادة البطالة وانحسار معدلات التنمية عالمياً وكذلك في الدول النامية. وأعلن عدد من الدول التوقف عن سداد مديونياتها، وتم الكشف عن جرائم الفساد والانتهازية والاستغلال

والفضائح المالية في كثير من الحكومات والمؤسسات المالية والاقتصادية حول العالم!! الأمر الذي أثار العجب والدهشة وعدم الاستقرار وضياح الثقة والأمان في النظام الاقتصادي العالمي والتجارة العالمية وتوجهات عصر العولمة والشفافية. بل أن اجتماعات منظمة التجارة العالمية والمؤسسات الاقتصادية ومؤتمرات القمة لمجموعة الثمان أو غيرها حول العالم قد شابهها جميعاً حركات مقاومة واحتجاج وتنديد من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في كندا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا والدانمارك وإنجلترا وأمريكا. إن مؤتمر قمة الأرض والتنمية الثاني (ريو + ١٠) الذي عقد في جوهانسبرج في سبتمبر ٢٠٠٢ قد أبرز مدى المقاومة والرفض واليأس والتحدي الذي أظنته تنظيمات المجتمع المدني والشباب من مختلف بلدان العالم.

كما أكدت الجمعيات الأهلية على مدى وصق الفجوة واختلاف التوجهات وتعارض الرؤى بين الحكومات والمجتمعات، بين الدول الغنية والدول الفقيرة، بين دول الشمال ودول الجنوب، مؤكدة لحقيقة شرة غير معانة وهي مدى استفحال عنصرية التنمية Development apartheid بين الشمال والجنوب وبين العالم المتقدم والعالم النامي (راجع مقال بنفس العنوان في الأهرام ويكلي أغسطس ٢٠٠٢) أن العالم بعد سبتمبر أصبح أقل أمناً واستقراراً وأكثر عنفاً واضطهاداً وأخطر سلاماً وأضيق آفاقاً.

إن توابع زلزال سبتمبر في العالم العربي والإسلامي خطيرة ومثيرة بأوخم العواقب، وأخطر النتائج على المنطقة والعالم بأسره سياسياً واقتصادياً وثقافياً وحضارياً. وبينما زار الرئيس الأمريكي بوش المركز الإسلامي في واشنطن لعدة مرات خاصة بعد ١١ سبتمبر، معلناً أن أمريكا تحارب العنف والإرهاب ولا تحارب الحضارة الإسلامية أو الإسلام، إلا أن كتابات وتصريحات بعض المفكرين ورجال الكنيسة في أمريكا، تناقض ذلك، الأمر الذي ترجمته في الواقع الإجراءات الرسمية من احتجاز ومراقبة المواطنين والمقيمين من أصل عربي أو إسلامي وكذلك التشديد في إجراءات منح تأشيرات الدخول والتفتيش والتسجيل والمراقبة الدقيقة لهم، فضلاً عن بعض الممارسات الفردية المهددة لسلامة واستثمارات المواطنين من أصل عربي في أمريكا وغيرها. وبينما تم الإعلان عن الانتصار في الحرب على الإرهاب في أفغانستان بإزالة جذور الإرهاب ومهاجمة تنظيم القاعدة فقد تبعت الحرب على الإرهاب توابع أخرى مثل الحرب على محور الشر والبيده أولاً بالعراق التي لم تكن مذكورة أو مرصودة منذ البداية بعد سبتمبر من أجل إزالة أسلحة الدمار الشامل وتم تجنيد جهود الأمم المتحدة وتعبئة مجلس الأمن وإصدار القرارات بالإجماع ضد العراق وأصبح العالم كله شاهداً على تطويق الأمم المتحدة وحشد جهودها ضد العراق والتهديد بإعلان أمريكا الحرب منفردة مع بعض الدول الحليفة لها لتغيير بعض القيادات والمؤسسات الشرعية والأنظمة لما يناسب مصالح وتوجهات العالم الجديد ذا القطب الأوحده. ولازال العالم ينظر ويراقب وينتظر مسلسل المحاور والنذر والحروب بلا حراك أو تعقيب أو عمل وحيد لرد الضيم أو رفع الأذى أو دفع المظالم.

ولا شك أن الحاجة أصبحت ماسة لكي يكثف الدعاة والمثقفين ورجال الدين الإسلامي من نشر الفكر الإسلامي المستنير والواعي، والداعي لروح الإسلام الحقيقية، والتي اتضح أنها غائبة عن المجتمعات والأفراد في الدول الغربية. فالخطاب الإسلامي والدعوة الإسلامية لا بد من إعادة صياغتها وتطويرها لكي تفهمها وتستوعبها العقلية والثقافة الغربية. بعد أن أساءت إليها بعض وسائل الإعلام أو التقارير الإعلامية المتطرفة أو اليمينية المنغلقة. ولا شك أن الخطاب الديني والروحي المفتوح والواعي لروح الإسلام المستنيرة والهادفة، والتي نادى بها الشيخ محمد عبده والشيخ مصطفى عبد الرزاق و د. طه حسين وغيرهم من رواد الفكر الإسلامي المستنير لا بد من الاستناد إليه وتجديده وتطويره من أجل إصلاح الصورة البغيضة للإسلام والمسلمين في المجتمعات الأخرى. ولا ريب أن مؤسسات الأزهر الشريف والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية وزارة الأوقاف وغيرها واجب ومسئولية خطيرة في قيادة هذه التوجهات للتأكيد على رسالة الإسلام النابعة من السلام والتسامح والتراحم والخير والبر والصالح للبشر جميعا في كل مكان وزمان.

ولقد دفعت القضية الفلسطينية ثمناً غاليا بسبب أحداث سبتمبر واستمرار الانتفاضة ثلاثين شهراً في مقاومة الاحتلال والاستيلاء الإسرائيلي في الأرض المحتلة. ولقد آلت الأمور إلى تلاشى الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة في أوسلو وواشنطن والقاهرة وشرم الشيخ وكامب دافيد وأصبح الفلسطينيون مصنفين كجماعات إرهابية ينبغي معاملتهم كالمطالبان وتنظيم القاعدة في الحملة الدولية للقضاء على الإرهاب. ومن أسف أنه من المحتمل أن تنكس القضية الفلسطينية انتكاسه قاضية نتيجة للحملة الدولية للقضاء على الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل. ولقد أكد بعض السياسيين والمفكرين في تصريحاتهم أن شعور الكراهية والظلم والاستبداد وضياع الحقوق والأمال للأجيال الصاعدة في المنطقة هي من الأسباب والجذور المستشرية التي ألهمت وجندت وساندت وفجرت أحداث سبتمبر. وطالبت تصريحات الكثير من القادة والمفكرين في أمريكا بأهمية أن تتوجه حكومتهم إلى مساندة جهود العالم لرفع المظالم والقهر عن الشعوب وتأمين حقوق الإنسان في العدالة والكرامة والمساواة والإصلاح الديمقراطي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي بتغييرات وسياسات أكثر فعالية مع إشراك قوى للشباب والمرأة في تقرير مستقبلهم وسياسة أمورهم ولتخاذ القرارات المؤثرة في مستقبلهم. كما نادى هذه التوجهات بضرورة مساندة ودعم جمعيات المجتمع المدني والجمعيات الغير حكومية والعمل على مشاركتها في إشراق فجر واعد جديد. والحقيقة الواضحة للكافة أن المواقف والسياسات والبرامج والخطط في مصر والعالم العربي قد تأثرت بتوابع سبتمبر على كافة الأصعدة والمستويات السياسية والحكومية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبدأ تيار التطوير والتغيير يظهر ملامحه واتجاهاته وقوته في خلال العام المنصرم ... وستتابع وتتوالى التطورات والتغييرات من أجل صياغة وتشكيل مستقبل واعد للأجيال الصاعدة.

من ناحية أخرى فإن الجماعات الدينية المتطرفة والمنظمات اليمينية المنحرفة قد انحسرت ظاهرياً فيما يسمى بالبيئات الشتوي المترقب حتى تنتهي أو تثبّد غيوم العاصفة أو تسكن هزات التوابع في الوقت الحاضر. ولا شك أن هذه الجماعات والتيارات المحافظة قد عانت بسبب سبتمبر انعكاسات وضربات مؤثرة لا يد أنها ستؤثر في خططها وقوتها لسنوات قادمة. لقد كانت هذه الجماعات تزعم أنها تنشد القضاء على الفقر والقهر والظلم والاستبداد والضياع والحرمان إلا أنها قد تسببت .. بعلم أو جهل .. بسبب أقوالها وأفعالها في الإساءة للدين الإسلامي الحنيف وإلى الدعوة الإسلامية الكريمة وإلى المجتمعات الإسلامية والعربية. والتي يصل تعداد سكانها إلى أكثر من مليار نسمة .. وتمثل إندونيسيا أكبر هذه المجتمعات تعداداً. ولقد أسفرت أفعالها وأقوالها عن تجنيد المجتمعات الأخرى في العالم الغربي والشرقي للعمل سوياً في مواجهة الإسلام والمسلمين، وهو ما يعتبر انتكاسة للحضارة الإسلامية السمحاء، والتي أضاعت طريق المدنية والحضارة لهذه المجتمعات منذ أكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان. من جهة أخرى ارتفعت الأصوات ونادت الأقلام المستتيرة واشتدت ضراوة الاجتماعات واللقاءات وحلقات الحوار والتفاعل الفكري بأهمية النقد الذاتي ومساءلة النفس وبمسئوليتنا جماعة وأفراد عما ألم بنا. وتم اتهام الكتابات الشاردة والأفعال المرتدة بمسئولياتها وبكونها منبع التردّي والتأخر ومصدر الضياع والمعاناة وماوى التخلف والانغلاق الذي تعاني منه المجتمعات والمواطنين في البلاد العربية والإسلامية. ولقد أكد الحكماء والقادة والمفكرين أنه ليس من العدل أو الإنصاف أن نلوم الغرب على مساوئنا وتأخرنا وتخلفنا وأخطائنا وخطايانا. وقد تكون جنور هذا الموقف المتردي ضاربة في تربة الظلام والانغلاق والتخلف والضياع التي يعاني منها الإنسان العربي والمجتمعات الإسلامية رجالاً ونساءً وكهولاً وشباباً. وتبنى من خلال هذه النظرة الناقدة الواعية ينبغي أن نتم بلورة الأهداف وتحديد الغايات واعتماد الوسائل وإقرار الأساليب اللازمة لإصلاح الموقف من خلال التحرك الهادئ والصحو المستتيرة والنهضة الشاملة نحو مستقبل أكثر وعداً وأوسع أفقاً وأعظم إشراقاً وأشد ضياءً وأغرر ثراءً. ولنا في قوله تعالى في ختام سورة البقرة موعظة وإلهاماً وحافزاً لبداية سليمة وجديدة للمسيرة الإنسانية الواعية والرشيّدة:

" آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله، وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير، لا يكلف الله نفساً إلا وسعها، لها ما كسبت وطئها ما اكتسبت ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به، وأعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين".

٦.٥ الاتحاد الأوروبي قدوة للعربي!

احتفلت الدول الأوروبية في ٢٥/٣/٢٠٠٧ بمرور خمسين عاماً على إنشاء الاتحاد الأوروبي وهو تاريخ توقيع ستة دول من أوروبا الغربية معاهدة روما التي بموجبها تأسس هذا التجمع التاريخي الفريد. وانطلقت عجلة الإنجازات العظيمة للوحدة الأوروبية التي اكتسبت زخماً وتوسعاً وإعجازاً فاق كل التوقعات، وتعدى كافة الأمنيات، ليجذب إليه ويخطب وده القريب والبعيد من الدول بغية الانضمام إليه والتمتع بمزاياه والمشاركة في المصالح والمكاسب ليصل الآن عددها إلى ستة وعشرين! وإن المرء ليعجب كيف وحد الاتحاد بين مجموعة من الدول متباينة الثقافات، ومختلفة اللغات، ومتصارعة في التاريخ ومتنوعة الخصائص المادية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والسكانية والكيانية؟! وعانت هذه الدول من أهوال الحروب والعدوة والدمار والاحتياح والانهيار والفقر والحصار، خلال الحرب العالمية الثانية التي التهمت أتونها خمسين مليوناً من أبنائها! إن التجربة فريدة، والإنجاز مذهل والمكاسب عديدة على كافة الأصعدة، مما يمثل نموذجاً ومثالاً وقدوة ودليلاً تقندي به الأقاليم والدول حول العالم.

ولاشك أن الإرادة والتصميم والإيمان والالتزام بالفكرة والتنفيذ التدريجي على مراحل لسياساتها وبرامجها وخططها وأطرها ومشروعاتها، يرجع إليها الفضل في خلق وميلاد وتطوير العملاق الأوروبي الذي أصبح منافساً ونداً للقوة الأعظم. ولقد تسببت النجاحات الغير مسبوقة في جذب العديد من دول الاتحاد السوفيتي السابق إلى تعديل نظمها وسياساتها وكياناتها حتى يمكنها التقدم لعضوية الاتحاد والتمتع بالمكاسب والمزايا والدعم والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتكنولوجي والسياسي والفكري. ولا زالت تركيا تحاول دون كلل مع باقي الدول المتعلقة حول البحر الأسود من أجل الانضمام إلى العضوية.

وفي تقرير شامل بهذه المناسبة نشرت مجلة تايم الأمريكية تقييماً موضوعياً هادفاً عن الاتحاد الأوروبي بعد خمسين عاماً من الجهود والانطلاقات والإنجازات في كافة المجالات، ولقد بلورت هذه التجربة الفريدة في عدة محاور ومجالات متكاملة. وعلى رأس هذه النجاحات إرساء واستمرار سموخ السلام في ربوع أوروبا بعد صراعات النصف الأول من القرن العشرين والذي شهد حربين عالميتين، وتوالت بخطى واعية الإنجازات في أنحاء دول الاتحاد من اتفاقات موحدة في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية وحرية الحركة والسفر بين دول الاتحاد، وتنفيذ بنية أساسية من الطرق ووسائل الانتقال وشبكات الطاقة وغيرها؛ وتعميم جواز سفر أوروبي؛ وتدعيم والطلاق الاقتصاد الأيرلندي المترنح؛ ودعم وتطوير المقاطعات والمناطق المتخلفة؛ والتسويق والتجارة؛ وتضييق الفوارق والهوة بين دول الاتحاد؛ وتنفيذ نظام تبادل المعلومات؛ وتنفيذ وتمكين نظام شامل للاتصالات (GSM)؛ وإيرام اتفاقات للعمل وحرية التنقل بين جميع أرجاء الاتحاد وتوحيد الأجور وضمان تكافؤ الفرص بين كافة المؤسسات العاملة في القطاعات المختلفة والتجارة بين جميع أرجاء الاتحاد مع توحيد الأجر وتكافؤ الفرص بين كافة المنشآت بين دول الاتحاد، وتنفيذ نظام تبادل المعلومات بين الباحثين والعلماء وسهولة الحصول عليها في كل المواقع، والاتفاق على تطبيق عملة أوروبية

موحدة (Euro) وتفعيلها في يناير ٢٠٠٢ في ١٣ دولة بدلاً من عملاتها المحلية، ويستخدمها الآن ٣١٥ مليون نسمة.

واهتم التقرير بالإشارة إلى مشروع بناء طائرة إيرباص (AirBus) من أجزاء مصنعة في عدد من الدول الأعضاء لتصبح أول طائرة أوروبية متفوقة ومناسبة عالمياً. وشجع الاتحاد الأوروبي المناهضات والمسابقات والأنشطة الرياضية في دول الاتحاد مدعماً حسب أطر وتنظيم موحد، وكذلك الاهتمام بمشروع الشواطئ النظيفة في دول الاتحاد (٦٠% تم تطبيق القواعد والاشتراكات فيها)، والاتفاق على القضايا البيئية وخاصة ظاهرة التغير المناخي والاحتباس الحراري بعد اعتماد وتفعيل بروتوكول كيوتو للحد من التلوث وانبعاث الغازات المضرة للبيئة. وبالإضافة إلى جميع هذه الإنجازات المذهلة في كافة أرجاء دول الاتحاد الأوروبي، كان هناك اهتماماً خاصاً بالتعليم وبالتنمية الإنسانية الشاملة وذلك بإنفاق حوالي ٩ مليار يورو على هذا المجال مما مكن مليون ونصف طالب بدءاً من عام ١٩٨٧ للاستفادة من المنح والبرامج وتطوير التعليم وإصلاح المؤسسات التعليمية، ودعم البحوث، والسفر من أجل التدريب والتعليم، وكذلك تعليم الكبار.

إلا أن التجربة والممارسات والتغيرات الدولية أظهرت بعض المظاهر السلبية وبعض نواحي النشور مما أثر سلباً على وردية الإنجازات والإبهار. ومن أبرز الإخفاقات عدم اعتماد دستور الاتحاد الأوروبي بعد رفض الناخبين للاستفتاء في كل من فرنسا وهولندا، وتأجل بسبب ذلك الاعتماد والتفعيل إلى تاريخ لاحق؟! بالإضافة إلى هذا فإن بطء النمو الاقتصادي وارتفاع معدل البطالة، وغزو العملة المهاجرة من الدول الشرقية الأعضاء من أجل العمل والدخل المرتفع في دول أوروبا الغربية أثر سلباً في سوق العمل المحلي بها. وقد ساعد على ظهور بعض المفارقات والاختلافات وبالتالي عدم الاستقرار على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التوجهات إلى الميل لمقاومة العولمة لتأثيرها السلبى على السيادة والذاتية والاستقلال! ورغم هذه السلبيات وغيرها فإن حجم النجاحات والإنجازات مذهل وضخم مما جعل الدخل القومي لدول الاتحاد الأوروبي يرتفع إلى حوالي ١٢ تريليون دولار منافساً بذلك الدخل القومي والنقل السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وهي القوة الأعظم عالمياً!

إن حجم الإنجازات ومستوى النجاح الكبير والتقدم العظيم والتألق الباهر الذي حققه الاتحاد الأوروبي للدول الأعضاء يجعل منه نموذجاً ومثلاً وقدرة ومثالاً يمكن أن يحتذى به ويستلهمه العالم العربي، والذي حاولت دوله منذ عام ١٩٤٦ إنشاء جامعة الدول العربية، والتي تم توقيع ميثاقها في قصر أنطونيانوس بالإسكندرية حينئذ وقبل بزوغ فكرة الاتحاد الأوروبي بعشر سنوات! إلا أن الجامعة العربية والدول الأعضاء فيها أخفقت على جميع الأصعدة ولم تتحرك قيد أنملة إلى الأمام، رغم الكثير من الاجتماعات والمؤتمرات واللجان والمؤسسات والهيئات والقمم القائمة عليها. وإن المرء ليتولاه اليأس والقنوط والحزن والهبوط بالنظر إلى كينونة الأمور وصيرورة الأعمال، وملأ الأقوال والأفعال، خاصة عند رؤية الأوضاع المتردية والأحوال المتخلفة والأمر الواقع الفلاح. ولقد مضت مئة من السنين منذ أفول الإمبراطورية العثمانية والحرب العالمية الأولى، ولا زالت الأحوال كما هي لم تتبدل ومصير العالم العربي يملئه الغم، ويقرر

الغريب مصاره ومستقبله ويؤثر في قراره، رغم كثرة موارده البشرية وغزارة إمكانيته المادية، ورغم ارتباط دوله عضواً بأصول واحدة مشتركة في التاريخ والتراث واللغة والدين والتقاليد والثقافة والسكان والبيئة والثوابت الفكرية وغيرها ... غير أن دول الشرق الأوسط ما برحت تعاني ولا زالت تترنح من تداعيات الخلاف والانقسامات والحروب والتخلف والفرقة والتطرف والإرهاب والتسلط والاستبداد والمرارة والضيق والفقر والمرض والجهل والبطالة والتدخل والأطماع الداخلية كانت أو خارجية! ولا يكاد المرء يصدق أنه ورغم ثروة البترول التي وهبها الخالق عز وجل في بعض دوله فإن أثر هذه الثروة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والثقافية والسياسية لا يكاد يرى! إن الأمور تسير من سيء إلى أسوأ كجلمود صخر حطه السيل من عل!

إن كل الحقائق المتاحة تشير إلى إمكان خلق منطقة صاعدة وبعث اتحاد فعال قاعلي اقتصادياً واجتماعياً وإنسانياً وفكرياً وسياسياً. فكل القوى والموارد والإمكانات في متناول اليد تنتظر من يحركها ويقطعها في اتجاه الطريق السوي. ولتكن تجربة الاتحاد الأوروبي بعد خمسين عاماً من التحرك والتفعيل رائداً وقدوة لخلق الاتحاد العربي الجديد، وليس إصلاح ما هو موجود من مؤسسات مثل الجامعة العربية أو السوق العربية المشتركة. فلم يعد منها نفع ولا يجدي فيها رجاء! والمطلوب هو فتح صفحة جديدة وفكر جديد وإرادة جديدة وانطلاق جديد وتحرك شجاع وجهد طموح ويقظة جريئة. وتطلب الأمر، إذا حزمنا الأمر النية المخلصة والإرادة الأمنية والضمير الحي والتسميم الملامح. ولا بد من أن تكون الأحلام جريئة وطموحة ولا بد للأمال أن تكون عملية ومطلوبة وقابلة للتحقيق، ولا بد من أن تكون الأهداف قابلة للاستمرار، ولا بد من أن تكون السياسات والبرامج مثبوتة ومرجوة ومبتغاة ومطلوبة، وقابلة لمستقبل واعد للجميع.

إن البدايات القوية تبرز من الأفاق الواحدة بخطوات راسخة ومؤثرة في مجالات موحدة لمنفعة الجميع، وفي قطاعات صاعدة تحقق نجاحات أكيدة وتحرك عجلة الأمل والانطلاق في مساور متفق عليها ومجزية للكافة، كما هو الأمر في الاتحاد الأوروبي، ولتكن مثلاً في مجال سياسات ونظم التعليم، وتطلق منها إلى مجال البحوث والتطوير وإصلاح الهياكل والبنى الأساسية، ثم تتجه بعدئذ إلى حقول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى نظم النقل والانتقال والمواصلات. ولا بد من الاهتمام بالقضايا البيئية وإلى مشاكل وأزمات المياه في المنطقة والزراعة، خاصة الصحراوية، والصناعة المناسية والعمالة المدربة والطاقات البديلة والتنمية البشرية الراجعة بالتكامل مع حقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتنمية الفكرية والثقافية. ولا بد من الاهتمام بقضايا العمالة والبطالة والشباب والأمية ومشاركة المرأة ورعاية الطفولة والأمومة، وهي من مرتكزات حقوق الإنسان. ومن الواجب كذلك مواجهة مشاكل التصحر والفقر والمرض والتخلف بكافة أشكاله ومظاهره، مع العناية والحفاظ لما في المنطقة من موارد طبيعية وأثرية جاذبة للسياحة وتصور ذكرتها الحضارية وموروثها الخالد.

إن الموارد كثيرة والإمكانات غزيرة سواء كانت بشرية أو مادية، يدعسها تاريخ تليد وميراث فريد وقيم وتقاليد عزيزة ومقومات نادرة، وهي القوة الدافعة والمحركة لطاقت التغيير والتقدم والارتقاء. ولا بد لها من

الإرادة والتوافق والعزم الأكيد على أحداث التغيير وانطلاق الصحوة الواعية من أجل مستقبل أفضل وأفاق رحبة للكافة واعدة، وليكن إنجاز الاتحاد الأوروبي بعد خمسين عاماً قدوة ومثالاً وحافزاً ودليلاً.

أبريل ٢٠٠٧

٦.٦ الثورة التكنولوجية المعاصرة ومستقبل التقدم والتنمية الإنسانية

لقد عشنا العقود الأخيرة من القرن العشرين وكلنا إعجاب وتقدير وإكبار للخطوات السريعة للإنجاز العلمي والتكنولوجي الذي حققته الإنسانية في كافة المجالات، الأمر الذي حقق تغيرات جذرية، بل ثورات محورية، على نمط وإيقاع وشكل الحياة ومستوى المعيشة في كافة أرجاء الكون. وانعكس ذلك التغير الجوهري والتطور السريع على كافة مناحي الحياة، وعلى جميع الأنشطة الإنسانية، وفي كافة العوالم المتقدم والنامي، الغني والفقير، الشمال والجنوب، والشرق والغرب بدون تمييز أو استثناء. ولم يكن هناك من يبدل من المستقبل والترحيب والتبني لهذا التغير والتطور، ولم يكن هناك من خيار.

وكيف لإنسان أو دولة أن يمنع عجلة الزمان من الدوران؟ وكيف لمجتمع أو فرد أن يقاوم تيار التقدم والتحديث والتطور والعصرية مهما كان، لهذا التغيير أو الانقلاب، من تبعات وتوابع على العلاقات الإنسانية أو الأنظمة الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو السلوكية!!

إلا أن سرعة ونوعية الاكتشافات والتطورات العلمية والتكنولوجية وتطبيقاتها خلال السنوات القليلة الماضية مذهلة ومدهشة ورائعة ومجيدة؟!، ولو أمكننا رصد الاختراعات والإنجازات التي تم الإعلان عنها، وشاع استخدامها في لمح البصر في مجال ثورة الاتصالات التقنية وثورة المعلومات، وفي مجال التلوع التكنولوجي والاستنساخ الحيواني والنباتي، والطاقة، والنانو تكنولوجي، والتكنولوجيا الطبية، وعلوم الفضاء وغيرها من المجالات في كافة القطاعات والأنشطة الإنتاجية والخدمية، لأمكن أن نسجل، بكل إعجاب وانبهار وإنصاف وإكبار، مدى الإنجاز والتقدم الثوري على حياة الإنسان في تحد مذهل لحدود الزمان، ولقيود المكان، ولنظام الكون والكيان، ولرؤى الإنسان. ولا ريب أن أفكار الخيال العلمي لجورج أورويل في منتصف القرن العشرين أو ألدوس هكسلي تعتبر متواضعة الأفاق وعاجزة الرؤية وقاصرة المدى بالمقارنة لما تم تحقيقه على أرض الواقع من إعجاز الخيال ورؤى الأحلام وقصور الكلام.

عالم ميهـر الطاقات وفائق الموارد وعظيم الإمكانيات :

ومنذ بداية الألفية الثالثة سمعنا ورأينا انتصارات هائلة وإنجازات مبهرة ! فبدأ حجز المليونيترات على رحلات المكوك الفضائي وتمت عدة رحلات فعلا لبعضهم مشمن أطلق المكوك الفضائي، وبدأ الاستخدام التجريبي في سيارات تعمل بغاز الهيدروجين وتصدر عنها العادم على شكل بخار الماء، وبشكل يتغلب على

تلوث الهواء، وظاهرة الاحتباس الحراري، المهددة للبيئة البشرية. وتم استخدام الطاقة الشمسية لتشغيل محركات الطائرات والسيارات وإنارة المباني والطرق والتجمعات الحضرية والعمرائية. وفي مجال الحرب على الجوع ونقص الغذاء تم إنشاء مزارع في قاع البحيرات والمحيطات وزراعة المحاصيل باستخدام مياه البحار المالحة. كما تم استخدام طاقة الأمواج والرياح والبراكين وجوف الأرض في توليد الطاقة الكهربائية، وغيرها الكثير من التطورات المذهلة التي قلبت الموازين، وغيرت أسس التخطيط الاستراتيجي والقومي ونظم التصميم والتنفيذ التقليدية المتبعة. لقد انطلق ماردم التقدم التكنولوجي الجبار إلى آفاق لا محدودة تعتمد على الذكاء التقني والالكتروني والصناعي اللانهائي في أماله ومجالاته.

الإنجازات والأنظمة الذكية :

ظهرت على الساحة منتجات وتجهيزات وأجهزة بارعة الذكاء وفائقة الإتقان ورائعة الجودة وبسيرة القيمة؟! والأمثلة كثيرة على هذا الإنجاز العلمي والتكنولوجي الرائع موجودة ومشهورة وواحدة في كل المجالات وعلى العديد من المواقع والمستويات:

- ١- المدن الذكية.
- ٢- الطرق السريعة الذكية.
- ٣- المياني الذكية.
- ٤- الأنظمة الإنتاجية والخدمية الذكية.
- ٥- الأدوية الذكية المصممة حسب حاجة وحالة كل مريض.
- ٦- التشخيص الطبي والعلاجي الذكي.
- ٧- السيارات الذكية والإصلاح الذاتي تون تدخل.
- ٨- الصحافة والإعلان الذكي المتجاوبة مع احتياجات وترقية الإنسان.
- ٩- الأجهزة المنزلية الذكية.
- ١٠- آلات الإنتاج والتشغيل الذكية (الإنسان الآلي).
- ١١- أنظمة وأجهزة الأمن والتأمين الذكية.
- ١٢- الطائرات الذكية.
- ١٣- الأنظمة الدفاعية والهجومية الذكية.
- ١٤- أنظمة الفضاء الخارجي والأعمال الصناعية الذكية.
- ١٥- أنظمة وشبكات النقل الذكية.
- ١٦- أنظمة الزراعة الذكية-النباتات الذكية.
- ١٧- أنظمة الترفيه والترويج الذكية.
- ١٨- أنظمة التعليم الذكية.

- ١٩- أنظمة ووسائل الاتصالات الذكية.
- ٢٠- أنظمة شبكات جمع وتحليل وتقييم المعلومات الذكية.
- ٢١- أنظمة اتخاذ القرار والإدارة الذكية.
- ٢٢- أنظمة التجارة والأسواق الذكية.
- ٢٣- النقود الذكية (إلغاء البنكوت واستخدام بطاقات ذكية للتعامل).
- ٢٤- الأنظمة الصناعية والإنتاجية الذكية.
- ٢٥- أنظمة وشبكات ووسائل الإعلام الذكية.
- ٢٦- أنظمة ذكية لنقل وتوزيع الطاقة قوما وإقليميا وعالميا.

عالم جريء جديد :

ولا شك أن هناك من الاختراعات العلمية والإنجازات المستحدثة التكنولوجية الكثير الذي تم فعلا تجربته ولم يتم تطبيقه واستخدامه وانتشاره في أسواق الدول المتقدمة، والتي تنفق مئات المليارات من الدولارات على المؤسسات البحثية والتقنية سواء الأكاديمية أو الصناعية، ولا شك أن هذه التطورات العلمية والتكنولوجية قد أثرت تأثيرا جوهريا على حياة وسلوك وأداء وعلاقات الإنسان والمجتمع والدول وستغير تغييرا أساسيا من إيقاع وشكل وتوجهات الحياة في المستقبل.

إن استخدام الكمبيوتر الشخصي والانترنت والتليفون المحمول والتليفون المرئي على حياة ومعلومات وسلوك وعلاقات الإنسان خلال السنوات الخمس الماضية، ليس فقط في الدول المتقدمة إنما أيضا وبشكل خاص في المجتمعات النامية، والتي تليث وراء استخدام واستخدام هذه المنتجات الذكية المعاصرة مهما كانت تكلفتها أعلى من إمكاناتها حتى تواكب إيقاع وإمكانات ووعود العصر. والأمثلة على هذا الاستخدام المجنون بلا وعي ملحوظة بشكل ملفت وسحير في كثير من الدول العربية والآسيوية وغيرها خاصة في عالم السماعات المفتوحة وزوال حدود الزمان والمكان، مما اثر سلبيا على كثير من العادات والتقاليد الموروثة، وهدد المستقرات والضوابط في مختلف النظم والأطر والمبادئ الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. لقد خلفت هذه الإنجازات التكنولوجية المبهرة والواعدة نظام عالمي جريء وجديد مختلف عما كان ولا علاقة له بأطر ونظم أي مكان وأي زمان. من هنا فإن الأنظمة والإنجازات التكنولوجية المتطورة تتطلب من الإنسان أن يغير من منهج حياته وأنماط سلوكه لتتواكب مع طاقة وإمكانات وإيقاع وسرعة متطلبات الاستخدام الفعال لهذه الإنجازات الذكية الصديقة والجاذبة له. أي من الضروري أن يكون الإنسان والمجتمع على نفس مستوى الذكاء والفعالية والسرعة والتجاوب والتعقيد للأجهزة المستخدمة لتنظيم الاستفادة منها وتفعل إمكاناتها الواسعة والثرية ذات الكفاءة والقوة والفعالية والجودة والتقنية العالية.

الإجازات التكنولوجية الجديدة والمستقبل الواعد :

أن التطورات العلمية والتكنولوجية التي أعلنت عنها مراكز البحوث والتطوير العلمي والتكنولوجي غزيرة واسعة الأفاق ولا محدودة الدلالات والإمكانات والتوابع، حتى إنه لا يمكن التنبؤ بمدى تأثيرها على سرعة التقدم والتطور ومستقبل التنمية البشرية.

إن أحدث الاكتشافات والاختراعات التي أعلنتها علماء معهد ماساتشوستس التكنولوجي في كمبريدج بأمريكا شارك فيها فريق العلماء والباحثون في هذه الجامعة الكبرى الرائدة في أمريكا والذي يضم بينهم حوالي ٢٥ من الحائزين على جائزة نوبل في العلوم المختلفة. وتعتبر هذه الإجازات العلمية والتكنولوجية بالغة في التقدم والعقريّة والذكاء بحيث ستقلب رأساً على عقب كثير من المجالات والحقول مثل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والطب، والنقل والمواصلات، والصناعة والطاقة، وأنظمة البنية التحتية، والبلدية الفوقية، مما سينعكس على سرعة التقدم والتطور ومستقبل العالم المتقدم أو العالم النامي دون استثناء وستحدث تأثيراً بالغاً وتغييراً جذرياً في أهداف وسياسات وبرامج التنمية الإنسانية في كافة المجتمعات.

ولقد تم تطوير واختبار وتجربة وإنتاج نماذج ناجحة للإجازات التالية:

• شبكات الحس اللاسلكي Wireless Sensor Networks :

لقد تم تطوير هذه الشبكات للتعرف على التحركات والمواقع والظروف المؤثرة على المليونر والحيوانات. ولقد تم تجهيز هذه الشبكات بالآلات وتوصيلات الكترونية دقيقة حاسبات وذاكرة بالغة الدقة، والحساسات لرصد ومراقبة وإرسال التغيرات في الضوء والرطوبة والضغط الجوي والحرارة للشبكات والمحطات الراصدة. إن الدلالات والمؤشرات المترتبة على استخدام هذا النظام والشبكة الالكترونية الواسعة المدى البالغة في التعقيد والتأثير والكفاءة والحساسات على أنظمة جمع المعلومات والاستخبارات والأمن والاتصالات لا محدودة ولا نهائية. ومن المتوقع أن تترى العالم في المستقبل القريب وقد شاعت فيه أنظمة وشبكات لا سلكية على هذا المستوى الذكي المترابك مسلحة بحساسات ومراسد حساسة تعمل ببطاريات قوية متجددة الطاقة تستطيع أن ترصد وترصد وتحلل وتقيم المعلومات المطلوبة عن البيئة، أو عن الصناعة أو عن السيارات أو الطائرات أو البواخر أو سفن الفضاء، أو حتى عن الإنسان ذاته. إن الأفاق والمجالات التطبيقية لهذا النظام وهذه الشبكات لا محدودة وخطيرة !.

• هندسة حقن الخلايا **Injectable Tissue Engineering** :

إن هذا الإنجاز العلمي والتكنولوجي الرائد تم تطويره واختباره بنجاح وسيترتب عليه إمكان الاستغناء عن كثير من العمليات الجراحية وزرع الأعضاء البشرية، وبالتالي نحو الألام والمعاناة وتحقيق الراحة والعلاج الأمن وتوفير الطمأنينة والسلامة للإنسان، وتوفير الوقت والجهد والنفقات !!

ويتم في هذا التطور العلمي المذهل حقن المفاصل والمواقع تحت العلاج بمزيج من الخلايا والبوليمر ومنبهات النمو التي تتماصك وتتمو إلى خلايا ونسيج بشري سليم وصحيح يعالج القصور أو الكسور أو العلة في الأعضاء أو الهيكل العظمي. الهدف إذن هو تقديم بدائل فعالة لعمليات زرع الأعضاء والأنسجة واستبدال المفاصل أو العظام. ويمكن بهذا الاختراع المعجز تطبيقه عن طريق الحقن فقط في المواقع المطلوبة وبدون عمليات جراحية. ولقد تم لختيار هذا الإنجاز العلمي في عمليات العظام بنجاح عظيم، والعمل يجري لتطبيقه على أنسجة أخرى مثل الكبد أو القلب، بحيث يمكن استبدال الأنسجة التالفة أو المريضة في الأعضاء، أو تحسين أداء الأنسجة الحية القاصرة كما في عمليات جراحات القلب والكلى والكبد، وذلك بحقن الأنسجة الجديدة حسب الطلب وفي أسرع وقت. ومن الواضح أن التطبيقات المترتبة على هذا الاختراع الفريد في مجال تكنولوجيا الطب والعلاج السريع الفعال واسعة ومبهرة وستؤدي إلى إنقاذ حياة الإنسان وإزالة الألام وانتهاء المعاناة واليأس وإحداث ثورة في الطب والأرتقاء بصحة وحياة الإنسان، بالإضافة إلى توفير النفقات والجهد والوقت وغير ذلك من الدلالات والفوائد الفاتحة.

• الخلايا الشمسية بالغة الدقة **Nano Solar Cells** :

إن اختراع الخلايا الشمسية بالغة الدقة يتغلب على التكلفة العالية للخلايا الشمسية الفوتوفولتايك التي تتحول من خلالها الطاقة الشمسية الضوئية إلى طاقة كهربائية. إن باستخدام تكنولوجيا الخلايا أو العناصر بالغة الدقة في إنتاج مادة من مكونات فوتوفولتايك مرنة يمكن دهانها على الأسطح أو إضافتها إلى مواد البناء المغلفة للمباني من الخارج والتي يمكن من خلالها الحصول على مصدر للطاقة الكهربائية اللازمة للاستخدام داخل المبني، أو تشغيل محركات السيارات أو الآتوبيسات أو الطائرات. أن هذا الاختراع الذي تمت تجربته بنجاح سيمكن الإنسان من الحصول على الطاقة الكهربائية الرخيصة والنظيفة والمتجددة الأمر الذي سيترتب

عليه آثار واسعة ولا محدودة على التنمية العمرانية المستدامة وعلى النقل والمواصلات وعلى الجغرافية الموسية وعلى التنمية الصناعية والزراعية وعلى الاقتصاد العالمي.

• المقاييس الضوئية بالليزر في العمليات الكيميائية Femtosecond Spectroscopy :

لقد تم تطوير هذا الإنجاز العلمي والتكنولوجي الرائد بمعرفة الدكتور أحمد زويل، العالم الأمريكي مصري المواد في معهد كاليفورنيا وحاز على جائزة نوبل للكيمياء عام ١٩٩٩م، تقديراً على عمله الرائد. ولقد أمكنه إجراء تجارب معملية باستخدام أشعة الليزر لرصد وتسجيل حركة الذرات خلال التفاعل الكيميائي باستخدام التماس الضوئي بالقيمتو ثنائية ولقد نتج عن هذا الإنجاز دراسات وتجارب معملية رائدة سيكون لها تأثيرها البالغ على أجهزة وإجراءات التشخيص والعلاج خاصة للسرطان وغيره من الأمراض. بالإضافة إلى هذا فإن العمليات الكيميائية والمرتبطة بالحيوية الضوئية Photo Biology ستحدث تطورا كبيرا وتقدما جذريا في الأبحاث الحيوية والزراعية والصناعية والطبية والدوائية والتكنولوجيا الحيوية والوراثية. كما أن هذا الإنجاز العلمي جاري استخدامه وتطبيقه بنجاح باهر في التصوير المجهرى للخلايا Molecular Imaging في مستشفى ماساتشوستس العام للمساعدة في البرامج الطبية الرائدة في مكافحة الأمراض والعلاج الشافي.

• الإنجاز التكنولوجي في الميكاترونيك Innovations in Mechatronics :

لقد سمي عصرنا الحالي عصر التكنونرونيك Technotronic Age لقد أمكن تحقيق التكامل بين المكونات والعناصر الميكانيكية والإلكترونية باستخدام الجسات الدقيقة الإلكترونية والبرامج الذكية Intelligent Software وبذلك تم تحسين أداء الآلات وتوفير الطاقة والتحكم في التلوث الناتج عن العادم.

وسيتحقق خلال السنوات القادمة استخدام المشغلات الإلكترونية وميكانيكية والجسات الحساسة بدلا من الاسطوانات الهيدروليكية.

وسيتم استخدام الأسلاك والتوصيلات السلكية الحساسة بدلا من كابلات وخرطوم زيت الفرامل وبذلك سيتم انتاج سيارات ومركبات أكثر أمانا في التشغيل وأيسر في التركيب والصيانة. وفي الغالب سيتم

تنفيذ شبكات الطرق السريعة الذكية المبرمجة، والتي شهدت تجارب عملية لها منذ بداية الستينات في أمريكا، والتي ستتولى التحكم في مسار وسرعة ووجهة السيارات الذكية المبرمجة، تاركة الحرية لسائقها للترويح أو القراءة أو الراحة. ويمكن بذلك القضاء على حوادث السيارات ومئات الألاف من ضحايا الطرق حول العالم ولا شك أن هذا التطور والإنجاز الضخم سيكون له تأثيره على التنمية العمرانية والتنمية البشرية والتخطيط الإقليمي والحضري كما أنه سيضمن توفير بيئة أكثر نظافة وأماناً ونظاماً. وفي مجال الصناعة سيتم التحكم في التلوث، وتحسين أكبر قدر من ضبط وتأكيد الجودة وضمان مستوى أكبر للإنتاج والخدمات.

• الشبكات الذكية للطاقة والمعلومات Grid Computing :

منذ تعميم الاستخدام العالمي للإنترنت وشبكات المعلومات الكونية خلال التسعينات في القرن الماضي، ثم تطوير سريع لما يسمى ببروتوكولات الشبكات والتي ستسمح وستيسر لكل إنسان يرتبط ويتواصل ويتفاعل معها ويستفيد بثروة وموارد لا نهائية فائقة الانتشار والمحتوى من قواعد البيانات والصور والأنظمة والنماذج والأدوات اللامحدودة. ولا شك إننا قد دخلنا المرحلة المذهلة للانفجار والثورة المعلوماتية التكنولوجية الفائقة واللامحدودة والمذهلة. وكما هو الحال في الشبكات القومية الإقليمية للطاقة الكهربائية، فإن الشبكات المعلوماتية الفائقة السرعة والإمكانات ستكون تحت يد ونظر كل إنسان في كل مكان باستخدام الجيل الذكي الجديد من الأقمار الصناعية الفائقة القدرة والطاقة والإمكانات.

لقد دخلنا آفاق ثورة تكنولوجيا المعلومات الواعدة والمذهلة والتي ستؤثر على الأفراد والمجتمع وعلى عالم العولمة، وما تعبير القرية الكونية إلا رمز لأحد دلالاتها.

إن التشغيل مؤخرًا للحاسب الآلي الجبار باليابان Earth Simulator يضع الحواسيب الضخمة في أمريكا في المرتبة الثانية ١٢، لقد حفز هذا الإنجاز المذهل إلى مضاعفة البحوث والجهود والتسابق من أجل بناء حواسيب عملاقة فائقة القدرة والطاقة تتعدى عدة مرات مقدرة الحاسب الياباني، والتي تستطيع أن تكامل مع مجرات الأنظمة والشبكات اللاسلكية الكونية والأرضية باستخدام الأقمار الفائقة القدرة والكفاءة. ولا شك أن هذا التطور المذهل للشبكات والقدرات سيكون له تأثيره في مجال الاتصالات والمعلومات والتعليم والإعلام والاستخبارات وجمع المعلومات والتخطيط والإدارة واتخاذ القرار ورصد الإنجازات والتطورات.

• تأمين وحماية برامج المعلومات Software Assurance :

بدون برامج معلوماتية ذات كفاءة ومؤمنة ويمكن الاعتماد عليها تصحيح الأجهزة والتجهيزات الالكترونية للحواسيب والأنظمة غير مفيدة أو فعالة.. إن فشل أو قصور أو عدم كفاية البرامج في الطائرات، أو في المراقبة الجوية، أو في أنظمة الدفاع، أو في البنوك أو المصانع وغيرها، قد يؤدي إلى كوارث وخسائر فادحة.

ومن أجل التغلب على هذا القصور الو الفشل أمكن تطوير برامج وأدوات تقنية فريدة متؤدي إلى الحصول على برامج معلوماتية خالية من العيوب أو على أي تدخل أو فيروس أو هبوط.

ولا شك أن هذا التطور والإنجاز له تطبيقاته وفوائده في كافة المجالات الإنتاجية والعلمية والحكومية، خاصة بعد دمجها في الإنجاز المبهر في مجال كوانتوم كريبتولوجي Quantum Cryptology الذي يهدف إلى تحقيق وتوكيد الأمان والتأمين للاتصالات الالكترونية. إن الهدف الرئيسي لهذا التطور العلمي والتكنولوجي الكبير يكمن في ضمان إرسال وانتقال المعلومات الكترونيا دون السماح بأي تدخل أو تدخل أو تجسس مع إمكان التعرف على أي محاولة للتصت أو الغزو المعلوماتي.

أن هذا التطور الالكتروني الرائع سيضمن ويحمي المعلومات والاتصالات للحكومات ومؤسسات الصناعة والتجارة والخدمات والأبحاث والأعمال وغيرها.

• الخاتمة :

لا شك أن إنجازات التقدم العلمي والتكنولوجي هي نتاج الدعم المالي والمادي المتعاظم المستمر للمؤسسات البحثية والمراكز العلمية الرائدة حول العالم من قبل الحكومات والشركات العالمية الصناعية الكبرى، الأمر الذي سينعكس على مسيرة التنمية الإنسانية حول العالم. إن عجلة التطور التكنولوجي السريعة في كافة المجالات والحقول ستجر معها وبنفس العزم والسرعة تغييرات جذرية وجوهرية في كافة مناحي الحياة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وتنمويًا وثقافيا. وبنفس الإيقاع والاندفاع والانتشار فإن هذه الإنجازات والانطلاقات التكنولوجية، إلى آفاق المستقبل الواعدة تحمل ضمن طياتها أيضا الكثير من المشاكل والتحديات على المستوى الإنساني والأخلاقي والمعنوي. ذلك إن هذا التطور التكنولوجي السريع يخدم بشكل فعال ومباشر احتياجات التقدم ومتطلبات الرقي النوعي والكمي في الدول الغنية التي قدمت التمويل والدعم والموارد لتحقيق هذه الإنجازات، وفي نفس الوقت موسعة الهوة بينها وبين دول العالم النامي الفقيرة مما يزيد من فقرها وحرمانها وبأسها.

غير أن تحدي البقاء والاستمرار والتطور يوجب على الدول الفقيرة السعي إلى الاستفادة من هذه الإنجازات واستخدامها لمراكبة التطور العالمي ومتطلبات عصر العولمة لما لهذه الإنجازات من إبهار وجذب لأجيالها الشابة الصاعدة التي تحلم بمواكبة عجلة التطور العالمي. ولا شك أن تكلفة هذه الإنجازات باهظة وفي بعض الأحيان معجزة خاصة بالنسبة للأدوية الجديدة وإمكانيات التشخيص والعلاج الصحي المتطور لبعض الأمراض المستعصية كالسرطان والإيدز ولقد نادى الكثير من الدول الفقيرة في أفريقيا وآسيا بضرورة مساهمة الدول الغنية في توفير إمكانيات العلاج بسعر رمزي ضمن حملة عالمية لمكافحة الأوبئة والأمراض في إطار التعاون والتكافل الإنساني والتضامن الاجتماعي.

إلا أنه من دراعي الأسف والحيرة والمرارة أنه بينما يسعى الإنسان على صنع وتشكيل إمكانيات ووسائل التطور والتقدم التكنولوجي على مستوى عال من الذكاء والكفاءة والإبداع، فإننا نجد أن الإنسان والمجتمع الإنساني أصبح أقل ذكاءاً وأدنى إنسانياً وأشد ميولاً إلى التفاضل عن المبادئ الأخلاقية وإلى مساومة الثوابت المعنوية وإلى إهمال الركائز الروحية والقيم الدينية، مما يهدد الكينونة الإنسانية ذاتها.

إن عالمنا المعاصر في إطار العولمة المهيمنة على مقدراتنا ومستقبله وصفه البعض بالقريبة العالمية، أو الكونية وتحت سيطرة القطب الواحد بعد ١١ سبتمبر. في مواجهة الإرهاب، وصفه البعض الواقعي بالسيرك الكوني. بالمخرج المنتج الوحيد واللاعبين المبرمجين والمتخرجين في غيبوبة. إلا أنه في مواجهة تحديات المستقبل ولتحقيق آمال التنمية الواعدة في القرن الواحد والعشرين في هذا المنشأ الكوني المتكامل (وإس القرية) لا مناص من الاهتمام والالتزام بالتنمية المستدامة والحفاظ على بيئة سليمة وصحية وأمنة، كما أوصت أجندا ٢١ الصادرة عن مؤتمر قمة الأرض في ريو في ١٩٩٢ وفي جوهانسبرج في ٢٠٠٢. وسيدكر التاريخ إجماع العالم على السلام ونبذ الحرب وتأكيد التعاون والترابط الإنساني في يوم ١٤ فبراير ٢٠٠٣ وذلك بفضل ثورة المعلومات والاتصالات، وأصبح هذا اليوم التاريخي ليس فقط عيداً للحب ولكن عيداً لاتحاد وتعاطف الصوت الهادر الكوني للإنسان في كل مكان من خلال تظاهر ملايين البشر في ٦٠٠ مدينة في يوم واحد انتصاراً للحق والعدل والحب والسلام!!.

إن هذا الموقف يدفع المرء إلى التساؤل: إلى أين يتجه الإنسان والمجتمع الإنساني؟ وهل هذه نهاية البداية أم بداية النهاية؟ وبالنظر إلى أفكار فرانسيس فوكوياما عن بداية النهاية وعن محنة الأخلاق وتحديات المبادئ التي أوجدتها الإنجازات التكنولوجية المعاصرة، دعنا نأمل في، ونسعى إلى أن يكون هذا الإنجاز العلمي هو نهاية البداية، ذلك أن الغايات عظيمة والإمكانيات كثيرة والإنجازات مبهرة والأفاق واعدة والقيم راسخة والإنسانية صاعدة

٦.٧ تواصل الحضارات هو المبتغى

تناولت الأعلام وأجهزة الإعلام في العقد الأخير من القرن العشرين قضية لم تكن بارزة على الساحة الدولية أو الإقليمية بهذا التصخيم وبهذه الإثارة ألا وهي قضية صراع الحضارات. ولقد أدى اهتمام صمويل هنتجتون الأستاذ في جامعة هارفرد في مقاله في مجلة الشؤون الخارجية عام ١٩٩٣ تحت عنوان "صدام الحضارات" إلى إبراز هذا الموضوع وتناول التداخيلات الخطيرة المترتبة على ما سماه بصدام وتصارع الحضارات إلى إثارة الكثير من المقالات والأفكار المتسمة بالمبالغة بل المزايمة والتضليل والتهويل بلا أساس وبلا سند.

وماهي إلا أضغاث أحلام وأوهام، ما أنزل الله بها من سلطان! ذلك أنه بانهيار المعسكر الشيوعي وزوال الأسوار الحديدية وهيمنة القطب الواحد المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، برزت في غياب المعسكر الشيوعي الحاجة إلى إيجاد خصم جديد. وابتدع المخططون الاستراتيجيون في العالم الغربي وجود صراع وعداوة مع الفكر الإسلامي والحضارة الإسلامية مستغلين بعض أعمال العنف والإرهاب وإجراءات القمع في إيران وأفغانستان وغيرهما من دول المنطقة وكذلك مستندون إلى بعض المشاكل والصراعات الاجتماعية والاقتصادية والأصوات المتطرفة في بعض دول آسيا وإفريقيا التي تعاني من أنواع الفقر والحرمان والضياع والتخلف ولكي يبنوا عليها صورة العدو الجديد والخصم اللدود للغرب، وبناء على ذلك أصبح من الواجب المحتم على العالم الغربي محاربة ومواجهة هذا الخصم الجديد والقضاء عليه ومحاصرته والإطباق عليه ثم التخلص منه؟!

وكيف تتطور الأمور، وتؤول الأحداث ويطلق الظلام على الحضارة الإنسانية إلى هذا المدى وقد أشرفت علينا الألفية الثالثة والقرن الحادي والعشرين؟! ألم نتعلم من الماضي ومآسي التاريخ وحروب القرون الماضية وكرارث الصراع مايكثي؟! وإلام التدهور والتخلف في عصر التنوير والتقدم والعمالة الذي رفعت فيه رايات القرية الكونية واختفاء الحدود وزوال حواجز الزمان والمكان بما أحدثته ثورة المواصلات وتقنيات الاتصالات المبهرة وغزو الفضاء الواعد؟! كيف وصلنا إلى هذا المفترق الخطير وإلى هذا التحدي المتردي إلى هذا التصادم العنيف؟ أنسينا تاريخ تسلسل وتكامل حضارات الإنسان؟ أبعثنا عما تنادي به الرسائل السماوية الغراء؟

أتناسينا ما نصت عليه شرائع الكون ومن فيه وما فيه من إبداع وإعجاز وآيات وأحكام؟

إن الأمر بإسادة يبعد كل البعد عن الدين أو الديانات، أو الرسل والرسالات أو تصادم الحضارات؟ ولا صلة له بها ولا مسار لفلكه حولها؟! ذلك أن التصادم والصراع يعني عداً وتصدياً وتمترساً ونزاًلاً؟! والإسلام لا يدعو إلى ذلك ولا ينادي به بل يبنّده.

إذن فالإسلام دين السلام والحب والإخاء والتسامح والتراحم والتكافل ومكارم الأخلاق قولاً وفعلًا، ديناً ودنياً.

وهل يوجد إنسان لا يبغى هذه القيم، ويدعو إليها ويعمل بها؟! حينما كان وأيا كان، وطنه أو عقيدته أو لونه أو نوعه؟ إن الحضارة الإسلامية كما تعكسها المدينة والعمارة والفنون الإسلامية تعكس حرية التعبير والاختلاف حسب المتطلبات الثقافية والظروف البيئية والترجمات للشعوب الإسلامية في المناطق والأقاليم المختلفة. فالحضارة الإسلامية في الأندلس والمغرب العربي تختلف في خصائصها وطابعها عن تلك في مصر وسوريا ولبنان وتركيا واليونان وألبانيا وعن تلك في العراق وإيران وباكستان وماليزيا وإندونيسيا، فكل له هويته وطابعه ومميزاته معبراً عن بيئته وثقافته وعاداته وإمكاناته وتقنياته وفنونه.

فالأمر لأصله له بالحضارة الإسلامية أو الشعوب الإسلامية. وليس الأمر مرتبطاً كذلك بحوار الحضارات من منظور محدود؟! ذلك أن الحوار يعبر عن الواقع المعزول والتواصل المقطوع والتفاعل للموضوع وهذا التوجه في رأيي غير دقيق وغير صحيح. فهناك من المنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية والإقليمية، سواء الرسمية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الفكرية أو العلمية، مما يربط الحكومات والمجتمعات المختلفة والجمعيات والأفراد باتفاقيات ومعاهدات ومواثيق وأنظمة وشبكات متينة البنين وقوية الأركان وهي تقدم الحوار. ولقد تعدى أثرها وعبرت تأثيراتها ومجالاتها كل الحدود وكل القارات وكل الأزمان. فالحوار إذن موجود وفعال وتلمسه في قراراتنا وعلومنا وأفعالنا يومياً! وكذلك خطوط وشبكات وأنظمة الإعلام والتلاحم والتكامل والتواصل حية ومؤثرة نهضة بالحياة سواء ملموسة أو لا ملموسة، سواء مرئية أو أثرية ولقد بلغ عدد سكان العالم الآن ستة ونصف مليار نسمة يعيشون في حوالي ١٩٠ دولة عضواً في منظمة الأمم المتحدة، ومعظمها يعاني من النقص والفقر والتخلف وتحديات البقاء والتنمية. لقد كان سبعون من هذه الدول مستعمرة عند تأسيس المنظمة الدولية عام ١٩٤٥ ولقد أكد ميثاق الأمم المتحدة الذي وقع عليه ممثلو الخمسين دولة المؤسسة للمنظمة الدولية (منها مصر) في سان فرانسيسكو في ١٩٤٥/٦/٢٦، على قيم السلام والأمن والتسامح وحقوق الإنسان، ونادي بضرورة توفير الحرية والعدالة والمساواة وتوفير إمكانات تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي للإنسان في كل مكان. والأوفق أن تكون الدعوة إذن ليست لإيجاد أو دفع الحوار والتفاعل بل لتعظيم فعالياته ولتقوية أواصره وفعالياته، بإيجاد قواعد وآليات مشتركة لمزيد من الفهم والتفاهم، والتأثير والتأثر، وإثراء التبادل والتكامل بهدف مضاعفة الجسور وتوسيع الأفق وتعظيم دور المؤسسات والأطر والآليات، وخلق وسائل وأنظمة أكثر فاعلية وعطاء، بهدف تجنّب العثرات وتلاقي القصور وعبور الأزمان، ووصولاً إلى خلق فرص التلاقى واللقاء، والتواصل والتفاعل. وليكن واضحاً للكافة أن الأمر يتعلق إذن بتواصل وترابط الحضارات واستمرار رسالة الإنسان في تعبير الأرض،

كل جيل يحضيف مدمباكه إلى بنية الحضارة الإنسانية الشامخ ولنا من التاريخ دروس وعبر لا يمكن عدها أو حصرها واستنباط الدلالات والتوجهات منها.

*أفاق وأطر التواصل بين الحضارات:

واستنادا لدروس التاريخ والتجارب المعاصرة، فإن أفاق وأطر ومناهج التواصل بين الحضارات يمكن تحفيزها على محورين أساسيين:

١- المحور الثقافي والفكري والعلمي والفني - محور اللاموسات.

٢- المحور المادي والتطبيقي - محور العلومات.

ويتضمن المحور الأول إيجاد الوسائل والآليات والفعاليات التي تحقق الحوار والتفاعل بين الحضارات التي تجمعها وتربطها أولا روابط وعلاقات وتواجد مشترك جغرافي تاريخي جيولوجي، وليكن ذلك مثلا يطبق بين دول البحر المتوسط، والذي بدأ فعلا في برشلونة بإسبانيا، علي أن يكون له مبادئ وأطر قادرة علي التطبيق علي المدى القريب والمتوسط والبعيد ومستوى المنظمات الدولية والإقليمية الفاعلة في المنطقة تفعل ذلك مثل منظمة اليونسكو/ منظمة اليونسيف/ الاتحاد الأوروبي/ منظمة الأغذية، الجامعة العربية، الجامعة العربية الإفريقية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، حوار الشمال الجنوبي. ولقد خدمت مكتبة الإسكندرية للتدعيم الدول الواقعة حول حوض البحر المتوسط الذي يقدم بدور الوسيط البيني الموحد والمجمع والرابط بين الدول الواقعة حوله ذات الأصول التاريخية والجغرافية والثقافية المشتركة. ولا شك أن لمكتبة الإسكندرية الجديدة دورا فاعلا وفعالا في تحقيق نفس الأهداف والمبتغيات وذلك بالدعوة لانطلاق وتفعيل اللقاءات والحوارات والندوات، وورش العمل والمناهج والفعاليات المختلفة لإجراء الدراسات والأبحاث للتقريب بين الآراء والاستفادة من الاختلافات في تحقيق القواعد المشتركة للتفاهم والتواصل والتلاحم والتفاعل.

ويتم التركيز من خلال المحور الثاني علي النواحي والتفاعل المادي ويهتم بالأمور السياسية والاقتصادية والتقنية والعلمية والتجارية والسياحية والبيئية، والقوى العاملة والمواد الخام والمنتجات الزراعية والصناعية، وهناك لكل من دول شمال المتوسط وجنوب المتوسط ماتعطيه وتشارك به وتستقبله وتعتمد عليه من إنجازات وإنتاج الدول الأخرى. وقد يكون هذا المحور مساندا بل محفزا للتحرك والتقدم الفعال علي المحور الأول مسترشدين بنموذج الاتحاد الأوروبي وينبغي في هذا الإطار إعادة دراسة اتفاقيات المشاركة مع الاتحاد الأوروبي وإجراء فتح أكبر للحدود والجسور واكتشاف إمكانات المصالح المشتركة، تم استغلالها لصالح الكافة بتنسيق هادف وحسب منظومة شاملة مقبولة لكافة الأطراف الفاعلة وينبغي التأكيد علي أن البحر المتوسط هو بحيرة مغلقة تعاني من ارتفاع التلوث بها لمستوي خطر سيؤثر علي كافة الدول الواقعة عليه.

وأن الاستقرار والسلام والأمن والمستقبل الأمن الصحي والواعد للكافة هو مسؤولية مشتركة تتحمل مسؤوليتها كافة الشعوب والمنظمات والجماعات، من منطلق أن حدود أوروبا لا تنتهي عند جنوبي فرنسا أو إسبانيا أو إيطاليا أو اليونان، بل تبدأ من حدها عند دول شمال أفريقيا، وأن أي تداعيات في هذه الدول تؤثر على أمن واستقرار القارة الأوروبية نفسها ويقدر ما هنالك تحديات وصعوبات ومشكلات قد تظهر بين أرونة وأخري لأسباب إقليمية مختلفة على طريق استكشاف وتحديد المشاكل وتحليلها وتقييمها واستنباط مواقع الوفاق ومناطق الخلاف، فإن التعامل معها جميعا يتطلب إطارا عقلانيا وفكريا متفتحاً ومن خلال إطار سياسة الانفتاح والتنوير وحل مشاكل التطوير والتنمية بغية مواجهة المستقبل المشترك الأمن والواعد للجميع فإن هناك أيضاً كثيراً من مواطن التوحيد والقواسم المشتركة واللقاء والتقاط والتفاهم والمشاركة المفيدة لخدمة من التاريخ والمصالح المشتركة، ومن الاتفاقيات العالمية والإقليمية، ولتكن اتفاقية الجات (اتفاقية منظمة التجارة العالمية) منطلق للاستفادة مما فيها من تحرير الحدود وإزالة العوائق في مجالات السلع والخدمات وأساسا مهما لتركز عليه بدلا من أن نتباكى وننألم مما فيها من عوائق ومظالم للعالم الثالث. أي يجب علينا أن نحور توجهاتنا الاستراتيجية والفكرية والتطبيقية للاستفادة من الإيجابيات وحصر السلبيات وتقويمها وحوصلتها والتفاعل معها من خلال نقد ذاتي هادف وفعال. إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ويمكن لدوائر التواصل بين الحضارات أن تتسع في حلقات أكبر وأشمل من إقليم المتوسط إلى مختلف الأقاليم والقارات لتستوعب مناطق العولمة على أسس موحدة من المصالح المشتركة والفوائد المتبادلة فالجميع يجب أن يتفقوا على أنهم جميعا على مستوي واحد من الذكاء والرؤى والطموح. إن الشعوب جميعها تبحر في سفينة واحدة لمواجهة تحديات المجتمع الإنساني المتلاطمة، من أجل تحقيق التنمية المتواصلة لمصلحة الأجيال القادمة. إن عجلة التطور التكنولوجي وتؤزرة المعلومات واكتشافات القضاء الخارجي تسير بمعدل أسرع بكثير من استيعابنا لها، بل تقبلها. ولا يوجد هناك اختبار بالنسبة لقبولها أو التعامل معها، فأجيال الشباب الصاعدة تعي كافة هذه التطورات والتغيرات الجذرية في مجال الاتصالات والمعلومات والتطور التكنولوجي، ولا يمكن خداعها أو إقناعها بما هو أقل وعدا أو أضيق نطاقا. ومن الواجب إذن أن نغير ما بأنفسنا ومن رؤانا ومناهجنا وتوجهاتنا واستراتيجياتنا وأدائنا لكي نواكب تيار التغيير السريع الجارف ولكي نتجنب الخطر الداهم في وقفه أو الوقوف أمامه بلا مناص من التعامل معه والإبحار مع اتجاهه. إن الموقف خطير والصعب جسام والتحديات عظيمة والرؤى جلية والإمكانات قوية وعزم الأمور فرض وواجب.

الفصل السابع : لقاءات

جريدة أخبار اليوم

٧.١ جريدة أخبار اليوم

الدكتور محسن زهران الجندي المجهول الذي كان وراء إنشاء مكتبة الاسكندرية وأول مدير لها والملقب
بالعظيم الصامت يتحدث ليوابة أخبار اليوم

شريف سلام

الثلاثاء، ٢٩ أكتوبر ٢٠١٣ - ٢٠٢:٤٠ م

الدكتور محسن زهران الملقب بالجندي المجهول الذى كان يحلم منذ الستينيات بإعادة إحياء مكتبة
الإسكندرية والذي سعى حتى بدأ الحلم يتحقق على أرض الواقع وتولى مسئولية التنفيذ بمكافئة ٢٠٠ جنيه
شهريا حتى نبتت البذرة التى زرعتها وبدأت تطل برأسها على وجه الأرض ، وعند بداية الإفتتاح كان لابد
لأصحاب المصالح أن يزيحوا هذا العالم من الطريق ، وبالفعل تحقق لهم ذلك وتم الزج به فى الحيس على
ذمة قضية ليس له فيها ناقة أو جمل والغريب عندما قام بتسليم مكتبه لمدير المكتبة الجديد فى اليوم التالى
صدر حكم المحكمة ببراءته .. صعدت الرجل حتى يومنا هذا .. ولكننا أردنا إتعاش ذاكرة تاريخ المكتبة بهذا
الحوار مع العظيم الصامت والمحروم حتى من دخول المكتبة لمجرد رؤية إنجازة العظيم .

ماهى علاقة الدكتور محسن زهران بأول حجر وضع على أرض مكتبة الإسكندرية ؟

- بداية المكتبة كانت فى اللجنة التى تم إنشائها فى عهد الدكتور فريد مصطفى رئيس جامعة
الإسكندرية فى ذلك الوقت وكانت باسم إحياء مكتبة الإسكندرية ومن خلال تلك اللجنة تم تكليفى بصفتى
المهندس الوحيد باللجنة بعمل الدراسات الفنية والهندسية والفكرة التصميمية الأولى التى تحدد ما إذا كانت
الأرض المخصصة للإنشاء تصلح وهل المساحة تكفى أم لا ، الى جانب وظائف المكتبة المطلوبة وعلاقة
المكتبة بقاعة المؤتمرات .. كما قلت للجنة أن أهم شئى أن اليونسكو يدعم هذا المشروع وكان أول سؤال ليهيئة
اليونسكو لكى يساهموا فى تمويل الدراسات الأولية كان (مصر حثتكم ايه للمشروع) ، وكان أهم قرار إتخذه
الدكتور فريد مصطفى رئيس الجامعة هو إصدار قرار بموافقة مجلس الجامعة بتخصيص موقع الأرض
المجاور لقاعة المؤتمرات لصالح المشروع ، ومن هنا بدأنا التفاوض مع دول العالم للإسهام فى هذا المشروع
الهام .

وماهو دور هيئة اليونسكو فى تلك الفترة ؟

- أولا يجب أن نعلم اليونسكو لا يتعامل مع محافظات أو جامعات ولكنه يتعامل مع الدولة ، لذلك فكانت
اللجنة المشكلة من قبل جامعة الإسكندرية كان يجب تعديلها من لجنة محلية الى لجنة قومية لذلك صدر قرار

رئيس وزراء بتشكيل لجنة أخرى أدخل فيها شخصيات عامة مثل أحمد بهاء الدين والدكتور ثروت عكاشة ومن هنا اليونسكو بدأت تدخل في الدراسات والخاصة بمجال المكتبات من النواحي المعمارية والتقنية والفنية ومن هنا بدأ الإتفاق على طرح تنفيذ المشروع في مسابقة عالمية .. وأنا اذكر هنا أن الدكتور فريد مصطفى قال لي لماذا لا تقوم بتنفيذ المشروع خاصة وإنك إستشاري فقلت له بالنص لو أنا صلته البلد معندهاش فلوس ولا إمكانيات وكثير عملنا مشروعات ولم ترى النور ولكن لو عملناها مسابقة عالمية حيقى أحسن فكر حيقى وعالميا ححصل على دعم عالمي ووجود اليونسكو في المشروع سيمتحننا الثقة وسيأتى الدعم من العالم ، ومن وراء ذلك حنحصد فوائد كثيرة لجامعة الإسكندرية ولمحافظلة الإسكندرية ايضا لأننا لا نحي جسد ولكننا نحوي معنى ودور حضارى للإسكندرية ، ومن هنا تم وضع المشروع تحت رعاية رئاسة الجمهورية عن طريق وزارة التعليم العالى كجهة تنفيذية ، وبالفعل قام حمى مبارك ورئيس هيئة اليونسكو بوضع حجر الأساس وبدأت المسابقة حتى تم إختيار المشروع الفائز وكان أول ظهور لسوزان مبارك حينما أرسلت كلمة تم إلتقتها في إحتفالية إختيار المشروع أو التصميم الفائز ، واليونسكو عمل لجنة دولية فخرية وأدخل فيها ملوك ورؤساء دول وشخصيات عالمية لتنفيذ المشروع وكان منهم الشيخ زايد والسلطان قابوس وفرانسوا ميتران ورئيس مكتبة الكونجرس والملكة نور وتم صل إحتفالية في اسوان لتدشين المشروع وبدأت التبرعات والأموال تأتي من الرؤساء والدول للتنفيذ وكان أول مبلغ تم جمعه ٦٠ مليون دولار.

كيف أصبحت أول مدير للمكتبة ؟

- بعد وضع حجر الأساس طلب الدكتور سعيد عبد الفتاح رئيس الجامعة في ذلك الوقت من الدكتور فتحى سرور وزير التعليم العالى أن يتم تعيينى مديرا للمكتبة ، وكان فتحى سرور لا يعرفنى وليس لى علاقة بيه وعندما علم إننى عضو لجنة إحياء المكتبة والذى قمت بتولى كافة الدراسات والإتصالات الخارجية ، فطلبنى بالوزارة وأصدر لى قرار بتولى هذا المنصب ، وبالفعل بدأت العمل كمسئول وكان أول مكتب بدأنا العمل به كان عبارة عن غرفتين بمركز البحوث التابع لجامعة اسكندرية ، والأكثر من ذلك اننى كنت أحصل على ميزانية ضعيفة جدا للصرف على العمل الإدارى وكفى أن أعلن لأول مرة أن المكافئة الشهرية التى كنت أحصل عليها كمدير للمكتبة ٢٠٠ جنيه فقط لاغير شهريا وحين تركت منصبى كان المبلغ قد ارتفع الى ٣٠٠ جنيه وكان يأتى المدير المالى لكى أوقع على المبلغ وكنت لا أقوم بإستلامه وأتركة للمصروفات الخاصة بالمكتب ، وكنت أدفع أموال من جيبى الخاص وكل ذلك فى سبيل تحقيق حلم كنت أحلم بتنفيذه منذ الستينيات .

وبدأنا العمل فى الموقع وقمنا بعمل دراسة للزلازل فى المنطقة خاصة وأن الإسكندرية هى المنطقة الثالثة للزلازل والمكتبة تعتبر أول مبنى فى مصر يتم عمل دراسة خاصة به لمقاومة الزلازل ، وبعد ذلك قمنا بالتعاقد مع المهندسين وشكلنا لجنة بالتعاون مع وزارة التعليم العالى بها خبراء من الجامعات المصرية ك لجنة متابعة ثم تم الإستعانة بخبراء أجانب فى كافة المجالات وكانت هيئة اليونسكو المتولية كافة المصروفات

الخاصة بهؤلاء الخبراء ، كما تم إرسال بعثات من العاملين المصريين للخارج في كافة المجالات الخاصة بالمكتبة للتدريب وكانت اليونسكو هي التي تقوم بالصرف على تلك البعثات ، والعمل كان على مدار الأربع وعشرون ساعة يوميا وبلغ عدد العاملين بالموقع ٢٤٠٠ عامل مصريين ومن ١٥ دولة أخرى ، وكان العمل ليس مقصورا على الإنشاءات فقط ، بل قمت بإحضار الدكتور يوسف زيدان وكان يعمل بدمهور وهو المسئول عن المخطوطات بالمكتبة لكي يبدأ في حصر المكتبات بالإسكندرية وبالبحث عن المخطوطات وترميمها بحيث تصبح تلك المكتبات تابعة لمكتبة الإسكندرية

هل ساهم مشروع بناء المكتبة في تطوير محافظة الإسكندرية وهل كان لك دور في ذلك التطوير ؟

- إحنا صلنا تخطيط لتطوير الإسكندرية منذ عهد المحافظ إسماعيل الجوسقي وكانت المحافظة راصده مبلغ لدراسات التطوير وقمنا بالإنهاء منها وإعادة نصف الميزانية والتي قمنا بتوفيرها الى خزينة المحافظة ، وقمنا بالفعل بتنفيذ هذا التخطيط في عهد الجوسقي ثم عهد اللواء المحجوب وهو توسيع الكورنيش والأفناق والطريق الساحلي الجديد وتوسيع الطريق الصحراوي وطريق برج العرب وطريق المطار سيدي كيرير والذراع البحري وطريق مرسى مطروح والكهاري و٥٥ ألف وحدة سكنية والصرف الصحي والكهرباء ، ومكتبة اسكندرية كانت نقطة جذب قومي للصرف على محافظة الإسكندرية ، بمعنى أنه لولا بناء المكتبة لما قامت الدولة بالصرف على مشاريع التطوير بالمحافظة ، ويكفي أن المكتبة وضعت اسم الإسكندرية على الخريطة العالمية

كيف يمكن حل المشاكل التي تعاني منها الإسكندرية حاليا ؟

- نحل الحالات العاجلة ولكن في نفس الوقت ننظر للمستقبل ، لذلك يجب إنشاء مجتمعات ومحاور عمرانية جديدة بعيد عن الأماكن التقليدية ، لأن الإسكندرية حاليا تعاني من الانفلات العمراني سواء على الرأسى أو الأفقى الى جانب إنتشار ظاهرة تخدى القانون فلا يوجد قانون حاليا ، فنحن متحضرين شكلا ولما متحضرين أداء و سلوكا ، وأنه أن الأوان أن يقوم رجال الأعمال بالمساهمة في إنقاذ الإسكندرية

ماذا قدمت للمكتبة من الناحية الدولية ؟

- بدأت في البحث عن إهداءات علمية وبمجهودي وإتصالاتي الشخصية وبالفعل إستطعت الحصول على تبرعات عينية من دول خارجية لصالح المكتبة بلغت ٣٣ مليون دولار منها كتب تراثية ومخطوطات حتى أوترييسات للموظفين إستطعت الحصول عليها كهدية للمكتبة

متى شعرت بأن هناك مخطط لإبعادك عن المكتبة ؟

- اولا يجب أن يعلم الجميع بأننى لا يهمنى المنصب فى شئى وكان كل أملى أن هذا المولود يعيش ، وكانت هناك أصوات تنادى بأن يكون مدير المكتبة الدكتور يوسف زيدان لأن تخصصه مكتبات وهذا جازز

وأشجعة ولكن من أتوا به بعدى وهو الحالى هو مهندس إنشاءات مثلى ، اذا فإلهم لم يكونوا يبحثوا عن التخصص ولكن كان الغرض غير واضح وغير مفهوم .. وأنا علمت أو شعرت بأنهم يريدون إبعادى عن المكتبة عندما حدثت الواقعة أو الإمتحان الكبير حيث أدخلونى فى إحدى القضايا ظلما وبهتاناً وتم إحجازى لمدة فى الحبس الإحتياطى حتى ظهرت برائتى بحكم محكمة ، حيث كنت معين من قبل الدولة عضو بمجلس ادارة شركة المعمورة بصفتى من ذوى الخبرة فى المجال الهندسى وكانت هناك مزايده لتأجير الشاطى ورقم واحد التى رست عليه المزايده لم يدفع تأمين دخول المزايده وهذا خطى مادى وقانونى ، فقامت لجنة البيت بإعتماد الثانى فى المزايده ، ومن هنا تم تحريك قضية أمن دولة بسبب هذا الموضوع الذى ليس لى به شأن على الإطلاق ، ومن هنا شعرت بأن هناك شئى ما يحدث ضدى ، وفوجئت بأن اسماعيل سراج الدين يتصل بى ويبلغنى بأنه صدر له قرار جمهورى بأن يتولى منصب مدير المكتبة وبالفعل سلمته كل شئى وعرفته كل كبيرة وصغيرة فى المشروع بتقرير مكتوب ، وكان ذلك يوم ٣١ مارس وحكم البراءة الخاص بى فى قضية المعمورة صدر يوم ١ أبريل ولاحظ هنا التواريخ ، وأضيف هنا ايضا أن النيابة نقضت على حكم البراءة وأستمر هذا النقض لمدة عشرة سنوات لم يتم اليت فيه إلا عقب ثورة ٢٥ يناير بتأييد حكم البراءة ، أليس هذا له دلائل أو علامات ؟

هل تتابع مايجرى فى المكتبة وهل تقوم بزيارتها ؟

- أنا أتابع ولكن من بعيد ، ولكنى لا أستطيع أن أدخل المكتبة ، لأنى لو دخلت سوف تقول الزيارة بأحاديث وكلام كثير وسيقولون بأننى أذهب الى المكتبة لمراقبتهم أو لتصييد الأخطاء .

هل قامت ادارة المكتبة بتكريمك ؟

- بعد إفتتاح المكتبة بحوالى عامين قاموا بتكريم المقاولين والعمال ووجهوا لى الدعوة لتكريمى معهم ، وكنت رافض هذا ، لأن تكريمى بهذا الشكل يعد تقليل من مجهودى الذى بذلته من أجل احياء هذا الكيان العالمى ، إلا أن الكثيرين قاموا بالضغط على وحصل هذا التكريم المهين .

من وجهة نظر الدكتور محسن ومتابعته للمكتبة بعد عشرة سنوات من افتتحها هل هى تقوم بالرسالة التى انشأت من أجلها ؟

- العالم قام بتمويل المكتبة ملاديا ومعنويا وكان ينظر اليها على أنها نافذة مصر على العالم ، وأن البحر الأبيض هو بحر وصل وليس بحر فصل ما بين أوروبا ومصر مثل المكتبة القديمة التى كانت شعاع ينير العالم لذلك قامت الدول بتمويل المشروع .. وكان المشروع اسمه " مشروع احياء مكتبة الإسكندرية " وكان المقصود من كلمة احياء هو احياء الإمتياز فى العلم والمعرفة ، الإمتياز فى البحث والإختراع ، الإمتياز فى تحقيق التطور العلمى والفكرى والأدبى والمعرفى للإنسانية كلها مثل المكتبة القديمة ، فنحن لا نحى جسد ولكن نحى المعنى ، هذا كان الغرض من إنشاء المكتبة وبناء عليه قام العالم بتدعيمها وكان يجب إحترام هذا

الغرض لأن الأموال التي تم تدعيم المكتبة بها كانت لهذا الغرض وهذه الأموال تعتبر مثل أموال الوقف التي تصرف لتحقيق غرض معين ، والمكتبة إنجهدت الى الجزء الثقافى أكثر من الغرض التي أنشأت من أجله .. فهل تعلموا أنه كان فى تصميم المكتبة ٢٠٠ صومعة للباحثين ولكن للأسف حولوها الى مكاتب للموظفين ، وكان المتصور من تلك الصوامع أن تسمح للباحثين والعلماء بالإختراع والتصميم ويطوروا العلم والمعرفة الإنسانية كما كانت عليه المكتبة القديمة التي كان بها أكبر علماء العالم مثل أفليدس وفيساغورس وأرشميدس وغيرهم كل هؤلاء خرجوا بإختراعاتهم من مكتبة الإسكندرية القديمة بل أنه لا يوجد عالم من علماء العصر القديم تم الاعتراف به إلا بعد أن يأتى الى مكتبة الإسكندرية ويدرس بها .. الآن المكتبة أصبحت مجرد مقصد سياحى وإعلامى وثقافى بمعنى عقد مؤتمرات ولقاءات مختلفة ثقافية وهذا دور وزارة الثقافة ، لذلك فهو إنحراف عن الغرض الرئيسى لإنشائها .. ويجب أن يعلم الجميع بأن سبب إحراق مكتبة لوزارة التعليم العالى هو البحث العلمى لأنها مكتبة عامة بحثية متخصصة .

هل هناك إنشاءات كانت بالتصميم لم تكتمل أو لم تتم حتى الآن ؟

- جميع التصميمات التي كانت بالمعد تم تنفيذها ، ولكن الكوبرى الزجاجى الذى يربط الجامعة بالمكتبة والذى لم يكتمل لأن الدكتور عصام سالم عندما كان رئيسا لجامعة الإسكندرية هو الذى رفض أن يصل الكوبرى الى الحرم الجامعى ولم يوضح أسباب الرفض ، وقام المستشار إسماعيل الجوسقى محافظ الإسكندرية فى وقتها بالسماح بنزول الكوبرى الى الرصيف ، وهذا تسبب فى تغيير الرسومات ودفع قروق تصميمات الى جانب دفع أموال ضخمة كغرامات تأخير عن ميعاد التسليم على المالك إلى هي مصر .

هل يمكن أن يتم تعديل وإعادةه الى داخل الحرم الجامعى ؟

- نعم يمكن تعديل وعودته الى أماكن طيه ، والأكثر من ذلك يمكن أن يستكمل حتى سور البحر عند منطقة السلسلة .

لماذا لم يقوم أحد بتعديل أو استكمال هذا الكوبرى بعد خروج الدكتور عصام سالم من الجامعة ؟

- الحرب كانت صعبة ضد المكتبة بجامعة الإسكندرية ، لدرجة أن أحد الأساتذة كتب تقريرا مضطك قال فيه أن الذبذبات الناتجة من كهرباء الترام ستؤثر على مبنى المكتبة ، هذا نموذج من الحرب التي تعرضت له المكتبة عند إنشائها ،حتى أن أساتذة الجامعة بالقاهرة طلبوا إنشاءها عندهم

كيف يمكن إعادة المكتبة الى الغرض التي أنشأت من أجله ؟

- المكونات موجودة والإسم موجود ولكن يبقى أن يتصدر المشهد شخصية لها دور عالمى ليس فى مجال الإقتصاد أو مجال جمع المال ولكن فى مجال الفكر والبحث العلمى والتميز المعرفى مثل على ذلك الدكتور مجدى يعقوب ، بمعنى إسم له نور فى العلم وهو الذى يعطى الجذب لدول العالم لكي تتعاون مع

المكتبة وتعود الى خطها الرئيسي التي انشأت من أجله وهو الإرتقاء بالمعرفة الإنسانية ليس لمصر فقط ولكن للعالم العربي كله .. ويمكن للمكتبة أن تتولى تطوير التعليم في مصر وإعادة المناهج العلمية بعيدا عن الوزارات التي من الواضح إنها لن تقوم بأى تطوير ، وهو مايمكن أن تتولاه المكتبة بمساعدة الدول الأخرى المتقدمة في هذا المجال ، خاصة وأنا في مصر تطورنا تكنولوجيا ولكن ليس علميا ، ويمكن للمكتبة أن تأخذ قاعدة هذا الإنطلاق وتحصل على هذا التكليف القومى بتطوير نظرة مصر للمستقبل وتحقيق هذا التميز بوضع خطة للوصول لهذا الهدف .

هل يشعر الدكتور محسن زهران بأنه ظلم ؟

- أنا أريد على هذا السؤال بالآية الكريمة " إن الله لا يضيع أجر من أحسن عملا " وأنا حصلت على ماكتبه الله لى والحمد لله وأعطيت لوطنى كل ما إستطعت ولم أطلب شيئا